

هنرى دودويل

ميراث الترجمة

الاتجاه السياسى لمصر
فى عهد محمد على
مؤسس مصر الحديثة

تعريب: أحمد محمد عبد الخالق بك
و على أحمد شكرى
تقديم: محمد عفيفى



المركز القومى للترجمة

1110



هنري دودويل
الاتجاه السياسي الصاعد لمصر
في عهد محمد علي مؤسس
مصر الحديثة

كانت ترجمة هذا الكتاب تهدف إلى تأكيد مكانة الملك الشاب الجديد " فاروق الأول " الذي دخل في البدايات في صدام مع الاحتلال البريطاني في مصر، وحتى مع حزب الوفد، حزب الأغلبية، لتأكيد سلطة القصر الملكي في مصر، وأيضاً لدعم مكانة مصر والملك فاروق في العالم العربي والإسلامي، وأحلام فاروق لاسيما مع نشأة جامعة الدول العربية. ولهذا ستشهد مصر احتفالات كبرى منذ عام ١٩٤٨م بمناسبة المئوية الأولى لوفاة محمد علي " مؤسس مصر الحديثة " وإبراهيم باشا " البطل الفاتح ".

نحن إذن أمام كتاب مهم عن محمد علي وتجربته في تحديث مصر، كتاب لم يسقط. كما يظن البعض. في شراك الدعاية التاريخية للأسرة العلوية، ولكنه احتفظ بأكبر قدر من المنهجية والنقد والتحليل بمعايير عصره، على الرغم من الدعم الذي تلقاه من الملك فؤاد. كما يحسب للترجمة أنها احتفظت بالنص الأصلي دون تدخل لحذف أي انتقاد يتعلق بمحمد علي الجد الأعلى للملك الفاروق، وهذا يوضح مساحة الرأي والرأي الآخر الذي كانت تتمتع به مصر " الليبرالية " آنذاك.

الاتجاه السياسى

لمصرفى عهد محمد على

المركز القومي للترجمة
المشروع القومي للترجمة
إشراف : جابر عصفور

سلسلة ميراث الترجمة

محرر السلسلة : طلعت الشايب

- العدد : ١١٠

- الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي (مؤسس مصر الحديثة)

- هنري دودويل

- أحمد محمد عبد الخالق بك

- علي أحمد شكرى

- محمد عفيفى

- ٢٠٠٧

هذه ترجمة كتاب :

الاتجاه السياسي لمصر في عهد

محمد علي

مؤسس مصر الحديثة

تأليف : هنري دودويل

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة .

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة .

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo
e.mail:egyptcouncil@yahoo.com

المركز القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة

الاتجاه السياسي لمصر في عهد

محمد علي

مؤسس مصر الحديثة

تأليف : هنرى دودويل

تعريب : أحمد محمد عبد الخالق بك

على أحمد شكرى

تقديم : محمد عفيفى



٢٠٠٧

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

دودويل ، هنرى
الاتجاه السياسى لمصر فى عهد محمد على مؤسس مصر الحديثة /
تأليف : هنرى دودويل ؛ تعريب : أحمد محمد عبد الخالق ،
على أحمد شكرى - المركز القومى للترجمة (المشروع القومى للترجمة) ،
٢٠٠٧

٣٢٤ ص ؛ ٢٤ سم
١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - عصر محمد على
٩٦٢ ، ٠٣١ (١٨٠٥ - ١٨٤٩)

رقم الإيداع ٢٠٠٧/٧٨٥٥

الترقيم الدولى 8 - 277 - 437 - 977 - I.S.B.N.

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية
المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها
فى ثقافتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز القومى للترجمة .

تقديم

سعدت للغاية لإعادة نشر ترجمة هذا الكتاب ضمن سلسلة ميراث الترجمة، وهناك العديد من الأسباب وراء ذلك؛ فمنذ ترجمة هذا الكتاب المهم فى أربعينيات القرن الماضى لم تتم إعادة نشره مرة أخرى، رغم حاجة البحث التاريخى له. فمن أول صفحة فى الكتاب تدرک أنك أمام نص فى غاية الثراء والأهمية، يحفز القارئ على التفاعل معه بالإيجاب أو النقد.

فإذا بدأنا بمقدمة المترجمين، يستلفت انتباه القارئ العبارة التالية:

"إذا قلنا مصر الحديثة فقد قلنا الأسرة العلوية المجيدة، وفى طرفها الأول محمد على الكبير، وفى طرفها الثانى جلالة الملك فاروق الأول حرسه الله".

هكذا تبدأ قصة تاريخ هذا الكتاب، وكتب أخرى مشابهة، كتبت فى هذه الفترة للبحث عن مشروعية تاريخية للأسرة العلوية "أسرة محمد على"؛ حيث رعى الملك فؤاد عملية كتابة تاريخ مصر، أو بالأحرى مصر الحديثة، أو محمد على كمؤسس لمصر الحديثة، وإن كان البعض يرى أن إضفاء لقب "مؤسس مصر الحديثة" على محمد على سابق على عصر الملك فؤاد؛ إذ استخدمه محمد على باشا نفسه، وترديد بعض الأوروبيين لهذه المقولة إلى أن ترسخت فى مصر فى الفترة من عام ١٩٠٢ إلى عام ١٩٠٥، وهى الفترة التى شهدت الاحتفال بالثوية الأولى لتولى محمد على حكم مصر، إلا أن هذا اللقب ازداد رسوخاً والتصاقاً به على عهد الملك فؤاد؛ حيث صدرت العديد من الكتابات بلغات شتى، ومنها العربية، عن تاريخ محمد على وخلفائه، ساهمت فى إعطاء المشروعية التاريخية ليس فقط للأسرة العلوية، ولكن أيضاً لـ "المملكة المصرية" الوليدة التى تأسست فى عام ١٩٢٢ بعد سقوط الدولة العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ولكن هذه الكتابات فى الحقيقة لم تكن مجرد دعاية أو سند تاريخى للأسرة العلوية، ولكن أيضاً محاولات لتأكيد تاريخ "الاستقلال المصرى" لا سيما مع روح القومية المصرية التى ترعرعت بعد ثورة ١٩١٩، فكان البحث عن "مصر المستقلة" من خلال التاريخ الفرعونى، ومصر "الإسلامية" وتاريخ الدول المستقلة فيها، والتأكيد على حقبة عصر سلاطين المماليك "الفترة الزاهية"؛ حيث كانت مصر قاعدة لدولة مستقلة تمتد خارج حدودها، ثم القفز على مصر "المحتلة" العثمانية إلى "مصر الحديثة" المستقلة على يد محمد على؛ لذلك شارك فى هذه النوعية من الكتابات خيرة مؤرخى مصر أمثال: شفيق غربال وأحمد عزت عبد الكريم ومصطفى زيادة وعبد الرحمن الرافعى وغيرهم.

ويعترف المترجمان بهذا الاتجاه: "تحمده لأسرة محمد على ما قدمته من خدمات صادقات حولت مصر من ولاية تركية متواضعة الأهمية إلى مملكة مستقلة ذات سيادة يحسب حسابها ويُنزل على رأيها".

ويجربنا الرأى السابق إلى نقد الفكرة التقليدية فى الفصل التام بين القرن التاسع عشر وما قبله، أو بين محمد على، الذى هو فى الأصل والى عثمانى، والعصر العثمانى السابق عليه؛ إذ تميل معظم الدراسات الحديثة إلى فكرة "الاستمرارية" فى تاريخ مصر، ولعل أهم من تعرض لذلك أخيراً الباحث الأمريكى "كينيث كونو" فى دراسته عن "فلاحو الباشا" الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى من ١٧٤٠ - ١٨٥٨، والتى قام المشروع القومى للترجمة مشكوراً بترجمتها، يقول:

"كتبت ضد فكرة الانقطاع هذه فى محاولة لإظهار أنه لا يوجد أخدود تاريخى كامل فى ١٧٩٨. ولا فى ١٨٠٥، وأكدت أنه كانت هناك استمرارات من نواحٍ عديدة بين ما قبل العصر الحديث أو العصر العثمانى من ناحية، والقرن التاسع عشر أو العصر الحديث من ناحية أخرى، ونتيجة عملى جزئياً وليس عملى فقط، بدأت فكرة الانقطاع، وهى التى تقول إن مصر الحديثة بدأت مع نابليون أو محمد على تفقد شعبيتها بين المؤرخين المتخصصين".

ومع الاعتراف بوجاهة الرأي السابق، فإن ذلك يجب ألا يُعتبر تجاوزاً للدور العام لمحمد على في حكم مصر؛ إذ كانت تجربة محمد على في الإصلاح محط اهتمام ودراسة إستانبول نفسها، بل واسترعت تجربة محمد على في التحديث والتعامل مع الغرب اهتمام اليابان وهى تخطو خطواتها الأولى فى الانفتاح على الغرب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

وإذا كان تأليف الكتاب بالإنجليزية من ضمن أهدافه إضفاء مشروعية تاريخية للمملكة المصرية الوليدة أمام العالم الغربى، فإن ترجمة الكتاب إلى العربية هيئت إلى دعم مكانة مصر الإقليمية و "العربية" المتصاعدة فى الأربعينيات:

"ولما كانت مصر الفاروق قد أخذت تتبوأ مكانة ممتازة ليس بين الشعوب العربية الشقيقة فحسب، بل وبين الدول الأوروبية، نظراً لموقعها الجغرافى ومركزها الثقافى... فقد رأينا واجباً علينا أن نخرج للقراء هذا الكتاب النفيس عن الجد الأعلى للفاروق".

هكذا كانت ترجمة الكتاب تهدف إلى تأكيد مكانة الملك الشاب الجديد "فاروق الأول" الذى دخل فى البدايات فى صدام مع الاحتلال البريطانى فى مصر، وجرى مع حزب الوفد، حزب الأغلبية، لتأكيد سلطة القصر الملكى فى مصر. وأيضاً لدعم مكانة مصر والملك فاروق فى العالم العربى والإسلامى، وأحلام فاروق لا سيما مع نشأة جامعة الدول العربية. ولهذا ستشهد مصر احتفالات كبرى منذ عام ١٩٤٨ بمناسبة مئوية الأولى لوفاة محمد على "مؤسس مصر الحديثة" وإبراهيم باشا "البطل الفاتح".

وإذا تركنا المقدمة القصيرة، لكنها الثرية أيضاً، وتطرقنا إلى الكتاب والمؤلف فمن الوهلة الأولى لابد أن نشهد له بالكثير من الموضوعية والمنهجية، أخذين فى الاعتبار تاريخ صدور الكتاب فى عام ١٩٣١م.

إذ يرفض المؤلف بداية المنهج السائد فى عصره فى تناول "السيرة" برفع الشخصية التاريخية إلى مصاف "الأبطال" من خلال المنهج الفرنسى، أو الموقف المضاد من خلال المنهج الإنجليزى بوصف الشخصية التاريخية بـ "الأوغاد"، وعلى ذلك فهو يبحث عن الطريق الثالث والموضوعية التاريخية فى تناول السيرة.

ويحسب له التأكيد على أهمية الوثائق كمصدر أساسى لكتابة السيرة التاريخية، وعدم الركون إلى الانطباعات العامة و "الحكايات" و "الأساطير" عن الشخصية. ولذلك يؤكد منذ البداية حرصه على الاطلاع على أكبر قدر ممكن من الوثائق الأجنبية عن عصر "محمد على"، ويشير إلى الفرصة التى أتاحتها له الملك فؤاد بالاطلاع على بعض الوثائق المصرية عن هذا العصر، لكن سيظل هذا الجانب أهم أوجه القصور فى معظم الدراسات الأجنبية حول محمد على التى لم تستفد من الوثائق المصرية، حتى تم تنظيم الأرشيف المصرى وظهور العديد من الدراسات الأجنبية الجديدة وعلى رأسها دراسات عفاف لطفى السيد، وكينث كونو، وغيرها.

والمؤلف هو ابن عصره فى نظرتة إلى العصر العثمانى؛ فهو يكتب بعد سنوات قليلة من سقوط الدولة العثمانية، بل وسقوط الإمبراطوريات التقليدية الأخرى مثل الإمبراطورية الروسية وإمبراطورية النمسا والمجر، ومن هنا إعطاء مشروعية تاريخية للدول الوليدة على أنقاض هذا التاريخ البائد.

وعلى الرغم من الدعم الكامل الذى حظى به المؤلف من جانب الأسرة العلوية، فإنه فى الحقيقة يحتفظ كثيراً بموضوعيته فى تناول سيرة محمد على، لا سيما النقاط الشائكة والغامضة فى تاريخه وأهمها النشأة والتكوين، والمبالغات والأساطير فى هذا الشأن للرفع من قدر محمد على:

"هنا نرى أنفسنا تحت رحمة القصاصين ومروجى الحكايات الذين أولعوا بالمبالغة فيما يروونه من الروايات، وبما يضيفونه على الموضوع من الحواشى التى يتخيلونها تخيلاً لإظهار آثار العبقريّة التى لمحوها حتى فى تلك السن المبكرة لمحمد على ومقارنة عظمتة فيما بعد بما كان يظهر عليه فى البداية من سيما التواضع".

ويقدم المؤلف مقارنة مهمة ومثيرة بين الجماهير المصرية فى ثورتها فى عام ١٨٠٥، والجماهير الفرنسية فى أثناء الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وأيضاً توصيف واقعى لرغبة محمد على فى القفز إلى الحكم:

"فى الواقع كان هناك تشابه كبير بين الثورتين، فإن الشعب فى كلتا الحالتين كان منهنماً فى استبدال حاكم بأخر. وعلى الرغم من ذلك كان يوجد فارق جوهرى بين الحالتين، فالشعب الذى كان يتدفق وراء غوغاء باريس ورعاها كان يهدف إلى إيجاد معاهدة جديدة، بينما لم يكن للرجل - محمد على - الواقف خلف فتنة القاهرة من غاية سوى تعزيز نفوذه الشخصى بالوصول إلى كرسى الحكم".

وفى إطار عقد المقارنات المهمة، يقارن المؤلف بين نظامى الحكم فى مصر أيام محمد على والهند تحت حكم الإنجليز؛ حيث يرى:

"كان النظام فى كلا البلدين نظاماً أوتوقراطياً مستنداً إلى الحكم الفردى المطلق المحدود فقط بما يتحلى به الحاكم الفرد من المبادئ الأدبية".

وحتى عند تناوله لإبراهيم باشا، فهو يشيد به كقائد عسكرى، لكنه ينتقده كحاكم:

"وفى الحق لم يرزق إبراهيم ما كان لأبيه من هيبة حكم الناس وإسلاس قاهم".

ولكن رغم أوجه النقد الذى يوجهه نودويل لنظام حكم محمد على، فإن ذلك

لا يمنعه من امتداح التجربة بشكل عام:

"وبالرغم من ذلك كله فإن من الواضح أنه هو الذى أنشأ مصر الحديثة،

وجعلها على اتصال جديد نافع بالغرب".

هكذا نجد أمامنا كتاباً مهماً عن محمد على وتجربته فى تحديث مصر، كتاباً لم

يسقط -كما يظن البعض- فى شرك الدعاية التاريخية للأسرة العلوية، ولكنه احتفظ

بأكبر قدر من المنهجية والنقد والتحليل بمعايير عصره، رغم الدعم الذى تلقاه من الملك

فؤاد. كما يحسب للترجمة أنها احتفظت بالنص الأسمى دون تدخل لحذف أى انتقاد

يتعلق بمحمد على الجد الأعلى للملك الفاروق، وهذا يوضح مساحة رأى والرأى الآخر

الذى كانت تتمتع به مصر "الليبرالية" آنذاك.

محمد عفيفى



محمد شاذلي
مؤلف
مؤسسة مصر الحديثة

١٩٥٥ — ١٩٥٦

تأليف

هنري دودويل

أستاذ التاريخ بجامعة لندن

تصريب

على أحمد شكري

مدير المعهد الدولي للترجمة

و

أحمد عبد الحليم كليب

الخبير الاقتصادي لمصر في السودان



(ب)

كلمة الترجمة

إذا قلنا مصر الحديثة فقد قلنا الأسرة العلوية المجيدة وفي طهرها الأول محمد على الكبير ، وفي طرفها الثاني جلالة الملك فاروق الأول حرسه الله . وليس يسع المؤرخ إلا أن يعجب حقاً بما يبذله جلالة الجالس على عرش مصر من هممة مقطوعة النظير لإتمام المهمة التي اضطلع بها أبوه العظيم ساكن الجنان الملك فؤاد الأول وهي كشف ما يحيط بتاريخ مصر من غموض وليس ليظهر جلياً واضحاً للعالم أجمع فيتسنى للأجيال المصرية المقبلة أن تشرب من هذا المعين الصافي ، وتحمد لأسرة محمد على ما قدمته من خدمات صادقات حولت مصر من ولاية تركية متواضعة الأهمية إلى مملكة مستقلة ذات سيادة يحسب حسابها ، وينزل على رأيها . ويضيق المقام إذا أراد الباحث أن يأتي على كل ماعمله الملك الراحل في سبيل نشر تاريخ مصر وإليك بعض ما أمر جلالته بوضعه من الكتب الفذة :

- ١ - فلقد أوصى الكاتب الفرنسي الكبير المسيو هانوتو بوضع كتاب عن تاريخ الأمة المصرية يقع في سبعة مجلدات ضخمة .
- ٢ - عهد الى المسيو دزيو بوضع تاريخ مصر والدول الأوربية العظمى (١٨٣٩ - ١٨٤١) ويقع في خمسة مجلدات .
- ٣ - مختصر تاريخ مصر (من عهد ما قبل التاريخ الى العصر الحاضر) وهو من وضع فريق من المؤلفين الممتازين ويقع في ثلاثة مجلدات .
- ٤ - تاريخ الغزوات الحربية لمحمد على وإبراهيم وهو بقلم الجنرال فيجان القائد الفرنسي المشهور .
- ٥ - تاريخ الغزوات البحرية لمحمد على وإبراهيم تأليف الأميرال دوران فييل .
- ٦ - تاريخ ساكن الجنان إسماعيل بقلم المسيو جورج دوران وهو في ٥ مجلدات .
- ٧ - كتاب الفن المصري في خلال العصور المختلفة وقد ظهر أخيراً في مجلد واحد .

(ج)

٨ - مؤلف مصور عن مصر من وضع الأستاذين بواسوناس و ترامبليه .
٩ - وأخيرا هذا الكتاب الحاضر الذي ترجمه للقراء عن تاريخ محمد علي
الكبير بقلم الأستاذ هنري دودويل مدرس التاريخ بجامعة لندن .

ولهذا الكتاب أهمية خاصة فان مؤلفه لم يدخر وسعا في الاطلاع على
كثير من المستندات الرسمية ذات القيمة التاريخية في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا
كما استطاع فوق ذلك الاطلاع على بعض التقارير المحفوظة في وزارة الخارجية
البريطانية وهي التي أرسلها القناصل الانجليز في مصر إلى دولتهم .

يضاف الى هذا أن الأستاذ دودويل كان قد هبط الى مصر حيث أسعده
الخط بالنشر بمقابلة جلالة الملك فؤاد ففضل جلالاته بأن أذن له بالاطلاع
على بعض الخطابات والأوامر التي كان محمد علي قد أصدرها الى كبار موظفيه .

° ° °

ويسير جلالة الفاروق علي غرار أبيه العظيم بجلالاته لا يلقى اهتمامه إلى
التاريخ فحسب بل أصبح بحق راعي الحركة العلمية والثقافية في وادي النيل .
بل لا يكاد أي مشروع يرمى الى تقدم مصر يخلو من تعضيد الفاروق ومناصرته
وليس إنشاء جامعة فاروق الأول في الاسكندرية في أثناء حرب عالمية واتجاه
النية الى إنشاء جامعة أخرى في أسينوط بالشيء الهين . والآن وقد انتهت الحرب
في القارة الأوربية ؛ فلسوف يشهد العالم العجب العاجب من آثار نشاط
الفاروق حرسه الله في السير بوادي النيل في معارج الفلاح في كافة نواحي
التقدم والعمران .

ولما كانت مصر الفاروق قد أخذت تنبأ مكانة ممتازة ليس بين الشعوب
العربية الشقيقة فحسب بل وبين الدول الأوربية نظرا لموقعها الجغرافي ومركزها
الثقافي - وهما صورتها يدوي في المؤتمرات الدولية - فقد رأينا واجبا
علينا أن نخرج للقراء هذا الكتاب النفيس عن الجد الأعلى للفاروق مستعنين
بالله تعالى فمنه الهداية والتوفيق ؟

المترجم

مقدمة

ليس ما سنعرضه أمام القارىء في كتابنا هذا سوى محاولة لاجتناب ما جرى عليه الكتاب الفرنسيون من التقاليد من جعل الشخص الذى يترجمون له (بطلا) وما ألفه الكتاب الانجليز من جعل من يكتبون عنه (وغدا جباناً) . بل جعلت همى أن أتحقق مما قام به محمد على وذلك بتقصى ما يوجد من المادة الأساسية الأصلية وهى مهمة أصبحت فى السنوات الأخيرة من وجوه عديدة أسهل بكثير مما كانت فى الماضى .

فلقد نشرت الجمعية الجغرافية فى مصر تحت رعاية جلالة الملك فؤاد الشىء الكثير من المعلومات الجليلة ، وما نشرته باللغة الفرنسية والانجليزية والاطالية يعتبر على جانب عظيم من الأهمية وله قيمته الكبيرة .

ولم أقصر على دراسة هذه الوثائق بل لقد اطلعت بالتفصيل على ما كتبه ممثلونا من التقارير المحفوظة ضمن أضياب وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الهند . هذا إلى أننى قد تمكنت بفضل معونة الأستاذ قطاوى من الإفادة من تقارير القناصل العموميين الروس وهى التقارير التى لم تنشر إلى يومنا هذا وبخاصة تقارير الكونت ميديم معتمد روسيا ، وقد كتبها فى أخرج الأوقات التى مرت بمحمد على .

كذلك استطعت أخيراً بفضل إذن جلالة الملك فؤاد أن أدرس طائفة قيمة من الخطابات والأوامر التى أصدرها محمد على لكبار موظفيه .

وليس يسعنى فى هذا المقام إلا أن أنوه بما أسداه إلى من المعونة المشكورة
كل من المسيو رينيه ويوسف جلاذبك (باشا) فانهما لم يرضا على بمساعدتهما
القيمة كلها احتجت إليهما أثناء قيامى بمهمتى فى القاهرة .

على إننى أشعر بأنى مدين للمسيو جورج دوين والأستاذ ل . م . ينسون
فلأولهما بسبب الانتفاع العظيم بالمجلدات القيمة التى كتبها للمجموعة التى نشرتها
الجمعية الجغرافية الملكية فى مصر ، ولثانتهما لتفضله بقراءة مسودات الكتاب
الحالى وتقديم ما عن له من الملاحظات النافعة .

هنرى دورويل

الفصل الأول

محمد علي وارتفاع شأنه

لا يزال معشر أبناء الجيل الحالي يميلون الى الاستخفاف بقوة أجدادنا في القرن الثامن عشر وازدراء ما كان في أساليبهم من الخبرة والابتكار. فأدابهم الرسمية وأزياؤهم المبرقشة وأراجيزهم الحماسية ورواياتهم الرقيقة الخيالية وتواريحهم الشخصية - كل هذا يشعر بنهاية الدنيا القديمة أكثر مما يشعر ببداية دنيا جديدة. وعلى الرغم من هذا يتعذر علينا المبالغة في مقدار ما نحن مدينون لهم به من الدين الحديث. فهو لاء الأجداد لم يقتصروا على أن يخلقوا لنا آراء معينة عن حب الإنسانية. ونظريات واضحة عن النهضة والرقى بل تركوا لنا كذلك طريقة استخدام البخار في الصناعات، كما خلفوا لنا انقلابا في فنون الحرب وهما النقطتان العظيمتان اللتان دارت حول محورهما آراؤنا وتاريخنا الحديث. وفي الواقع أن أجدادنا قد أحدثوا انقلابا كليا في موارد القوة كانت نتيجة انهيار صرح الامبراطوريات الكبرى وفشل ريجها. لأن القوة لم تعد قاصرة على سلالة أولئك القبائل الرحل الذين اندفموا شرقا وغربا وجنوبا، وأخذوا يدفعون من برارى روسيا الوسطى تجم في أذيالها مظاهر الخراب والقسوة. بل صارت الآن ملكا للشعوب التي تستطيع بما لديها من جنود المشاة المنظمة أحسن تنظيم أن تصمد بلا خوف ولا وجل في وجه أى قوة من الجنود الراكبة. بل أصبح في وسعها بفضل هاليها من مدافع الحصار الضخمة أن تمشق طريقا لنفسها وسط الأسوار مهما بلغت مناعتها وقوتها. كما أنها بفضل مدافع الميدان تقدر على تشتيت ماقد يستطيع الجنود الآسيوية

الراكبة أن تحشده من التجمعات . وبالجملة لم ينته القرن الثامن عشر حتى كانت الولايات الهندية قد ذابت الأمرين من فعل السلاح الجديد وأخذت تطأطأ رأسها أمام شدة فتكها . هذا بينما كان الأتراك في الشرق الأدنى قد عجزوا عن مقاومته . وهم الذين كانوا قد تمكنوا قبل ذلك بكثير من اختراق جبال السكربات وكادوا أن يستولوا على فينا نفسها وبدأوا يفسجون أمامه . ومن ثم شرعت جنودهم تنجلي باستمرار عن المقاطعة تلو الأخرى ويتزعم منهم الأقاليم بعد الأقاليم . بل إن قبضتهم على الاستانة أخذت تضعف رويدا رويدا وكان بدنيا أن تنشأ عن ازدياد الشعور بالضعف العسكري جملة عواقب أديية لها أثرها السيئ . ذلك لأنه كلما تلاشت الثقة بالنفس ازدادت الثقة المتبادلة انهيارا وضعفاً فقد تزعمت ثقة الصاري عسكر - أو القائد العام - بمعاونيه من الضباط الذين كانوا بدورهم يرتابون فيه . ثم إن الاستانة أخذت تضمحل بشكل ملهوس وهي التي كانت يوماً ما حصن الإسلام الحصين وركنه الركين والتي أقيمت عليها المساجد في الماضي ذكرى لذلك الدين . لا بل إنه حتى المسيحيين المحترقين الذين لبثوا القرون الطويلة وهم قانعون بمرث الأرض وأداء الجزية عن بدوهم ، وهم صاغرون - كما كان يفعل الرعايا الهندوس في دلهي - قد بدأوا يرفعون رءوسهم ويتهامون بالاستقلال . وأصبح شأن باشوات السلطان كشأن أمراء الهند إبان سطوة امبراطرة المغول لا ينفذون من الأوامر إلا ما يكفل لهم الربح ويعود عليهم بالمتفعة . ولم تكن «بشالك» بغداد ودمشق والقاهرة سوى ولايات تابعة في الإسم فقط ،

علاقة مصر بتركيا

ذاقت ولاية مصر الكثير من مساوىء الحكم التركي في خلال العصور الطويلة ولم تكن علاقاتها بالامبراطورية يوما بما وثيقة حتى منذ الفتح العثماني في عهد السلطان سليم . بل لقد تركت غنيمة باردة يستبد بها من فروا من مذبحه المماليك واقاموا انصع البراهين على نذالتهم وجبنهم بهجرهم لمولاهم . نعم كان يشرف على أعمالهم أحد الباشوات الذي تعينه حكومة الاستانة وهذا الباشا الواى نفسه كان عرضة للاستبدال من آن لآخر لأنه لم يكن حاكما إلا بالإسم فقط . لأن البيكوات وهم رؤساء المماليك وزعمائهم قصروا مطامحهم على تحقيق اللبانات الشخصية الخاصة بينما كان أتباعهم - وهم خليط من رقيق الجراكسة والبكرج - يدربون على تأليف قوة من الجنود الراكبة غير النظامية . وفي الواقع كانت هذه القوة أشجع وأسمى قوة راكبة غير نظامية في كافة أنحاء العالم وكانت نفوس البيكوات تتطلع لاقتفاء الأشياء التي تم ذواتهم مثال ذلك أن الخراج الذي يتزعمونه من البلاد كان يذهب في ابتياع الثياب الرديئة الفاخرة ومله الاسطبلات بأخف الجياد العربية وتزيين القصور بأئمن السجاد الشرقى وجلب أجمل بنات الرقيق إلى الحريم ووضعهن تحت حراسة الخصيان العبيد . وقد غاضت موارد مصر وتلاشت بسرعة في عصر هؤلاء المحاربين السخفاء فالترع التي لم يكن للزراعة حياة بدونها أصبحت مسدودة بسبب الإهمال . وبينما كان العمران يتلاشى في المدن كانت الصحراء تطفى على الجهات التي كانت يوما ما آهلة بالسكان . ثم ان الاسكندرية تدهورت الى مدينة صغيرة لا يزيد عدد سكانها على ٥٠٠٠ نسمة بعد أن كانت ميناء عظيمة زاوية بتجارها ومصنوعاتها . وكثيرا ما شن البدو الرحل الغارة على الجهات المسكونة . ولم

يكن يخطر لأية قافلة من القوافل أن تقطع للطريق من السويس أو الفصير الى القاهرة في أمان إلا إذا كانت مصحوبة بقوة كبيرة من الحرس العسكرى وبالجملة فان مصر في عهد المماليك كان مثلها كمثل السند في عهد الأمراء المغول سواء بسواء .

وقد أدى ظهور الأتراك العثمانيين إلى العدول عن طريق التجارة القديمة بين بغداد والخليج الفارسى أو بين الاسكندرية والبحر الاحمر وهى التى كانت خلال العصور الطويلة وسبيلة لنقل الجزء الأكبر من التجارة بين الشرق والغرب . ولكن حوادث الهند فى أواسط القرن الثامن عشر اقتضت إيجاد وسائل للهواصلات مع أوروبا تكون أكثر سرعة من طريق رأس الرجاء الصالح .

فشروعات دبلية ، وأعمال ، كليف ، ومعارك ، وارن هاستنجز ، مضافا إليها مسألة المسائل وهى هل تحكم الهند بحيث يكون الإشراف على تجارتها بواسطة لندن أو باريس ، كل هذه الشئون تطلبت اتخاذ قرارات عاجلة وإرسال الامدادات على جناح السرعة ومن ثم أصبحت لشئون مصر وسوريا والعراق أهمية عظيمة فى نظر الدولتين الأوربيتين المتنافستين .

وكان من عادة شركة الهند الشرقية الانجليزية من عهد بعيد إذا أرادت إرسال بريد مستعجل الى الشرق أن ترسل رسالها برا عن طريق حلب فبغداد على أن يستقلوا السفن عند رأس الخليج الفارسى ولكن هذا الطريق لم يكن مأمونا بحال ما بسبب ازدياد القلاقل فى (بشلك) بغداد من ناحية وبسبب غارات القبائل البدوية المتوالية من ناحية أخرى . على أن الطرود التى كانت ترسلها الشركة لم تكن تحتوى على ما يمكن أن يسيل لعاب البدو أو يحرك شهواتهم ولكنهم حتى وإن اعتقدوا أن الرسول لا يحمل فى جعبته قسطا كبيرا من المال فانه كثيرا ما كان يعن لهم أن يقتلوا بقتل ذلك (الكافر) .

ومع أن كثيراً من الطرود وصلت سالمة إلا أن حاملها كان عرضة للقتل أو على الأقل لأن يرغمه البدو على اتلاف أوراقه (١). على أنه كانت هناك طريق أخرى عدا هذه الطريق بواسطة مصر ثم البحر الأحمر . وكان في اتباع هذه الطريق فائدة لا يستهان بها ، وهي تقصير مدة السفر في المنطقة التي تقطنها القبائل الرحل من القاهرة الى السويس . وليس من ريب في أن السفر بهذه الطريق كان يكفل انتظام الطريق وسلامته بشرط الاتفاق قبل ذلك مع البكوات المماليك في مصر . فلما هبط الرحالة «جيمس بروس» إلى وادي النيل في سنة ١٧٦٨ وجد على بك حاكم مصر الفعلي رافعاً راية العصيان علانية ضد الأتراك وشديد الميل لمصادقة (الكفار) ليأمن بمساعدتهم له شر الاعتداء التركي . وقد كان من الذكاء بحيث أقول بأنه سيتمكن بتشجيعه التجارة من زيادة إيراداته . وسرعان ما وجدت اقتراحات بروس المؤيدة من التجار الطليان المقيمين في الاسكندرية ظهيرا في الاقتراحات المقدمة مباشرة من القباطنة الانجليز الذين رأوا تدهور التجارة في البحر الأحمر فتصوروا أنهم قد يجدون لبضائعهم الواردة من البنغال سوقاً رائجة في القاهرة .

وكان لعلي بك من الاهتمام بالموضوع أنه بعث بخطاب إلى ولاية الأمور الانجليز في البنغال مقترحا عليهم أن يفتحوا طريقاً للتجارة مع السويس رأساً وتحدي أوامر السلطان بأن لا يسمح لأية سفينة مسيحية بالاقتراب من الموانئ الواقعة في شمال جدة (٢) . وعند ما أصبح (وارن هاستنجز) حاكماً لقلعة وليم في سنة ١٧٧٢ أدرك فوراً بثاقب رأيه ما عسى أن تفيده البنغال من قبول الاقتراحات المذكورة . وقد أرسلنا فعلاً بإرشاده عدة قوافل تجارية وهكذا

(١) راجع مثلاً مخطرات الكابتن جيمس بارنون (استشارات مدارس العامة ١٠ أغسطس سنة ١٨٥٨)

(٢) راجع كتاب شارلس رو (في البحث عن مخرج) ص ٢٩ وما بعدها

إلى أن عقدت اتفاقية مؤقتة تعهد بها خلفاء علي بك بأن يضمنوا سلامة البضائع عند إرسالها من السويس الى القاهرة (١) على أن هذه الترتيبات لم ترخ لها شركة الهند الشرقية ولا السلطان الذي كان قد استرد بعض سلطته القلقة على مصر . فأما الباب العالي فقد خشي على موارد الحجاز من أن تتأثر فيما لو تحولت التجارة الهندية من جدة الى السويس . وأما الشركة فقد كان تخوفها من أن يؤدي نشاط الحركة التجارية عن طريق مصر الى الأضرار بما لديها من امتياز تصدير البضائع المهربة من الهند الى أوروبا عن طريق البحر المتوسط وكانت نتيجة ذلك كاه أن الشركة أصدرت في سنة ١٧٧٧ أمراً بمنع إرسال السفن المشحونة بالبضائع إلى إحدى الموانئ الواقعة في شمالي جدة ولكنها حصلت في الوقت نفسه من الباب العالي على وعد شفوي بأن يسمح لبريدها وطردوها بأجتياز الأراضي المصرية مجاناً .

ولم تكن لهذا التدبير نتيجة أصلاً إذ ولم يكن لا بوسع الشركة ولا الباب العالي تنفيذ هذه الأوامر حرفياً . فان حق إرسال الطرود أسى استعماله وكان وسيلة لنقل البضائع المغشوشة مما ترتب عليه إلقاء القبض في سنة ١٧٧٩ ثم في سنة ١٧٨٠ على حاملي الطرود الانجليزية وأودعوا السجن (٢) .

وأظهر الفرنسيين في الوقت نفسه أشد الاهتمام بما يمكن أن يؤدي إليه طريق مصر من الاحتمالات . فلقد كانت الطريق المذكورة تبشر في نظرهم

(١) المخطوط رقم ٢٩٢١ بالمتحف البريطاني وتوجد صورة من المصادرة بين السجلات الخاصة بالمصانع في وزارة الهند والبحر الأحمر المجلد الخامس

(٢) راجع كتاب شارلس رو ص ١٢٤ و ١٤٨ وكان جيمس وولي أحد من كان لهم شأن في الموضوع قومندان الطوبجية في جيش نواب أرنجوت .

بفوائد طائلة لأنها من الوسائل المؤدية إلى تقليل شأن السيادة البحرية البريطانية تلك السيادة التي كان لها أسوأ تأثير في سير حرب السنوات السبع . فلو تحول الشطر الأكبر من التجارة الهندية إلى طريق البحر المتوسط فإن يقتصر الأمر على إفادة التجار الفرنسيين فوائد جسيمة بل إن واجبات الأسطول الفرنسي تقل كثيرا عما عليه . وما شجع على التعلل بهذه الأمانى ما كان يلوح على الامبراطورية العثمانية من علامات الاضمحلال والفساد . فان شئت الأقدار أن تتلاشى تلك الامبراطورية فان جيرانها كروسيا والنمسا لا محالة تجنيان فوائد جسيمة في الحال . ولكن هذه الفوائد - كما لاحظ الفرنسيون في سنة ١٨٧٣ - قد تصبح ولا قيمة لها باحتلال الفرنسيين لمصر على أنه كان يوجد رأى آخر له قيمته من حيث أنه يمكن تطبيقه عملياً فورا ألا وهو عقد محالفة مع البيكوات ، وهو ما حدث فعلا .

ففي أوائل سنة ١٧٨٥ توصل أحد المندوبين الفرنسيين الى توقيع عدة اتفاقات مع البيكوات ومع العميل الأساسى ومع أحد زعماء البدو على نقل البضائع الفرنسية في أمان في مقابل شروط مرضية . فكان مثل هذه الاتفاقات كمثل المعاهدة المؤقتة التي وصفها (وارن هاستنجز) بمعنى أنها أقامت الدليل ناصحا على قلق الموقف المصرى . فلم يكتف الباب العالي برفض ابرام المعاهدة الفرنسية بل عمل على تدعيم سلطته المزعومة على مصر .

وكانت النتيجة المباشرة أن الخطر الذي كان يهدد مركز الانجليز في الهند تلاشى مؤقتا . ولكن كان لا يزال هناك احتمال بأن الفرنسيين قد يخطر لهم يوما من الأيام أن يوطدوا أقدامهم في مصر إما بالقوة أو بطريق المفاوضات ومن ثم أخذنا نحتدى حذو الفرنسيين : فان جورج بلدوين الذي لعب دوراً مهماً في مشروعاتنا الأولى عين قنصلا عاما وصدرت التعليمات بأن يعقد مع

البيكوات معاهدة كالتى عقدت بينهم وبين الفرنسيين ولكن عودة النفوذ التركي بعد اضمحلاله جعل عقد هذه المعاهدة أشق مما كان ينتظر . وانقضى عام وتلاه عام آخر ولا حظت وزارة الخارجية أن بلدين كان يتقاضى سنويا مرتبا قدره ١٤٠٠ جنيه دون أن يصنع شيئا .

ومن ثم قرر غرنفيل سنة ١٧٩٣ الغاء هذا المنصب أو أن تقوم الشركة الهندية بدفع مرتبه إذا كانت ترى ضرورة وجود بلدين في مصر . وما كاد غرنفيل يقرر هذا حتى جاءت الأنباء سراعا بأن بلدين قد نجح بعد طول الجهد في توقيع المعاهدة المطلوبة .

ولكن رجال الوزارة وقتئذ ما عدا (دنداس) أخذ اهتمامهم يتحول كلية عن مصر بسبب الخطر المباشر الذى نشأ عن وقوع الثورة الفرنسية . ولكن سرعان ما دفع الفرنسيون أنفسهم الى الاهتمام بشئون مصر ذلك أن عوالم عديدة أجمعت في شتاء ١٧٩٧ و ١٧٩٨ على تجهيز حملة عسكرية وإرسالها إلى الشرق .

وقد نمت الى غرنفيل في فصل الربيع أن دور الكتب التابعة للحكومة قد خصت لخصا دقيقا لاستيعاب ما فيها من الكتب الخاصة بالرحلات إلى مصر وإيران والهند وأن الحكومة الفرنسية قررت الانتفاع بخدمات علمائها ممن لهم دراية بتاريخ العرب والترك والفرس وأن الحملة جمملت غايتها احتلال مصر وشق الطريق عبر برزخ السويس .

نعم لم يكن أحد يعرف وقتذاك إلى أى حد يمكن أن ينظر الانسان الى هذا المشروع نظرة جديدة ولكن (دنداس) عده مشروعاً فائقاً خيراً ، هذا بينما أن حاكم كلكتا العام رأى من قبيل الاحتياط لإحباط هذا المشروع سلفاً أن يجهز على السلطان (تبتو) أو يكبح جماحه قبيل أن يوفق بونابرت بفضل مضاء عن يمينه وجسارته إلى إيجاد وسيلة لإمداد السلطان بفرقة من

الجنود الفرنسية . أما في إنجلترا فقد استقر الرأي على حشد أكبر عدد ممكن من السفن لتشتيت الحملة التي تجمعت في ميناء طولون كأننا ما كانت الغاية التي ترمى الى تحقيقها . وهذه المناسبة كتب (جون ننجتون) وكان صادقاً فيما كتبه « أن إنجلترا لم يسبق لها اتخاذ قرار حكيم كهذا مقرونًا بمثل هذا الحماس العام » وفي ١٩ مايو غادر نابليون ثغر طولون على رأس قوة تبلغ ٣٨٠٠٠ جندي وفي ١٢ يونيو سلبت له مالطه سلاحها ولم يحن آخر الشهر المذكور حتى ألقى نابليون مراسيه في الأراضي المصرية بالقرب من الاسكندرية . فاحتل المدينة من فورهِ وبدأ زحفه إلى الجنوب . وفي ١٨ يوليهِ أنزل بالمليك هزيمة ماحقة في معركة الأهرام بالقرب من القاهرة . ثم دخل الى العاصمة في ٢٤ يوليهِ . وبعد ثمانية أيام التقى الأميرال نلسن بالبحارة الفرنسية فأجهز عليها في خليج أبي قير بعد أن قضى الأسابيع الطويلة يجد في اقتفاه آثارها .

ومن ثم بدأت تظهر للعيان آثار السيادة البحرية . ذلك أن نابليون بعد أن انقطعت عنه المؤن والامدادات بل والأنباء التي يمكن أن يكيف حركاته على ضوءها قد تمكن ، بفضل عبقريته في التنظيم ، من انشاء حكومة وأن يسترضى الزعماء الدينيين في القاهرة ويقمع الفتن ويضع البلاغات الطنانة . نعم كان عليه أن يفعل ذلك كله ؛ ولكنه كان في أعين الفرنسيين كمن يحرث أرضاً مجدبة في حاجة الى الماء . ولقد حاول شق مخرج لنفسه عن طريق سوريا ولكن سفن أعدائه كانت قد نقلت إلى عكا المؤن والامدادات بزعامه قائد محنك تمكن من القضاء على ما بذله الفرنسيون من الجهود الفريدة لاحتلال ذلك المكان .

وإن ططن نابليون أمام سكان القاهرة بأنه ذك أسوار عكا وترك المدينة قاعاً صافصفاً فإن ذلك لم يغير شيئاً من الواقع وهو أن الهزيمة حلت به ودارت الدوائر على مشروعاته الضخمة .

وأخيرا اضطر إلى الاذعان أمام منطلق الحوادث فتخلي عن جيشه في مصر وانقلب راجعا إلى فرنسا في يوم ٢٢ اغسطس سنة ١٧٩٩ تاركا مكانه في القيادة لكبير ، الذى كان على حق في التبرم بمنصبه هذا والارتياح فيه . فانه ما كاد يسمع باقتراب الجيش البركي حتى شرع في مفاوضة السير سيدنى سمث الذى كان يقوم بالدفاع عن عكا . وفى ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ عقد اتفاق العريش الذى نص على جلاء الجنود الفرنسية عن الأراضى المصرية والعودة إلى بلادها فى السفن التى يجمعها ولاية الأمور الأتراك لهذا الغرض .

ولكن بينما كان هؤلاء مشتغلين بجمع السفن المطلوبة بما عرف عنهم من حب التراخى انتهزت الوزارة الانجليزية الفرصة بناء على معلومات خاصة وصلتها عن قوة الحملة الفرنسية فى مصر لتعلن أنها غير مرتبطة باتفاق الفرنسيين سالف الذكر .

وقد أدت هذه الغلطة إلى إرسال حملة انجليزية لاخراج الفرنسيين من مصر . وفى نهاية العام المذكور كان السير « رالف اباركرومى » يسير فى اتجاه مصر على رأس قوة عددها ١٥٠٠٠ جندى لطرد الفرنسيين من وادى النيل بينما جهزت حملة هندية لمناوأتها من ناحية البحر الأحمر .

وفى ٨ مارس سنة ١٨٠١ التقى السير رالف مراسيه فى خليج أبى قير وكان القائد كبير قد لقي حتفه قبل ذلك وانتقلت القيادة إلى « مينو » وهو قائد غير محنك اعتنق الاسلام واقترن بزوجة مسلمة ثم دارت رحى المعركة خارج الاسكندرية فانسرفت عن قتل السير رالف وعن التجاه قسم كبير من الحامية الفرنسية إلى الاحتماء داخل أسوار الاسكندرية بينما عهد إلى بقية الحملة وعددها ١٢٠٠٠ بالدفاع عن قلعة القاهرة .

ولم يكن في هذا المسلك البعيد عن الجرأة العسكرية ما يبشر بوقوع مقاومة عنيفة . إذ سرعان ما بدأت للقاهرة تلقى سلاحها ثم تلتها الاسكندرية ومن ثم وصل الاحتلال الفرنسي في مصر إلى تلك الخاتمة المحزنة . على أن هذا الاحتلال لم يكن بغير نتائج . فلقد زرع حكم المماليك كما أنه ازال الغشاوة التي كانت تحيمة على أعين الانجليز ونهتهم إلى أهمية مصر من الوجهة العسكرية بصفتها دولة واقعة في منتصف الطريق بين الشرق والغرب . ثم أنه كشف للبلاد عن عجز تركيا . وأخيرا جاء الى مصر بطريق الصدفة باحد المجازفين الألبانيين الا وهر محمد علي .

كانت ولادة محمد علي في سنة ١٧٦٩ في دار صغيرة باحد الشوارع المهجورة القديمة في قوله . وهي ثغر صغير يحيط به سور ، ولا يعرف عن أرومة محمد علي الا النزر اليسير . وهناك خلاف في الرأي على ذلك . فمن قال بأنه منحدر من سلالة تركية . بينما يوجد من يقول بأنه من سلالة فارسية . ويستند القول الأول الى قوة بنية محمد علي ومثانة اخلاقه . بينما يستند القول الثاني إلى ذكائه المرن وسعة حيلته .

وكان أبوه ابراهيم أغا قومندان فصيلة محلية من الجنود غير النظامية في خدمة والي وقد لحق بربه تاركا ابنه الصغير في حضانه ذلك والي . ويخيل الينا أن تربية هذا الصغير كانت على أسس عملية صارمة . ذلك أن الطعام كان يقدم اليه في الأوقات المناسبة كما كان يقصر على لبس ما يختار له من الملابس واداء الصلاة في أوقاتها .

ثم درب على ركوب الخيل وحمل السلاح . وأغلب الظن أنه عندما بلغ سن الشباب خرج في صحبة الدوريات المكلفة بمطاردة العصابات أو بتحصيل الخراج .

ومن ثم تعلم القواعد الأولية للحرب وفن مباغتة العدو وأساليب القيادة
وهناك ما يدل على خروجه على رأس بعض هذه الدوريات حيث أبلى
أحسن بلاء .

وهنا نرى أنفسنا تحت رحمة القاصيين ومروجى الحكايات الذين أولعوا
بالمبالغة فيما يروونه من الروايات وبما يضيفونه على الموضوع من الحواشي
التي يتخيلونها تخيلاً لاظهار آثار العبقرية التي لمحوها حتى في تلك السن
المبكرة لمحمد على ومقارنته عظمته فيما بعد بما كان يظهر عليه في البداية
من سبب التواضع .

ولما بلغ الفتى سن الثامنة عشرة زوجه الوالى من إحدى قريباته فاستولدها
خمسة من الأولاد الذكور وهم الذين رزقهم محمد على في حياته . ثم مالت
نفسه لمزاولة تجارة التبغ إذ ليس بخاف أن أجود أنواع التبغ التركي يزرع
في الاقليم المتاخم لقوله ، ولكن ليس في وسعنا أن نقول على أى مقياس
كان محمد على يعمل في تلك التجارة . وقد خيل الى بعض المؤرخين أنه كانت
لمحمد على تجارة واسعة تستند الى أموال قريته الثرية بينما يقول آخرون أنه
استعان على الخروج من ورطته بقرض تافه لا يزيد على روبيتين . ومهما
يكن من أمر فإن ما فعله بصفة قاطعة هو أنه كان يذكّر حياته الماضية بالخنان
المصحوب بالأسف . وقد ذهب في أخريات أيامه لزيارة مسقط رأسه
وأوقف وقفا خصص ريعه لنفقات إحدى مدارس قوله التي لا تزال موجودة
الى يومنا هذا (١)

فعندما اضطر الباب العالى - تحت ضغط إنجلترا - لحشد الجنود وارسالها

(١) خطاب الى حاكم قوله في ٩ شوال سنة ١٢٤٦ هـ (وجدت صورته بين سجلات

قصر عابدين) .

الى مصر جرياً وراء الأمل الكاذب وهو طرد الفرنسيين منها طلب الى والى قوله أوكيا يسمونه بالتركية شوربجي قوله أن يجهز فصيلة من الجنود قوامها ٣٠٠ محارب . فصدع الوالى بالأمر وجمع الفصيلة المطلوبة تحت قيادة ابنه على أغا وأرسل محمد على كساعده له .

ولكن السفر فى البحر الى أبى قير كان متعباً بسبب العواصف الجوية حتى اذا ألفت القوة التركية مراسيها فى الأراضى المصرية قاست الأمرين من الحرمان والفاقة قبل أن يقذف بها الفرنسيون الى البحر . وفيما ينقلونه من الروايات عن حادث الهجوم الفرنسى هذا استطرد بان محمد على نفسه كاد أن يلقى حتفه غرقاً وهو يحاول ركوب السفينة لولا مبادرة احدى البوارج الانجليزية الواقعة على مقربة من الميناء الى انقاذه .

ومهما يكن نصيب هذه الرواية من الصحة فإن على أغا قائد الفصيلة استولى عليه الجوع بسبب ما رآه من دوران البحر والجوع والعطاش فسارع بالعودة الى بلاده وترك قيادة الفصيلة لمحمد على . وليس من يشك فى أن إقدامه من ناحية وسعة حيلته من ناحية أخرى استلقتا انظار القادة الأتراك بينما اكتسبته حصافة رأيه وحسن رعايته للجنود ثقة رجاله

فلم يحل عام ١٨٠١ حتى كان محمد على أحد الضابطين الكبارين المتولين قيادة الفصيلة الألبانية باعتبارها الجزء الرئيسى من القوة التركية المعسكرة فى مصر وقد تعاونت هذه القوة مع الحملة الانجليزية الى حد الاقتراب من الجهات غير المحصنة فى مصر واحتلال الأماكن الخالية من الحاميات الفرنسية .

على أن هتشنسن وهو الذى خاف اباركرومى فى قيادة الحملة الانجليزية مرعان ما تزعزت ثقته فى مقدرة تلك القوة التركية وأخذ يحس بجزرها

عن الاحتفاظ بمركزها في مصر (١) .

ومما عزر هذا الرأى في نفسه أن الباب العالى طلب ابقاء قوة انجليزية في وادى النيل بعد طرد الفرنسيين منه . ومعنا لكل محاولة من ناحيتهم لاحتلال مصر مرة أخرى (٢) ولقد اقترح السفير الروسى احتلال النقط الحربية المهمة بالاسكندرية والسويس إلى نهاية الحرب على الأقل وكان هذا هو أيضا رأى الحاكم العام في الهند البريطانية ..

وقد انبرى بعض الكتاب لوضع كراسات بهذه المعنى (٣) وقد حيدنداس هذه الفكرة لانه كان على الدوام مقتنعا باهمية مصر من الوجهة الحربية . وصادفت الفكرة قبولا لدى الوزارة التى أبدت رغبة شديدة فى الوصول إلى تسوية العلاقات بين السلطان والبيكوات للحيلولة دون تكرار سوء الإدارة كالتى ساعدت الاحتلال الفرنسى وعاقبته . وتحقيقا لهذه الغاية اقترح تحديد حقوق الممالك وواجباتهم وتنظيم طريقة لجباية الخراج (٤) وتعيين مبلغ محدد للاحتفاظ بقوة عسكرية تحت اشراف ضباط بريطانيين ..

ولم يكن (ايلجن) سفيرنا بالاستانة لسوء حظنا بالرجل الذى يستطيع اقتناع الأتراك بان مصلحتهم تقضى بالموافقة على ترتيب أمين برغم أنه كان مكروها فى نظرهم . فبدلا من أن يقترحوا شروطا راحوا يقيمون الدليل ناصحا على ما اشتهروا به من نقض العهد . ذلك أن قبطان باشا - كما كانوا يسمون الاميرال التركى - أغرى بعض الممالك بالحضور على ظهر ذهبيتين ومن ثم

(١) راجع كتاب شارلس روز (المجترات والحلة الفرنسية فى مصر) . المجلد الثانى ص

٢٦ . وكتاب سياسة الممالك ص ٥ لمؤلفه دوان وفونير جونز .

(٢) راجع كتاب شارلس روز المذكور المجلد الثانى ص ٢٦٨

(٣) رسائل ووسلى المجلد الثانى ص ٢٦٨

(٤) هناك ماغنص واف لهذه المسألة فى كتاب الاستاد غزيريللا (بداية المسألة المصرية

ص ١٦٦) والوثيقة موجودة فى كتاب دوين وفونير جونز صحيفة ٢٠٠

أمر بإطلاق النار عليهم واعتقل من نجا منهم من القتل وكادت هذه الحادثة أن تؤدي إلى نشوب القتال بين القوات التركية والقوات الإنجليزية . ولم يطلق الأتراك سراح من وقع بيدهم من الأسرى الا تحت تأثير التهديد ومن ثم انسحب اليكورات الى أعلى الصعيد بعيداً عن متناول يد الأتراك وبينما كانت هذه المشاحنات والمنازعات قائمة على قدم وساق تم توقيع معاهدة (أمبان) التي قضت باعادة مصر إلى حظيرة السلطان بتركيا . فاصبح لفرنسا الحق بمقتضى هذه المعاهدة بأن تطالب بجلاء القوات الإنجليزية عنها في الحال .

وبعد عدة محادثات ضعيفة لتسوية مسألة اليكورات قنع القائد البريطاني بأصدار أوامر بالغيور عن اليكورات واعطائهم مديرية أسوان . ومن ثم شرعت الجنود الانجليز يتوعدون في سفن تستقل بالسفن مصحوبة بأحد زعماء المالك وهو ألني بك الذي ذهب لزيارة لندن وقد عين الميجر (ميسيت) ممثلاً لانجلترا في مصر للإشراف على سير العلاقات بين الأتراك والمالك ولبذل كل ما في وسعه لمنع دخول الفرنسيين إليها . وهكذا انتهى الاحتلال البريطاني لمصر في مارس سنة ١٨٠٣ .

وبدئى أن تعين ميسيت ممثلاً لانجلترا كان يراد به احباط دسائس القناصل الذين عينتهم فرنسا بعد توقيع معاهدة امبان . ثم شرعت الدول المناخمة لشواطئ البحر الأبيض المتوسط ترسل معتمديها إلى مصر . وخذت حذوها فيما بعد السويد وبروسيا وروسيا .

وقد كان هؤلاء المعتمدون منقسمين إلى فريقين صريحين . فريق منهم كان يشغل معظم وقتهم برقابة الشؤون التجارية بينما كان الفريق الثانى يعنى بالمسائل السياسية . وبدئى أن هذا التقسيم كان بنسبة أهمية الدول التي كانوا يمثلونها . على أنفلهم يمكن في بداية القرن التاسع عشر من الشؤون السياسية ما يستحق الاهتمام .

ولذا كان القناصل العموميون من أمثال صوات وجورفيني يقضون الوقت في جمع التحف القديمة مثل ما يقضونه في تمثيل مصالحهم الوطنية . ولكن أصبحت لأعمالهم السياسة منذ سنة ١٨٣٠ فصاعدا أهمية جديدة . وصاروا في الواقع - وإن لم يكونوا في الشكل - معتمدين سياسيين حقيقيين لدى بلاط الباشا مهمتهم توجيه أعماله إلى ما يوافق سياستهم الوطنية . وقد أصبح بعضهم أصدقاء حميمين لمحمد علي . لا بل أن نفوذ الكولونيل كامبل الشخصي كان له أثر كبير في تكييف ادارة حكومة محمد علي . إن لم نقل في تكييف سياسته الخارجية .

وقد ترتب على رحيل الانجليز أن خلا المسرح لسلسلة من الدسائس ولنصب أشراك المؤامرات بشكل مقطوع النظر . فقد كان الأمر البادي للعيان أن هناك حزبين يتطاحن في سبيل الاستيلاء على مصر وهما الأتراك والمماليك . ولكن كانت الأمور في الواقع أعقد من ذلك بكثير فقد كان الأتراك أنفسهم منقسمين الى فريقين فريق كان يأتمر بأوامر خسرو باشا المعين من قبل السلطان ليحكم مصر ، والفريق الثاني وهم الألبانيون كانوا لا يأتمرون إلا بأوامر زعيمهما طاهر باشا ومحمد علي . كذلك كان المماليك شطرين أحدهما يناصر البرديسي والثاني يؤازر الألفي . وكان كل من هذه الأقسام الأربعة أشد ميلا لسحق الأقسام الأخرى بدلا من تكاتف الجميع لدفع الخطر المشترك ولهذا كانت احتمالات الائتلاف كثيرة . لأن الانسان كان وقتئذ يمكنه أن يتكهن التكهن المعقول الممكن وهو أن قسما من هذه الأقسام الأربعة ما كان ليستطيع البقاء طويلا بمفرده .

وكان خسرو باشا أول من اختفى من على المسرح السياسي . فعندما عين فيما بعد صدراً أعظم الامبراطورية وصفه الساسة الغربيون بأنه « رجل متوحش وأمي ولكنته ذكي ومقدام » .

ولكن تبين في عام ١٨٠٣ أن أخلاق خسرو لم تسم إلى هذا المستوى الراقى. وإنما وصف وقتئذ بأنه جاهل في الحرب والسياسة أو الإدارة تمام الجهل ولا يعرف من هذه الفنون سوى حز الرقاب (١). وبالطبع كان مركزه بمصر في منتهى الحرج. ذلك لأن الأتراك كانوا أبغض في أعين الشعب من الفرنسيين. لأن جهلهم باللغة العربية وهي لغة المصريين المقدسة مضافا إليه أنهم عند التكلم بها وصلفهم ودعواهم بأن لهم الحق في حكم البلاد. كل هذه الصفات ساعدت على استلاب كل معونة محلية منهم. وكثيرا ما دعا عليهم مؤرخ ذلك العهد الجبرتي، بأن يحققهم الله جميعا.

وكان على رأس الفصيلة الألبانية طاهر باشا الذي كان ما أصابه في بلاده من النجاح وما اشتهر به من الوحشية في قيادة إحدى عصابات قطاع الطريق سيبا في مكافأته بالالتحاق بجيش السلطان. ولقد أبدى طاهر في مصر الشيء الكثير من الشجاعة وسعة الحيلة ولكنه لم يكافأ المكافأة التي وعد بها (٢). ثم أن أنصاره كانوا في شدة التذمر بسبب عدم دفع مرتباتهم وكانت النتيجة أنهم أثاروا فتنة في القاهرة في شهر مايو سنة ١٨٠٣ وهي حادثة مألوف كان يقع يوميا في الجيش العثماني. ولما عرض طاهر باشا وساطته على خسرو رفضها هذا. فلم يكن من طاهر إلا أن ذهب في اليوم التالي على رأس الفصيلة الألبانية فهاجم القلعة واحتلها. وإذا ذلك فر خسرو إلى دمياط وارتقى طاهر منصة الحكم. ولما لم تكن الجنود العثمانية قد شددت أزر طاهر في هذه الحركة فإنه أهاب بالماليك أن يتقدموا لتأييده. ولم يترتب على مصرعه أي تغيير في الموقف المباشر لأن محمد علي سرعان ما حل محله. وإذا ذلك اشترك الألبانيون

(١) راجع تاريخ الجبرتي

(٢) ملاحظات من اليونان (في وزارة الخارجية البريطانية) بقلم ليك

والماليك في إنزال الهزيمة بيمينو بالقرب من دمياط وقادوه أسيراً إلى القلعة في القاهرة وكان هذا أول ائتلاف بين الألبانيين والماليك ضد الأتراك .

وما كادت هذه الأنباء تصل إلى الاستانة حتى صدر الأمر إلى حاكم آخر يدعى علي باشا بالذهاب فوراً على رأس قوة من ١٥٠٠ جندي ليحل محل الحاكم المخلوع خسرو فوصل إلى الاستكدرية واحتلها . ولكن سرعان ما أوقع نفسه في نزاع مع قناصل الدول الأوروبية المقيمين في تلك المدينة . فلقد أعلن أن الامتيازات لحرمة لها مادام هو الحاكم بأمره . ولم يكن مطاعاً بين جنوده وقد كانوا يتسلون باطلاق النار على الشعار المعلق فوق الفنصلية السويدية ثم أنه حاول أن يتدخل في حكم أصدرته المحكمة المحلية في صالح الفرنسيين لسبب مجهول . وفي أوائل سنة ١٨٠٤ بدأ يزحف جنوباً في اتجاه القاهرة متوقفاً أن يهب الألبانيون تحت قيادة محمد علي إلى مناصرتهم ولكن الألبانيين لم يحركوا ساكناً وأخيراً وقع الباشا في أسر البرديسي فأمر بإعدامه (١) .

وإذ ذاك عين باشا ثالث - وهو خورشيد - مكانه ، وكانت العلاقات بين الألبانيين والماليك قد أخذت تفتر لأن الأولين كانوا شديدي التمسك بتسلم مرتباتهم كاملة بينما لم يكن أمام الماليك إلا أن يلجأوا إلى القروض الاجبارية وغير ذلك من الوسائل العنيفة .

ولشد ما كان حزنهم أنهم رأوا أنفسهم مضطرين أن ينهبوا الأهالي لمصاحبة الغير . ثم أنهم أظهروا ميلاً لمساعدة خورشيد بصفته (باشا) مجرماً وذلك نظراً لدمائه خلقه واعتماد آرائه . ومن ثم أصبح المجال واسعاً خالياً لعقد ائتلاف جديد . وقد تم فعلاً كما كان مقدرًا بالضبط فلقد عاد ألقى بك من

انجلترا في فبراير سنة ١٨٠٤ وسرعان ما هب حزب البرديسي بساعده
الالبانيون بتشجيع من محمد علي - على الارجح - لمهاجمة حزب الالفني ونهب
منازلهم في القاهرة. ولشد ما كان اغتباط محمد علي بهذا الانقسام بين صفوف
البيكوات (١) وراح من فوره ينشد خليفه اخر في شخص الباشا الجديد ،
وكان لا يزال في الاسكندرية . وقد أبلغ محمد علي المعتمد الفرنسي في القاهرة
بان الالبانيين بمجرد استطاعتهم الحصول من المماليك على مرتباتهم المتأخرة
عن الاشهر الثمانية السالفة فلسوف يعقبه انفجار يعيد الالبانيين إلى حظيرة
رضا السلطان . ثم استرسل فقال « ماذا عسانا أن نتنظر من أناس كالماليك؟
أنهم أعدائنا الطبيعيون وهم لا يتخرجون عن القدر باخوانهم الاتراك (٢)
وقد حدث الانفجار في الوقت الملائم كما توقعوا . ففي يوم ١ مارس أغار
الالبانيون في القاهرة على دور زعماء البيكوات فسلمت القلعة. واذ ذلك أعلن
محمد علي الفرمانات بتعيين خورشيد باشا واليا على مصر (٣) وكان طبيعيا أن
يتقدم الباشا للاتصال بخليفه . ثم دارت رحى القتال عدة أشهر حول القلعة
بين البيكوات من ناحية وبين الباشا ومحمد علي من الناحية الاخرى . ولكن
بدلا من اتجاه الالبانيين والمماليك في العام السالف لطرد خسرو باشا فان هيبة
الاتراك قد تلاشت الآن حتى أن خورشيد أصبح لا يعتمد الا على شمد علي وكان
نقوده اخذت في الازدياد . وقد صار الباشا - كما حدثنا لسبس بحق - عبارة عن أداة
يسخرها الالبانيون كما يشاءون في قضاء مأربهم (٤) وفي خريف هذه السنة
نجحت هذه الحتمية بشكل لا يخفاء فيه فلقد بدأ الالبانيون يضيقون ذرعا بمصر
وأخذ كثيرون منهم يحنون إلى أوطانهم ويحجرون بطلب العودة بصحبة

(١) كتاب دوين مصر من سنة ١٨٠٢-١٨٠٤ ص ١٧٣

(٢) » » » » » » ٢٤٢

(٣) » » » » » » ١٧٣

(٤) » » » » » » ١٨٠

ما جمعه من الغنائم والاسلاب . ولكن خورشيد أحس بأن لا سبيل إلى اختفاظه
بمركزه بفهم مساعدة محمد على المتطوية على الحزم وسعة الحيلة ولذا الحج عليه
في البقاء . ونحسب أننا لاعد والواقع اذا قلنا انه لم يجد صعوبة في اقتناعه بذلك (١)
وكان الهوس وقت ذلك قد ضرب اطنابه في كافة انحاء القاهرة . ولكن
لم يكن ثمة مناص من ترضية جنود محمد على ومعلمهم على البقاء . وهنا لم
ير خورشيد حيلة الا أن يرضيهم بتجديد طرق الابتزاز التي كانت شائعة في
أيام المماليك . معال ذلك أن أعيان الاقباط جرى بهم إلى القلعة وطلب اليهم
تقديم ٢٠٠٠ كيس « نحو ١٠٠٠٠ جنيه » ولكن المماليك المسكرين
حول القاهرة قطعوا عنها الجرب فتفتت الجماعة في المدينة ومن ثم اخذ
المسلمون الصالحون يتحسرون على أيام حكم الفرنسيين الكفار (٢)
وظل معتمدو الدول ينظرون إلى هاتيك الحوادث دون أن يستطيعوا
التكهن بما سوف تؤدي إليه من العواقب . ولقد راجت بعد مرور جيلين من
وقوعها أشاعة ربما كان باعثها الرغبة في استدرار السخاء الخديوى بان
ليسبس المعتمد الفرنسى ادرك عبقرية محمد على من بداية الامر وانه ساهم
في ارتفاعه بما كان يبذله له من النصائح . ولكن توجد إلى جانب هذه
الرواية الخيالية أقوال ليسبس نفسه لتليران عن محمد على . فقد قال « لست
أظن أن محمد على له من العبقرية ما يجمله يفكر في المشروعات الكبرى .
ولو سلمنا جدلا أنه فكر فيها فليس لديه من الوسائل ما يمكنه من تنفيذ
ما يفكر فيه » . من أجل هذا فان ليسبس لم يكن يشجع هذا الزعيم ذا العبقرية
المحدودة أو يعيّل اليه . كلا بل كان ميله إلى البيكوات المماليك الذين كان
يظن أن عودتهم إلى كراسى الحكم سوف يتبعها ازدياد النفوذ الفرنسى (٣) .
وكان المعتمد البريطانى الماجور ميسيت معذورا في وقوعه ضحية لهذه

(١) كتاب مصر من سنة ١٨٠٢ إلى ١٨٠٤ ص ٢٤٢

(٢) » » » » » ١٧٣

(٣) » » » » » ٢٤٨

الاماني الخداعة . على أن حوادث سنة ١٩٠٥ كان لها الفضل كلى الفضل فى جلاء الموقف . فان أهالى القاهرة بعد أن دفعهم المماليك إلى أحضان الجوع والفاقة وبعد أن التهمهم الباشراوات أخذوا يتفرون واثرت أعناقهم إلى الزعيم الالبانى يرجون منه انقاذهم من وبلائهم . ولعلك تجد البساعت على هذا التلق فى أعمال التحريض الماهرة أكثر مما تجده فى الاعتراف بالجميل الناضى عن الوجدان النفسى . فان مجد على - كما حدثنا المؤرخ العربى المعاصر - قد توثقت عرى الصداقة بينه وبين أحد العلماء كما أنه كان يختلف خفية إلى داره ليعلمته ويؤكد له أنه لو كان أمر مصر بيده لادار دفة الحكم بالعدل ولا تبع ما يشير به عليه الزعماء الدينيون من الاراء والنصائح .

ومن ثم بدأ مجد على باعداد انصار له فى المدينة نفسها وهى التى حاول خورشيد باشا عبثا ان يسيطر على مصائرهما باحتجاز عاملين من علماء الدين كضمانة فى يده .

ولم يكن بينهما العالم صديق محمد على . ثم شرع فى الوقت نفسه يأتى بالامدادات من سوريا ليستغنى بها عن معونة الالبانيين . فكان فى حضور هذه الامدادات إلى مصر فصل الخطاب . ذلك لانه تبين أن قائدهم هو شقيق أحد الذين اشتركوا فى اغتيال حياة طاهر باشا . وقد برهنت هذه الامدادات على أن نظامادون نظام الالبانيين او المماليك بمراحل . وهنا راجت سوق الاشاعات المقلقة فى الخارج عن مسلك هذه الامدادات ورويت روايات تمشع منها الابدان عن كيفية وصولها إلى القرى وطردها السكان من مساكنهم واعتدائها على عقاف نساءهم ثم قتلهم بعد ذلك واختطافها الاطفال . على أن هذه الاقاصيص - اذا حكمتنا بما راج من مشيلاتها فى الجهات الاخرى - لم ينقص منها شيء اثناء ترددها . ثم ان ما تضمنته من المبالغات لم يضعف من تأثيرها الادبى . ومن ثم استولى الذعر على أهالى القاهرة من اقصاها إلى

أقفاها . وأغلق الأزهر ابوابه ، وخلت الاسواق من السابلة ، وأصبح المرء لا يجرؤ على مغادرة داره الا وهو يشعر بأنه يحمل حياته على كفه .

وكان محمد على عند وصول هذه الامدادات التي قضت مضاجع الاهلين بسلو كما الوحشي متغيبا عن القاهرة في غزو المماليك ومشغولا بمشيتهم . فلم يلبث ان عجل بالعودة . ولم يتقض اسبوع حتي دخل العاصمة على رأس ٤٠٠٠ جندي زاعم ان الباعث له على دخول المدينة هو للحصول على مرتبات رجاله . وهي حجة سرعان ما صادفت نقطة حساسة في انفس الامدادات بصفتها مكونة من جنود اترك . وفي يوم التاسع من شهر مايو كان الامر قد التبس على خورشيد فلم يدرك مغزى مجيء محمد على . فانتهاز فرصة عودته لاعلان الفرمان الشاهاني القاضي باعطائه متصرفية جدة . واتقد كانت هذه الاشارة اللبقة المقترنة برغبة التملق الموجهة للزعيم الالباني بان وجوده في مصر بات غير مزغوب فيه ، كافية لان بيت محمد على في الموقف بسرعة . فبينما كان خورشيد يتأهب للعودة إلى داره في القلعة اذا بالجنود الالبانيين يحيطون به ويستجئونه لدفع مرتباتهم موجبين اليه تهمة الاستغناء عن جباية الإيرادات العامة . ثم أخذوا يهددونه بالقتل العاجل أن لم يدفع هذه المرتبات . وهنا تقدم أحد الضباط الالبانيين ليدرأ عنه عنف الجنود . وبينما كان خورشيد يعمل على التخلص من ذلك الموقف المخرج كان الشعب بارشاد العلماء يتنادى بمحمد على واليا على القاهرة (١) .

وأخيرا تمكن خورشيد من الفرار إلى القلعة ومنها حاول تصويبه مدافعه على المدينة لاختضاعها . ولكن طوبجية الأتراك فشلوا في تحقيق هذه الغاية . ولم تؤد محاولتهم إلا إلى أهاجة الاهالي لا أزعاجهم . ثم تقدم العلماء معتمدين على تأييد الالبانيين بسلسلة مطالب . ولقد

كانت الحكمة في نظر القوم تقضي وقتئذ - كما تقضى الآن - بانتهى المساومات السياسية - كما في المساومات التجارية سواء بسواء - ينبغي أن تبدأ بطالب ما تعتقد أنه المستحيل . وجريا على هذه الحكمة طلب العلماء بان تعسكر الجنود من ذلك الوقت فصاعدا على ضفة النهر الغربية أى في جهة الجزيرة ، والا يسمح لاي جندي مسلح بدخول العاصمة ، والا يكلف الاهالي بتقديم الاعانات . (١) .

فلما رفضت هذه المطالب عادوا إلى المناداة بمحمد علي واليا على القاهرة بطريقة رسمية ، وشرعوا في محاصرة القلعة . وبلغ حماس الاهالي إلى درجة الغليان مما جعل يذكر رجال الجالية الفرنسية - وكانوا يقربون تطور الاحوال عن كئيب - بشدة اندفاع سكان باريس المتحمسين للثورة الفرنسية (٢) .

وفي الواقع كان هناك تشابه كبير بين الثورتين . فان الشعب في كلتا الحالتين كان منهماك في استبدال حاكم باخر . على أنه برغم ذلك كان يوجد فارق جوهري بين الحالتين . فالشعب الذي كان يتدفق وراء غوغاء باريس ورعاها كان يهدف إلى ايجاد معاهدة جديدة ، بينما لم يكن للرجل الواقف خلف فتنة القاهرة من غاية سوى تعزيز نفوذه الشخصي بالوصول إلى كرسى الحكم . واذا كان الفرنسيون كذلك قد هاجموا السبيل واستولوا عليه ، فن سكان القاهرة على الرغم من أنهم كانوا يقتلون أنصار خورشيد اينما عثروا عليهم في الطريق ، وعلى الرغم من أن كلا من هؤلاء السكان حتى الاطفال راح يبتاع السلاح (٣) فانهم لم يستطيعوا الاستيلاء على القلعة . نعم لقد تظاهر محمد علي بمساعدة الاهالي ، فقد أمر بسحب المدافع إلى قمة جبل المقطم حيث يشرف على القلعة

(١) كتاب دوين باشا (القاهرة محمد علي) ص ٢٧

(٢) » » » » » » ٣٥

(٣) » » » » » » ٣٥

ورضع جماعة من الرماة الماهرين في مأذنة جامع السلطان حسن ، ولكن الزعيم الاباني لم يكن يرى في الحالة ما يقتضى استمجال الامور والوصول بها إلى نتيجة حاسمة . ولعله كان يعتقد أن ذلك يكلفه الكثير من الضحايا في وقت لم يكن يعتمد فيه الاعتماد كله على رجاله .

وفوق ذلك فانه كان يفضل أن يصير باشا القاهرة برضاء الاستانة لأن يعلن عصيانه على السلطان وقد ذهب المعتمد الفرنسي دورفيشي وهو أبعد نظرا من سلفه ليسبس (١) . إلى الباب الموضوع في تقرير بعث به حوالى ذلك الوقت إلى حكومته في باريس . فقد كتب يقول :

« أن تصرفات هذا الزعيم الاباني صاحب المشروعات الكبيرة تحملني على الظن بأنه يؤمل أن يصبح باشا القاهرة بلا قتال ما وبدون أغضاب السلطان . فكل تصرف من تصرفاته يكشف عن عقلية ما كيفيائية . حتى لقد بدأت حقا أعتقد أن له عقلا أرجح مما لدى الكثيرين من الاتراك . ويخيل إلى أنه يرمى إلى اعتلاء كرسى الحكم باسترضاء العلماء والشعب وهكذا يرغم الباب العالي على التنازل له عن طواعية عن كرسى الحكم الذى يكون قد تم له الاستيلاء عليه » .

ولقد جاءت النتيجة طبق ما توقعه هذا المعتمد الحاذق . ذلك أن رسولا من قبل السلطان وصل إلى الاسكندرية في شهر يونية يحمل أمرا باعطاء ولاية مصر لخورشيد أو محمد على ، أي لأصلح الرجلين وأعزهما نفرا . وبعد لآى ما اعترف الرسول بان محمد على هو الأقوى فخلع عليه الولاية . . . وفي يوم ٧ أغسطس غادر خورشيد القلعة وأخذ طريقه إلى بولاق لركوب السفينة التي أقلته إلى الاسكندرية .

وانقد كان ما أظهره محمد علي من المهارة السياسية أثناء هذه الحوادث مما يعتبر ، والحق يقال ، خارقا للمألوف . فانه أولا ساعد للماليك علي قهر خسرو باشا . ثم أنه رجح بعد ذلك كفة أحد حزبي الماليك ضد الحزب الاخر . وبعد هذا وذلك شد أزر خورشيد باشا ضد الماليك . وأخيرا وضع نفسه علي رأس أهالي القاهرة في ثورتهم علي خورشيد . وأيضا علي الاتراك والماليك بالتوالي . ولكنه كان في كل هذه الحركات واقفا عن كسب لا يسهح لنفسه بالتورط في تأييد أحد من هذه الاحزاب المتطاحنة . ثم أنه تمكن في نهاية الامر من نيل رضاء السلطان بتوليته ولاية مصر . وانقد شاء بعض الباحثين أن يرى في سعي محمد علي للحصول علي موافقة السلطان رغبة منه في صيغ قوته بصيغة قانونية . ولكن محمد علي كان سياسيا عمليا قوى الشكيمة لا يعني الا بلباب الأمور دون قشورها . ولذا لم يكن يحفل كثيرا بقيمة الحق المعنوي . علي أن اعترف السلطان لم يضاعف نفوذ محمد علي داخل مصر نفسها . لأنه لم يكن يتوقع لا وصول أمدادات من الجنود من الاستانة لتأييده ، ولا أن يواصل الباب العالي تأييده ولو أديا . بل أن الديوان المغامر الذي نخر سوس الرشوة عظامه لن يتردد في أن يقلب له ظهر الحجن متى ظهر علي المسرح مرشح يمكن أن يعقد عليه الامال . هذا إلى أن الماليك كانوا لا يزالون يحتلون الوجه القبلي بأسره وجزءا غير قليل من الوجه البحري . واسكن الاعتراف الشاهاني بولايته قد اراح باله مؤقتا علي كل حال ، وجعله يطمئن إلي عدم التدخل من ناحية تركيا ولو إلي أجل مسمى . وهكذا صار في وسعه - ولو لبضعة أشهر - أن يتفرغ للماليك وحدهم دون أن يكون مضطرا للموازنة بين الاتراك والماليك إلا اذا تدخلت في شؤون مصر إحدى الدول الاوربية العظمى صدفه .

ومهما كان من أمره فقد كان الشك يحيط به مركزه . لان جيشه لم يكن يمكن الاحتفاظ به كجموعه متحدة الاعن طريق دفع المرتبات بانتظام او اطلاق

يده في اعمال السلب والنهب . ولذلك كان لامفر له من الالتجاء في نهاية الامر الى سلوك خطة الابتزاز وهي التي قضت على اسلافه . وفي الوقت نفسه ماذا عسى كان يكون مسلك الدول الاجنبية حياله ؟ نعم أن دور فيشي قد يسلم بمقدرة الباشا ويعترف بمواجهه الماسكيفية ، ولكنه لم يكن يرغب وقتئذ في استمرار ادارته . ثم أن زميله المعتمد الانجليزي ميسيت لم يكن ميمالا لاستمرار حكم محمد علي . وفي الواقع أن كلا منهما كان قليل الثقة بحسن نية الباشا (١) . كما كان يرتاب في قدرته على الاحتفاظ بمركزه (٢) ومن ثم شرع المعتمدان المذكوران يشجع كل منهما حزبا معينان من أحزاب الماليك . على أن أجماع المعتمد الانجليزي والفرنسي علي مخصوصة محمد علي قد دفعه بالعكس إلى التقدم حثيثا إلى الامام وحفزه إلى العمل للحيولة دون أتفاق كلمة الماليك ضده . وعلى الرغم من ذلك لم يكن دور فيشي مخدوعا بقوة البيكوات من الناحية العسكرية . وحسبك دليلا على هذا قوله :

« أن زعماء البيكوات - حتى ولو اتحدت كلمتهم جميعا - ليس لديهم من الرجال ما يزيد عن ٨٠٠ من الماليك ، بينما الباكون هم شرادمة من اليونانيين والعثمانيين والاعراب الذين لم ينضموا إلى قضية البيكوات إلا طمعا في أشباع شهواتهم في النهب والسلب . وقد مضى الوقت الذي كان الماليك يخرجون فيه للقتال وراء زعمائهم كالضواري غير هيايين ولا وجاهين يستقبلون الموت بنفوس هادئة . ثم أنهم أصبحوا هيئة ينقصها النظام والمران . وبعد أن كان بلاط البيكوات يعبر بمثابة مدرسة للنظام العسكري وللتحلي بفضائل الاخلاق أصبح مهذا للرذيلة ولخالفة النظام . وليس من ريب في أن معيشة الماليك في الزمن الاخير معيشة القبائل الرحل التي تقوم على السلب

(١) ميسيت اول يناير سنة ١٨٠٦ .

(٢) كتاب دوين باشا « القاهرة محمد علي » ص ٩٩ .

والنهب قد دفعهم إلى هذا الدرك الاخلاقي السحيق (١) ثم ختم المعتمد المذكور أقواله عن مصر بالأبطل لها في أن تذوق طعم النظام أو الحكم الصالح إلا اذا عاد الاحتلال الفرنسي (٢)

أما موقف الانجليز فكان علي التقيض من هذا من عدة نواح . فان ما حصلنا عليه من التجارب أبان حملة سنة ١٨٠١ قد دفعنا إلى أن نعتقد اعتقادا جازما وبحق بأن الاتراك ان يسقطيعوا أن يستعيدوا مراكزهم في مصر أو على الأقل ان يتمكنوا من الاحتفاظ به . فلهذا وصفهم الجنرال هتشنسن بانهم قوم ضعاف لانقة لهم بأصدقاتهم وقد جعلوا اعتمادهم علي أعدائهم . وتقصهم الموهبة لوضع أية خطة معينة ، ويعوزهم النشاط لتنفيذ تلك الخطط فيما لو وضموها (٣) وكان بكل أنسان يعتقد في الوقت نفسه بان الفرنسيين مازالوا يجهلون بالعودة إلى فتح مصر . لهذا فان نلسون بصفتة القائد الأعلى في حوض البحر المتوسط قد صدرت اليه التعليمات بمجرد استئناف الحرب مع فرنسا بان يراقب أية حملة فرنسية يقصد إرسالها إلى الشرق بمجرد استئناف الحرب مع فرنسا . وهذا السبب نفسه هو الذي جعلنا نبسط سيطرتنا على جزيرة مالطة ، وديمي أنه لو صمم الفرنسيون على استئناف هجومهم على مصر وعجز الاتراك عن صددهم فان المماليك وحدهم يصبحون وقتئذ نواة الحكومة المحلية الفعالة ، ومن ثم بدأت مساع عديدة وطرح علي الباب العالي مختلف المشروعات ليعهد إلى المماليك بإدارة البلاد ، فلما تبين أن الباب العالي مصمم على عدم التورط في مشروعات من هذا القبيل بدأت اجملرا تقترح احتلال الاسكندرية علي الأقل ، ولما كان الباب العالي غير فيئال إلى اتباع هذا الرأي أيضا فان الوزارة البريطانية أصبحت من الآن فصاعدا تعتقد أن أعمال الفرنسيين قد تدفعها إلى احتلال الاسكندرية سواء ارضى

(١) كتاب دوين باشا (القاهره محمد علي) ص ٨٢ ٨٢

(٢) » » » » » ص ١٢٩

(٣) » » حملة سنة ١٨٠٧ ص ٦

الباب العالي أولم يرضى (١) وقد نفذت إنجلترا ذلك المشروع عندما رأته السلطان بمناسبة ما أحرزته نابليون من الانتصارات الباهرة في أوروبا في سنتي ١٨٠٥ و ١٨٠٦ ، وقضائه علي الحليف الذي تألف ، فقد اعترف به امبراطورا . واستقبل السفير الفرنسي في الاستانة بحفاوة خارجة عن الحدود المألوفة مما جعل الناس يؤولون هذه الظاهرة بانها تطور يعتبر بمثابة فتح أبواب مصر أمام الفرنسيين بدخولها أيضا يشاؤون . ومن ثم قررت إنجلترا احتلال الاسكندرية . فبعد أيام قلائل ذهب جزء من الجيش البريطاني المعسكر في صقلية فأصدا إلى الاسكندرية فاحتل المدينة في ليلة ٢٠ - ٢١ مارس سنة ١٨٠٧ ثم بادر المعتمد البريطاني ميسيت إلى دعوة حزب الالفى بك إلى شد أزرننا هذا بينما شرع القنصل الفرنسي بعد فراره إلى القاهرة يعد معدات الدفاع علي عجل لصد غارة المغيرين . .

ومما ساعد علي احتلال الاسكندرية بهذه السهولة أنها لم تكن وقتئذ حتى ولا تحت سيطرة محمد علي الاسمية . وفي خلال سنة ١٨٠٥ أستصدر سكان المدينة بالحاح من ميسيت فرمانا يجعل الاسكندرية تحت سلطة ضابط من ضباط البحر مستقل تمام الاستقلال عن باشا القاهرة . ومع أن الباشا قد حاول أن يرشى هذا القومندان البحري ويحمله علي قبول حامية البانية في المدينة فإن ميسيت تمكن من اقناع القومندان بان يرفض الاقتراح المذكور (١) .

وفي يوم ٢٩ مارس خرجت فصيلة انجليزية قوامها ١٤٠٠ جندي متجهة إلى مدينة رشيد بقصد احتلالها . وكانت ترمى إلى غابة مزدوجة الاولى تسهيل دخول المؤن الي الاسكندرية حتى اذا اصابت نهبها باهرا . حققت الغاية الثانية وهي دفع المالك الي المبادرة لمساعدتنا ولكن المشروع قام علي

(١) ميسيت نول يناير سنة ١٨٠٦ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٢٥)

اساس خطة فاسدة نفذت بطريقة فاسدة أيضا . فاولا كان يبغي علي فريرز بصفته قوئندان الحملة أن يقدم بنفسه علي رأس القسم الاكبر من جيشه (١) وثانيا كانت قيادة الفصيلة التي ذهبت لاحتلال رشيد فاسدة فان قائدها فوشوب استخدم جنوده جميعا في الهجوم دون أن يترك لنفسه احتياطيا فلما خر صريعا في بداية الهجوم خلفه اكبر الضباط مقاما واكن هذا أيضا سرعان ما أصيب بجروح وان نكن حالت دون اشتراكه مع جنوده في مواصلة القتال الا انها لم تكن من الخطورة بحيث تحمله علي التخلي لغيره عن القيادة فكانت نتيجة ذلك كله ان الخامية الالبانية عندما ازغمت علي التخلي عن مواقعها لم تكن ثمة مخافر امامية لتحول دون عودتها . كذلك لم يتم أخذ يلم شمت الجنود في صعيد واحد بعد ان كانوا قد تفرقوا واختل نظامهم اثناء الهجوم . وما كان اشبه ما وقع بما سبق ان حدث في باتنا سنة ١٧٩٣ فان العدو لما لم يرحن بطارده أو يتعقبه نجح في لم شمشه . ثم لما تأكد من عدم اتخاذ احتياطات مضادة اعاد الكرة علي المدينة ودخلها ثانية ، ولما تبين له ان الجنود بلا حراسة انقض انقضاض المعتامة . حتى اذا اختلط الحابل بالنابل ووصلت الي القائد الجريح الانساء المزعجة ترى اصدر أوامره بالانسحاب الغمام علي أن هذا الخطأ سرعان ما تحول الي كارثة كبرى . فالتألف في الشرق هو أن تقلب الحظ مها كان نافها سرعان ما يؤدي الي تبديل موقف الاهالي . فان القاهرة ما كادت تسمع باحتلال الاسكندرية حتى استولي الذعر علي سكانها ولم يخطر للجنود الالبانيين المعسكرين فيها الا أن يفرروا الي سوريا وقد ابتاعوا أثناء فرارهم من مصر الخيل والبغال وانهم لمضغني ثمنها لنقل امتعتهم . بل انهم لم يترددوا في شراء (السيكوبين) وهن قطعة تقود مدقوقة في مدينة البندقية باربعة عشر قرشا مع ان ثمنها المعتاد هو عشرة

(١) مذكرات السير جون مون اليومية الجزء الثاني ص ١٦٧

قروش . وابدئ الفلاحون استعدادهم للثورة ومنع المؤونة . عن بعض
فصائل جنود محمد علي التي لم تكن من القوة بحيث تستطيع الدفاع عن نفسها
في حين انهم قتلوا بعضا منها في كثير من الجهات . (١)

حدث هذا كله كما قلنا عندما وصلت الانباء باحتلال الاسكندرية .
واكن ما أصاب الجنود الانجليزية من الفشل في رشيد غير الموقف كلية .
فقد استرد الالبانيون شجاعته . ثم أر المليك بدلا من أن يسادروا الي
الانضمام لجانب الانجليز ترددوا أولا ثم قرروا في النهاية أن يفتوا مع محمد
علي في مقابل شروط معينة . وترتب علي هذا أن الاهالي عادوا الي
خضوعهم السابق وأصبح بتعذر علي الانجليز أن يحصلوا علي معلومات
ما عن حر كات العدو (٢) .

وقد تمكن محمد علي بفضل هذه التطورات من أن يمشد جنده ويرسلهم
الي الشمال لصد الانجليز الذين كانوا قد قاموا بمحاولة اخرى للاستيلاء علي
رشيد . واتقد كان تقدمهم في هذه المرة بشيء من الحذر . بمعنى انهم اطلقوا
وابلا من القنابل علي المدينة وارجأوا مهاجمتها فعلا الي ان تصل امدادات
الماليك التي وعدهم بها ميسيت . وبدلا من ظهور الحلفاء المزعومين ظهرت في
مكائهم قوات محمد علي ... وسرعان ما وجد المحاصرون أنفسهم علي غير انتظار
بين نارين . ثم استمر القتال ومالت كفة النصر الي هذا الفريق ثم لي ذلك
وبعد أن سقط من رجالنا ٤٠٠ جندي وأسر مثلهم صدر الامر مرة أخرى
بالانسحاب الي الاسكندرية «٣»

علي أن محمد علي أخذ في القاهرة باسباب سياسة الاعتدال التي سبق له
اتباعها مع خورشيد من قبل . ولو أن شخصا تركيا عندها محمد علي أحرر

(١) كتاب دوين (رحلة سنة ١٨٠٧) ص ١٧٩ - ١٨٠

(٢) ميسيت لاسحاق مورير ٢ مايو سنة ١٨٠٧ (وزارة الهند - مصر والبحر الاحمر

(٣) كتاب دوين ص ٧٣ - ٨٢

ما أحرز من النجاح لداخلة الفرور وراح يقتل أسراه ولا صدر أمره باجراء عملية الختان لهم بخصيهم ولتذف البقين على قيد الحياة الى اليم دون أن يحسب حساب العواقب . ولكن الباشا نزل على حكم العادة فسمح بأن تحمل جماجم القتلى ويطاف بها في الاسواق . ولم يشأ أن يتناسى بأنه لا مفر من عقد الصلح عاجلا أو آجلا ، وأن الاساطيل الإنجليزية لن تسمح لسفن العدو بالدخول الى ميناء الاسكندرية أو مبارحتها . والى جانب هذا كله فإن بريطانيا لم تكن تسيطر على البحر المتوسط . من الامام وكفي بل وعلى المياه الهندية من الخلف . ولهذا كله قرر محمد علي أن يبادل الاسرى معاملة حسنة بل أنه أرسل احدى في شهر مايو الى الاسكندرية مصحوبا بمرجم يوافق به للبحث في الشروط التي ينسحب الانجليز بمقتضاها . وقد عرض في مقابل انسحاب الحملة الإنجليزية أن يطلق سراح من وقع في يده من الأسرى وأن يصمد لاية قوة أوروبية ترمي الى احتلال مصر أو اختراق الاراضي المصرية في طريقها الى الهند (١) ولكن هذه الاقتراحات قوبلت وقتذاك بالرفض غير أن وزارة بورتلند التي تبوأ كرسى الحكم في ربيع سنة ١٨٠٧ نظرت الى الموقف العسكري نظرة حكيمة قائمة على حقيقة الواقع أكثر مما نظرت اليه الوزارة السالفة وزارة غرانفيل . ومن ثم تقرر الجلاء عن الاسكندرية التي كان في الاستطاعة احتلالها من جديد اذا اقتضى الامر ذلك وكان من نتائج هذا القرار أن اتفقا عقد في ١٤ سبتمبر يقضي بالتخلي عن الاسكندرية للباشا في مقابل إطلاق سراح الاسرى الانجليز واعلان العفو العام عن كل من كان له ضلع في مساعدة القوات الإنجليزية .

وهكذا مرت الازمة بسلام . وليس من شك في أن الحملة البريطانية لو حسنت قيادتها لاجهزت علي سطوة محمد علي الآخذة في الازدياد ولأدت

الي؛ إعادة مصر إما الي حكم المماليك أو الباب العالي . ولسكنها قامت علي فكرة خاطئة أسوء تنفيذها . وما أشبه ما حدث بالحملة العقيمة التي وجهناها في بداية الحرب العالمية الماضية الي أعلى القرآت فمن الخطأ الغريب اننا اغفلنا في جملة رشيد أن نرسل أحدا من الضباط الذين عملوا تحت قيادة آبركرومي أو هتسنن إبان احتلالنا الاول للاسكندرية كما أنه كان من المتعذر جدا سلخ قوات كبيرة من الجيش المراباه في صقلية لتحقيق الغاية المقصودة من إرسال تلك القوة الي مصر . وبالجملة فإن الفشل كان من كافة الوجوه ذريعا من حيث هداه ، ومن حيث الثمن الذي تقاضاه منا ولكنه علي ما يظن لم يكن فشلا تاما كما كان يلوح بادىء ندى بدء . ذلك لان ذكاء محمد علي قد خلس من هذا الحادث بنتائج تعجلي فيها الحكمة . فلقد أدرك أن الجيش الفرنسي لا يمكن أن يحسب حيا به مباشرة كالاسطول البريطاني . ومن ثم بدأ يفكر في أن بريطانيا العظمي ربما تكون حليقا له فيتحه في تحقيق مشروعاته التي كان قد بدأ فعلا في تنفيذها .

ومن ثم بدأت الحالة في مصر تعجلي تدريجيا . فقد صار الزعيم الالبياني ممثل الاستاتة . واصبح التدخل الفرنسي مستحيلا . هذا الي أن التدخل البريطاني قد حبط فلم يبق إذن سوى المماليك الذين ينبغي الاجهاز عليهم قبل ان يعتبر محمد علي نفسه سيد مصر الاوحد . علي انه كان مع ذلك تحت خطر متزايد بلن القالب شأنه كشان كثيرين من الموقفين المتطالين بالاستيلاء علي تركة بواسطة القانون — قد يجد نفسه في النهاية انه لم يرث إلا تركة مثقلة بالديون .

فلقد كانت البلاد سائرة بخطوات واسعة نحو الخراب . فان مديريات الوجه القبلي كانت تمن تحت وطأة المماليك الحديدية . هذا بينما كان الوجه البحري عاجزا كل العجز عن سد حاجات الجنود من جهة وحاجات الأهالي من الجهة الاخرى . بل لقد اضطر الفلاح في كثير من الاحيان — في سبيل

اداء مطالب الحكومة وما لحق به من وسائل الاكراه الظالمة التي كان يتبعها مندوبو الحكومة ان يتخلفي حتى عن الاتاه الزراعية . وقد اصبحت القرى الواقعة في الأراضي المتاخمة لساحل البحر مهجورة . ثم ان شواطئ النيل التي كانت في يوم ما جنة زاهرة قد حنكم عليها بالخراب غير الطبيعي (١) وقد كان الاحتفاظ بالجيش — كما كان شأنه في الماضي — وكما قدر له ان يقي طويلا — علة العلل في حدوث القلاقل العظيمة (٢) . ففي سنة ١٨٠٩ كان لدى الباشا نحو عشرة آلاف جندي ، ولكنهم كانوا — كما تقضي التقاليد التركية — يتناولون مرتبات ٣٠٠٠٠ (٣) ولقد اذت مرتباتهم هذه وما اليها من مصروفات الحكومة بمراحل عن إيرادات أراضي الوجه البحري حتى في سنة ١٨٠٦ وعمما تقاضته الجمارك من الرسم علي تجارة معاشية .

ولم يكن من سبيل الي سد العجز إلا بتجديد الضرائب التي فرضها الممالك وخورشيد باشا في الماضي وفي الضرائب التي اصبحت اقل وابطض الي النفس مما كانت في اي زمن مضي . ذلك لان كل انسان اصبحت مجردا حتى من امتعته المنقولة ، ثم ان الاجانب انقسموا ارضوا علي تقديم الاموال كما ارغم القناصل علي ابداء موافقتهم علي ذلك العمل (٤) وقد حدثنا المؤرخ العربي ان الجنود وحسدتم هم الذين كانت لديهم دون سائر السكان تقود بسطعهم اقراضها (٥)

وكان شأن الالبانيين في مصر كشأن الجنود العربية المسأجورة التي

(١) مسية اول يناير سنة ١٨٠٦ (وزارة الخارجية ٢٤-٢)

(٢) كتاب ودين (حملة سنة ١٨٠٧) ص ١٣٨

(٣) كتاب ريو «محمد علي وثايلون» ص ٣٤

(٤) كتاب ودين (حملة سنة ١٨٠٧) ص ١٩١

(٥) الجبرتي ص ١٨٢

جاءت الي بارودا أو الي حيدر اباد ، وكان موضع الحيرة في الموقف هو إما الاتجاه الي السلب والنهب فيؤدى ذلك الي استفزاز الالهالي وأما إغضاء الالبانيين عن اغتصاب الجنود وإثارتهم .

واقدم بذل محمد علي بلا ريب آخر ما في وسعه للخروج من هذه الورطة فلقد اجتذب الي جانبه مثلاً رجال الدين وبعض اعيان القاهرة بمنحهم بعض القرى التي كانت للبكوات والممالك من قبل وكان يرمى بذلك الي الفصل بين اهالي العاصمة وحكامهم السابقين فيما لو تناسبوا مظالمهم الماضية (١) علي ان المتاعب قد نشأت برغم ذلك من آن لا آخر مما ادى الي الفناء التبعص علي مختلف الزعماء او علي اشخاص كان يؤمل ان يكونوا زعماء (٢) وكان منك جنوده اشد خطراً من كل هذا .

فبينما كان عائدا الي القلعة في أحد أيام شهر اكتوبر سنة ١٨٠٧ أطلق النار عليه نفر من الجنود من منزل مجاور فجرحوا جواده وأصابوا بعض رفاقه (٣)

وبعد أيام قلائل احتشد لفيق من الجنود الالبانيين والعثمانيين أمام داره في المدينة وصوبوا النار فعلا الي النوافذ . وسرعان ما تخرجت الحالة في المدينة فلم يجد مندوحوه من مغادرتها للعودة الي القلعة (٤)

وأصبح باديا للعيان أن زيادة الايرادات عن النفقات تقصمها مهمما كانت الطريقة التي تتم بها هذه المعجزة — هي أول شرط أساسي في سبيل تحسن موقف محمد علي . وكانت التجارة إحدى الموارد الماليه التي فكر فيها علي

(١) كتاب دوين ص ١١٦

(٢) الكتاب نفسه ص ١٣٧

(٣) كتاب دوين ص ٢٠٧

(٤) د ٢٠٩ - ٢١٠

ان هذه الفكرة لم تكن جديدة . ولقد أساء الكتاب الذين أشاروا إلى مركز شركة الهند الشرقية فهم الحقيقة عند ما زعموا أنها محترقة في أعين الشرقيين لا لسبب إلا لأنها تتاجر ولكن التاجر العادى إذا شعر باحتقار فليس مرجعه اشتغاله بالتجارة بل لأنه بلا حماية . لا بل كنت ترى في كافة أنحاء الشرق من الآستانة إلى الصين و بانجوك عدداً من عطاء النبلاء وحكام الأقاليم وأبناء ملوك حاكين وأمهاتهم بل الأمباطرة أنفسهم كل هؤلاء كان لهم اهتمام مباشر بالتجارة . ولهذا فقد كانت طبيعية ومفهومة ولا محل للتشكك فيها تلك الخطوة التي خطاها محمد علي . وهو الذي احترف قديماً تجارة التبغ قبل أن تحدته نفسه بالانغماس في هذه الجريمة العظمى التي يسمونها في الشرف بالسياسة (١) ولقد خدمه الحظ في هذه المسألة فان الانجليز كانوا الأمة الوحيدة التي يستطيع محمد علي أن يتاجر معها . لأن الراية الفرنسية في السنوات الأخيرة من حروب نابليون كانت قد اختفت فعلا من بحار الشرق . ولقد قيل بمناسبة وصول إحدى البواخر الفرنسية إلى الثغر الاسكندري سنة ١٨٠٨ انها الأولى من نوعها منذ خمسة أعوام ونصف عام (٢) وقد دخلت هناك سفينة في سنة ١٨١١ فكانت الأولى من عام ونصف عام (٣) ولم يكن يمكن تأمين السفن الفرنسية في مارسيليا إلا بعد دفع ٥٠٪ من القيمة المؤمن عليها فوراً . ثم ان الاسكندرية لم تكن يصلها من الصحف إلا صحيفة (مالطة غازيت) وكانت تنصح - كما قال دورقشي - بمختلف أنواع القذف ضد الحكومة الفرنسية (٤) ولكن الانجليز كانوا في الوقت نفسه عملاء متهاقين على القمح المصرى . إذ ليس

(١) كتاب دريو (امباطورية محمد علي) ١٨١٤ - ١٨٢٣ ص ٢٠٥

(٢) » » » ص ٩

(٣) » » » من ١٣٧

(٤) » » » من ٢٦

يخفى أن تموين أساطيلهم التي تمخر عباب البحر المتوسط من مالطة إلى جبل طارق لمراقبة ما يجري فيه و تموين قواتهم الآخذة في الازدياد وهي القوات التي كانت تقوم بالأعمال الحربية في أسبانيا ، جعل الانجليز يتهافتون على شراء مقادير كبيرة من القمح . ولقد كانت سنوات الحرب المذكورة سنوات شح في محصول القمح في العالم عدا في مصر . فقد كان الأمر بالعكس لأن ارتفاع مستوى النيل أدى الى وفرة المحصول (١) ولقد انتهز الباشا هذه الفرصة التي ساقها العناية الالهية اليه . وسرعان ما أصبح تصدير القمح بمثابة امتياز ويقال أنه أفاء عليه ربحاً بلغ ٥٠٠ في كل مائة

ولقد بذل دورفيشي القنصل الفرنسي في القاهرة متتهى ما في وسعه للحيولة دون ازدياد هذه الصلات وتوثيقها . ولم يخرج ما حصل عليه من الترضية في هذا الصدد عن مجرد التوكيد بان الباشا انما يعمل لمصلحته الشخصية فحسب ، وعن اشارة من طرف خفي بأن الانجليز يحتمل أن يستخدم ضدهم ما قدموه للباشا من أموال وذخائر (٢) . ولم تقتصر حركة التجارة على بيع الحبوب ومشتراتها . هذا في حين أن ثمنها دفع بمضه كسبانك ذهبية والبعض الآخر بشكل ذخائر والبعض بشكل سلع انجليزية . فمثلا رأينا الساعات الانجليزية راجت سوقها رواجاً لا يوازيه رواج الساعات الواردة من جنيف (التي كان يقال كذباً أنها مصنوعة في بريطانيا) . وهي الساعات التي اعتاد أن يبيعها الفرنسيون في مصر . ثم أن البفنة كانت تستورد من الخارج وتستعمل بدلا من البفنة المصنوعة محليا (٣)

ولعل أبعض شيء من وجهة النظر الفرنسية أن هذه العلاقات التجارية

(١) كتاب غربال (بداية المسألة المصرية) ص ٢٨١

(٢) كتاب دريو (امبراطورية محمد علي) ص ١١٧

(٣) » » » ص ١٨٩

قد نشأت عنها صداقة سياسية . فان دسائس دورفيشي ونصائحه في خلال الحملة الانجليزية في سنة ١٨٠٧ قد كالت بالنجاح في مبدأ الأمر . مثال ذلك أنه طلب - وقد أجيب إلى طلبه - بأن يعين حارس قضائي على البضائع الانجليزية الواردة تحت الراية (الفرنسية) (١) وأعلن حربا شعواء موفقة على أحد الرهبان لاجترائه على نشر نبا معروف في الاسكندرية بطرد نابليون من الكنيسة (٢) ولكن حدث في سنة ١٨١١ أن إحدى السفن الفرنسية المسلحة المكلفة باقتناص السفن التجارية قد حاولت بيع البضائع التي اغتمتها كما أن سفينة أخرى قد أعادت الكرة في سنة ١٨١٢ وحاولت بيع سفينة انجليزية استولت عليها . ولكن مندوبي انجلترا أبدوا في الحالتين معارضة شديدة موفقة فقد أدى اعتراضهما إلى بقاء المسألة معلقة ريثما وصلتهم فرمانات من السلطان . وكانت علاقات الصداقة قد توثقت بينه وبين انجلترا بحظر بيع الغنائم أي البضائع التي تقع غنيمة بأيدي أحد فريقى النزاع في الموانى التركية . ولكن هذا كما لاحظ دورفيشي في كثير من الغيظ . لم يمنع توريد بضائع الغنيمة التي حكمت بمصادرتها المحكمة الانجليزية في لندن وتضييق مجال الانتقام أمام الفرنسيين . وقد قال بهذه المناسبة غالبا . اذا عسى أن تكون قيمة الغنائم إذا لم نستطيع أن نبيعها في جهة من الجهات (٣) ويلوح أن التجارة وقد دخلت في موضوع النزاع قد رجحت كفة الميزان كثيرا لمصلحة انجلترا وبخاصة لأنها سجلت في ملء خزائن الباشا بعد أن كانت خاوية على عروشها .

وفي الوقت نفسه وللوصول إلى الغاية عينها شرع محمد علي في اصلاح أداة الإيرادات فلقد سار الفساد السياسي في عهد الامبراطورية التركية وعهد المغول

(١) كتاب دريو (امبراطورية محمد علي) ص ١٨ و ٢٠ و ٢٧

(٢) » » ص ٦٣

(٣) » » ص ١١٧

في هذه الطريق عينها . بمعنى أن الإيرادات العامة كانت تبذر يمينا وشمالا لسد مطامع شخصية . ثم أن طريقة فرض الضرائب وطريقة جبايتها كانت قد وضعت بشكل يحير عقول الباحثين . وقد سن الأقباط الذين احتسكروا لأنفسهم (مهمة المحاسبية) طريقة حسابية تشبه في تمقدها ما كان يفعله جماعة البراهمة في دقتر بونا . ثم جاء سك العملة بمثابة فرصة نادرة لسلب الفلاح والحكومة على السواء وأصبح الفدان تختلف مساحته باختلاف الأقاليم وباختلاف الجهات في الأقليم الواحد . ثم أن عادة تأخير مرتبات الموظفين شهر أو عديدة أعطى طؤ لاه الحق - وهو ما يرجح أنهم كانوا يفعلونه على كل حال - ان يفرضوا ضرائب اضافية سرعان ما ضمت عند اكتشافها الى سلسلة الضرائب العامة وحثت محلها ضرائب جديدة أخرى .

❦ واند عقد محمد على النية على أن يشق لنفسه طريقا وسط هذه المساوى المتجمعة . فقرر في سنة ١٨٠٨ اجراء تحقيق في مسألة ملكية الأيطان . ولكن أسلاف محمد على من المصلحين الشرقيين سبق أن حاولوا أن يفعلوا هذا فكان تصيبيهم على هذا الاصلاح أن سلقهم الناس بالسنة حداد .

ولقد أراد الباشا أن يطبق في مصر ما فعله الامبراطور (أكبر) في الهند . ولم يكن ثمة محيص عن هذا بل كان ضروريا . فالضغط الذي استعمله ضد الموظفين المسكفين بجمع الضرائب لم يكن من شأنه أن يحملهم على التخلي عن أجورهم الاضافية ، كلا بل أدى بالعكس إلى تشديد وطأتهم على الفلاح الذي بعد أن ضاق ذرعا بما يستعمله من وسائل السلب كل من الملتزمين والموظفين والبدو والممالك والالبانيين جعل يفرون من الأرض ويهجر الحقول دون أن يحرثها .

وكانت نتيجة ذلك أن أمر محمد على بأن تفحص كافة الهبات التي يزعم الملتزمون لأنفسهم الحق في وضع أيديهم على الأرض بمقتضاها . ففضى بإلغاء

جميع ما كان محتل الاجراءات كما أنه نزع بعد ذلك ملكية الاراضى التى تأخر سداد الضرائب عنها عدة سنوات وعرض أصحابها عن ضياع أراضيهم بمعاشات معينة . ثم خطا محمد على بعد ذلك بست سنوات خطوة أخرى فالتى الحصانة التى كانت تتمتع بها الأوقاف إلى ذلك الحين . وأمر بمسح الاراضى من جديد حيث تبين له أن الأقطان التى كانت تدفع عنها أموال أميرية كانت فى كثير من الأحيان تدفع هذه الاموال عن نصف المساحة المتزرعة فعلا . وقد سهل محمد على بهذه الطريقة مسألة توزيع الاراضى .

وأخيرا قضى محمد على فى سنة ١٨١٤ بتجريد باقى الملتزمين من أقطانهم . نعم كانت هذه التصرفات قاسية وبغيضة فى نظر الأشخاص الذين كان محمد على يدين لهم بفضل ما كان ينعم به من التأييد الشعبى . ولكن لم يكن ثمة مناص من أمثال هذه الاجراءات . ولقد بين دورفيشى فى سنة ١٨٠٨ أن ما يقرب من ثلثى الاراضى التى كانت مزروعة فعلا فى سنة ١٧٩٨ كانت بورا . على أن الباشا (مطبقا ما كان يروجه موظفو شركة الهند الشرقية من المبادئ) لم يسمح بأن تبقى الاراضى التى أصبحت فى حيازته بلا زراعة . بل أمر الفلاحين بالبده فى حرثها مع فرض أصرم الجزاء على من يتهاون فى أداء أعماله (١) على أن هذا التدخل فى حقوق الملكية الذى لم يغفره الأحرار الانجليز لمحمد على لم يمر مصحوبا بذلك الاستمجان العام المألوف . كلا بل أن الأمر لم يخرج عن بضعة اجتماعات بسيطة لا أهمية لها عقدت فى الجامع الأزهر ولم تكن لها من نتيجة سوى انتزاع بضعة وعود بتحسين الحالة وهى وعود لم يدر بخلد أحد أنها ستحترم (٢)

وقد أدت هذه التصرفات الملمية إلى توطيد الخزانة الأميرية فى القاهرة .

(١) كتاب دريو (امبراطورية محمد على (١٨١٤-١٨٢٣) من ١٣١ و ٢٤١
والجوتى من ٢٤٣ و ٣٥٤ .

(٢) كتاب الثورة المصرية لباتون الجزء الثانى من ٢٧ وكتاب دريو من ٢٤٢

ومن ثم قل الخطر الناشئ عن جيش الباشا بنسبة الحرص على دفع مرتبات الجنود بانتظام . وفي نفس الوقت اخذت المسألة الخاصة بالماليك تقرب تدريجيا من الحل الحاسم . فلقد رأينا بيكواتهم في سنة ١٨٠٧ بسبب ما نصبه لهم محمد على ودور فيشى من الدسائس وبسبب الاختلاف فيما بين بعضهم والبعض وبسبب فشل الانجليز في الاستيلاء على رشيد من الناحية الثالثة - أخذوا - يهلون استغلال آخر فرصة أتاحتها القدر لهم لاستعادة نفوذهم في القاهرة وفي الوجه البحرى . ولكنهم كانوا الازالون يعتبرون هيته خطيرة بحسب حسابها . وكانوا الازالون يحتلون الصعيد تارة فيهددون بذلك القاهرة تهديداً فعلياً أو ينسحبون الى الجنوب نزولا على تقلبات القدر وتبعاً للسيطرة العسكرية . وقد يحدث احياناً أن تجرى المفاوضات فجأة فتسفر عن اتفاقات مؤقتة ليس في نية أحد الفريقين التقيدها ولا أن تظل محترمة الا بقدر ما استغرق اجراء المفاوضات من زمن (١) وكان أشياح القى بك مايزالون يعلمون أنفسهم بالأمال بأن تصل إليهم حملة انجليزية قوية جديدة فتجهز كاية على عدوهم ثم تعود في سفنها الى انجلترا . هذا بينما كان الاكثر حماسة يرى أن في الاستطاعة الحصول من الانجليز على بعض الاموال ليتمكنوا من شراء جنود محمد على . ثم يتولون هم (أشياح القى بك) القضاء عليه نهائياً (٢) . أما الباشا فكان قد صمم من جانبه على إذلال الماليك جميعاً . ولذا وجه اهتمامه إلى حملهم على العودة إلى القاهرة ليعيشوا فيها تحت حمايته . ثم انقضت بعد رحيل الانجليز عدة شهور بين مفاوضات وقاتل من ناحية أخرى .

وأخيراً قبل الليكوات في نهاية سنة ١٨٠٩ المجهى للسكن في الجزيرة (٣)

(١) كتاب دريو (امبراطورية محمد على) (١٨١٤ - ١٨٢٣) ص ٢٣

(٢) » » » ص ٤٢

(٣) » » » ص ٥٤

على أنهم رغم قبولهم هذا لم يصلوا إلى الجيزة قبل مرور ستة أشهر أخرى . ولما وصلوها قلا إذا بهم كانوا أشد استعدادا للحرب منهم للسلم . ولقد ظلت جموعهم زمنا طويلا تواجه قوات الباشا مع أن فريقا من زعمائهم . قد انحاز إلى محمد على إلا أن الأغلبية قررت استئناف القتال . ثم دارت عدة معارك تمكن الباشا فيها من التغلب على خصومه بفضل مدقيته . وأخيرا قرر أغلب من بقي منهم على قيد الحياة أن يعلن في أوائل سنة ١٨١٦ خضوعه (١) بعد أن انهار سلطانهم وفشلت رغبتهم .

وقضت الاعتبارات السياسية المرعية منذ عهد بعيد بالأجهاز عليهم أجمعين ولذا عمد محمد على النية على أن يبني كافة هؤلاء الطغاة بعد أن أوقعهم سوء حظهم في يديه . ولتحقيق هذه الغاية كان من المستحسن جمع أكبر عدد منهم في مكان أمين لاسيما إلى فرارهم منه . وإذ كان قد تقرر إقامة مهرجان عظيم في أول مارس للانعام على ابن الباشا بكسوة تشريفية بمناسبة تعيينه (باشا جدة) وقائدا للجنود المزمع ارسالها لقمع حركة الوهابيين في الججاز فقد رأى محمد على أن يدعو جميع كبار المالك للاشتراك في المهرجان المذكور وسألهم أن يأتوا بكل من شاموا من الموالى والاتباع .

فانطلقت عليهم الحيلة تماما وقصدوا إلى القلعة في حشد كبير للاشتراك في الموكب الذي تقرر خروجه من هناك قاصدا إلى المعسكر عن طريق بوابة الفتوح . وتنحدر من المنصة الصخرية التي تقوم عليها المباني الرتسبة في القلعة طريق ملتوية تتجه إلى العزب (وتؤدي إلى ميدن الرميطة) وهذا يسهل الاشراف على كل نقطة فيه لانزال الهلاك بكل من تحدته نفسه من الأعداء باقتحام الباب . وقد بدأت الجنود الملتحقة بالموكب تنحدر في هذه الطريق وكان في

(١) كتاب دربر (امبراطورية محمد على سنة ١٩١٤ - ١٨٢٣) ص ٦٩

طليعتها الجنود العثمانيون ، ثم الجنود الألبانيون ثم المماليك ثم جنود المشاة والسوارى . وما كادت طليعة الجنود تعبر الباب حتى أمر الزعيم الألباني بإغلاقه وكانت هذه إشارة لجنوده بإطلاق نارهم على المماليك وهم ينحدرون في الطريق المذكورة التي مرعان ما تعطلت فيها حركة المرور بسبب ما تراكم فيها من جثث القتلى من آدهيين وخيول . أما من نجوا فقد انهال عليه الرصاص وهو يحاول الفرار أو قبض عليه وحىء به إلى الباشا حيث أمر بإطاحة رأسه . ويقال أنه لم ينج إلا شخص واحد من المماليك في هذه المذبحة التي لم تكن فصل الخطاب بحال ما . ذلك لأن الأوامر قد صدرت إلى الجنود بأن يهبطوا إلى المدينة فيقتلوا كل من عثروا عليه من المماليك .

وقد صدع الجنود بالأمر وراحوا يشنون العاصفة على قصور المماليك وبنهبون ما فيها بعد أن أجهزوا على ساكنيها . وكان أحد الأوربيين قد ذهب إلى دار قريبة من القلعة لمشاهدة الموكب المزعوم . ولكنه ما كاد يعود أدراجه إلى منزله حتى رأى جمعا من الأسرى المساكين وهم يساقون إلى ساحة الإعدام لا بل لقد شهد بجانبه واحدا منهم يخر قتيلا بضربة سيف شطرته نصفين . وقد رأى نساء أحد البيكوات يسوقهن الجنود الألبانيون كأنهن قطع من الغنم . وكان أينما ذهب وقع نظره على الجود وهي محملة بمختلف أنواع السلب وأغلة في الانتقام (١)

ولقد تمكن الباشا بعد ذلك بعام من تمثيل مأساة كهذه . فقد كان لا يزال يوجد بعض المماليك في مختلف مديريات الصعيد . فبعد أن لبث يطاردهم ويضيق عليهم الخناق مدة أشهر بالقوة التي أرسلها إليهم وعلى رأسهم إبراهيم ابنة ، سلم إليه ٨٠٠ من المماليك ومعهم نحو ٢٠٠ من مواليهم فأرسلوا جميعا إلى

(١) كتاب لين بولول (حياة سترانفورد كاتنج) الجزء الأول من ٢٠٧ - ١٠٩

إلى النطع من فورهم (١) وبهذه الوسائل الشديدة بوسائل كرومويل أصبح الباشا سيد مصر المطاع لا يتارعه أحد سيادة البلاد .

وليس فيما عاق به دروفيشى على هذه الحوادث الشاذة ما يزيد الموضوع إضاحا فينبأ كانت برك الدماء لم تجف بعد في القلعة ، وبينما كانت المدينة ما يزال يلوح عليها أثر انتهاب قصور المماليك ولم يكن ما حدث في نظره سوى (إعدام قطيع) جرد الانجليز من أصدقائهم الباقين (٢) ولكن القنصل الفرنسي لم يتنبه الى الجانب الأدبي للأساسة إلا بعد أن اجترأ ميسيت على ضم تهاته الى جانب تهاني الفرنسيين وإلا بعد أن تبين أن مركز الانجليز بدلا من أن يسوء . قد أخذ يتحسن باطراد . ومن ثم أخذ القنصل الفرنسي المذكور يصف ما اتخذ أخيراً من الاجراءات ضد المماليك بأنها اجراءات شريرة ولا مسوغ لها .

وقد أراد البعض التخفيف من شأن هذه المذامح بأمرين : الأول أن البكوات تأهروا فيما بينهم على خلع محمد على . والثاني أن ديوان الاستانة هو الذى حرصه على ارتكاب تلك الفعلة . وقد يكون كلا السببين صحيحا ولكن السبب الحقيقى يختلف بلا حدال عن ذلك . فلقد كانت سلطة الباشا ماتزال مرعزة . ثم أنه كان قد طلب اليه مرات عديدة أن يذهب على رأس حملة لتوطيد الحالة في بلاد العرب . فلم يكن يعقل طبعا أن يضعضع قوته ويترك للماليك الفرصة للتغلب عليه .

وليس من شك في أن الباعث الذى دفع تيمورلنك الى التخلص من أسراه بقتلهم أمام أبواب دلهى هو نفسه الذى دفع محمد على الى قتل المماليك . ثم أنه لا يوجد ما يدعو الى الظن في أنه يتردد في تنفيذ نيته بمجرد اقتناعه بأن مركزه محفوف بالخطر . على أنه والحق يقال لم يكن من أولئك المتعطشين للولوغ في الدماء كما أنه لم يكن ممن يعتمد الى القتل حبا في القتل . ولكنه من الجانب

(١) خطاب الى ميسيت بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨١٣ وزارة الخارجية ٢٤-٤

(٢) كتاب ديرون (امبراطورية محمد على) (١٨١٤-١٨٣٣) ص ١١٣

الآخر لم يكن مدفوعاً بعاطفة الزفة حيال الحياة الانسانية التي بدأت تعم بلاد العرب في ابان القرن العاشر . بل كان يرى اسباباً عديدة تسوغ القتل تمام التسويغ . ولم يكن اعتقاده هذا بالشئ الغريب فان كل من غشى ديوانه من الاصدقاء أو الرفقاء أو الضباط أو الرؤساء كان لابد أن يرمى محمد علي بقصر النظر لو أنه رأى غير ذلك الرأي . وفي العام التالي تمكن جلال الدين حاكم حلب من اطاحة رؤوس زعماء الانكشارية جملة واحدة (١)

فكل ما فعله محمد علي هو أنه كان موقفاً التوفيق كله فيما عجز قبطان باشا عن فعله من سنوات .

وليس ثمة ما يمكن إضافته بعد ذلك إذا نظرنا الى المسألة من ناحية الاخلاق التركية . وبديهى أن وجهة نظر محمد علي وآراءه كانت كلها تركية تماماً ولم يكن يعقل أن تكون عدا ذلك . فان مولده ونشأته وتجاريبه في الحياة كل هذه العوامل أدت الى اخراج رجل قوى الشكيمة لا يدركه الوهن دون غاية من الغايات . وليس وجه الغرابة في أن محمد علي قد أسس ملكه كما يؤسسه التركي بل في قدرته - على عكس أى تركى آخر في زمنه - على التطور وامتصاص الآراء الجديدة وتحويرها لتكون ملائمة لمختلف الظروف والملايسات الحديثة . وقد كشفت له عيناه الثاقبتان عن مواطن الضعف الأساسية في بناء الحكم الشرقى الحاضر . وكانت توجد الى جانب سعيه المتواصل لوضع أسس سياسية حكيمة لتوطيد مركزه وتأمين مركز ذريته في المستقبل قوة كامنة غربية وشعور بالقوى التي تبنى بها الدولة أو تكون سبباً في انهيارها وخرابها ومقدرة على مواصلة الكفاح للتحسين وعين يقظى تنظر الى مساوىء الاداة الادارية . وهى صفات لم تجتمع لحاكم شرقى من أيام أكبر جاهل المغول . وفي الواقع فان حكمه يعتبر بمثابة نقطة تحول لا في تاريخ مصر وحدها بل في تاريخ الشرق الأدنى بأسره ، فلقد كان في طليعة معاصريه في تطبيق الافكار السياسية الغربية على شؤون الشرق .

(١) كتاب باركر (سوريا ومصر) الجزء الاول من ١٣٨ - ١٤٠٠

الفصل الثاني

عماد الامبراطورية

بلاد العرب والسودان

بعد أن دانت لمحمد على الأمور وأصبح حاكم مصر الفعلي والاسمي مرت فترة من الزمن تبلغ العشرين ربيعا فدفعت به الظروف الى أن يظهر بوجه عام بمظهر الخادم المخلص والعبد النشط المطيع لأوامر مولاه صاحب الجلالة سلطان الروم والخليفة ظل الله في الأرض . . على أن طاعته هذه لم تكن حقيقة كما أن غيرته كانت مصطنعة . وأغلب الظن أنه منذ أول يوم خطرت له فكرة أن الاستيلاء على حكومة مصر ليس بالأمر الذي لا يمكن تحقيقه عمليا ، فانه شرع يفندى الأمل في أن يحكم وادى النيل يوما ما لا كنائب عن سيد آخر بل كحاكم مستقل . نعم كان طاهر باشا زميله في حمل السلاح يحلم بالحكم المستقل ولكن مواظبة محمد على قد حققت هذا الحكم فأخرجه من حيز التفكير الى حيز العمل . ولقد عرض الزعيم الألماني على الإنجليز في سنة ١٨١٢ (١) كما عرض على الفرنسيين في سنة ١٨١٠ (٢) عقد محالفة فيما لو اعترف به هؤلاء أو أولئك حاكما للقاهرة لا بل لقد عرض فعلا على ديولن الاستانة سنة ١٨١٠ ان يكون شأنه كشأن حكام ولايات البربر في شمال أفريقيا (٣)

(١) ميسيت في ٢٠ يونيه سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٢٤-٤)
(٢) كتاب دريو (امبراطورية محمد على) في ١٨١٤ - ١٨٢٣ ص ٩٣
(٣) تاريخ الامبراطورية المصرية لصبري ص ٣٧

ولكن الانجليز والفرنسيين رفضوا الاقتراح المذكور مراعاة للحالة السائدة في أوروبا وقتئذ من ناحية واحتراما لما بينهم وبين السلطان من المخالفات من الناحية الأخرى . ويلوح أن محمد علي لم يقدر تماما ما تناقضه السلطان ثمنا للانعام الذي طلبه زعيم الألبانيين . على أن هذا الفشل من آن لآخر لم يفت في عضده ولم يحوله عن رأيه . بل أدى فقط الى حمل محمد علي على إخفاء نيائه وكتمانها . ولقد كان من شأن اخفاقه في عقد التحالف مع احدى الدولتين الأوربيتين سالفتي الذكر انه امتنع عن مناصبة الباب العالي العداء . ومع أنه قلما أطاع ما صدر اليه من الأوامر إلا إذا كان من الممكن تحويله الى تعزيز نفوذه وتوطيد مركزه فان تصرّحاته العلنية كانت دائما ، والحق يقال ، تصرّحات التابع الموالي المخلص . وبالجملة فقد كان ثمت خلال هذه الفترة خلاف حاد بين ما يجاهر به محمد علي علنا وبين الغاية الحقيقية التي كان يرمى إليها سرأ .

ولقد كانت الحالة الداخلية في الامبراطورية العثمانية كثيرة الشبه وقتئذ بحالة امبراطورية المغول في أوائل القرن الثاني عشر . فقد نخر السوس عظامها سواء بسواء . فديوان الاستانة كتمصر المغول من قبله كان قد أصبح ولا شاغل له إلا شؤون الوزراء الخصوصية والمصالح الفردية لكل منهم . ثم أن باشوات الأقاليم التركيمة كنباب حكام المغول لم تكن تربطهم بالحكومة المركزية إلا روابط واهمة

وقد كانت بغداد والقاهرة عاصمتين منفصلتين كما كانت حيدرآباد ولكناو من قبل . ولكن كان ثمت فارق فيما يحيط بالامبراطوريتين المتداعيتين من العوامل السياسية . فان جيران المغول من قبائل ماراتا أو الأفغان كانوا بعيدين بعضهم عن بعض . ثم أن تصرفاتهم السياسية كانت مسيرة الى أبعد حد بقانون الطبيعة بحيث أن كلا الفريقين لم يحجم عن الاستيلاء على دلهي إلا

خوفاً من أن يخرج الفريق الآخر بنصيب الأسد من الغنيمة . أما أملاك السلطان فقد كانت - على العكس من ذلك - متاخمة لسلسلة من الدول الأوروبية مرتبطة فيما بينها بعدة روابط كل منها متيقظة تمام التيقظ لتوسع الأخرى وانتشار نفوذها . فكانت النتيجة أن امبراطورية المغول بينما تركت وشأنها إلى أن تحللت بفعل العوامل الطبيعية وضربت فيها الفوضى أطناها ، فإن الأملاك العثمانية ظلت متماسكة بفعل المؤثرات الخارجية أمداً طويلاً حتى بعد أن زال تماسكها الداخلي . من أجل هذا كان تصرف محمد على بصفته دعامة الامبراطورية مدفوعاً بهذا الاعتبار .

ولم يكن ثمة ما يدعو محمد على إلى الاعتراف بالجليل . لأن الباب العالي إذا كان قد ظهر ثبات في موقفه فقد كان فقط في عداته لوالى مصر . فلقد بدأ باتهامه بالتآمر مع بيكوات المماليك لتحقيق لباناته الشخصية وإزالة الأضرار بالدولة ، فلما أرسل رؤوسهم لتعلق على الأعمدة عند مدخل البوابة الكبرى لقصر الاستانة وجه إليه الباب العالي أشد اللوم لاقدامه على قتل أخلص أنصار السلطان (١) بل أن الباب العالي كثيراً ما طالبه أثناء كفاحه مع المماليك من أجل عرش مصر أن يتأهب لقمع حركة الوهايين في بلاد العرب ولكن كان محمد على يعتذر في كل مرة لغاية سنة ١٨١١ بما قد يترتب من الخطر بسبب ترك أولئك الزعماء المصريين اليأساء خلفه في مصر ، ويشير إلى ما يصلهم من التشجيع والمساعدة من باشا سوريا المجاور لهم ويبالغ في مصاعب الحصول على السفن اللازمة للصلاح ونقل مهمات الحملة في البحر الأحمر (٢) فإذا كان محمد على قد قرر في النهاية أن يصدع بأمر الاستانة وأن يطيع ما يشير به

(١) إلى النقيب افندى بتاريخ ٩٥٥ رجب سنة ١٢٢٦ (مخطوطات قصر طابدين)

(٢) إلى النقيب افندى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٢٥ وأول محرم سنة ١٢٢٦ (من

السلطان فلم يكن ذلك باعثه مجرد العواطف الجوفاء كالطاعة أو الولاء . فلقد رأى ألا حرج عليه من القيام بالحملة المذكورة ضد بلاد العرب بعد أن دانت له الأمور واطمأن بالله عن ناحية المماليك . ثم أنه رأى من ناحية أخرى أن الحملة قد تشغل أولئك الجنود الألبانيين المشاغبين الذين أطلقوا عليه النار وهو لا يزال منهمكا في مكافحة المماليك ، وقبل أن تتم له الغلبة عليهم . لذلك أحسن أن موجود الجنود الألبانيين في مصر أثناء تغيب بقية الجيش في بلاد العرب قد يغريهم ويدفعهم الى أعمال الشغب بعد أن خلا لهم الجو . ولم يبق أمامهم من يضرب على أيديهم . وأخيرا رأى في اخراج الوهابيين من الأراضي المقدسة ما قد يرفع من شأنه ويعلو من مكانته في كافة أنحاء العالم الاسلامي .

وكان أول ظهور المذهب الوهابي في بلاد العرب حوالي منتصف القرن الثامن عشر . فان زعيم الجماعة محمد بن عبدالوهاب بعد أن أتم دراسته في دمشق وبغداد ولي وجهه شطرنج وألقى عصار التنسيار فيها . وهناك جعل ينعم البصر عن كذب في كيفية معيشة الحاج وعاداتهم . ولم يكن من شأن كل هذا إلا أن يقوى في نفسه الاعتقاد بأن الاسلام قد انحارت عليه البدع وأفسدته التقاليد الجديدة ولا يحص له من العودة الى ما كان عليه في عهد السلف الصالح من الطهارة والبساطة . ومن ثم شرع يشن الغارة على زخارف الحياة في عصره ويذكر الناس في عبارات بليغة مؤثرة بأعمال الهدى كما نص عليها القرآن الكريم ، ويبين لهم متى يمكن تسوية الانحراف عن المرمى المقصود من المعاني القرآنية . وقد طفق يبشر بهذه المبادئ الطهرية في قريته من أعمال نجد . ولما لم يكن كبير الشأن في قريته التي كان فيها مسقط رأسه ونظرا الى أنه كان الى ذلك الحين يمثابة نبي غير مسلح فقد هاجر كما هاجر من قبله النبي محمد صلى الله عليه وسلم الى حيث يستظل بحماية أمير الدار عتبة محمد بن السعود .

وسرعان ما اعتنق الأمير المبادئ التي كان يبشر بها محمد بن عبد الوهاب وهكذا وجدنا في قلب نجد حكومة دينية متوحشة جعلت ديدنها شن الغارة وعلان الحرب على جيرانها المسلمين الذين انحرفوا عن الدين بما ابتكروه من البدع . وقد سارعت الحكومة المذكورة الى التنديد بالخلافة التركية وبادرت الى تحدى من يجاورها من باشوات الامبراطورية العثمانية . وكان طبيعياً أن لا يجد المذهب الوهابي كبير مقاومة في حالة الضعف والوهن التي كانت فيها الامبراطورية المذكورة وقتذاك . وقد ساوى الوهابيون في كرههم بين الشيعة والسنيين باتهمك حرمة الأماكن التي يقدها الفريق الأول في كربلاء والفريق الثاني في مكة والمدينة ، ولم يتورعوا عن أن يقتلوا مشائخ المتعبدين والناسكين في داخل حرم الأماكن المذكورة .

وقد أحدث احتلال الوهابيين الحجاز رجة وأى رجة في أنحاء العالم الاسلامي . وكيف لا وقد ترتب عليه تعطيل حركة الحج السنوي الى الأماكن المقدسة تعطيلاً تاماً . ففي سنة ١٨٠٥ وكذلك في سنة ١٨٠٦ اضطر الحج السوري ان يعود أدرجه الى الشام دون أن يتمكن من الوصول الى الحرمين مما أدى الى معاقبة باشا دمشق واستبداله بأخر . وفي الحق لقد كان هذا العقاب في محله . فان أموال (الميرى) عن أراضى مديرتي دمشق وطبرابلس الشام قد خصصت (بحسب الأساليب التركية في الشؤون المالية) للقيام بما يستلزمه ارسال الحج الشامى الى الحجاز وحمايه من النفقات . وكأنا رأى باشا دمشق أن الوهابيين كانوا للحجاز بمثابة نعمة جادت بها السماء عليه لأن تعطيل الحج يمكنه بناء على ذلك من تحويل الأموال المذكورة الى جيبيه الخاص . ومن هنا لم يلاحظ على باشا دمشق هذا أنه قام بأى مجهود يذكر لاقلاق خواطر الوهابيين واقصائهم عن مكة والمدينة (١٠)

وكان السلطان قد ظل السنوات العديدة قبل ذلك وهو يصدر من الأوامر التي لا يؤبه لها الى كل من والى دمشق وبغداد لطرده المغيرين من الأراضي المقدسة . ذلك لأن حماية تلك الأراضي يعتبر في نظر التقاليد الاسلامية من أسمي علامات الشرف . فلم يكن غريباً والحالة هكذا أن يعتبر طرد الأتراك منها عاراً وأى عار . لهذا ولى الباب العالي وجهه شطر باشا القاهرة الناشئ . وقد خيل الى السلطان أن يكون في الوقت نفسه قد قام بمناورة عظيمة لو أنه تمكن من حمل باشا القاهرة على انهاك قواه وتبديد موارده باستخدام جنوده في القضاء على الوهابيين . لأنه بذلك لا يستعيد الحجاز فقط بل ويستعيد أيضاً مصر الى قبضة يده . وهكذا رأينا الباشا والسلطان يتحدان في النهاية (وإن كان هذا الاتحاد لبواعث مختلفة) تحدهما رغبة واحدة في إعادة فتح بلاد العرب التي تعتبر مهد الاسلام .

ومن ثم بدأ ابنه طوسون زحفه الحقيقي في أواخر سنة ١٨١١ وهو الزحف الذي بدأ مرة قبل ذلك بالولاية التي شهدت مأساة المالك في القلعة وطاحت فيها رؤوسهم . على أن المأساة وقعت في هذه المرة لا قبل الشروع في الزحف بل بعده . لأن الحملة نزلت في السفن في السويس وألقت مراسيها في ينبع . ولكنها حوصرت في أوائل سنة ١٨١١ في مضيق واقع على الطريق المؤدى الى المدينة ودارت زحى القتال مدة ثلاثة أيام كانت تتيحها عودة المغيرين القهقري الى ينبع بعد أن فقدوا كافة بطاريات الطوبجية (١) أما الانسحاب فقد بدأه كبير ضباط طوسن الى أن وصل الى ينبع في أمان . ولكن سرعان ما أطيحت رأسه بناء على أوامر محمد على لشد عزيمة بقية الجنود . وقد اتهم الباشا فرصة هذا الانسحاب للتخلص من بعض المشاعرين من زعماء الألبانيين ممن كانت لهم زعامة ثورية وميول للشعب تسبب قلقاً له . وكان طبيعياً بعد ما لحقهم من

(١) ميسبت ٦ فبراير سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

عار الهزيمة وبعد أن ضاقوا ذرعا بمصاعب ومشاق القتال في بلاد العرب
القحلاء حيث لا تزيد فيها الغنيمة عن بضعة إبل مع ما يتعرض له الإنسان من
خطر القتال ، نقول كان بديهاً بعد ذلك كله ألا يظيل أولئك الزعماء الألبانيون
اعتراضهم عند ما اقترح عليهم الباشا أن يغادروا مصر وأن يبشروا عن خدمة
في الجيش العثماني في جهات أخرى تكفل لهم المكسب وتدر عليهم الأرزاق .
وقد انقضى فصل الحر عام ١٨١٢ في اتخاذ هذه الاجراءات والقيام
بتجهيز الاستعدادات لحملة ثانية . وقد تضمنت هذه الاستعدادات اغواء بعض
القبائل العربية في الحجاز بوسائل عرفناها في العصور الحديثة لتسهيل الزحف
على المدينة . وقد كالت هذه الاجراءات بالنجاح . وكانت نتيجة طرد الوهابيين
من المدينة في شهر نوفمبر ، ومن مكة ثم جدة في أوائل العام التالي . ومن ثم
بسط محمد على ظله على الحجاز وأصبح سلطان الاسانة ينادى باسمه من جديد
من فوق المنبر في الأراضى المقدسة (١) .

ثم ذهب محمد على بعد شهور قليلة بنفسه الى مكة لتوطيد دعائم النظام ،
في ممتلكاته الجديدة (٢) ولكن تبين أنه كان يرمى من وراء هذه الزيارة الى
تعيين (شريف) جديد في مكة لأن الشريف القديم لم يكتف على ما يظن
بالعطف على الوهابيين وتقديم المساعدة لهم بل كانت في حيازته أيضا أموال
طائلة . وقد تم خلع الشريف بمنتهى السهولة وأرسل هو أولاده الثلاثة الى
القاهرة (٣) . على أن هذا التصرف قد أقلق عدداً من القبائل العربية ومن ثم
شرع الوهابيون يمشدون قواتهم من جديد في الصحراء . وإذ ذلك أرسلت
التعليمات الى القاهرة في طلب عدد جديد من الجنود لصد هذا الخطر . فأمر

(١) ميسيت في نوفمبر سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

(٢) » في ١٣ أكتوبر سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

(٣) » في ١٢ يناير سنة ١٨٠٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

(٤ - ٢)

الباشا بارسال ١٠٠٠٠ جندي في أسرع وقت ممكن . ولما لم يكن في مصر وقتئذ سوى ١٢٠٠٠ جندي فقد كان لا مئاص من الالتجاء الى التجنيد العنيف لسد هذا الطلب . ولهذا أخذ المرء كشيون من بلاد البربر والرقيق السوداني واليونانيون بل والأزمن يلتحقون بالجيش ويرسلون أفواجا أفواجا الى جبهة القتال (١) هذه الحملة التي بدأت في سنة ١٨١٤ افتتحت بكارثة كما افتتحت حملة طوسن من قبل .

فإن إحدى فصائل الجيش قد هاجمها العرب على غرة منها وهي على مسيرة يومين من الطائف . وما كاد الفريقان يلتحمان حتى فر من الميدان عشرة من الضباط الكبار الاثنى عشر وقد أخذوا معهم معظم رجالهم .

وهنا اعتلى محمد على ظهر بعيره وانطلق كالسهم لمقابلة الفارين الذين لم ينفع الوعد ولا الوعيد في لم شملهم . فكانت نتيجة ذلك أن سبعة قومندانات حرموا من رتبهم وأعيدوا الى القاهرة . والمظنون أن الثلاثة الباقين قد أعدموا (٢) وقد أصيب المصريون بهزيمة أخرى عند ما شرعوا في مهاجمة (طربا) بقيادة طوسن .

ويظهر أن الفصيلة المذكورة قد ضلها الدليل ولهذا دأب الوهايون خيامها ليلا واستولوا على كافة أمتعتها ومدفعتها . وكانت نتيجة هذه الكارثة تفشى اليأس بين الجنود المصريين . ولقد ذكر أحد أذكى الساعين - ويشير ميسيت بهذا الوصف الى الرحالة بوركنهاردت الشهير الذي كان وقتئذ في جدة أى في شهر أغسطس - ذكر أن الجنود قد خارت عزائمهم بصفة عامة واستولى عليهم القنوط والتذمر بسبب غلاء المعيشة حتى بلغت الأثمان هنا ضعفها في مصر وخاصة أنه ليس ثمة أمل في المكسب ولا مجال للسلب والنهب

(١) ميسيت ١٩ ابريل سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

(٢) » ٩ ابريل سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

فليس في بلاد العرب فلاحون يمكن انتهابهم ولا قرى عامرة صالحة للاستلاب فأعداؤهم ليسوا إلا مجرد رجال بدو في أطوار بالية وكل ما يطمع الجند المصرى أن يقتنه بعد الجهود الشاقة هو بعير عراه الهزال من شدة الجوع (١)

ثم دار الزمن دورته وبدأ الحظ من جديد يتيم للجنود المصرية وجليه الخبر أن ابن للسهود فارق هذا العالم في شهر ابريل ولم يتمكن أولاده الثلاثة من الاتفاق فيما بينهم (٢) وفي الوقت نفسه وصلت الامدادات للجيش المصرى وأمكن استرضاء زعماء العشائر وأشياخ مشايخ القبائل . ونزل الباشا بنفسه بعد الاحتفال بالعيد في مكة الى حومة الوغى بقيادة الجيش . ويقال أن الوهايين كانوا قد حشدوا قوة تقدر بأربعين ألف مقاتل في جبهة (بصيلة) على مسافة ١٢ ميلا في غرب ((طربا) . قدامهم محمد على وبعد معركة دموية حامية - وهذا وصف محمد على نفسه تفرق الوهايون أبدي سبا وواصل الفرسان المصريون تعقب آثارهم مدة ساعة ونصف ساعة . وقد استولوا على الخيم الوهابي بما في ذلك ٥٠٠ رأس من الإبل وكثير من الأجهزة والأمتعة (٣) وقد كان هذا الانتصار الباهر خليفاً بأن يودى الى قمع الحركة الوهابية بصفة نهائية ولكن هذا الأمل لم يتحقق لعدة أسباب . فان الباشا كان بعيداً عن القاهرة أكثر من عام . ثم ان الباب العالي حاول مرة على الأقل أن يخلمه من باشوية مصر (٤) وفوق هذا فان عودة يونانرت من (البنا) قد فتح الباب لحدوث اضطرابات جديدة في القارة الأوربية مما يمكن أن يفيد محمد على

(١) خاشية بتاريخ ٧ أتمطس في تقارير ميسيت بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٥)

(٢) ميسيت ٩ يونيو سنة ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٧٤ - ٥)

(٣) من أوائل عهد على في خطاب أرسله الى ميسيت في صفر ١٢١٠ (وزارة

الخارجية ٢٤ - ٦)

(٤) مؤامرة لطيف باشا ميسيت ١٢ نوفمبر سنة ١٨١٣ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

منها سياسياً (١) . فلهذه الأسباب وغيرها قرر محمد علي أن يعهد لابنه طوسن بأن يواصل القتال الى النهاية . وقد أظهر هذا معجزة كما أظهره في المرة السالفة . فلقد بدأ الزحف الذى كان ينبغى أن يؤدي به الى قاعدة الوهايين في «داراعة» ولكنه وجد أن المؤونة قد نفذت ونحسب أن الوهايين لو كانوا تحت قيادة زعيمهم المتوفى وقتئذ لانزلوا بالمغربين المصريين هزيمة حاسمة . ولكن عبد الله أميرهم الجديد كان قد استولى عليه اليأس وفقد كثيراً من توازنه بعد انتصار المصريين في بصيلة فأحجم عن الهجوم كما أحجم طوسن عن مواصلة الزحف وكانت النتيجة أن الفريقين اتفقا على عقد صلح تنازل بمقتضاه الوهايون عن كافة حقوقهم على القبائل الضاربة في الجهات التي استولى عليها محمد علي . ولما كان هذا الصلح قد ترك في أيدي الوهايين بعض المناطق الواقعة في شمالي المدينة وشرقها وفيها بينها وبين مكة (٢) فقد كان يعتبر بمثابة هدنة مؤقتة تحترم الى أن يأنس أحد الفريقين من نفسه القوة الكافية على استئناف القتال .

وفي أوائل شهر يناير سنة ١٨١٦ أى بينما كانت القارة الأوربية المتعبة تتمتع بفترة طويلة من السلام لم تعتدها من قبل وصلت الأنباء — أو على الأصح أذيع في القاهرة — أن بعض القبائل العربية قد عكزت صفو السلام وأشعلت نار الثورة بتحريض الوهايين . وكانت المنية قد أنشبت أظفارها في طوسن بعد عودته من حروب الصحراء . ومن ثم عهد الباشا بقيادة الحملة الجديدة الى ابراهيم وهو الابن الثاني لباشا مصر وقد كان يسمى «أسد الشجعان الذى كانت آراؤه سديدة موقفة في كل حين» (٣) وشاءت الأقدار

(١) كتاب توركنهاردوت (بلاد العرب) المجلد الاول ص ١٤٩

(٢) ميسيت ١٣ يناير سنة ١٨١٦ (وزارة الخارجية ٢٤-٢٦)

(٣) ١٦ ص ١٦٤-١٦٥

أن يلعب هذا القائد الجديد دوراً مهماً فيما يقع في السنوات المقبلة من الحوادث الخطيرة .

كانت ولادة ابراهيم في قولة سنة ١٧٨٩ وكانت سنه الا تتجاوز السادسة والعشرين ربيعاً عند ما اختير لقيادة هذه الحملة . كان قصير القامة قوى البنية وعلى جانب عظيم من النشاط وكان في وسعه أن يقارم مناعب اللذات ومتاعب الحرب على السواء . كان أزرق العينين عالى الجبين ذا لحية شقراء . وكان كثير النشاط عقلاً وجسماً . وكان أشبه بوالده محمد على من حيث الشجاعة المقرونة باصالة الرأى . ولكن كانت تنقصه حلاوة حديث أبيه وجاذبية أخلاقه . وصدق فراسته سواء في الناس أو في المواقف (١) وكان صارماً يبعث الرهبة في النفوس بعكس أبيه الذى يبعث الإعجاب ويسحر الناس بجلو حديثه . وأحسب أن ابراهيم ما كان ليستطيع أن يشق لنفسه طريق المجد كما فعل أبوه محمد على ، ولكنه كان جندياً يشار اليه بالبنان على كل حال . فقد أصبح الساعد الأيمن لأبيه ينظر اليه بعين الهيبة المقرونة بالطاعة النبوية وينفذ أوامره بمنتهى الاخلاص والدقة . ثم أنه ورث عن أبيه أيضاً حب النظر في المسائل بنفسه بدلاً من وضع ثقته فيما يقدم له من التقارير (٢)

وكان أول ما وجه اليه اهتمامه ليس ادراك فوز حربى معين وأنه كان يرى أن الوقت المناسب لم يحن له بعد - بل اكتساب بعض زعماء القبائل الى الجانب المصرى بعد أن أخذوا يضيقون ذرعاً بالحكم الوهابى . وبهذه المناسبة كتب هنرى صولت ، وهو الذى خلف ميسيت في منصبه في أوائل

(١) كثيراً ما روى الناس أن ابراهيم لم يكن ابن محمد على بل كان ابن قريبته من بل سابق ولكن هذه الرواية غير صحيحة (كامبل بتاريخ ٣٠ يولي سنة ١٨٢٩) وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨

(٢) لاين بول استراتفور كانتج الجزء الاول صحيفة ٤٦٦ تقرير كامبل عن سوريا وزارة الخارجية ٢٨٣٣ - ٧٨

سنة ١٨١٧ يقول ، ان ما أبداه ابراهيم من المواهب فى استمالة مختلف القبائل البدوية ليدل على أن النجاح سيكون حليفه فى النهاية (١) ، ولم يعد هذا العميد الحقيقة عند ما عزا نجاح ابراهيم الى عزيمة التى لا تقبل أو على الأصح قسوته حيال معارضيه والى اشرافه على خزانة الأموال وإلى ما كان له من حسن السمعة وشدة المحافظة على وعوده . - وهى خلال ثلاث لا مناص منها لبسط نفوذ الانسان بين القبائل العربية (٢) ثم ان اشرافه على مرؤوسيه كان فى الوقت نفسه يخالف كل المخالفة تساهل طوسن حياهم . وقد ضرب لنا صولت مثلا على صحة هذا الأمر فقال ، ان المدعو حسن أغا المشرف على شؤون حدود الحجاز وقع فى كمين فبدلا من أن يكون أول الفارين إذا بالأغا يطلق النار على جواده فيرده أمام خط القتال وبذا شارك الأغا مصير رجاله (٣) ولعمري إذا كان فى استطاعة ابراهيم أن يثير فى نفوس رجاله مثل هذا الشعور الشريف بالواجب فجدير به أن ينجح .

أما عبد الله بن سعود فقد خيل اليه أنه فى مأمن من طوارئ الحدثنان لوجوده فى معقله الصحراوى فى الدارعية على أن ابراهيم سرعان ما زحف بعد أن أتم خطته وأكمل استعداده . وقد واصل زحفه لا كفأخ ولسكن كصديق وحام ولم يكن هناك أى توازن فى دفع ما يطلبه الجيش من قرب المياه أو التمر أو الخشب .

ثم أن ماسئته من النظام القاسى حال دون ما اعتاده الجنود من أعمال السلب وارتكاب المحظورات . وكان جديراً بأن يكسب بهذا التصرف شيئاً من التأييد الذى كان من نصيب الجيش الانجليزى أثناء زحفه فى الهند . ولكن

(١) صولت ٢٨ ابريل سنة ١٨١٧ (وزارة الخارجية ٨٩ - ٧٨)

(٢) » ٦ يونيه سنة ١٨١٨ » » ٧٨ - ٩١

(٣) » ٦ يونيه سنة ١٨١٨ » » ٧٨ - ٩١

برغم هذا كله فإن الحملة قد أمهظ عاتقها ما كان يحيط بها من المصاعب الناشئة عن طول طرق المواصلات وارتكازها على القاعدة البحرية في جدة. وفي الحق أن ما لا يقل عن ٨٠٠٠٠ بعير قد استخدمت في صيانة طرق المواصلات (١) ولم يكن لدى ابراهيم عد ما وصل الى الدارعية سوى ٦٠٠٠ جندي فقط. وقد لبث أمام المدينة ثلاثة أشهر كاملة دون أن يستطيع شيئا. ومما زاد الطين بلة أن مخزن الذخيرة انفجر بفعل النار. ونحسب أن قائداً غير ابراهيم كان يهون عليه في ظروف حرجة كهذه أن يقود جنوده الى أعمال النهب وسفك الدماء على طول خط التمهقر ولكن ابراهيم احتفظ بمكاته وصمد لهجات العدو الى أن وصلته الامدادات والذخيرة من جديد. ومن ثم أخذ يضيق الحصار وأخيرا تمكن من الاستيلاء على القلعة في سبتمبر سنة ١٨١٨ وقبض على زعيمين من مشايخ الوهابيين فخلق لحقيهما المرسلتين وطمر أسنانهما وجعلهما أضحوكة أمام الناس (٢) وفي الوقت نفسه قضى بابعاد عدد من أفراد الأسرة الى القاهرة (٣) وأرسل عبد الله بن سعود الى الاستانة لمفاوضة السلطان في الصلح إن استطاع الى ذلك سبيلا.

وهكذا تلاشى الخطر الوهابي مؤقتا ونجح ساعد ابراهيم القوي وعزيمة محمد علي المنظمة فيما أخفق فيه من قبل باشا بغداد أو باشا سوريا. وذلك على الرغم من قربهما النسبي من قاعدة الوهابيين، الدارعية، وبالرغم من تغافل ابراهيم عن تنفيذ المشروعات السابقة لمحاولة اقناع دعاة المذهب الجديد بالوسائل السلمية بأنهم قد جادوا عن طريق الصواب. وقد أهدى أهالي الصوفية في فارس الى محمد علي سيرة أمقوسان فيسار صعت

(١) صولك ٦ يونيو سنة ١٨١٨ (وزارة الخارجية ٩١-٧٨)

(٢) حوادث بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٨١٨ (وزارة الخارجية - ٩١-٧٨)

(٣) كتاب دوين مهر بين سنة ١٨٠٢ وسنة ١٨٠٤ من ٤٦

قبضته فضلا عن غمده بالأحجار الكريمة النادرة (١) .

بل أن الباب العالي لم يتالك نفسه من شدة الفرح بمثل هذا النجاح الخارج عن المألوف فأمر بقطع رأس شيخ الوهابيين وكبيرهم وعين ابراهيم والياً على الحجاز والحبشة (٢) .

هذا بينما القنصل الانجليزي قد اهتز طرباً للقضاء على من أسماهم عصابة من اللصوص برهنوا على أنهم أشد تعصباً وأقل تسامحاً وأكثر عداً لتقدم المدنية من نفس اتباع العقيدة الاسلامية الذين كان الوهابيون يطمحون في أن يحلوا مكانهم (٣) .

ويظهر أن الامبراطورية العثمانية كانت مرتاحة كاهر اطورية المغول وامبراطورية المرانا والفرس والصينيين أشد الارتياح الى عدم تعيين حدود أراضيها بصفة قاطعة مما فتح الطريق أمام الاستانة لاستنكار أو تجاهل ما قد يقوم به الجيران من الحكام من أعمال الاعتداء والاستفادة من أعمال ولاياتها في الأقاليم أو التنصل منها حسب ما يترامى لها . فلقد كانت توجد دائماً فيا وراء الأقاليم الواقعة تحت ادارة السلطان الفعلية والاسمية مناطق مبتهجة كان الأتراك قد هبطوها مرة كفاتحين .

وكان وجودهم فيها داعياً لادخال الرعب مؤقتاً في قلوب زعماء هذه الجهات وخملهم على اعلان خضوعهم وطاعتهم لظولاء الفاتحين أو لتقدم ولائهم للسلطان بصفته الخليفة طبقاً للتقاليد الاسلامية القائلة بوجوب الاعتراف به والنزول على أوامره ونواهيته . فهذه المطالب التي لم تكن لتحتل البحث لحو

(١) كتاب دريو امبراطورية محمد علي ص ١٧٦

(٢) تحتوي محفوظات ما بدین علی صورة من الفرمان بتعيين ابراهيم باشا والياً للحجاز والحبشة بتاريخ ٤ ربيع الاول سنة ١٢٣٧ .

(٣) تقرير صولت

عرضت أمام قضاة أوربين قد تنازلت البقاع الممتدة على طول حوض البحر الاحمر وما وراها الى عدن ثم عبر البحر المذكور الى بعض الموانى الصغيرة كمصوع وسواكن على الشاطئ الافريقى . وهذا هو السر فى أن لقب ابراهيم باشا تضمن أيضا الاشراف الايمى على الحبشة وهو الاشراف الذى لم يكن يزيد فى الواقع على مجرد الحق فى تعيين حكام فى الموانى لتحصيل المكوس على منتجات السودان كالصمغ والعاج والرقيق . وهى المنتجات التى كانت تسير بها القوافل لبيعها لتجار جوجاراتى الذين يؤمنون موانى البحر الاحمر

على ان محمد على لم يقتنع مطلقا بهذه السلطة المحدودة لأنه كان يطمع فى الاشراف على التجارة نفسها . فلقد كان راسخا فى اعتقاده أن اراضى السودان والحبشة غنية بما فيها من معدن الذهب كما أنه كان يعرف أن الجنوب هو المورد العظيم لأولئك الأرقاء السود الأفوياء ولهم قيمة كبرى فى مصر . فهذه البواعث الثلاثة كلها كانت قوية . ومن المتمدن أن يقول الانسان هنا هل كان محمد على مدفوعا برغبته فى العثور على مناجم الذهب ليمكنه من اكتساب صداقة ديوان الاستانة بأسره أم كان مدفوعا بأمل الحصول على الرقيق لتدريبهم على الشئون العسكرية تمهيدا لتكوين جيوش منهم تمكنه من الاستغناء عن مشاغب الألبانيين والأتراك بحيث يستطيع يوما ما تحدى السلطان وكل ما يحشده من جنود وجحافل ؟

ومن ثم أعد محمد على العدة للقيام بحملة كبيرة الى جهات الجنوب متظاهرا بأن الغرض منها رد اهانة قيل أنها موجهة من سلطان سنار ثم لفتح الطريق أمام القوافل التجارية للوصول الى القاهرة عن طريق النيل ولم ينتصف العام حتى كان قد احتشد نحو ٥٠٠٠ جندى فى وادى حلفا وهى المنطقة التى لم يكن

١ . ملاحظتان فالنشابى خطاب بعث الى كاتنج فى ١٣ - سبتمبر سنة ١٨٠٨ - بوزارة

نفوذ الباشا يتجاوزها كثيراً . ثم عهد بقيادة الحملة الى اسماعيل ثالث أولاد محمد علي . وقد عين في هذا المنصب للتمرس في شئون الحكم والحرب (١) وسرعان ما تمكن اسماعيل من فتح اقليم سنار والقسم الشرقي من السودان واخضاع زعماء هذه المناطق بعد قليل من المقاومة . ولم يكن ثمة ما يقتضى المباهاة في فتح هذه الجهات أولاً لقلة دراية السودانيين باستعمال الأسلحة النارية وثانياً لانقسام الأهالى بعضهم على بعض برياسة زعيمين كانا يتطاحنان على الزعامة وقد قتل أحدهما الآخر ثم فر الى الحبشة . ومن ثم بادر الملك الاسمى الى التسليم . ثم واصل الجيش المصرى زحفه جنوباً الى أن وصل الى نقطة واقعة بين خطى العرض ١٠ و ١١ فى الشمال (٢) على أن الزحف هنا لم يكن مصحوباً بالتوفيق الذى شوهد فى بدء الحملة . فقد كانت الغابات والأحراش من أكبر العوائق فى سبيل الفاتحين مع أن الدفاع عنها كان سهلاً وتفشت الدوسنطاريا وأمراض هذه المناطق بين الجنود المصرية . وقلت المؤونة وهكذا رأى اسماعيل نفسه مضطراً الى الانسحاب الى سنار .

وكانت تقدمت فى الوقت نفسه قوة من الجنود بقيادة صهر الباشا الدفتردار بك قاصدة الى كردفان والشطر الغربى من السودان . وبعد مقاومة أشد مما شوهد فى سنار سقطت الأبيض وأعمل الجنود السلب والنهب فيها . وهكذا تم فتح السودان . ولكن ادارته تركت لأيدى غير متمرسه . ولقد كان فى نية محمد على أن يعهد الى ابراهيم بإدارة ذلك القطر وتنظيمه ولكنه أصيب بالدوسنطاريا على أثر وصوله واضطر الى العودة لمصر من قوره .

أما مناجم الذهب التى كانت مطمح أنظار محمد على فلم يعثر عليها الجيش المصرى . ثم أن عدد من وصل الى اسوان من السودانيين القادرين على

(١) صوليت ٣ يونيه سنة ١٨٢٠ - وزارة الخارجية ٧٨ - ٩٦ .

(٢) كتاب هيرين السودان المصرى ص ١٦

حمل السلاح لم يتجاوز الخمسمائة في شهر مارس سنة ١٨٢٢ (١) بدلا من الجيش العظيم الذي كان يحلم به محمد علي . ثم ان اسماعيل نفسه لم يظهر كفاءة في ادارة السودان . وهذا ما حدا بمحمد علي أن ينصح ابنه مرارا عديدة باستعمال وسائل اللطف واللين وأن يحكم بين الرعية بالعدل والعدل على مصالحه الناس (٢)

ولكنه كان على الرغم من هذه النصائح يلح في مطالبة ابنه بإرسال فصائل جديدة من الرقيق وهو مالم يكن يمكن تحقيقه إلا بمواصلة الغارات على الاهالي الذين كانوا قد تملكهم الرعب والهلع .

وبدهى أن من المستحيل استمالة شعب ومحاولة استعباده في الوقت نفسه . وكان اسماعيل على ما يظهر يرى ان الأمر الثاني هو أولى بالعناية . ففي أواخر سنة ١٨٢٢ ركب اسماعيل نهر النيل ورسا في مقابل شندى وطلب الى الزعيم السوداني هناك أن يقدم له خلال ثلاثة أيام ١٥٠٠٠ ريال و ٦٠٠٠ رقيق . فأخبره الزعيم أن ذلك خارج عن مقدرة . فلطمه اسماعيل بالكرجاج على وجهه صائحا : أتبهني أيها العبد . وهنا تدخل زعيم آخر ووعد بتنفيذ الأمر وانسحب الزعيمان . وقد كانت الغاية من الانسحاب ليست النزول على أوامر اسماعيل بل لجمع أنصارهما وأتباعهما . ولما اجتمعا أحاطوا بقوات اسماعيل وسدوا الطريق في وجهها لهجوم فجائي قاموا به في الليل على غير انتظار . أما اسماعيل ومن معه من الجنود في الضفة الأخرى فقد استيقظوا ووجدوا أن الدار التي كانوا فيها قد شبت فيها النار ثم انقض عليهم الأعداء فزقوهم إرباً إرباً (٣)

ولكن الزعيم السوداني المسكين كان قد نسي شأن الدفتر داربك في كردفان فما

(١) حركات في ٣٠ مايو سنة ١٨٢٢ (وزارة الخارجية ٧٨ - ١١٢)

(٢) خطاب محمد علي لابنه اسماعيل في ٩ ربيع الثاني سنة ١٢١٦

(٣) - حركات في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٤٢

كاد يسمع بمصرع اسماعيل حتى عاد الى سنار على جناح السرعة وهناك انتقم من الأهلأ أشد انتقام . ويقال أنه أطاح زؤوس ما لا يقل عن ٣٠٠٠ شخص وحدثت على أثر ذلك اضطرابات وقلقل . وقام شخص يدعى المهدي و انضم إليه أنصار كثيرون . وقد نما الى القناصل الأوربيين ان ذلك المهدي وقع في الأمر وأطيحت رأسه . ولكن تبين بعد شهر أنه لا يزال على قيد الحياة ومن ثم أرسلت الامدادات من اسوان لقمع حركته (١) وهكذا وقعت القلاقل ولم يحل عام ١٨٢٦ حتى كانت السكينة مخيمة على ربوع السودان وأصبح محمد على قادراً على أن يتخذ ما يلزم من الاجراءات لاصلاح شأن ذلك الاقليم وتمية مواده . فقرر ارسال ثمانية من كبار أعيان الوجه البحري بصحبة ١١٠ أشخاص لتعليم السودانين طريقه الزراعة في مصر (٢) .

ويلاحظ أن هذا التصرف وحده لم يأت بنتيجة ما . وأغلب الظن أن الجوع هو الباعث الوحيد الذي دفع شعباً متأخراً وساذجاً كالشعب السوداني الى الاقبال على الصناعة . هذا فضلاً عن أنه لم يتعلم شيئاً البتة من معلمي المصريين الذين لم يكن يظن فيهم التحمس لهذا الواجب الالزامي .

ولعل أهم ما طرأ من التغيير في خلال السنوات العشر التالية هو أن الخرطوم تحولت من قرية صغيرة الى مصاف المدن وبها ٥٠٠ منزل مبنية بالطوب الأحمر . هذا عدا الشكنات والمخازن وغيرها من الحدائق التي يزرع فيها التين والعب . وكان هذا من عمل خورشيد باشا الذي حكم الاقليم سنوات عديدة واتخذ الخرطوم عاصمة له .

وليس من ريب في أن ازدهار مدينة الخرطوم ونموها كان النتيجة التي

(١) وصلت في ٢٨ ابريل سنة ١٨١٤ - وزارة الهند - مصر والبحر الاحمر ٧ -

وكذلك خطاب أرسل الى قائد كردقان في ١٧ شوال سنة ١٢٣٩ - محفوظات هابدين

(٢) خطاب لمديري الوجه البحري في ١١ رجب سنة ٥٢٤٥ - محفوظات هابدين

تنشأ وخاصة في الشرق عن وجود قاعدة الحكومة في جهة معينة
على أن محمد علي لم يكن كثير الارتياح لركود حركة الانتاج في ذلك الاقليم
فلقد قضى في التفتيش في ربوعه ستة أشهر كاملة فيما بين سنتي ١٨٢٧ و ١٨٢٩
ولعل غاية من ذلك التفتيش كانت لتحقيق الحلم الذي ظل يداعب محمد علي
نفسه ألا وهو العثور على الذهب ولكنه كان يرى فوق ذلك الى غاية مهمة
وهي تنمية الزراعة في تلك الجهات وتوسيع مداها .

وفي الوصف المذكور عن رحلته هذه دلائل ناصعة على تفاهة النتائج التي
تحققت وعما كان يحول في خاطر الباشا من الأفكار عن طريقة تنمية السودان
وعلى الرغم من - أو بالأحرى بسبب - ما كان ينتظر من كثرة المحصول -
وقد قدره وقتئذ بنحو ٦٠ ضعفا - فإن الزراعة كانت مازال مهملة والأراضي
لم تخل من فئرتها القابلة للزراعة إلا بواسطة قطع الأخشاب الكبيرة - ومن
ثم تقرر اجراء تجربة أخرى ألا وهي تنمية زراعة قصب السكر والقطن والنيلة
واختير لهذه الغاية عدد من الشبان العرب من خريجي مدرسة المهندسخانة
وأعطى لكل منهم ١٠٠ فدان معفاة من الضرائب لمدة خمس سنوات ووكّل
الى كل منهم عدد من الشبان السودانيين لتعليمهم الوسائل الراقية المستخدمة
في الزراعة المصرية .

ثم ألح الباشا في الوقت نفسه على الزعماء السودانيين أن يسعوا وراء
تحسين الزراعة ويعملوا على تنشيطها وكثيرا ما كان يقول لهم لو احتديتم حذو
غيركم من الناس فليس من ريب في أنكم سوف ترتقون من مستوى العجاوات
إلى مصاف الأوربيين . وسوف تبلغون من الثروة وتعملون كيف تنعمون
بمسرات الحياة مما يحول جهلكم دون تصوره . ولكن هذا ما كان ليتم بدون
الأيدي العاملة وإلا لما تحقق شيء من هذه الأحلام . ويقال أن سامعيه قد
خلبت ألبابهم تلك الصورة الزاهية التي رسمها لهم محمد علي عن المستقبل

حتى أنهم توسلوا اليه أن يأخذهم الى مصر ليتعلموا الوسائل الفنية . ولكنه
نصح إليهم بأن الأفضل أن يرسلوا أبنائهم (١) .

ولما كان هذا كله قد تم في نهاية الفترة الإيجابية في إبان حكم محمد علي فلا
مندوحة عن الاستنتاج بأن فتحه للسودان قد وطد سيادة مصر في ذلك الاقليم
ومكن الباشا من الحصول على عدد معين من العبيد ولكنه لم يؤثر مطلقاً فيما
كان عليه السكان من الثقافة الفطرية كما انه - وهذا ما كانت له أهمية كبرى
في نظر محمد علي - لم يؤثر أى تأثير في إنتاج الاقليم من الوجهة المادية . كما
أن القضاء على الوهابيين لم تكن له أية نتيجة أكثر من إعادة فتح مكة
والمدينة للحاج .

ومن ناحية أخرى فقد كان لاتساع نفوذ محمد علي شرقاً وجنوباً نتائج على
جانب عظيم من الأهمية . فبينما كان الساسة الفرنسيون واقفين وقفة المتفرج
كانت للساسة الانجليز مصلحة مباشرة في الموضوع ويمكن أن يعزى منشأ
ارتياهم في سياسة محمد علي الى الفترة الواقعة بين سنتي ١٨١١ و ١٨٢٢ فقد
كانت لأعماله العسكرية في بلاد العرب والسودان آثار مباشرة في ثلاث مناطق
كانت لهم فيها فعلاً مصالح حيوية ألا وهي البحر الاحمر والخليج الفارسي والحجبة
وكان معظم الأعمال التجارية في تلك المناطق تتناوله أيدي تجار معظمهم
من أصل جوجاراتي جلبون متاجرهم من صورات وغيرها من موانئ غرب
الهند . ولم يكن في استطاعة امبراطورية المغول - حتى في إبان شوكتها -
أن تقدم للسفن الهندية التجارية الحماية اللازمة . بل اضطر الامبراطور أكبر
أن يحصل على جوازات من البرتغاليين . هذا في حين أن من جاء بعده من
الامبراطرة حصلوا من الهولنديين أو الانجليز على خفر لحراسة السفن أثناء
السفر . وفي أواسط القرن الثامن عشر أى قبل أن تحصل شركة الهند الشرقية

(١) كابل رقم ٢٨ لى ٨ مايو سنة ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٨٧)

على ديوان بنغال فاتها قد حصلت على لقب « أميرال الامبراطورية » ، وما يلحق بذلك اللقب من أبواب الإيرادات والأراضي . وقد ظلت شركة بمباى البحرية بعد ذلك سبعين عاما كاملة وهي تقوم بحراسة السفن التجارية الهندية بانتظام بين الهند والبصرة أو بينها وبين جدة وترفع فوق سارية سفنها راية الشركة وراية الامبراطورية المغولية فوق جانبها (١) وقد ترتب على تضعف قوة الفرس والعثمانيين أن أصبحت حراسة السفن أمرا لا مناص منه . فلقد نشفت القرصنة واتسع مداها بسرعة شديدة ثم ان ما كان يقابل به من يقبض عليهم من القرصان من الرحمة والشفقة الغربية عند اطلاقهم ، يضاف اليه سماح ولاة الأمور لبعض التجار بنقل الأخشاب لاصلاح السفن التي كانت تهاجمهم - إن ذلك كله لم يكن من شأنه أن يؤدي الى وضع حد لأعمالهم المرعبة أو لزرعهم عن غيهم (٢) . وبما ساعد على تفشي ذلك الشر من الوجهة الأدبية والسياسية والعملية نشوب الثورة الوهاية لأن الوهايين أنفسهم أنشأوا أسطولا للقرصنة في كوم فودة الى جنوب جدة فلا عجب أن يلتجئ إليهم قرصان الخليج الفارسي منذ سنوح الفرس الملائمة (٣) وفي سنة ١٨٠٨ وقعت احدى السفن الإنجليزية في أيدي القرصان الذين قتلوا الملاحين عن بكرة أبيهم وفي نفس السنة استولى القرصان على السفينة المسلحة التابعة للشركة واسمها « سيلف » ، (٤) فأرسلت حملة لتأديب القرصان فأبادت كثيرا من السفن التابعة لهم في الخليج الفارسي . وفي سنة ١٨١٩ لم تتمكن الحملة القوية المجهزة في بمباى من الاستيلاء على أكبر معاقل القرصان في رأس الخيمة فقط بمساعدة امام مسقط بل أرغمت كافة القبائل العربية

(١) كتاب (لو) عن الاسطول الهندى الجزء الاول ص ١٥١

(٢) » » » » » » » » » » ص ١٥١

(٣) بوركهارت ويبيست ٩ مارس سنة ١٨١٥ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

(٤) كتاب (لو) عن الاسطول الهندى الجزء الاول ص ٣٢٠

المشغلة بشئون الملاحة في الخليج أن تعقد معاهدة مع الشركة وهي لا تقضى فقط بالمدول عن أعمال القرصنة بل وترك تجارة الرقيق أيضا (١) . ولقد عثت الشركة نفسها بالأمل في أن تحصل على مساعدة ابراهيم باشا لتحقيق هذه الغاية بعد الاستيلاء على الدارعية ولكن محمد علي لم يكن مهتما وقتئذ بالتطلع إلى شيء من هذا في مثل ذلك المكان السحيق ولذا لم تصادف اقتراحات الشركة قبولا (٢) .

أما في البحر الاحمر فان الأمور كانت تسير سيرها الطبيعي الهادى . فان فتح مصر بواسطة نابليون قد وجه الاهتمام إليها . فمسحت البلاد في سنة ١٧٩٥ على جناح السرعة وأصر لورد فالنشيا فيما بين سنتي ١٨٠٤ و ١٨٠٥ على العودة بواسطة هذا الطريق عند ختام رحلته الهندية . وكان يرى إلى أن يضرب عصفورين بحجر واحد . فكانت غايته الأولى البحث عن خير وسيلة لسد البحر الاحمر في وجه أى اعتداء يحتمل أن يجيء من العرب . والثانية تنمية التجارة الهندية . ولتحقيق هاتين الغايتين عمد إلى زيارة كافة الموانئ الرئيسية الواقعة في طريقه ابتداء من عدن فما بعدها . وقد عني بتدوين كافة ما يهمه من المعلومات عن سير الحالة التجارية وكان من رأيه احتلال عدن . ولتحقيق الغايتين سألني الذكر عقد محالفة مع الوهابيين ومع الحبشة (٣) ولكن ظلت مقترحاته مجرد جبر على ورق إلا فيما يتعلق بهنرى صولت الذي كان قد رافقه في رحلته الشرقية وعين فيما بعد قنصلا عاما في القاهرة فانه قد ذهب في سنة ١٨٠١ الى بلاد الحبشة في بعثة خاصة على أمل توسيع نطاق التجارة فيما بين تلك البلاد

(١) كتاب « لو » من الاسطول الهندى الجزء الاول ص ٣٤٢

(٢) تعليمات مادليير في ١٣ ابريل سنة ١٨١٩ (مذكرات سادلير اليومية ص ١٣٨)

(٣) ملاحظات فالنشيا في خطاب ملحق في ١٣ سبتمبر سنة ١٨١٨ (وزارة

وعمباى (١) . وكانت شركة الهند الشرقية ينوب عنها مندوب يقيم في (بخا) ومعه مساعده بلزوني الذى لعب فيما بعد دوراً له نصيب من الأهمية في بداية تاريخ الحفريات في مصر . وقد ظل يتنقل بين عدن وغيرها من الجهات حسبما تقضى الظروف .

وكانت الغاية التي جعلها محمد على نصب عينيه وقتذاك كما بينا من قبل أن يعيد التوازن في المالية المصرية بواسطة التجارة فلم يكتف بإمداد المتعبدين الانجليز في البحر المتوسط بالحبوب بل عرض على حكومة الشركة في الهند اقتراحات اتمية التجارة في البلاد الشرقية ونظراً لأن الاقتراحات المذكورة قوبلت بشيء من الاهتمام فقد انتدب بلزوني للسفر الى القاهرة حيث تمكن من عقد اتفاقية مؤقتة وتوقيعها في ٢٨ مايو سنة ١٨١٠ . وقد نصت الاتفاقية المذكورة على أن تكون الامتيازات التركية قاعدة المعاملات التجارية مع الهند . وأن يتعهد الباشا بالألا يمتدى بأى حال من الأحوال على الأملاك والراعايا الانجليز في حالة نشوب حرب بين انجلترا وتركيا بل أن يمدم على العكس بالحماية اللازمة وأن يتعهد بإعادة الفارين من السفن البريطانية حتى لو اعتنقوا الاسلام (وهو شرط كانت تركيا ترفضه باستمرار إلى الآن كما يؤخذ من كتاب ابوت تحت ظل الحكم التركي ص ٢٩) وأن يمر المسافرون الذين يصبحون أمتعتهم الشخصية بدون دفع مكوس جبركية وأن تصحب القوافل التجارية من السويس وإليها قوة من الحرس في مقابل ثلاثة دولارات اسبانية عن حمولة البعير الواحد وأن تسكون الضريبة الجبركية ٣٪ .

على أن هذه الاتفاقية لم يقدر لها أن تبرم . وأغلب الظن أن الباعث هو التخوف من الاضرار بالعلاقات البريطانية مع الأستانة . وقد رفضت الحكومة

(١) صرحت في ٤ مارس سنة ١٨١١ (وزارة الخارجية ١-١)

البريطانية في الوقت نفسه أن تسمح لطراة الباشا (أفريقيًا) بالذهاب إلى البحر الأحمر عن طريق الرجاء الصالح (١) وقد نبق الباشا في شبه حيرة وتردد لا يدري ماذا يصنع ليحيط المحالفة التي كان يطمح إليها بما يجعلها جذابة ليحمل الانجليز على توقيعها . ولقد رأينا كثيرا ما يحظر على السفن القادمة من بمباى - نزولا منه على إرادة السلطان مع شيء من السخرية - بالأتواصل سفرها إلى ما بعد جدة شمالا (٢) على أنه صم في نهاية الأمر أن ينزل بنفسه إلى غمار التجارة الهندية وعين فوزيس وشركاه مندوبين عنه في بمباى التي أرسل إليها كمية هائلة من البضائع الأوربية عدا مليون دولار سبائك ذهب (٣) ثم أنه أبح على القفصل الانجليزي في الوقت نفسه - وذلك نظرا الى نشاط القرصان الوهابيين - بضرورة إرسال قوة بحرية الى هناك لرد إهانة القرصان وإلا أصبح من غير المأمون أن يطلب الى أولاده النقل من الحجاز واليمن .

وهنا جذب صولت هذا الاقتراح وعضده إذ كتب يقول :

« إن من المستحسن أن يكون لسموه التفريق بحيث يحول دون تسلط هؤلاء القرصان الوهابيين على البحار . أما فيما يختص بمصر فإن سمو الباشا قد أصبح تاجرا بكل معاني الكلمة بحيث أنه أصبح في قبضة أيدينا وتحت رحمتنا وقد أصبح إيراد الدولة متوقفا على التجارة . . بحيث لا يستطيع بدونها معونة حكومته عدة أشهر . ثم أن أميرال البحر الأبيض في حالة قطع للعلاقات بوسعه أن يحمل محمد على على ما أعتقد على الخضوع لشروطنا في كل وقت بدون طلب قوة إضافية عدا التي يشرف عليها في الأوقات المعتادة - وهذا بالقاء مراسى أسطوله في أبي قير وضرب الحصار على الشاطئ - وهو

(١) ميسيت ١٦ فبراير سنة ١٨١٣ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٤)

(٢) D ٦ يونيه و٧ سبتمبر سنة ١٨١٥ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

(٣) لم تؤدي التجارة الى النتيجة المرجوة ولذا عدل عنها - تقرير صولت بتاريخ

٢٨ إبريل سنة ١٨١٧ (الخارجية ٦ - ٢٤)

ما يمكن أن نفعله في البحر الأحمر . فان سفينتين من سفن البضائع تقفان بين جدة والسويس كافتان لقطع موصلات محمد علي عن طريق البحر وحمله على قبول شروطنا في أقرب وقت ، (١) .

وقد كان من نتيجة هذه الاقتراحات أن سحبت الاعتراضات التي أقيمت في سبيل السماح بسفر طرادة الباشا الى البحر الأحمر عن طريق رأس الرجاء الصالح (٢) .

فملاقات الانجليز مع الباشا بعد أن دانت له الأمور في مصر كانت للآن علاقة وداد وصدافة ، ولا ريب . ثم أنها لم تشبها شائبة - كما رأينا - من جرائم زحفه على الوهابيين ، وإن كان بعض الأفراد الانجليز قد استحسنوا تعضيد الآخرين ومد يد المعونة إليهم (٣) واثن كان ميسيت قد ساءه فوز محمد علي في بلاد العرب فما ذلك إلا لشدة خوفه من أن هذا النجاح قد يعرئ الباشا بالتورط فيما سوف يؤدي الى هلاكه ، لأنى أعتقد أنه إذا لقي حقه في هذه اللحظة المبكرة فان هذه البلاد (مصر) سوف تعود من جديد الى حالة الثورة التي انتشلها منها ، (٤) ولقد صدرت الأوامر الى الكابتن سادلير بارسال تهنئته الى ابراهيم بمناسبة ما أحرزه في الدارعية من النجاح . واقترح عليه القيام بعمل مشترك في الخليج الفارسي . كذلك عند ما أبدى صولت تخوفه من أن تكون الحملة الموجهة للسودان مقصوداً بها فتح الحبشة ، ولفت نظر الباشا الى أن مثل هذا العمل لن يقابل في انجلترا بالرضاء والارتياح ، بادر محمد علي الى التصريح جهره أن البلاد - وإن كانت تعج بمناجم الذهب والمعادن

(١) صولت ١٥ يونيه سنة ١٨١٦ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

(٢) تعليمات لصولت في ٣٠ ايو سنة ١٨١٧ (وزارة الخارجية ٨٩ - ٧٨)

(٣) مذكرات دنداس في ٣ يناير سنة ١٨٠٩ (وزارة الخارجية ١١ - ١)

(٤) ميسيت في ٩ مارس سنة ١٨١٥ (وزارة الخارجية ٢٤ - ٦)

الثينة والدرر النادرة وبالرغم من أن الاستيلاء عليها لا يمكن أن يحوم الشك فيه - فإنه يفضل أن يعدل عن فتحها على أن يشوه علاقاته مع الانجليز . وبهذه المناسبة كتب صولت فقال : « ما عرفت الباشا يقطع لنا عهدا في أمر من الأمور إلا إذا كان ينوى المحافظة عليه » (١) .

على أن ديوان الاستانة كان يرى في تلك العلاقات خطراً وأى خطر فقد كان السائد في الأفهام هناك أن ذلك الباشا القوى البأس سوف يعقد مع انجلترا التحالف الذي يرمى إليه وبذلك يخلع عن عاتقه النير التركي بتاتا . ومن هنا كان اهتمام الديوان بانتهاز كل فرصة سانحة لإثارة القلاقل والمتاعب . مثال ذلك أنه حاول توريط محمد علي في تأييد قرصان الخليج الفارسي على أن المتاعب الشديدة إنما نشأت عن تصرفات حاكم محنا . ففي سنة ١٨١٧ حجز أحد الأعراب في المصنع الانجليزي مدة وجيزة من الزمن ثم أطلق سراحه إجابة لرغبة الحاكم . ولكن الشرذمة التي تؤلف حرس المصنع اعتقل رجالها مع قومندان إحدى السفن التجارية التي وجدت هناك بالصدفة وكذا المقيم البريطاني وضربوا ضرباً مبرحاً وعملوا معاملة سيئة بينما انتهب المصنع وسلب ما فيه . وبعد إضاعة وقت طويل في البحث وتحري الحقائق تقرر إرسال قوة عسكرية للحصول على الترضية المطلوبة .

ولم يكن اعتماد محنا على الامبراطورية العثمانية وارتباطها بها إلا صورياً فحسب . فقد كانت أكبر موانئ إمام صنمء الذي لم يكن لسلطان تركيا عليه لا نفوذ ولا سيادة . ولكن محمد علي تمكن في خلال سنة ١٨١٨ من أن يسلم إليه بعض الأراضي المتاخمة للبيضاء الشمالية (الحديدية) في مقابل تعهده بتقديم كمية معينة من البن للسلطان سنويا - ومن ثم أصبحت بمثابة جزية مفروضة

(١) صولت في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٢٠ - وزارة الخارجية ٩٦ - ٧٨

على بلاد صارت منذ ذلك الحين تعتبر مظلمة بالحماية التركية (١) .
وليس يخفى أن الدول الأوروبية ما كانت لتقبل مثل هذه النظريات ولا أن
تسلم بمحقوق لم تكن مشفوعة بنفوذ حقيقي . ومن ثم راحت شركة الهند
الشرقية تطالب إمام صنعاء بتقديم التعويض اللازم . فعمد إلى سياسة المراوغة
المألوفة . ومن ثم صوبت المدافع قنابلها على مخا ودردت قلاعها (٢) .
وسلم الإمام بحكم القوة ما كان ينبغي أن يسلبه من قبل من المطالب التي
لا تستند إلى قوة السلاح . فعقدت معاهدة نص فيها على أن تكون للقيم
قوة من الحرس كما لزميله في بغداد أو البصرة ، وأن يسمح له بالظهور أمام
الملا وهو على ظهر جواده ، وأن تخصص مقبرة لدفن الموقن المسيحيين فيها ،
وأن يعترف أن تجار صهورات هم تحت الحماية البريطانية ، وأن تخفض
المكوس البحرية التي يدفعها التجار الانجليز إلى المستوى الذي يدفعه التجار
الفرنسيون (٣) .

وهكذا سقط هذا الحصن الاسلامي الذي كان المسيحيون فيه إلى ذلك
الحين عرضة لكافة أنواع الاهانات التي تذهب بلا حساب أو عقاب ، وكان
محكوما عليهم بالسير على الأقدام مع حظر مرورهم أمام بوابة معينة وجعلهم
يشهدون جثث مواطنيهم تمشها الكلاب وابن آوى وحيث أرغم التجار
الهنود على أداء مبالغ جسيمة من الأموال بتعريضهم للاختناق بدخان كبريت
العمود (٤) .

(١) صولت في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٢٠ (وزارة الهند مصر والبحر الأحمر ٧)

(٢) بروس الى صولت في ٢ يناير سنة ١٨٢١ (وزارة الهند مصر والبحر الأحمر ٧)

(٣) أمضيت المعاهدة في ١٥ يناير سنة ١٨٢١

(٤) صولت كسترا نجفود في ١٦ أغسطس سنة ١٨٢٣ (وزارة الهند مصر والبحر

وكان بديهيًا أن يؤدي مثل هذا التغيير المقنن إلى سيل من الاضاعات مثال ذلك أن للشركة كانت قد أنزلت إلى البرسلكا بحرياً لاستعمال طراداتها ومن ثم انتشرت الاضاعة من أن حلقة من هذا السلك قد نقشت عليها اسم طلاس سحرية وأن السلك سوف يستعمل في سحب المدينة بأسرها إلى البحر أو لانتزاع الجبال تمهيداً لفتح طريق إلى صنعاء نفسها (١) أما في الاضاعة التي كانت قد وصلها صدى هذه الاضاعات فقد وجه نقد شديد إلى السفير البريطاني بينما صدر الأمر بتوبيخ محمد علي وتقريبه على مثل ذلك الإهمال وكلف باحتلال كافة موانئ البحر الأحمر لغاية عدن باسم السلطان .

وقد تلا هزيمة الوهابيين وفتح السودان تنظيم قوات محمد علي العسكرية تنظيمًا باهرا يلفت الأنظار فان الجنود التي تسلم على أكتافها المجد لم تكن سوى جماعة من الغوغاء المسلحين لا يحفلون بالنظام ولا سبيل إلى كبح جماحهم إلا بدفع مرتباتهم بالنظام وباستعمال العقاب الصارم . وقد كانوا عقبة كأداء في سبيل احتفاظ الباشا بمركزه بقدر ما كانوا لازمين له للوصول الى ذلك المركز . مثال ذلك أن ميسيت أرسل في تقرير له سنة ١٨١٦ يقول أن شرطاً كبيراً من الجيش قد أرسل إلى السواحل . وأنه عند ما استفسر من محمد علي عن السر في هذا الترتيب أخبره أنه بعد أن أيقن بعجزه عن كبح جماح أعمال العنف التي ارتكبتها الجنود في خلال الأشهر القليلة الماضية رأى أن يلجأ إلى حيلة لطيفة بأن يكلفهم بالخروج من المدينة على أمل أن يسلس قيادهم ويصبح في الاستطاعة إخضاعهم وجعلهم مطيعين للنظام بعد أن يصيروا شرادم صغيرة متفرقة (٢) .

فلهذه الأسباب استقر رأي محمد علي على إنشاء نظام جديد أي إنشاء جيش

(١) هنتون لبونسيان في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ (وزارة الهند معمر والبحر الأحمر ٧)

(٢) ميسيت في ٨ مارس ١٨١٦ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

جديد يكون نظامه وتدريبه والاشراف عليه أورنيا . وينبغي أن احتفاظه
بمركزه يترتب نسبيا الى نجاحه في ذلك المشروع الذي كان لا ريب -
يعتبر من أشق المشروعات وأصعبها . فان السلطان سليما قد خلع ثم قتل حديثا
لاجترانه على أن يقحم آداب الكفر إلى الاسلام بمحاولته إدماج جنود
الانكشارية في فيلق جديد . ولم يكن الباشا بمن يتبيون المضي في مشروعه
لمجرد خطورته وصعوبته ، لأنه لم يكن يؤمن بأن الاصلاح العسكرى يقابل
بالنفور من سواد الشعب ، بل من الزعماء وخدمه لأنه لم يكن ينتظر منهم أن
يصبروا على كشف أكاذيبهم التي ظلت مدة طويلة متسلطة على الخزانة العامة ،
وسرعان ما نهض الدليل على عدالة هذه النظرية عند أول محاولة لادخال
الطريقة الأوربية في التمرين العسكرى .

وقد حدث هذا عند عودته من الحجاز . فلقد بدأ يطبق هذا الرأى في
جماعات الجنود الذين تحت اشراف أقاربه . ولكن سرعان ما رأى علامات
السخط والتذمر عند ما أراد توسيع هذه الطريقة وتطبيقها على الجنود الذين
يقبل سلطانه عليهم عنه في جماعات الجنود سالفه الذكر . وإذ ذاك أصدر
الباشا إعلانا بأن كل جندي لا يميل إلى إطاعة الأوامر يمكن أن يأخذ
ما يكون متأخرا له من المرتب وأن يرحل عن البلاد . على أن أحدا لم يحاول
أن يفيد من هذا العرض إلى أن حدث بعد ظهر احد الأيام ان اجترأ
لقيف من الجنود في ميدان الأزبكية بالقاهرة امام قصر الباشا وبدأوا ينيبون
الدكاكين فجأة وهم يصيحون « لا إله إلا الله » . وفي اليوم التالي انتشرت
الفتنة في كافة الأحياء واصبحت الدكاكين والمخازن عرضة للنهب والسلب ،
واعتمد على الحى الفرنسى عدة مرات واصبح الأوربيون لا يجرأون على

الخروج من دورهم إلا بالزى التركي (١) ومن ثم تقرر العدول مؤقتاً عن المشروعات الجديدة .

على أن المقاومة بدلا من أن تضعف عزيمة محمد على أو تصرفه عن الغاية التي وضعها نصب عينيه جعلته يفكر فيما عسى أن يتبعه من شتى الوسائل لتنفيذ ما استقر عليه رأيه من الاصلاحات . وقد بينا فيما سبق أن بين بواعث ارسال الحملة السودانية كانت رغبته في الحصول على العدد اللازم من الرقيق الذين يمكن تدريبهم على شؤون الحرب على النمط الذي يهواه وهذا هو السر في اصدار الأوامر الى اسماعيل بجمع العبيد السودانيين وإرسالهم الى اسوان على جناح السرعة . ولما لم يكن ينتظر بحال ما أن يكون أولئك السودانيون مادة صالحة لإيجاد الضباط منهم فقد أرسل إلى اسوان للتمرس في شؤون الحرب نحو ٣٠٠ من رقيق الممالك وكانوا ملكا خاصا لمحمد على .

وقد عهد إلى الكولونيل سيف الفرنسي بالإشراف على هذه المدرسة العسكرية الجديدة . وكان الكولونيل المذكور قد تخرج من تحت السلاح ثم شق لنفسه طريق المجد حتى استحق صايب الليجيون دونير (جوقه الشرف) ثم اعتزل الخدمة برتبة كابتن بعد أن أبلى خيرا في معركة « ووترلو » . وفي سنة ١٨١٩ هبط سيف إلى مصر وقد ملكته عليه حواسه حسن صفات الباشا وأخلاقه ورقة شمائله . وفضلا عن هذا فقد ترك دينه المسيحي واعتنق الاسلام ولم يكن في عمله هذا شيء من الخفة والنزق الذي يقترن دائما بالمرتدين عن أديانهم . ثم صار سيف الخادم الأمين والعبد الطائع لمحمد على . ولما أصهت بريطانيا العظمى بعد ذلك بعشرين ربعا على إعادة سوريا إلى مساوى الحكم التركي بذلت مساع عديدة مع سليمان باشا - كما كان الجزال سيف يسمى وقتذاك - لإرشائه وحمله على التخلي عن محمد على . ولكن لا العرض بحمله

(١) ميسيت في ٢٤ أغسطس سنة ١٨١٥ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤) .

والياً على إحدى الولايات ولا اقتناعه بخسران القضية التي يدافع عنها أثر فيه أو حوله عن ولائه . بل كان جواحه أنه مدين لمولاه لا بواجب الشكر فحسب بل بواجب الاخلاص والتفاني الذي لاحد لها (١) .

وما من شك في أن الأعباء الأولى في اعداد النظام الجديد كانت من أصعب ما واجهه سيف في مصر طيلة حياته . فان النظام العسكري تحت اشراف جندي أوربي كان أمراً مستغرباً وغير طبيعي في مصر . حتى ان حياة سيف كانت عرضة للخطر أكثر من مرة . مثال ذلك أنه بينما كان مرة منهمكاً في تعليم فرقة من حملة البنادق ضرب النار إذا به يسمع صفير الرصاص فوق رأسه (٢) ويقال أنه اكتشف مرة أخرى مؤامرة بن المالك لاغتيال حياته عند ما جمعهم ليخبرهم بالرسومات الجديدة التي تتبع في الجيش فاضطر حينذاك أن يجرد حسامه وأن يدافع عن نفسه بمفرده وأن يصد كل من تقدم إليه منهم (٣) وكان معسكر اسوان في البداية يحتوي على شيان المالك وجماعة الرقيق السودانيين . ولكن الأخيرين قد خيبروا ما كان معقوداً عليهم من الآمال . نعم انهم كانوا على جانب عظيم من الشجاعة ولين العريكة وقد خصصوا صابرين للنظام العسكري وأحسنوا دراسة تمريناتهم . ولكن طبيعتهم لم تكن تعرف مقاومة الأمراض فكانوا يموتون بالعشرات . فالأمراض البانفة التي لم تكن تقضى على الجنود الأوربية أو العربية بملازمة الفراش كانت تفتك في السودانين فتكا ذريعاً . ولذلك كنت تراهم يموتون كالأغنام . فلم يحل عام ١٨١٤ حتى كان عددهم في معسكر اسوان ٢٠٠٠٠ ولكن لم يبق من هذا العدد في ذلك العام نفسه أكثر من ٣٠٠٠ شخص .

(١) كتاب (البعث العسكرية) كدران ص ١٣

(٢) صولت ٨ فبراير سنة ١٨٢٤ (وزارة الخارجية ١٢٦ - ٧٨)

(٣) كتاب دريو « حملة كريت والمورة » ص ١٣

ولعل مرجع هذا الفشل — الذى يختلف كل الاختلاف عن تجاربنا فى تلك الأصقاع — أن جنود محمد على لم يكونوا أحراراً بل كانوا أرتاة .
وقد أدى الاخفاق فى استغلال ذلك المورد العسكرى المنتظر الى العمل بالنصيحة التى أبداهها دورفيتى فنصل فرنسا العام بتطبيق فكرة التجنيد على الفلاحين فى مصر . ولعل هذه الفكرة خطرت من تلقاء نفسها بعد ما شوهد من النجاح العظيم فى تطبيق النظم الأوربية على الهنود فى الجيش البريطانى ولكن كل مقارنة من هذا القبيل يقلل من شأنها أنه لم يحلم الى الآن أحد باستخدام الفلاح المحقر كجندي بينما أن الجندي الهندي كان طيلة حياته من صميم الطبقة العسكرية .

على أن الاقتراح باستخدام الفلاحين سرعان ما وضع موضع التنفيذ . ولكن نظرا لخروجه عن المألوف فقد أدى الى حدوث القلاقل والفتن فى بعض الأقاليم (١) وإن كان هذا لم يمنع من ارسال ٣٠٠٠٠ من الفلاحين الى اسوان . وسمح للكولونيل سيف بزيادة ما لديه من المدربين الأوربيين الذى جعل لهم هذا الضابط الفرنسى سمعة سيئة بعد أن عين رئيسا لهم . فقد وصفهم بأنهم جماعة من اللاجئين ممن قذفتهم اسبانيا أو نابولى أو بيدمونت وأنهم لا يعرفون الصدق ولا عهد لهم بالأمانة أو الشرف . وبالجملة فهم أسوأ عصابة أشرار يمكن أن يعثر عليها الانسان فى أية جهة من جهات العالم (٢) .
وبالرغم من ذلك فقد أدوا واجبهم تحت اشراف سيف على أكمل وجه . وقد رافق صولت محمد على فى زيارة معسكر التعليم فى سنة ١٨٢٤ وقد حدثنا أن من حق الباشا أن يتبهج ويفاخر بجيشه الجديد . وهو رأى قامت على مخنه الأدلة العديدة فى الخدمات العسكرية التى تمت فيما بعد تحت اشراف ابراهيم

(١) كتاب دريو « حملة كربت والمورة » ص ١٢

(٢) كتاب دوين « البعثة العسكرية » ص ٢٢

باشا في المورة وفي سوريا. ولعل أهم ما لوحظ من النقص بين هؤلاء الجنود عدم وجود مصلحة طبية منظمة على نحو ما يراه الانسان في الجيوش الأخرى ولم يكن في الاستطاعة - كما قال «صولت» - أن تفرس مدرسة للطب كما تفرس البستاني حقل البطيخ. ثم ان الفلاحين كانوا يتحولون الى جنود بأسرع مما كانوا يتحولون الى أطباء.

وأول ما بدأت هذه الأفكار تتجلى بشكل واضح في خلال حروبه في بلاد العرب. فلقد هدد قرصان الوهايين بقطع المواصلات البحرية بين السويس وجدة. ولذا حرص على ارسال طرادته المسلحة «أفريقيا» الى البحر الاحمر فلما غاب أملة في ذلك من جراء منع الانجليز الاذن بمروضا أصدر أمره بإنشاء «فرقاطة» حربية في بمباي (١) وقد سمي لجمال أحد زعماء القرصان العرب للعمل معه (٢) بل انه تمكن من انشاء سفينة حربية في السويس مسلحة بستة عشر مدفعا (٣) وبالجملة فقد تمكن من أن يحشد في البحر الاحمر عمارة بحرية تستطيع صد غارات الوهايين ودفع عاديتهم.

وبعد ذلك بقليل بدأ بتنفيذ هذه النظريات في حوض البحر المتوسط فبدأ باتباع ما يمكن اتباعه من السفن الموجودة في هذه السواحل الشرقية للبحر المتوسط أو التي بنيت في جنوا أو البندقية. ثم سعى لتعزيز مركزه بالحصول على سفن أخرى من طراز أجود وأسمى.

وفي سنة ١٨٢١ طلب إلى كل من فرنسا وانجلترا بأن تبنى له كل منهما فرقاطتين من أحدث طراز (٤).

(١) كتاب بوكهاردت «التوبة» ص ٩٣

(٢) كتاب كنهاردت «بلاد العرب» ص ٢٨٢ الجزء الاول

(٣) ميسيت في ٩ مارس سنة ١٨١٧ (وزارة الخارجية ٦ - ٢٤)

(٤) صولت في ٦ نوفمبر ١٨٢١. (وزارة الخارجية ١١٢ - ٧٨٤)

وقد أجازت الدولتان طلبه أذناً صمماً . وبهذه المناسبة كتب كاتنج يقول :-
و ان من المستحيل استحالة بآته على حكومة جلالة الملك أن تلبى هذا الطلب
وإلا كان ذلك بمثابة انتهاك مباشر لحرمة الحياد الذى أعلنه الملك لأمنيته على
مراعاته فى خلال هذا النزاع المنكود بين الباب العالى واليونان (١) ومن ثم
سعى محمد على - وحصل فعلاً - إلى إنشاء فرقاطتين وسفينة حربية فى مرسىاليا .
وهكذا لم يبدأ محمد على بأن ينشئ لنفسه جيشاً على الطراز الأوروبى فقط بل
وأن يكون له سفن حربية تمسكته من مكافئة اليونان وأيضاً مكافئة أسطول
السلطان نفسه فى يوم من الأيام لا يستطيع التكهن به بصفة خاصة .

(١) صولت فى ٣١ يناير سنة ١٨٢٤ (وزارة الخارجية ١١٢ - ٧٨)

الفصل الثالث

عماد الإمبراطورية

الحرب اليونانية

كان من نتائج فتح بلاد العرب والسودان تنظيم جيش محمد علي وتأسيس قوة بحرية واتساع نفوذ الباشا وسلطانه إلى حد بعيد . على أن تقدمه هذا لم يود إلى هذه اللحظة إلى اشتباك في عراق مع إحدى الدول الأوربية . فقد كانت سياسة فرنسا وفتند بعيدة عن كل عدوان . ثم إذا كان هناك بعض أفراد من الانجليز ينظرون إلى استخدام الضباط الفرنسيين بعين الغيرة فإن لندن نفسها لم يبد عليها شيء من القلق . هذا بينما كانت كلكتا أكثر ميلا إلى التعاون على توطيد دعائم الأمن العام بدلا من مقاومته في المناطق المهمة التي تروج فيها سوق التجارة الهندية الخارجية (١) . وقد أخفقت حتى الآن كافة محاولات الباب العالي لتوريط محمد علي في نزاع مع بريطانيا .

وفي أبريل سنة ١٨٢١ اغتتم اليونانيون فرصة الفتنة التي أشعل على باشا نارها في يانينا فرفعوا راية العصيان . وكان يوجد نحو ٢٠٠٠٠ من المسلمين موزعين في أنحاء البلاد فلم يشعروا إلا وقد بدأ اليونانيون في الاعتداء عليهم فالتجأ من استطاع منهم إلى الحاميات التركية أما الباقون فقد أيدوا عن بكرة أبيهم . ومن ثم بدأت محاصرة الحاميات فاستسلم بعضها بعد الحصول

(١) إن زعم الاستاذ محمد صبرى في كتابه «الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي» بأن إنجلترا كانت معادية من البداية يرجع على ما يظهر إلى جهل المؤلف جلودانق التي يقتبس منها أو إلى هجزه عن فهمها .

على وعد بلالمان وسلم البعض الآخر نزولا على حكم العقل ومنطق الحوادث
يبد أن هذا لم يكفل لا الأولين ولا الآخرين تمييزاً في المعاملة . فان
اليونانيين قد أعملوا السيف فيهم جميعا . وقد تمكن ٣٠٠٠ يوناني من هزيمة
٥٠٠٠ تركي بالقرب من تريبولنزا وكانت نتيجة هذه الموقعة أنهم قد استولوا
على هذا المكان وكذا نافار . ولم يراع الثوار شروط التسليم في كلا هذين
المكانين بل قتلوا في تريبولنزا ما لا يقل عن ٨٠٠٠ من رجال المسلمين
ونسائهم وأطفالهم . وقد تلت هذه الحوادث طبعاً مذبحة عظيمة في الاستانة
وغيرها ذهب اليونانيون ضحية لها حيث شق بطريك الروم وأربعة من
كبار الأساقفة وقتل على أقل تقدير يوناني واحد في نظير كل مسلم سقط
ضحية حوادث المورة . بل أن شيخ الاسلام - وهو كبير رجال الدين في
الاستانة - قد عزل من منصبه وخرج مفضوياً عليه لمحاولته وقف تيار
هذا الانتقام (١) .

وكان طبيعياً أن تنتشر الحركة ويتسع نطاقها إلى أن تشمل جزر البحر
وكانت السفن الصغيرة التي تنقل معظم تجار البلاد المتاخمة الى شاطئ البحر
المتوسط في الشرق ملكاً لليونانيين من سكان الجزر . ثم ان الأيدي العاملة
في هاته الجزر كانت كلها يونانية كما أن الملاحين كانوا أيضاً يونانيين . وهكذا
أمكن تكوين أسطول حربي أصبح بعد قليل صالحاً لضرب النار . وقد
أزيجت هذه الأعمال الملاحين الأتراك وأدخلت في قلوبهم الرعب ولا ريب
أن السيادة في البحر معناها انتصار الثوار في البر . فتشكلت حكومة وطنية
وعقدت جمعية شعبية . ولئن كان في وسع السلطان أن يثار للدم بالدم في
أزمير والاستانة ، فان ذلك ما كان ليكنه من استعادة أملاكه المفقودة . وفي
الحق لقد كان عجزه أمام الأروام السكبار أشبه بعجزه ازاء الوهابيين .

ويلاحظ أن محمد علي كان ينظر الى هذه الحوادث بشيء من عدم الاكتراث . فقد تخلص في الوقت المناسب من جنوده الألبانيين الذين لم تكن له بهم حاجة بأن شجعهم على ترك خدمته والاستعاضة عنها بالخدمة في يانينا . ولقد نما اليه نشاط الجمعيات اليونانية الثورية التي أسست في الاسكندرية والقاهرة ولكنه لم يحرك أصعباً لوقف حرركاتها . بل أنه لم يحاول بعد أن يمنع سفر متطوعي الأروام من الاسكندرية . وأكثر من هذا أنه أطلق سراح بعض اليونانيين الأرقاء الذين أرسلهم اليه باى الجزائر بمثابة هدية (١) .

وفي سنة ١٨٢٢ وهبه السلطان كريت بعد أن تمكن من اطفاء نار الثورة فيها . أما الجزيرة فقد كانت ميداناً للهذاج من الفريقين . ومن ثم تقرر ارسال حسن باشا : زوج احدى كريمات محمد علي الى الجزيرة . ثم بعد وفاته تقرر ارسال حسين بك . وكان ثوار كريت كثيرى العدد وعلى جانب عظيم من الشجاعة والاقدام . ولكنهم خضعوا في النهاية بعد ما تلقوه من دروس القمع العديدة وقد استغرقت هذه العملية نحو عامين ، فلم يحل عام ١٨٢٤ حتى كان لمحمد علي مركز يسمح له أن يعلن أن « سنا كيا ، الحصن الأخير الذى اعتصم به الثوار قد أصبح خلواً منهم وأن زعماءهم قد أعدموا . وإقامة الدليل على صدق قوله أرسل الى الباب العالى « غرارة ، بأذان القتلى لتعليقها على البوابة الكبرى للقصر (٢) .

ولم يكتف حسين بك بهذا الدليل على نجاح أعماله العسكرية بل أراد إقامة دليل آخر وذلك بتوسيع دائرة تلك الاعمال . وكان يوجد بالقرب من شمال جزيرة كريت للشرق جزيرتان صغيرتان تسمى الأولى « كاسوس » والثانية « سكارياتو » وكانت أولاهما مقر عدد كبير من البحارة الذين سبق أن

(١) كتاب بوليتيس « الحملة اليونانية ومعصر الحديثة » الجزء الاول ص ١٨٧

(٢) الى النقيب افندي في ١٩ شعبان سنة ١٢٣٩ هـ « محفوظات طابدين »

عضدوا قضية استقلال اليونان أعظم تعضيد ، وذلك باصطياد التجارة التركية ووضع يدهم عليها . فجز حسين بك حملة عسكرية ضد هاتين الجزيرتين . أما سكان كاسوس فقد رفضوا دعوته الى التسليم . وإذ ذاك أغارت الجنود على متاعلهم واستولت عليها عنوة . ثم أطلق القائد أيدي جنوده في أعمال السلب والنهب مدة ٢٤ ساعة فتمكنوا في هذه الفترة من قتل ١٠٠ نفس وأخذوا أسرى ما لا يقل عن ٩٠٠ من النساء والأطفال . هذا عدا ما غنموه من السلع التي ادخرها أهل الجزيرة كالبن والحرير الخ .

ولمضاعفة العقاب اختار حسين بك من رجالهم نحو ٥٠٠ شخص للخدمة في السفن بنفس الأجر التي كان يتقاضاها الملاحون المصريون وقتئذ .

أما سكان الجزيرة الثانية (سكاربانو) فقد ألغوا سلاحهم بمجرد وصول الإنذار إليهم . فما كتفى حسين بك بتكليفهم بدفع جزية الأعوام الثلاثة التي كانت عليهم للحكومة العثمانية . وهذا الحادث يمكن أن يتخذ دليلاً عادلاً على سياسة محمد علي وهي تقضى بزيادة المصايد شديدي المراس بلا رحمة ولا شفقة واستعمال الرفق والموادة مع غيرهم ليظل شعور الأمل وكذا شعور الرهبة حياً في النفوس .

وكان طبعياً أن يؤدي نجاح الثورة الكبريتية الى زيادة مطالب الباب العالي من الباشا . ففي أوائل سنة ١٨٢٤ أصدر السلطان محمود الثاني فرماناً تعطف فيه بإسناد ولاية المورة إلى محمد علي . وليس من المعقول أن يكون قبول هذا التعطف السامى منشأه الخوف من اغضب السلطان كلا فقد كان هناك الجيش الجديد الذي أبلى بلاء حسناً في كريت وأراد محمد علي أن يجربه في أعمال أخرى أوسع نطاقاً . وكانت بريطانيا العظمى ما تزال ملتزمة الحياد . وليس في وسع أي انسان مشهور في القاهرة بمعرفة بيواطن الأمور - ولو عن بعد - التسكهن بمعرفة العوامل التي كانت ستدفعها بعد زمن قريب إلى تغيير

سياستها والاشترك في الموضوع اشتراكاً فعلياً . وإلى جانب هذا كانت توجد الفكرة القائلة بأن التغلب على الكفرة بعد التغلب على جماعة الهرطقة سوف يرفع اسم الفتح في نظر العالم الاسلامي بحيث يجعل الناس يتناسون ما أحدثته من الأثر السيء محاولة تقليد المسيحيين في استعمال الشوكة والسكين عند تناول الطعام في المنازل أو اكرتاع الشراب المسيحي أو حماية أرواح المسيحيين وأموالهم في داخل بلاده بيد حازمة قوية . وبالجملة أن كبح الأروام سوف يجعله زعيم العصر ويفسح أمامه الطريق - إذا أراد - لأن يتحدى أوامر السلطان ويؤهله - هكذا خيل إليه - لاحترام وصدقة احدى الدول العظمى . وانقضت ستة أشهر في تجهيز الحملة . وفي أول يولييه غادرت ميناء الاسكندرية وكان عددها لا يقل عن ١٦ ألف جندي ومائة نقالة و٦٣ سفينة مسلحة (١) وقد عهد بقيادتها الى ابراهيم باشا . ولم تكن الحملة تامة كما كان يشتهي أبوه محمد على . وقد عينه والياً على المورة وخوله السلطة التامة على الجنود وعلى بعض السفن (٢) فقط لأن السلطان كان قد عهد الى قبطان باشا - ألا وهو خسرو باشا - بالقيادة البحرية العليا . وبذا تعددت القيادة وهي عادة - وإن كانت جاءت بما يسوغ اتباعها - إلا أنها وضعت المبدأ الضار ألا وهو تقسيم السلطة . ولقد لوحظ حتى في السفر أنه حدث دائماً أنه عند ما سلبت قيادة الجيش الى شخص معين والأسطول الى شخص آخر أن انشغل القائدان بالتنازع فيما بينهما عن السعي لإزالة الهزيمة بالعدو . وقد وصلنا الى هذه النتيجة في الحالة التي نحن بصددنا باختيار خسرو قبطان باشا . فلقد كان العداء بين خسرو ومحمد على من الأيام التي طرد فيها خسرو بطريقة مهينة من ولاية محمد على . وهكذا كان السلطان واثقاً بأن قائد الأسطول والجيش لن يتحدا

(١) جاد في خطاب موجه للمصدر الاعظم في شهر ذى القعدة سنة ١٢٣٩ (مخفوظات

بايدين) بأن الحمة اشتملت على ٣٠٠٠٠ جندي مصحوباً ب٩٦ نقالة وسفينة مسلحة .

(٢) خطاب في ١٢ شعبان سنة ١٢٣٩ (من المصدر نفسه)

على خلقه . كما أنه كان على يقين بأنهما لن يتقدما إليه بغنائم النصر المشترك الذي أحرزاه . وقد جاءت النتائج طبقاً لما كان متظراً . وكانت الخطة المرسومة أن يتقابل الأسطول التركي مع الحملة المصرية على مقربة من جزيرة رودس على أن يعقب ذلك الاستيلاء على منازل الملاحين المسلحين اليونانيين . ومن ثم تبدأ عملية فتح المورة من جديد . وكان محمد علي هو الذي وضع الخطة وهي تدل أشد دلالة على عظم تقديره للسيادة البحرية . أما خسرو فقد بدأ بتنفيذ الخطة بإحكام . ففي اليوم الثالث من شهر يولييه استولى على جزيرة بسارا وكانت بمثابة بؤرة القرصان وتقع غرب ساقس .

أما جزيرة ساموس فإن دورها كان بعد جزيرة بسارا . ولكن خسرو قضى نحو شهر في الاحتفال بما أحرزه من الانتصار مما كانت نتيجة أن التقى غرب ساموس بعارة من سفن اليونانيين . وقد أضع خسرو في المعركة التي نشبت في ١٦ أغسطس بين الفريقين فرقاطتين وسفينة مسلحة . وإذ ذلك اضطرت العارة التركية أن تولى الأدبار ، بعد أن استولى عليها الرعب .

وقد وصل إبراهيم باشا إلى رودس في ١٣ أغسطس . وفي يوم ٢٩ منه انضم إلى قبطان باشا بالقرب من بودرن عند الجهة القديمة المعروفة بأسمها هاليكارناسوس . ثم وقعت عدة ملاحم في شهر سبتمبر مع اليونانيين . وكانوا هم البادئين بالهجوم على الدرام . وكان الحظ إلى جانبهم في كل مرة . هذا بينما لوحظ أن السفن التركية في الأسطول الإسلامي تسعى جهدها لاجتباب منازل العدو . وفي نهاية الشهر استدعى خسرو إلى الاستانة مؤقتاً . فلما انفرد إبراهيم بالأمر لم يسمعه طبعاً . إلا أن يلتزم خطة الدفاع . ولكنه تمكن في نهاية العام من حشد سفنه ورجاله في خليج سودا في شمال كريت الشرقي بدون أن يعرض نفسه لخسارة تذكر .

ولا بد من الاعتراض هنا بأن هذه النتيجة السلبية كانت عملاً باهراً جداً إذا ذكرنا العجالة التي أتبعته في إعداد عمارته . ولم تستلم العارة المصرية - وهي

التي كانت تتجلى فيها عزيمة قائدها المقدم - اللذعر الذي غمر خمسمو وعند التغلب عليه . ثم ان محمد علي في مصر كان آخر رجل في الوجود يستسلم للهزيمة . فقد قال في هذا الصدد : أنا أعلم جيد العلم انني لا أستطيع أن أنشيء أسطولا علي رمال الأهرام وانني لا يحصى لي من تحمل الحسائر . ولكن سوف يكون لي أسطول قوي مهما طال الزمن . وهنالك أستطيع منازلة اليونانيين وقهرهم ، (١) ويمثل هذه المغامرة الباعثة على الإعجاب بحكف الباشا علي تعزيز أسطوله وقد وصلت السفن الأربع التي كان سبق أن أوصى عليها في مصانع السفن الإيطالية .

ثم ابتاع الباشا له (بطريق غير مباشر) خمس سفن أخرى من الثوار اليونانيين . وكلف في الوقت نفسه أحد الضباط الفرنسيين بالعودة الي فرنسا للحصول علي إذن بإنشاء فرقاطتين وسفينة مسلحة في مصنع الملك تحت إشراف موظفين فرنسيين رسميين (٢) . وقد صدرت الأوامر ببناء علي ذلك بإنشاء هذه السفن في مرسيلا (٣) .

ثم لوحظ أن بعض التجار الأروام كانوا منتمكين في إنشاء سفن للحساب محمد علي بالرغم من أن آباءهم قد ذهبوا ضحية المذابح في ساقس وبقطع النظر عن أن عملهم هذا قد جلب عليهم سحق الكنيسة (٤) وكانت هناك سفن أخرى يجري بناؤها في أحواض البنديقية وليجهورن (٥) .

وأرغم الأسطول اليوناني في الوقت نفسه علي التجلي عن مراقبة السفن المصرية بسبب الخاف الملاحين اليونانيين في المطالبة بدفع مرتباتهم المتأخرة .

(١) كتاب البعثة العسكرية لدوين ص ٧

(٢) من كتاب البعثة العسكرية ص ٢٦ و ٢٥

(٣) كتاب القراطات الأولى التابعة لمحمد علي لدوين ص ٢٨

(٤) نفس المصدر السابق ص ٣١

(٥) نفس المصدر السابق ص ٦٥

ولهذا تمكن ابراهيم باشا في يناير سنة ١٩٢٥ من أن يعبر بلا كبير مقاومة من خليج سودا ، الى « مودون » وتقع في خليج المورة بغرب . وقد تجمل للناس أن اليونانيين ليسوا أكفأ له في حومة الوغى . فلم يكن عجيبا أن تدور الدائرة على جزء كبير من جيشهم في نافار وأن تلقى هذه المدينة سلاحها في ١٨ مايو . وفي الشهر التالي استولى على تريبولنزا في وسط شبه الجزيرة وتلا ذلك نشوب حرب العصابات حيث كان الحظ إلى جانب اليونانيين . على أن ابراهيم وضع حدا لهذا النوع من القتال بأن أحرق المدن المسؤولة عن الحرب وأتلف محاصيلها واستولى على أغنامها ودوابها . فلم يمض إلا وقت قصير حتى كان اليونانيون قد ملوا القتال وبادروا إلى إلقاء السلاح .

ويظهر أن اليونانيين لم يقيدوا من تفوقهم في البحر ولعل أهم ما عملوه في هذا السيل أنهم حاولوا مرة الإغارة على نغر الاسكندرية بقصد اشعال النار في السفن الراسية فيها . ففي عصر ١٠ أغسطس تقدمت سفينة تحمل الراية الروسية وما كادت تقترب من احدى السفن الراسية حتى اشتعلت فيها (أى في السفينة الروسية) النار وإذ ذلك بادر الملاحون الى النزول في أحد القوارب في مؤخرة السفينة وعمموا وجوههم شطرا . سفينة أخرى كانت بانتظارهم عند مدخل الميناء . وقد حبطت المحاولة حيوطا ذريعا فان السفينة التي اشتعلت فيها النار عمدا التهمت النيران قلوبها وإذ ذلك ضلت الطريق ودفعتها الرياح الى أن تجاوزت السفن الحربية . وتصادف أن كان محمد على جالسا في قصر رأس التين يرقب الميناء وما فيها من الحركة فبادر الى امتطاه بغلته وقصد الى أقرب بطارية مدافع على أن يدرك العدو قبل التمكن من الفرار والابتعاد عن مرعى المدافع فلما لم يساعده الحظ في ذلك أمر بعض السفن بأن تتعقب السفن اليونانية فوراً وشاء سوء الحظ أن تكون احدى السفن المصرية على قدم الاستعداد فأمرها بالذهاب وحدها لتعقب الفارين .

وفي اليوم التالي ذهبت ثلاث سفن أخرى في أثرها ، ثم جاءت الأنباء في

يوم ١٢ أغسطس بأن السفن اليونانية أحرقت سفينة محملة خشباً (سنطاليا) على مرأى من السفينة الحربية المصرية التي كانت قد أقلمت في ١٠ أغسطس لتعقب أثر اليونانيين . فاحتدم الباشا غيظاً لسباع هذه الأبناء وقد دفعه الغضب إلى أن يأخذ أول سفينة بقرب الشاطئ وانطلق بها إلى عرض البحر حيث لبث أسبوعاً كاملاً يبحث بلا جدوى عن السفن اليونانية والسفن المصرية .

وليس من زيب في أنه لو التقى باليونانيين لثقي حتفه حتماً . ولكنه عرض نفسه لخطر أكبر آخر . ذلك أن الرعب استولى على الاسكندرية عند ما أصبح الأهالي في اليوم التالي لسفر محمد علي ووقعت أنظارهم على أسطول مركب من ٤ سفينة حسبوها لأول وهلة سفن يونانيين وأنهم عادوا لتجديد الهجوم على المنغر بكامل قوتهم . ولكن تبين فيما بعد أن هذه عمارة قبطان باشا ونقلاته وقد أرغم بسبب نفاذ المؤونة والذخائر على التخلي عن الجنود التي كانت تحاصر ميسولونجي التي كانت مهمته أن يحمي ظهرها من ناحية البحر . وأغلب الظن أن وصوله إلى الاسكندرية لم يخفف القلق الذي استحوذ على قلوب الأهالي أو الوزراء . وقد بادر الأخيرون إلى عقد جلسة استعجلة استشاروا في خلالها قنصلي بريطانيا وفرنسا العموميين فيما ينبغي اتخاذه من الاجراءات . فتقرر السماح بدخول الأسطول التركي إلى الميناء ومنع قبطان باشا من النزول إلى البر منعاً بانياً . وطارت الاشاعات حتى وصلت القاهرة بأن قبطان باشا فصل سبعاً من سفنه وكلفها بسد مدخل فرعي النيل عند دمياط ورشيد وأنه عقد النية على أسر محمد علي فيما لو مكنته الظروف من ذلك (١) .

وقد استولت على القنصلين الانجليزى والفرنسى الدهشة لمخاطرة محمد علي وتوغله في البحر على ظهر سفينة واحدة لا تحرسها سفن أخرى في وقت كانت فيه زبدة جنوده وخيرة فواده منهمكين في الحرب في شبه جزيرة المورة . وقد

(١) كتاب البعثه العسكرية لدوزن ص ٦٢

تنفس الناس الصعداء عند ما علموا أنه قد عاد الى الميناء ودخلها في جنح الظلام ليلة ٢٠ أغسطس واتجه مباشرة الى قصر رأس التين قبل أن يشعر به أحد .
وومهما تسكن نيات خسرو باشا عند ما جاء الى الاسكندرية وألقى سعده القديم متغيبا عنها فانه سرعان ما غطى تلك النيات بما قدمه من التهاني الخارية لمحمد علي بمناسبة عودته . وأرفق هذه التهاني بأن طلب باسم الباب العالي بلهجة الأدب والاحترام أن يقدم له الباشا ما في وسعه من المساعدة في المال والذخائر لا بل انه حرص على أن يكون هو البادى بزيارة الباشا وتقديم التحية له .
وقد استقبله محمد علي عند الرصيف وذهبا الى القصر معا . وما كادا يصلان الى قاعة الاستقبال حتى بادر كل منهما بدفع الآخر دفعا رقيقا لإجلالهما على كرسي الشرف . كما أن كلا منهما حاول اختطاف المذبة لطرد اللذباب عن وجه الآخر . ثم صدرت الأوامر بتقديم المؤونة الى الأسطول وسلم محمد علي الى خسرو نجو ٨٠.٠٠٠ دولار لدفع مرتبات بحارته (١) ولما كان موعد الرحيل في اكتوبر افترق الرجلان وكانهما أخوان شقيقان . وقد صحبت خسرو سفن محمد علي الجديدة وعدد وافر من الجيش أى نجو ١٥٠٠ جندي راكب و ٨٠٠٠ من المشاة . وقد قصد محمد علي أن يعزز مركز ابته ابراهيم في المورة وأن يشترك في حصار ميسولوجي التي ظل الأتراك طيلة الشهور الستة الماضية مهاجمونها عبثا (٢) . وقد كالت هذه الاجرامات بالنجاح . فان ابراهيم عهد الى الكولونيل سيف بالقيادة في المورة واتجه هو الى ميسولوجي . وقد تمكن الأتراك بفضل معونة ابراهيم هذه من مهاجمة المدينة والاستيلاء عليها عبوة في مستهل عام ١٨٢٦ ثم تلا هذا الفوز فوز آخر بمحاصرة أثينا نفسها والاستيلاء عليها . وهكذا كانت قوة اليونان آخذة في الانهيار . فبعد أن تمكنت من هزيمة الأتراك أناخ عليها ابراهيم باشا وتمكن من سحقها

(١) صولت في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٢٥-٧٨)
(٢) صولت في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٢٥-٨٧)

بفضل الجنود النظاميين الذين درجهم أبوه وفضل السفن التي حشد لها سويًا .
وقد ثمل محمد علي بما أحرزه من النصر في كل من بلاد العرب وبلاد
اليونان حتى خيل إليه وقتئذ أنه ليس شمة ما ينبغي أن يحول دون توسع سلطانه
ثم حدثته نفسه بإبلاغ جيشه المنظم الى ١٠٠,٠٠٠ .

وما كاد محمد علي يفرغ من قمع الفتنة في المورة حتى رأى نفسه مطالبًا بأن
يسلم هذه البلاد القاحلة الى سيدها الشرعي أي المولى الأكبر واسترجاع
جنوده وسيد ما حدث في الصفوف من الفرغ ، كما رأى نفسه مطالبًا بفتح اليمن
والاستيلاء على شواطئ البحر الاحمر وتوطيد دعائم الأمن في الخليج الفارسي
مع احتلال ولايتي عكا ودمشق .

ثم بعد أن استتب له الأمر في هذه البقاع التعميسة يمم وجهه بمنزلة مضاعفة
شطر الدجلة والفرات وهناك أخذ يفكر في أي الفتوحات أعود بالفائدة
والكسب . وقد صرح مرة فقال : لقد أكتسبني السيف بأسا ووضع في يدي
من السلطان ما أكون معه ناكرًا للجميل إن لم أراصل استعماله في سبيل خدمة
الإمبراطورية التركية وإنقاذها ، وهنا اعترض الضابط الفرنسي الذي قيلت
أمامه هذه العبارات الخصوصية فقال : ولكن أتظن يا باشا أن الانجليز
يركون لك الوقت الكافي لاتمام هذه المشاريع الهائلة ؟ .

أما الحقيقة فهي أن الباشا ما كان في استطاعته أن يحقق شيئًا من هذه
المشروعات ما لم يتوصل قبل ذلك الى اتفاق مع بريطانيا العظمى ، وبذا يضمن
مجزئتها وأغلب الظن أنه كان يعلم كغيره هذه الحقيقة حق العلم . ولعل الوقت
كان يقترب لادراك هذه الغاية أكثر من أي زمن في تاريخ حياته . وكان لابد
لجعل المعاهدة مقبولة في أعين الانجليز من توفر شرطين : أول أن تتوتر
علاقاتنا مع السلطان أشد . وتوتر هذا إن لم تقطع بتاتا وهو شرط لم يمكن
مناص عنه قبل التفكير في الاعتراف لمصر بوجود سياسي مستقل . الشرط
الثاني أن يكون لدى الباشا مزايا يستطيع منحها أو منحها تناسب منع ما تنصته

المخالفة من الالتزامات . وقد بذلت فعلا محاولة في هذا الصدد بعقد معاهدة مع حكومة الشركة في الهند . ولكن تبين في سنة ١٨١٠ للسلطات الانجليزية أن تنمية التجارة عن طريق السويس مشكوك فيها ولذا لم تبرم المعاهدة المذكورة . أما الآن فلعل فتح ابراهيم لشبه جزيرة المورة يكون بمثابة ضمان أقوى له قيمته العظمى .

فلقد كان من شأن الثورة اليونانية أن تثير الاهتمام في كافة أنحاء أوروبا ولهذا حياها الشعراء والاحرار شعراً ونثراً ووصفوها بأنها بمثابة مولد الحرية من جديد . بل أن الحاملين من المؤرخين أحسوا في حجراتهم المهجورة بروح الاعجاب تيمش في صدورهم لما اعتبروه تذكراً لذكريات ماراتون وسلايس فلما تبين لأولئك المعجبين أن الثورة توشك أن تقمع في بحر من الدماء هاج هائجهم وراحوا يجأرون بصيحة الغيظ والحنق على محمد علي وولده ابراهيم . ومن ثم اشتدت النعرة ضد مساوىء الحكم التركي وأخذوا يبالغون في وصف تلك المساويء . لا بل أن أوامك الموهين في حب اليونان رفضوا في حدة وغضب قول القائلين بأنه يوجد بين اليونان الحديثة واليونان المعروفة في التاريخ بون شاسع . ثم سارت الركبان بالأراجيف بأن ابراهيم قد بيت نيته على استعباد الشعب اليوناني كله . وأنه يزمع اقصاءه عن بلاد المورة وإحلال الأتراك أو العرب مكانه . وحتى جورج كاتنج الذي لم يكن يحفل بالأراجيف رأى أن الحالة تتطلب التدخل فكتب إلى ابن عم له وهو سفير بريطانيا في الأستانة يقول : إن بيع الناس في سوق الرقيق وتحويلهم عن عقائدهم الدينية بالعنف وإقصاء المسيحيين عن أوطانهم واستبدالهم بأناس من البلاد الإسلامية وبالجملة فإن السعى لإنشاء سلطة بربرية جديدة كل هذه الحقائق جديدة في نفسها وجديدة فيما تنطوى عليه من المبادئ وجديدة وغريبة وغير مفهومة إلى الآن فيما قد تؤدي إليه من العواقب . أقول أن هذه الحقائق يصح في رأي أن تكون قاعدة جديدة للتخاطب إن لم تكن للعمل

وليس من شك في أن اتجماد حرب المورة في سبيل قسمة الاراضى وتوزيعها وما كان للجيوش الاسلامية من التقاليد المعمول بها قد أحدثا حالة شبيهة بالتي أسخطت كاتنج وأثارت استهجاناه . وقد جربنا نحن - كما قدر لنا أن نجرب مرة أخرى في أرلندا - فقد كان يستجبل علينا التمييز بين الفلاح وبين الجندى لأن الشخصيتين قابلتان للتبديل والتغيير . ثم انه كان من العادات المعمول بها أن الأسرى من الرجال قد يصبحون أو لا يصبحون ملكا للقائد ، ولكن الأسرى من النساء والأطفال يصبحون ملكا خاصا لمن يأسرهن . وحدث أن الآستانة كانت غاصة بالرقيق المجرى أثناء انهماك الأتراك في الحرب مع المجر . كذلك أصبحت سوق النخاسة بالقاهرة غاصة بالرقيق اليونانى أثناء حرب ابراهيم في المورة . وكان من شأن هذا أن تصطدم عواطف الجبل الذى قد ينشأ حديثا بفظائع النخاسة وما يمر على الانسانية من الويلات والتكبات .

على أنه ليس من الانصاف فى شىء توجيه أى لوم شخصى إلى محمد على أو ابنه ابراهيم . وبهذه المناسبة أشار قنصلنا الجزائر إلى الحقيقة المرة الكاملة فقال : ينبغي ألا يفوتنا أن هذه المسألة لا تعتبر صفة خاصة ملازمة للنزاع الحاضر . بل هى وسيلة ألفها الأتراك فى كافة ما أثاروا من الحروب ... كما لا ينبغي أن نفترض أن الباشا كان فى وسمه الى الآن أن يحدث تعديلا مذكورا فى هذا الصدد وأنه إذا كان قد تمكن من تحقيق شىء فانما كان ذلك لعدم خروجه عن المعتقدات الراسخة فى نفوس رعاياه .

ثم أن العدو كان أقل بمراحل من الآلات التى ابتدعها الخيال . فلقد كان مجموع الرقيق اليونانى الذين جرى بهم الى القاهرة ٣٠٠٠ وقد جاء بهم فريق من محي المضاربة ، وقد اتباعوهم من الجنود .

ثم أن أكثر من نصف هذا العدد قد أطلق سراحهم بتدخل هيئات مختلفة فقد اقتداهم بالمال بعض السكان الأوربيين الموجودين فى مصر كما أن البعض

الأخر قد أفرج عنهم الذين ابتاعوهم بمجرد شفاعة خدمهم اليونانيين .
ولقد شجع محمد على نفسه على الإفراج عن هؤلاء الرقيق إما باصدار
الأوامر وإما بتقديم المال من جيبه الخاص (١) .

ولقد كانت أساليب هذه الحرب بربرية بلا جدال ثم أن الوقت كان قد
حان للقضاء عليها ولكنها لم تكن شخصية ولا متمعدة ثم أنها لم تكن بهذا
المقاييس الهائل الذى زعموه وعلى كل فان صحة الرواية ليست لها علاقة تذكر
بما تركه من الأثر فى النفوس .

ولقد لعب الاعتقاد بأن الجنس اليونانى بأسره قد يباع فى أسواق النخاسة
دوراً هائلاً فى دفع الدول الغربية العظمى الى التدخل .

وإليك حقيقة راسخة أخرى تدلك على مبلغ استحقاق اليونانيين لتلك
هذا العطف المصطنع . فلقد نجح اليونانيون فى الجزر فى صد غارات خسرو
القبطان باشا ولكن حاجة هؤلاء الى النقود سببت أكبر صعوبة فى طريق
الاحتفاظ بوحدة الأسطول اليونانى . ولم يكن الملاحون اليونانيون راغبين
حتى فى خدمة بلادهم مجاناً . وما دام دفع مرتباتهم قد أصبح متدوراً فقد سمح
لهم ان ينام بأعمال السلب والنهب . فبحجة الحصار البحرى بدأوا فى أعمال
الفرصة جملة والاستيلاء على أمتعة الناس .

وحدث أن سفينة فرنسية كانت قاصدة (كأنديا) وعليها شحنة من الذهب
لدفع ثمن ما يتباعه من الزيوت . فاستولى عليها اليونانيون وأخذوا فى تعذيب
بجارتها لافشاء محباً الذهب وكان ثغر (هيدرا) و ثغر (سبزيا) أرواح الثغور
لأعمال القرصنة . ففى هيدرا أرسل الأميرال الفرنسى (دى نرنجى) ضابطاً الى
الشاطىء ليطلب إعادة ما أخذه اليونانيون من على ظهر إحدى البواخر الفرنسية
وإذ ذاك اجتمع الأهالى وهددوا بقتل كل من حدثه نفسه بإنشاء أية معلومات

(١) صوت فى ١٣ أغسطس سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ٢٤٧ - ٧٨)

عن القرصان المسؤولين عن نهب الباخرة المذكورة وكانت توجد في جبهة نابلي محكمة مخصوصة للبت في أمر الغنائم . فحضر اليها القرصان شاهري مسدساتهم وتوعدوا بإحراق بيوت القضاة إذا ترددوا في إصدار الحكم بإبقاء الغنائم في أيدي مقتنصيها .

وحدث مرة أن قائد العمارة النمساوية اضطر إلى وضع يده على بعض السفن اليونانية في هيدرا وسبزيا لتعويض ما لحق بعض الرعايا النمساويين من الخسارة كذلك اضطر أحد القواد الانجليز بعد بأسه من العدالة اليونانية إلى أن يدخل الى ميناء هيدرا وأن يقبض على من رآه فيها من القرصان (١) . فأنت ترى أن الأسطول اليوناني بعد ما أظهره باديء ذي بدء من المهارة والبسالة قد تحول تدريجيا إلى منسر لصوص وقرصان غايته سلب البواخر الأوربية ونهبها أكثر من القضاء على الأتراك (٢) .

ومن ثم تبين للناس أن الفقر في داخل الامبراطورية العثمانية أنه إذا مسحت حرية التجارة في ورض البحار إذ كان الأتراك أنفسهم قد عجزوا عن تقديم أظافر القرصان اليونانيين فان الدول التي أصيبت تجارتها بالضرر لا مفر لها من التدخل في الأمر لوضع حد لهذا الكفاح .

على أن الباعث الحقيقي الذي دفع الدول إلى تقرير التدخل في النزاع لم يكن منشأه أراجيف محي الانسانية ولا ما ارتكبه القرصان اليونانيون من الجرائم والفظائع كلابل كان مرده إلى ما لروسيا من مطامع سياسية تتبغى تحقيقها . فان الامبراطور اسكندر كان ينظر دائما إلى حمايته الطبيعية للكنيسة الارثوذكسية باعتبارها خير وسيلة للتدخل في الشؤون التركية على أنه لم يكن

(١) ناقدين لداوين ص ٣

(٢) قام الاسطول اليوناني سنة ١٨٢٧ ضد الاسكندرية ولكنكته ضد بسهولة (كتاب

دريو حلة كريت والمودة ص ٢٢٥ و ٢٦٥)

مياالا بين سنتي ١٨٢٣ و ١٨٢٤ الى الافراد بعمل خاص يقوم به دون الدول الأخرى ومن ثم وضع تدابير باسم المؤتمر الأوربي من شأنه أن يؤدي الى جعل كلمة روسيا هي العليا في اليونان . ولكن كانتج تمكن من التوصل من هذا المؤتمر ولما توفي الامبراطور اسكندر في نهاية عام ١٨٢٥ وخلفه الامبراطور نيقولا على العرش رؤى الامفر من اتخاذ اجراءات أخرى للجيلولة دون نشوب الحرب بين روسيا وتركيا بسبب المشكلة اليونانية . وفي هذه الحالة اقترح مبدأ تدخل روسيا وانجلترا في النزاع وتم الاتفاق على ذلك واقتنعت فرنسا بضرورة الانضمام الى الدولتين المذكورتين وكانت نتيجة كل هذه المباحثات عقد اتفاق ٦ يوليه سنة ١٨٢٧ الذي ارتبطت فيه الدول الثلاث آتفة الذكر بسندل مجهود مشترك لحل فريق الخلاف على أن تلجأ الدول المذكورة في حالة الرفض إلى استخدام ما تهيئه الظروف من الوسائل الفعالة لمنع أى اصطدام آخر بينهما - أما الطريقة العملية التي رؤى استخدامها لتنفيذ المشروع فتتلخص في ضرب الحصار على المورة بواسطة أساطيل الدول الثلاث لتدويخ ابراهيم جورعا .

وكان سفراء الدول الثلاث قد تقدموا إلى الباب العالي من قبل بالتماسات عديدة لوقف القتال ولكن لم تقابل هذه المساعي في كل مرة الا بالجواب الجاف وهو أن الثورة اليونانية تعتبر مسألة داخلية بحته ليس لها أهمية شرعية بالنسبة للدول الأوربية . وفي يوم ١٦ أغسطس حمل تراجمة السفارات الثلاث إلى الرئيس افندى - أى وزير الخارجية - مذكرة رفض استلامها وفي اليوم التاسع والعشرين من الشهر نفسه كرروا الزيارة فاكد لهم الرئيس افندى أن السلطان لن يقبل أى اقتراح أو مسعى خاصا باليونان وأنه لن يتزحج عن موقفه هذا إلى يوم القيامة . وفي يوم ٣١ من الشهر المذكور ذهب السفراء الثلاثة يحملون تصريحا جديدا وقد رفض الرئيس افندى استلامه أيضا بعد ادعائه بشكل أقرب الى ادعاء الأبطال بأنه لم يفهم محتويات ذلك التصريح (١)

فلم يبق ثمت أمام الدول المذكورة الا الاتجاه الى القوة :

وليس من شك في أن السبب في هذا القرار الجنوني إلى الاعتقاد بأن أوروبا كانت منقسمة على نفسها بحيث لا تستطيع التدخل بصفة فعالة وأن روسيا ان توافق على أى عمل تقوم به العارثان الفرنسية والانجليزية وقد كان هذا الاعتقاد يرتكن أولا إلى ما للدخالات الأوربيية من التاريخ المملوء بالمصاعب وثانيا إلى سلوك السفير الروسى (١) وأخيرا الى ما اقترحه النمسا عن عمد فقد كان ميترينج ينظر إلى الثوار اليونانيين نظرتة إلى الثوار الايطاليين سواء بسواء وكان مقتنعا في الوقت نفسه بان الدول الأخرى سوف تجني من الفائدة إذا تدخلت في الشؤون التركية أكثر مما تجنيه النمسا وعقد المترجم الأول للوسيط اجتماعات طويلة غامضة مع كبار الموظفين المحيطين بشخص السلطان (٢) ونحسب أننا بعد أن عرفنا ما فيه الكفاية عن مسلك السياسة المساويين في البلدان الأخرى أصبحنا على يقين ان الغاية التي كان الوسيط يرى اليها هي الألاحاح على السلطان بأن يعمل بالتقضاء على الثائرين في أقرب وقت ولا ريب في أن هذا الرأي كان يتفق مع ما رأى السلطان محمود نفسه .

ولقد كانت نتيجة أول تلميح لاحتمال التدخل المشترك أنه أرغى وأزبد وأخذ يقسم باغلظ الايمان والدمع بجرى في ما في عينيه ليمزقن كل ولاية وليخربن كل مدينة يمتلكها في أوروبا عن أن يرضخ لمثل هذا الادلال الذي لا يمكن الصير عليه (٣) ثم أصدر الأوامر لموظفيه أن يعلنوا على الملأ أن التدخل لن يؤدي الا إلى محق اليونانيين محقا تماما . ثم قال « ولتقتلن كل يوناني في بلادنا حتى إذا ما بدأ الدم يسيل ثم قال ما أسوأ ما تكون العاقبة لو أن الأرمن - وهم أعداؤنا الآخرون - والفرنسيين اختاروا أن يمزجوا دماءهم بدم المدنيين (٤)

(١) كتاب نافرين لدين ص ١١٧

(٢) » » » » ١٢١

(٣) » » » » ١٩١

(٤) » » » » ١٢٢

على أن السلطان محمود كان لا بد له أن يعلم عندما قاه بهذا الوعيد أنه ليس كسليمان القانوني .

وليس من شك في أن هذه الخزعبلات والارهام لم يكن لها نصيب بين المشروعات التي كانت تجول في خاطر محمد علي . فلقد كانت الغاية الوحيدة التي يسعى طول الوقت لتحقيقها هي توزير مركزه في داخل الامبراطورية العثمانية . وخارجها مع تفضيل الفكرة الثانية . فيما لو مكته الظروف من ذلك . وقد قلن أشد قلق عند سماعه نبأ التحاق لورد كوشران - ذلك الأميرال المتقلب - بالأسطول اليوناني (١) وأنه نظر الى التوبيخات الانجليزية بغير العين التي نظرها الرئيس افندي اليها . وقد قيل أنه عثر على المفتاح اللازم لتحريك العالم الاوربي .

فقد عرض على انجلترا قبل بداية الثورة اليونانية بزمن بعيد شروطا اختيارية . ومن أجل هذه الشروط كان صوت شديد الرغبة في زيارة لندن سنة ١٨٢٠ لأسباب محمية على ما قيل - ولكن في الواقع لأسباب تتعلق بشؤون الدولة . وقد كتب صوت بهذه المناسبة ان رجلا عظيما هنا قد ألح على في تبليغ رسائل لا أستطيع اثباتها على الورق (٢) وعلى أن شيئا لم يترتب على هذا العرض . في سنة ١٨٢٦ حضرت لاسندافورد كاتنج في الاستانة هذه الحقيقة البديهية وهي أن أسهل طريقة لتلين قناة الحكومة العثمانية هي الحصول على تأييد باشا القاهرة

ولهذا كتب الى صوت يسأله (ألا يعتبر محمد علي أن بدلا من محق اليونانيين مع ما في ذلك من المجهود أن الأصلح له أن يحصل على نصيب في الجزية التي كان يقترح وقتئذ أن تقدمها اليونان إلى الباب العالي يضاف اليها اعطاء ولاية سوريا

(١) صوت في نوفمبر سنة ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٣٥ - ٧٨) وفي أغسطس

سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ١٤٧ - ٧٨)

(٢) صوت في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٢٠ (وزارة الخارجية ٩٦ - ٧٨)

لوالده ابراهيم (١) وقد خطر لمصوات في بداية الأمر أن من المستحيل أن يتوقع
الإنسان النجاح في جرح الشعور الاسلامي إلى هذا الحد لجملة على تأييد القضية
اليونانية (٢). ولكن لم يمر أسبوعان حتى بدأت سلسلة من المحادثات أخذ
الباشا يبسط فيها آراءه - تدريجيا - على أنه بدأ بإغفال اية فكرة ترمي إلى
تأييد وجهة النظر الانجليزية في الامتانة لأن للدبران كان كثير التذبذب بينما
كان السلطان شديد التعصب ولكن كانت ثمت وسائل لتحييد سياستنا وأنه يهيمه
معرفة ماذا عسى أن تعرضه الحكومة البريطانية عليه من الشروط المرغبة .
ثم مر أسبوع آخر حيث ذكر صولت بأنه لما يضع إلى الآن على خاتمه
سوى اسمه فقط . إلى أن قال ، فانت ترى أن حظي من أمارات الباشوية قليل
اللهم الا إذا استنيت الجاوشية العصى الفضية وديواني . ثم استطرد الباشا
فقال ، ان مصر وانجلترا يمكن من الوجهة الجغرافية والتجارية أن تفيدا أحدهما
الأخرى . وهذا غاية ما أتمناه ، ولما عرض صولت على مسألة الجلاء عن
المودة أجاه الباشا ، ان هذه ليست بالمسألة السهلة لأنها في حاجة إلى معونة
رجل سياهي قادر لتحقيقها . اما إذا وجد من يرغب في ذلك فلا ريب في أنهم
يستطيعون حل الاشكال ، على أن الباشا كان أقرب إلى الصراحة في آخر
سلسلة هذه المحادثات وقد دارت في ٢٦ سبتمبر فقد قال ، أني أضع قدمي الآن
في ركابين وعليه فالاحمر سوف تبقى معلقة في الميزان الحين حلول فصل الربيع
فاذا ما وجد وقتئذ أن لدى حكومتكم اقتراحات مرضية لي فاني على استعداد
اقبولها وإذا يمكن إيجاد أسباب للانسحاب نهائيا من اليونان . اما إذا جاء الأمر
على عكس ذلك فلسوف أجمع كافة قواي ثم أحصل بما لدى من النفوذ لدى

(١) سعاد فورد كاتنج إلى ضوكت بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية)

١٤٧ - ٧٨) كتاب لين بول الجزء الاول ص ٤٩

(٢) صولت إلى سعاد فورد كاتنج بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٨٢٦ (وزارة

الداخلية ١٤٧ - ٧٨)

الباب العالى على قيادة الأسطول العثمانى بأكمله لأن القبطان باشا سوف يكون قد ساءت سمعته - ومن ثم أضع نفسى على رأس الأسطول وبذا أوجه كل اهتمامى إلى الفراغ من المهمة وحلها نهائيا ، وإذ ذاك سأله صولت عن الخدمات التى ينتظرها الباشا من إنجلترا فى مقابل ذلك . فأجابته محمد على ه انه ينتظر المساعدة فى صدد زيادة الأسطول ثم الجزية للتوسع فى بلاد العرب ، ولكن صولت أضاف هناك أننى مقتنع بأنه يرمى فى صميم فؤاده إلى الحصول من حكومتنا على تأكيد عام بالموافقة على استقلاله فيما لو دفعته الظروف إلى قطع علاقته مع الباب العالى ،

ولكن انباشا تحاشى الخوض فى هذه النقطة (١)

وما هو أن انتهت هذه المباحثات حتى هبط إلى الاسكندرية أحد الساسة المتساويين موفدا بمهمة من ميترينج وهذا السياسى هو بروكن أوستمد الذى قام فى تاريخ آخر بعد ذلك بزيارة أخرى غريبة للباشا .

وقد جاء إلى مصر فى هذه المرة ليستحث الباشا ليرك التردد ويلج عليه فى القيام بحملة ضد اليونانيين فى الشتاء ليضمن لنفسه الخلبة عليهم قبل أن تتمكن روسيا والدول الغربية الأخرى من التدخل فى الأمر .

وقد اسهب فى وصف فى ما فى استقلال اليونان من الخطورة على التجارة المصرية وأخذ يطنب فى ميل الانجليز إلى بقاء مصر فى حالة ضعف وزعم بأن بضائع بريطانيا مهما كانت تحمل فى ظاهرها الخير الا انها ترمى فى الواقع إلى مساعدة ممثل السلطان بل إلى شل حركته . على أن هذه النظرية لم تنفع فى اقناع محمد على بان أية مخالفة توازى فى فائدتها صداقة بريطانيا العظمى أو أن أية فائدة يمكن أن تعوض عليه ما يخسره بسبب معاداة سيادة بريطانيا البحرية وفى النهاية توجه بهذا السؤال الصريح إلى محادثه النموسى يقال ه إذا لم ترغب

(١) صولت بتاريخ اول أكتوبر سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ١٤٧ - ٧٨)

انجلترا في أن تقوم بما تشير به علي فما جيتي معها إذن ، (١) .
ولما مرت الأسابيع دون أن يوصله رد علي مقترحاته فكان فكره قد اتجه
بطبيعة الحال الى المشروع الآخر وهو الحصول علي الاذن من الباب العالي
بجملة المشرف الأعلى علي الحرب اليونانية وبخاصة لأن نجاحه في الاستانة لن
يحول مطلقا دون الوصول الي اتفاق مع الانجليز هذا فضلا عن . أن ذلك
النجاح من شأنه أن يدفع بعنقه الشخصي خسرو في سبيل الذل والعار . وكان
محمد علي قد أرسل الشكاوي العديدة من سوء إدارة خسرو في قيادة الاسطول
التركي (٢) .

ثم أنه أرسل في يوم ٧ يناير سنة ١٨٢٧ خطابين أولهما الي الصدر الأعظم
وثانيهما إلى معتمده في الاستانة (٣) وقد ذكر في أولهما أنه لم يدخر أموالا
ولا رجالا في سبيل خدمة السلطان وأن موارده قد نفذت الآن هذا فضلا عن
ظهوره قد أصبح منحنيا تحت ثقل سنه المتقدمة وأنه لهذه الأسباب يرجو أن
يعفي من اجابة مطالب جديدة لكي يقضى ما بقي له من عمر في سلام داعياً
لمولاه بدارم الصحة والسعادة . علي أن أهمية هذا التوسل المتواضع قد بينها
ماورد في الخطاب الثاني إذ قال أن اشترك خسرو باشا في شئون الحرب كان من شأنه
أن يؤدي إلى الإهمال والتكاسل فاذا ما ظل في منصبه فليسوف أكف عن
التعاون معه واطلب اقالني من هذه الخدمة (٤) . وقد حدث أنه علي أثر وصول
هذين الخطابين إلى الاستانة أن تقدم ستراتفوردي كاتنج بسلسلة اقتراحات غير
مقبولة لدى الباب العالي في صدد اليونانيين . فلم يكن من سبيل إلى التسوية

(١) الامبراطورية المصرية للإستاذ محمد صبري .

(٢) مثلا خطابه للصدر الأعظم بتاريخ ٥ رمضان سنة ١٢٤١ (محفوظات مابدين)

(٣) ناقارين لدوين ص ١٩

(٤) ناقارين لدوين ص ١٩

في هذه الظروف حتى في الديوان التركي نفسه . وفي الحال صدر الأمر الى أحد كبار الأعوات بالذهاب إلى مصر في مهمة سرية . وقد حاول أن يعبر البحر في بارجة انجليزية خوفاً من وقوعه في أيدي اليونانيين ولكن ستراتفورد كاتنج رفض لاقتناعه بان المهمة لن تكون مرضية لنائب السلطان (١) . ولكن لم تكن هناك حاجة لأن يقلق كاتنج كل هذا القلق لأن الاغا كان يحمل معه نبأ بأبعاد خسرو عن منصب القبطان باشا وهذا عدا الفرمانات اللازمة يجعل محمد علي المسؤول وحده عن إدارة دفة الحرب .

ولكن هذه الأنباء لم يكن من شأنها أن تغلب على حكمة محمد علي أو تدفعه إلى سحب قدمه من أحد الركابن . بل شرع على مهل في اجراء استعدادات لاستئناف الحملة . وحتى في منتصف شهر يونية التالي كانت سفنه مازال موجودة في مراسيها في الاسكندرية كما أن أمداداته لبراهيم لم تكن قد تمت بعد . ولكنه شرع في الاحاح على فصلنا العام بارسال جواب على اقترحانه المتقدمة لأنه لا يستطيع تأخير الأسطول إلى أجل غير مسمى . يضاف إلى ذلك أن الديوان في الاستانة قد لاحظ أن التغيير في القيادة لم يغير شيئاً من بظء سير القتال كما أن خسرو الماكر كان قد نال الحظوة التي كانت لمحمد علي وانعم عليه بالعطف والسياف أشارة لجملة صارى عسكر وقائداً عاماً لقوات السلطان . وفي ١٢ يونية أكد محمد علي لصولت رعشته في النزول على ارادة الحكومتين البريطانية والفرنسية . ثم قال إذا كان في نية هاتين الدولتين فعلاً أن تتدخلوا فيحسن أن يظهر الأسطول الانجليزي والفرنسي أمام الاسكندرية لعقل مظاهره لارغام سموره على الامتناع عن الحرب فاذا ما أظهر أن الامتناع لقائده فانه في هذه الحالة يبادر بسحب جنوده وولده من الموت . وقد أكد لي سموره أنه

(١) ستراتفورد كاتنج بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ١٥٢-١٨)

أما يطلب طلبا مسوغا معقولا لاتخاذ هذه الخطوة الحاسمة (١) ثم أنه برغم الحاح الباب العالي وبرغم تحريض القنصل النمساوى ما زال متمسكا بخطّة الزيث والانتظار مدة ثمانية أسابيع أخرى (٢) وأخيرا ألقع الأسطول في يوم ١٦ أغسطس وبعد ذلك بيومين وصل رسول انجلىزى بمهمة خاصة (٣) وكان هذا الرسول الميجر كرادوك الذى أرسله كاتنج خصيصا لابلاغ الباشا بقرار الخفاء في لندن والتخلي عن المورة فورا بلا لاف ولا دوران . وكان عليه أن يبين له أن الدول العظمى قد اتفقت كتبها مع أنه لا ينتظر أى تدخل من ناحية تركيا وان قوات كافية ترسل إلى شرق البحر المتوسط فان شاء الاترك أن يواصلوا المقاومة ، فان عواقب انضمام الباشا إلى الباب العالي في نضال غير متساو كهذا قد تكون ضارة لمشروعات التحسينات البحرية والتجارية التى ظل سموه حتى الآن يواصلها بقسط كبير من النجاح . وقد خطر لكاتنج أن مثل هذه الاعتبارات لا بد أن تكون لها نتيجة فعالة مع رجل حذر فطين لا يعتبر من المسلمين المتعصبين كما أنه ليس من الخدام المخلصين للباب العالي (٤) ومع أن كرادوك قد أمر بأن يجتنب استعمال التهديد فان مهمته لم تكن بالمهمة السهلة لأنها كانت كما عدها صولت بمثابة طلب الى محمد على بالتزام الحياد الذى قد يضر ابلغ الضرر لعلاقاته مع الباب العالي بدون أى مقابل معين (٥) ،

ولقد انقضى نحو أسبوع في هذه المباحثات أظهر الباشا في خلاله كل

-
- (١) صولك بتاريخ ٢١ يونية سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨)
(٢) نافازين لديون ص ١٥ (٣) صولك الى سترانفورد كاتنج بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨)
(٤) تعليمات كرادوك بتاريخ ١٤ يونية سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٨٢ - ٧٨)
(٥) صولك لسترانفورد كاتنج في ١٢ أغسطس سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨)

فما كان في استطاعته من الميل وألح عليه صوت بان ينتهز هذه الفرصة لا يضاعف
رغباته للحكومة البريطانية بعبارة جلية محدودة لأنه إذا أضع هذه الفرصة
للطية للتجيب للدول العظمى ، فلن ينتظر أن تسنح له فرصة مثلها في المستقبل ،
وهنا أشار محمد علي بأن تطلب أميرالية الخلفاء من ابراهيم باشا بصفة رسمية
بألا يهاجم « هيدرا » ، وهي الهدف الحربى الثانى فى سلسلة الاعمال الحربية التى
يقوم بها ابراهيم ، وقد لمح محمد على بأنه سوف يصدر من ناحيته أوامر بهذا
المعنى الى ابراهيم . ثم استطرد فقال ، لتقف انجلترا بجانبى وبذا أستعيض بما
أخسره فى ناحية أخرى . ولقد طالما رغبت من صميم قواى . . . أن أعقد
معها اتفاق صداقة وتجارة لا تبليها الأيام . ولعلها تشعر الآن - على ما أرجو -
أنها ملزمة بمساعدتى ، وقد رد صوت على هذا بما يعبر عن رأيه الشخصى
فقال « متى حان الوقت المناسب وإذا ما نفذ الباشا هذه الخطة بنجاح فان انجلترا
لن تتخلى عنه ومن ثم اندفع الباشا يتكلم وقلبه مفعم بالأمال فى المستقبل فقال
وقد لمعت عيناه وتهلل وجهه « ان سوريا ودشق وبلاد العرب كلها فى متناول
يذى . فإذا ما ساعدتى حكومتكم كما أوئل وإذا ما أعترف بى كأمر مستقل متى
سنتحت الفرصة فأسوف أكون راضيا الرضا كله ، (١) وقبل أن يخرج كرادوك
التفت الى باغوص بك الخادم الأمين للباشا وقال « انه يعتقد شخصا أن مصر
إذا أعلنت استقلالها واستطاعت الاحتفاظ به فأسوف تعترف بها انجلترا ، (٢)
وانتهت المحادثات دون أن يتقيد أحد الفريقين بأمر معين . والمختم مثل
السلطان إلى ابقاء جنوده فى المورة بلا عمل . وإذا ذلك رد المندوبان الانجليزيان
بأنه يستطيع فى هذه الحالة أن يعتمد على حسن نية الحكومة البريطانية على

مذكرات صوت فى ١٩ اغسطس سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٥٦ - ٧٨)

(٢) كرادوك لسترا فوررد كاتنج فى ٢١ اغسطس سنة ١٨٢٧ وزارة الخارجية -

١٨٢ - ٧٨) وكذلك تمبلر (سياسة جورج كاتنج الخارجية) ص ٢٤٨

أن نهايؤسف له حقا أن كرادوك لم يتمكن من الوصول الى الاسكندرية في الوقت المناسب ليجهل الباشا على تأجيل ارسال أسطوله الى المورة .

ولذا كان موقف الباشا يبعث على الحيرة . فان السلطان كان يأمره من ناحية بأن يبادر في الحال الى سحق الأروام بينما كانت فرنسا وانجلترا تطالبه بالانسحاب فوراً من المورة .

فإزاء هذا الموقف المحير لم يكن للباشا مفر من أن يغضب أحد الفريقين غضباً تاماً . ولقد كان مقتنعا في قرارة نفسه بعينث الاسنرسال في مقاومة رغبات الحلفاء ، ولكنه في الوقت نفسه كان مرتبطاً ببلاط يأبى عليه جهله الشديد واصله أن يسلم بأنه قد فات الوقت الذي كان غضب السلطان يكفي وحده إلى حبس سفراء الدول الغربية في قصر الأبراج السبعة ، أو أن يستطيع الأتراك أن يصمدوا للقوات المسيحية المتحدة على قدم المساواة .

لقد بذل في يوم ٥ أكتوبر مجهوداً جدياً ليفتح عيني الديوان الى خطورة الموقف فكلف معتمده أن يبلغ البلاط أن مطالب الحلفاء قد تكون مجرد بلف واسكن ليس معنى ذلك أنها لا يمكن تنفيذها ، وأن العقلاء من شأنهم الاستعداد لتقلبات الحظ بدلا من تعليل أنفسهم بالسعادة والهناء ، وأن عمارات الحلفاء إن التجأت الى استعمال القوة فان العماراة التركية في رأيه الضعيف تتميز شذو مذر ويهلك معها ٣٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ نفس .

ثم استطرد فقال : من الخطر المحض أن يقصر همه في شئون الحرب على التوكل على الله بل ينبغي في الوقت نفسه أن يغفل عن كل ما ينبغي عليه فعله . نعم ان النصر من عند الله وأنه هو وحده صاحب الخول والطول ولكنه أمرنا في قرآنه الكريم بالسعى ثم وعدنا بالمساعدة لنيل النصر (١) والخلاصة أن الإيمان وحده لا يمكن أن يعوض عن البارود المبلل أو عن السفن الرديئة .

وقد جاءت الحوادث اسره الحظ محققة لما كان يتوقعه . فان أمير الى الحلفاء
وهما كودرينجتون وربني - لأن العبارة الروسية لم تتدخل الى حلبة النزاع
قبل يوم ١٣ أكتوبر . بدأ لفورهما باستعمال الضغط على فريقى المتحاربين .
وقد بادر الأروام طبعاً الى إعلان موافقتهم على عقد الهدنة ولكن نظراً لأن
السلطان رفض الهدنة فقد اعتبر هؤلاء أنفسهم فى حل من أى ارتباط . لذا
أعدوا حملة لتوجيهها الى ألبانيا حيث دمروا عمارة بحرية تركية صغيرة فى
جالاكسىدى . وبعدئذ اجتمع الامير الان باراهيم شخصياً فوافق على وقف
الاعمال الحربية مدة شهر الى أن تصله تعليمات إمام الباب العالى أو من أليه
ولكنه عند ماسمع بأن الأروام يواصلون أعمالهم الحربية اتخذ الاحتياطات
اللازمة لارسال المؤونة الى باتراس وأن يطهر البلاد التى يحتلها جنوده عن
يحتمل أن ينقلوا الى أعداء . وحاول الأمير الان مراعاة العدل بين الفريقين .
فاذا كان كودرينجتون مثلاً قد أرغم الأسطول التركى من جهة على الالتجاء
الى نافارين بدون ارسال الامدادات الى باتراس ، فانه من الجهة الأخرى حظر
على الأروام أن يسروا حملتهم التى اتتوا إرسالها الى ألبانيا ولكن كودرينجتون
كان يميل هو وزملاؤه الى منع استمرار أعمال التخريب فى المورة . ولما لم
تكن لديهم الاقوة بحرية فقد حسبوا أن يدركوا غايتهم المذكورة بالقيام
بمظاهرة مزدوجة ضد الاسطولين التركى والمصرى (١) .

فى يوم ٢٠ أكتوبر أقلعوا بسفنهم الحربية قاصدين الى خليج نافارين
ولكن الأتراك كانوا دائماً يرتابون فى نوايا كودرينجتون وأصحابه ، ولذلك
أطلقت الياناق الرصاص على بحارة إحدى السفن الإنجليزية فأجابت هذه
على ذلك باطلاق قنابلها على الاسطولين التركى والمصرى وإذا ذلك نشبت

(١) نافارين لديون فصل ٩ و ١٠ و ١١ على أن هناك رواية أخرى مختلف . بعض
الاختلاف من هذه وتوجد فى كتاب عميرى لا نتياعه كاتنج الخارجية ص ٤٠٦ - ٤٠٩

معركة حامية استمرت من منتصف الساعة الثالثة إلى الغسق . وقد أسفرت عن تدمير الأسطول الاسلامى على بكرة آينه .

وقد هلك كافة انصار القضية اليونانية لهذا الحادث الذى قابلته حكومات الحلفاء بالدهشة والاستغراب . ذلك أن الحكومات المذكورة كانت قد حاولت أن تستخدم القوة البحرية فى أكثر ما يمكن أن يتحقق بواسطتها إذ ليس يخفى أن تأثير الأعمال البحرية فى الأعمال البرية بطىء ومحدود وتدرىجى ، فى حين أن ما كان يتمناه الحلفاء هو وقف الأعمال العسكرية فى الحال ، فهم والحالة شككوا قد كلفوا أمير اليهم بمهمة شاقة تكاد تتوه بها كواهلها . ثم ان تعليماتهم كانت غاطنة وناقصة . وهذا بلا ريب نتيجة الموقف الذى وقوه بما يتعارض مع المنطق . لأنهم فى الوقت الذى تظاهروا فيه بالتدخل بين السلطان وراعياه المنردين كان تدخلهم فى الواقع لانتقاد اليونانيين فيما قد تجاوز هذا العمل البحرى المدى الذى كانت تنوى الدول الغربية الذهاب اليه فانه فى الوقت نفسه قد ساعد كل المساعدة على تحقيق الغاية المنشودة . هذه المعركة كانت بمثابة خدمة مزدوجة لمحمد على . فانه كان على استعداد لفتح باب المفاوضات مع الحلفاء وأكبر الظن أن كرادوك لو كان عاجل بالوصول إلى مصر بيومين اثنين فقط لما أوقع الأسطول المصرى قاصدا إلى المياه اليونانية بتاتا على نحو ما قاله كاتنج ، ولما اشتبكت الأساطيل فى معركة نافارين وكان من رأى ابراهيم وديوان الاستانة بادهى ذى بدء الانسحاب من المورة شمالا الى خارج مرمى مدافع أساطيل الحلفاء . ولكن محمد على لم ير معنى لمواصلة هذا الكفاح العقيم . وفى اليوم التالى الذى وصلت اليه أنباء معركة نافارين ابلغ القنصل الانجليزى بان الحرب لو اشتعلت بين تركيا وبريطانيا العظمى فلا خوف مطلقا على الرعايا الانجليز فى مصر . ثم قال : أعلم كيف أقدر أن

احتفظ بحالي من سمعة حسنة على السهر على العدالة والسخاء، (١) ثم كتب في اليوم نفسه إلى ولده ابراهيم يخبره أن حق الديوان هو سبب هذه التسمية وأنه يأمره بالا يرح معسكره وألا يقوم بأية محاربة ضد الأروام (٢) ولما سمع بالاقتراح المقصود به سحب جيش ابراهيم إلى الشمال رفع عقيرته بالاحتجاج الشديد الذي كان له مفعوله (٣) ومن ثم ظل ابراهيم باقيا في المورة إلى أن تخرج مركزه بسبب القوة الفرنسية التي زلت إلى البر حتى أن الباب العالي لم يسعه الا التسليم بالأ مناص من الاذعان. وفي اليوم السادس من شهر أغسطس سنة ١٨٢٨ ذهب كودر نجتون إلى الاسكندرية لزيارتها وتوقيع الاتفاق مع محمد علي وبمقتضى هذا تم الجلاء عن المورة نهائيا (٤) مع أن السلطان ظل مصرا على رأيه فاضطرت روسيا إلى أن تلجأ إلى استخدام القوة. وفي العمام التالي أرغمت الباب العالي على توقيع معاهدة أدرنه التي سلم فيها بنفس الآراء التي أبدتها والى مصر من قبل ذلك بعامين.

ولا ريب في أن تورط محمد علي في شؤون أوروبا السياسية على نحو ما بسطناه هنا قد أنهك مرارده إلى أقصى حد. فان ما انفقه من الأموال الطائلة على بناء سفنه وفي شراء المؤن والذخائر التي تدفقت على المورة ثم أن ما جمعه من الرجال ودربه من الجنود وبعث به إلى ميادين القتال كل هذا قد ذهب ادراج الرياح بين عشية وضحاها، وقد عاد جيش ابراهيم من المورة وهو في حالة جوع وعجز وبؤس شديد. بل أن الكثير من الجنود قد غلبتهم الفاقة حتى عجزوا عن مواصلة السير (٥).

-
- (١) كتاب باركر « سوريا ومصر » الجزء الثاني من ٥٨
 - (٢) الى ابراهيم بتاريخ ١٣ ربيع الاول سنة ١٢٤٣ (مخطوطات طابدين)
 - (٣) الى نجيب أفندي بتاريخ جمادى الاول سنة ١٢٤٣ (مخطوطات طابدين)
 - (٤) تاريخ الاتفاق ٦ أغسطس سنة ١٨٢٨ (وزارة الخارجية)
 - (٥) من باركر الى السفير بالكونم بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٢٨ (وزارة الخارجية)

وهكذا نجح الباب العالي في تسخير الثورة اليونانية لخدمة غاياته وأغراضه فان باشا مصر القوى لم يعد الآن صاحب القوة التي كان عليها عندما سمي نفسه حامى الاسلام . على أنه لم يتورط في عداء الدول الغربية إلى الحد الذي كان يرغب فيه الباب العالي برغم من احراق اسطولها وتجويع جيشه . بل كان لديه لسوء الحظ من اصالة الرأي وبعد النظر ما يجعله يلقى تبعه هذه النكبات على عاتق السلطان العنيد ، ووزرائه المأفونين الذين لم يحفلوا بما بذله لهم من الآراء السديدة . وقد انسحب محمد علي من حومة الوغى وظل يشهد سير الأمور من مكانه الحربي ، بينما كان أهالي الاستانة يتوقعون وصول الروس الفاتحين إليها يوما بعد يوم . وقد امتلأت جوارح محمد علي بالازدراء لعجز الباب العالي وحققه . وصار الآن أشد تصميمًا منه في أي زمن مضى على تحرير نفسه تجريرا نهائيا من نفوذ السيي . ثم أنه أصبح الآن أشد ايمانا باهمية السيادة البحرية وبخاصة سيادة بريطانيا البحرية ، وقد تبين له الآن أن امتلاك المودة لا يصح أن يعتبر الضمان الذي يمكن تقديمه في مقابل الحصول على محالفة انجليزية ، لأن السيادة البحرية قد انتزعت من قبضة يده في عصر يوم واحد ذلك الضمان الذي حسبه ضمانا قويا . ولكنه قد يوفق إلى الحصول على الضمان المطلوب يوما ما . فبلا يمكن أن يكون هذه الضمان هو الاستيلاء على طريق الهند بل لا يمكن أن يكون هذا الضمان هو التهديد بمقد محالفة مع راحة إنجلترا في البحر الأبيض .

الفصل الرابع

مسألة الجزائر وفتح سوريا

تمتد بلاد البربر على طول الشاطئ الأفريقي من موغادور إلى بنغازى
وهى أمارات مكونة من القرصان ومنها كانت تتركب بعض أجزاء الخلافة
فى الأيام الحالية . وقد احتفظت باستقلالها بعد انهيار الامبراطورية الاسلامية
ولم يكن من شأن قيام الامبراطورية العثمانية أن تتدخل فى شئون تلك الإمارات
التي ظلت حرة فى أعمالها لاترتبط بتلك الامبراطورية إلا بروابط الاحترام
لتلك الدولة المتوحشة التي وطدت سلطانها فى مدينة الاسنة وسلخت بلاد
البربر طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر فى حروب متواصلة ضد
الملاحين الأوربيين كافة .

على أن تأسيس أساطيل الدول الغربية فى إبان القرن الثامن عشر وإن
كان قد فذل من نشاط تلك الولايات وضيق الخناق على ما كانت تقوم به من
أعمال اللصوصية إلا أنه لم يغير شيئاً من ميولها ونزعاتها . وإذا كانت الولايات
البربرية المذكورة قد خشيت العبث بالسفن الانجليزية أو الفرنسية فانها لم تفتأ
تشن الغارة على كل ما كان يقع فى أيديها من سفن اسبانيا أو جنوا أو نابلى .
وقد بلغ عدد ما استولت عليه بلاد البربر من السفن بين سنتى ١٨٠٥ و١٨١٥
نحو ٩٠ سفينة وإذا كانت الامارات المذكورة قد فقلت شيئاً من أعمال القرصنة
بعد أن أطلق لورد اكسموث قنابل أسطوله على مدينة الجزائر فى سنة ١٨١٦
فانها قد تمكنت على الرغم من ذلك من الاستيلاء على ٢٦ سفينة أخرى فى
خلال السنوات العشر التالية . ومن ثم ذهب الأسطول الانجليزي فى سنة ١٨٢٤

إلى مدينة الجزائر مرة أخرى لأنه لم يبق مناص من تصفية الحساب نهائيا مع هؤلاء الأرقام الذين كانوا يدينون بمبادئ أهالي القرون الوسطى .

وكان أهالي بلاد البربر - كغيرهم من المسلمين الطيبين - قد غضبوا أشد الغضب لتدخل المسيحيين في شئون اليونان . وكذا بادروا بإرسال كل مالديهم من السفن لمساعدة الخليفة وهم محققون لزوال حرية البحار التي تمتعوا بها . وقد كانوا يميلون في حالتهم العقلية المحنقة هذه إلى تحدى الغرب وما لديه من الأساطيل ففي ابريل سنة ١٨٢٧ دارت مناقشة عنيفة بين حسين باي الجزائر وقنصل فرنسا العام المسيو دي فال . ولم يتحرج الباي من لطم القنصل الفرنسي بالمذبة على وجهه . فطلبت فرنسا تعويضا عن تلك الإهانة . ولكن الباي أبى تقديم أى تعويض . ومن ثم سحب قنصلها المذكور وكلفت إحدى عماراتها بمحاصرة الجزائر . ونظراً لأن الباي ظل مصراً على رأيه ، وأبى الاستغفار عما فرط منه ، ولأن الحالة العامة - وخاصة بعد نشوب الحرب الروسية التركية في سنة ١٨٢٨ - لم تكن لتشجع على القيام بعمل حازم ، فلقد حاول قنصل سردينيا ثم أحد ضباط فرنسا البحريين أن يقنع الباي بقبول شروط أخف من الشروط التي كانت معروضة عليه أولاً . على أن هذه المحاولات لم تسكن إلا لتزيد الباي اقتناعاً بأن فرنسا بدأت تضعف أمامه مما زاده صلابة على صلابة . وفي أواسط سنة ١٨٢٩ تقرر إرسال السفينة (بروفانس) وهي رافعة العلم الأبيض باقتراحات جديدة ومعها تهديد بإرسال حملة عسكرية في حالة رفض تلك الاقتراحات . ولكن الباي حسين ظل مصراً على الرفض . وكان جوابه عند ما هدده ربان السفينة بالقتال تلك العبارة الخالدة وهي "لدى البارود ولدى المدافع وبما أننا لا يمكن أن نتفق فالأولى أن نرحل من هنا ،

فلم يسع السفينة (بروفانس) إلا أن تطلع مراسيها وتعود إلى بلادها في

٣ أغسطس بينما كان العلم الأبيض لا يزال يرفرف على ساريتها . على أن الرياح قد غلبتها ودفعتها إلى أقرب بطاريات المدينة . وقد عد الأهل عملها هذا بمثابة إهانة متعمدة فأطلقوا عليها القنابل وظلوا يطلقونها طالما بقيت السفينة في داخل مرمى المدافع حتى تمكنوا بعد إطلاق ثمانين قنبلة من إصابتها ثلاث مرات .

فلما أن وصلت هذه الأنباء إلى باريس ازداد الرأي العام سخطا على سخطه وأصبح قلقه بسبب التباطؤ في إخضاع الباي ينذر بالخطر ولكن الوقت لم يكن ملائما للمرة لاستعمال العنف بل كان داعيا للحيرة . ذلك أن الروس كانوا وقتئذ قد احتلوا أدرنه وأصبح إهبار الامبراطورية العثمانية وتمزيق شملها قاب قوسين أو أدنى فهل كان بوسع أي وزير بعيد النظر أن يقوم في مثل هذه اللحظة الخطيرة بتوريث قوات فرنسا البرية أو البحرية في الحرب في شمال أفريقيا ؟ ثم ان المسيو بولنيك الذي عين في أغسطس وزيرا للخارجية - كان قد فرغ وقتئذ من وضع مشروع لو أمكن تنفيذه لضمن التوافق الشعب حول عرش شارل العاشر الذي كان مهددا بالانهيار ولا حبط اتفاق الحلفاء على خلع نابليون (١) وقد توهم أن روسيا والنمسا سوف تقفان فيما بينهما معظم ما لتركيا من الأراضي في أوروبا وبذا تسنح لفرنسا الفرصة للدخول بتعويض عما ينشأ من الاخلال بالتوازن الدولي أما مشروعه فكان يتلخص في أن تستولى فرنسا على المقاطعات البلجيكية لغاية نهري الموز والرين . ويمكن حمل بروسيا على الموافقة على هذا الترتيب بالسماح لها بضم ساكسونيا والمقاطعات الهولندية الشمالية . أما ملك هولندا فيمكن تعويضه عن تقسيم مملكته بتعيينه ملكا على الاستانة وغيرها مما لم تزدده روسيا والنمسا من الأراضي التركية في أوروبا . هذا بينما يمكن تعويض إنجلترا باعطائها المستعمرات الهولندية التي

(١) لاربي في أنه كان متأثر بسخط الأهل في جنوبي البلاد المنخفضة (هولندا) .

تصبح وقتئذ غير خاضعة لأحد . وكانت النية منصرفة إلى تنفيذ هذه الفكرة .
بمعاهدة تعقد بين فرنسا وروسيا حتى اذا ماتم توقيعها تدعى بروسيا للاشتراك
فيها . وبعدئذ يصبح لامناص للنمسا من الانضمام الى هذا المشروع . وإذن
تصبح انجلترا مخيرة بين قبول جزيرتي جاوا ومولاكاس أو رفضهما . وبمجرد
ما يتم توقيع المعاهدة تحشد الدول المتعاقدة جيوشها ومواجهة أوروبا بقوة
لايسع أى دولة من الدول الباقية أن تحلم بمقاومتها . وكان بوليناك يرى أن
تحشد فرنسا ٢٠٠,٠٠٠ جندي . ولذا كان يعتقد أن تنفيذ المشروع يحتم عدم
ارسال حملة بحال من الاحوال لتأديب باى الجزائر المشاغب .

ففي ظروف كهذه استقر رأى وزير خارجية فرنسا على اتباع الفكرة التى
طلما أوصى بها دورفيشى الذى شغل منصب قنصل عام لفرنسا فى مصر والذى
كان قد عاد فى سنة ١٨٢٩ فى الأجازة . أما هذه الفكرة فهى معاينة الباي
لا بيد فرنسا ولكن بيد محمد على الذى كان ميالا الى إعداد حملة كبيرة لفتح
ولايات البربر الثلاث وهى طرابلس وتونس والجزائر وضمها . وكان من رأى
دورفيشى أن ارسال حملة فرنسية خليق بأن يثير حسد انجلترا ومعارضتها .
وبالعكس فان امتداد سلطة الباشا على طوال الشاطئ الافريقى لن يفتح باب
الاحتجاج السياسى هذا عدا - وهو ما كان يحول فى خاطر بوليناك - أن التفكير
المزمع فى تغيير الخريطة الأوربية من شأنه أن يشغل بال الوزارة البريطانية
بحيث لا تفكر فى مصير تونس والجزائر ، بينما أن دول أوروبا الأخرى سوف
ترحب بلا جدال بوجود حكم صالح فى تلك المناطق ، نعم حكم قائم على النظام
والأمن كالمشاهد فى القاهرة والاسكندرية (١) .

ويظهر أن هذا المشروع كان من بنات أفكار دورفيشى نفسه . فلقد لفت
نظر محمد على إلى مزايا الاتفاق مع فرنسا فى الجزائر بدلا من إثارة هواجس

(١) كتأليف محمد على برحلة الجزائر الجزء الاول (لعوين)

أوربا بأسرها بما عسى أن يقوم به من المغامرات في سوريا (١) . وقد توهم دورفيشي أن مزايا هذا الاقتراح لن تغيب عن أفكار الساسة الانجليز كما أنها لم تغب عنه شخصياً .

وفي سنة ١٨٢٩ كان المشروع قد ملك على دورفيشي حواسه حتى أصبح العضو الوحيد الذي يتحدث عنه حتى مع باركر القنصل الانجليزي العام الذي حكم على المشروع بأنه خيالي محض . ولكن المصاعب كانت تتلاشى تدريجاً من أمام عينيه كلما أصفى إلى أقوال دورفيشي وحماسته في تحبذ المشروع . هذا إلى أن مساعدة فرنسا في السفن والرجال كان من شأنها أن تكفل النجاح وتجعله مضموناً (٢) .

أما خطة محمد علي فأغضب الظن أنها لم تسكن كما حمل دورفيشي على اعتقادها فانه في الواقع لم يكن مهتماً ببلاد البربر بل لعله كان يدرك أن امتداد سلطانه في تلك الجهات سوف يكون مصدر ضعف لا مصدر قوة . وقد كان يدرك ما للمنطقة التي تضم إقليمي سوريا وبغداد من الأهمية العسكرية ، ثم أنه كان يعلم جيد العلم أنه لو أتيح له يوماً ما أن يبلغ المنزلة والقوة التي يطمح إليها فإن سوريا وبغداد ستكون لها قيمة لا تدانيها قيمة امتلاك الشاطئ الافريقي ، ولسكر في الوقت نفسه لم يكن ممن يقعدون عن انتهاز الفرص . فالاقتراحات الفرنسية - مهما كان من شأنها - فلسوف تؤدي الى تحقيق أمرين :

(أولاً) : أنها تتيح له الفرصة لاعادة انشاء أسطوله المتلاشي .

(ثانياً) : احتمال عقد محالفة مع فرنسا نفسها .

وإذا كان في هذا ما يفتق بالانجليز فلتسكن المعاهدة مع انجلترا . أو بعبارة أخرى أنه كان على استعداد لفتح الجزائر إذا كان ثمة مغنم له من وراء ذلك ،

(١) كتاب محمد علي وحملة الجزائر الجزء الاول لديون ص ٦

(٢) باركر ١٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ١٨٤ - ٧٨)

أو أن يطرح المشروع جانبا إذا رأى أن في ذلك فائدة أكبر .

ويلوح أن دورفيشى قد أغرم بمشروعه إلى حد أعماه عن معرفة حقيقة نيات الباشا . هذا بينما كان بولينك متعطشا لاتباع أية خطة ترمى فورا إلى تهدئة ثورة الرأى العام الفرنسى وذلك بانزال العقاب بالجزائر مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بالقوات الفرنسية لتنفيذ المشروع الأوروبى الخطير الذى كان مايزال يحول فى خاطره . ولهذا بادر بمرض الأمر على الملك وحصل منه على الموافقة ثم راح بدوره يستشير زملاءه على ما يظهر . فأرسل تعليمات الى جيبو مينو سفيره فى الاستانة وميمو قنصله العام فى الاسكندرية وقد كلف الأول بأن يطلب الى السلطان اصدار الفرمانات اللازمة الى محمد على لأن يقوم بإخضاع ولايات البربر وأن يعزز هذا الطلب بهاتين الحججتين :

(أولا) ان فرنسا إذا ما أرسلت حملة تأديبية من عندها فأغلب الظن أنها لن تغادر تلك الجهات التى ستغلت من قبضة الباب العالى نهائيا .
(ثانيا) بأن محمد على سوف يدفع أتاوة بعكس الباي (١) .

أما تعليماته الى الثانى فكانت تتلخص فى وجوب ابلاغ الباشا بأن فرنسا موافقة على آرائه وتؤيد خططه ضد ولايات البربر وأن الأسطول الفرنسى - إذا طلب الباشا ذلك - سيكون على استعداد للتعاون مع قواته ، وأنه سيتسلم فى الحال عشرة ملايين فرنك اذا ما أرسل الحملة المذكورة فورا (٢) .

على أن باحثات الاستانة والاسكندرية لم تجر بالسهولة التى كان يتوهمها بولينك بسبب عجلته . فان محمد على استهجن أشد الاستهجان مفتوحة الاستانة

(١) تعليمات الى جيبو مينو فى ١٠ اكتوبر سنة ١٨٢٩ (كتاب دوين محمد على ورحلة الجزائر ص ٩)

(٢) تعليمات الى ميمو فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٢٩ (كتاب دوين محمد على ورحلة الجزائر ص ١٤)

في الموضوع قائلاً أن الاستانة لن تسمح من تلقاء نفسها بامتداد سلطة باشا مصر ، وأنها قد تسمى للحصول على مساعدة الأسطول الانجليزي لإجباط أعماله العسكرية في ولايات البربر أو لو لم يؤخذ رأيها مقدماً في الموضوع فإن الأرجح أن ترضخ للأمر الواقع (١) وقد بينت الحوادث أن هذه الاعتراضات كانت في محلها . فعبثاً حارل السفير جيبو مينو الانتفاع الى أقصى حد بالمشروع الفرنسي . فإن الباب العالي - كما تنبأ محمد علي بذلك - كان يعارض أشد معارضة - دون أن يصرح بذلك - بازدياد نفوذ أو هيبة تابعه الكثير المطامع .

فعرض بدلاً من ذلك اقتراحاً مضاداً للاقتراح الفرنسي المذكور وقد صرح الرئيس افندي أن كل ما هو مطلوب لحسم الخلاف بين الباي وبين الفرنسيين هو أن يتوسط جلالة السلطان بما له من السطة السامية . ولهذا الغاية عرض أن يرسل مندوباً من طرفه - ألا وهو طاهر باشا - أحد أعداء فرنسا الألداء لحل الباي على الرضوخ لحكم العقل بدون التجاء الى القوة (٢) وبينما كان البحث يدور حول هذا الاقتراح المراد به عرقلة الأمور اذا بوزن : خارجية تركيا يشعر سفير بريطانيا السير روبرت غوردون بحقيقة ما هو جار خلف الستار . وقد أصاب في تقديره بأن هذه هي أخطر طريق لإجباط أي مشروع بغيض للديوان العالي (٣) .

وأعلن محمد علي في الاسكندرية بأنه على استعداد لارسال نحو ٢٠٠٠ جندي نظامي ومثلهم من رجال البدو بقيادة ابنه ابراهيم . ولكنه بطالب على

(١) كتاب ميمو في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٩ (دوين ص ٢٣)

(٢) خطاب جيبو مينو في ٩ ديسمبر سنة ١٨٢٩ (كتاب دوين محمد علي والحملات الى الجزائر ص ٥٣)

(٣) غوردون في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ١٨١ - ٧٨)

الأقل بضعف المبلغ الذى سمح للقنصل العام ميمو للمفاوضة على أساسه .
وفرق ذلك كله فقد طلب كشرط أساسى فى المساومة تعطيه فرنسا - بمقتضى
عقد بيع صورى - أربع بوارج حرية تحمل كل منها ٨٠ مدفعا . وقد صرح
بأن هذه السفن لا يحصى من الحصول عليها لضمها نجاح الحملة بسرعة
وللاحتيولة دون أى تدخل أجنبي . وقد ذهب عبثا كل ما بذله ميمو وهيدرا
وقد أرسل خصيصا لمساعدة ميمو - من المساعى لجمال محمد على على العدول عن
طلب البوارج الأربع التى قال انها كانت جزءا لا يتجزأ من المباحثات التى
دارت بينه وبين دوروفيش (١) .

ومن ثم قفل هيدرا راجعا إلى باريس ليبسط هذه المطالب على بوليناك
الذى أطاع عليها فى ٢٦ ديسمبر .

ومع أن معاهدة الصلح التى عقدت فى أدرنة قد أخرجت وقتئذ مسألة
تعديل الحدود الأوربية من دائرة الاحتمال العملية فإن بوليناك كان ما يزال
يعمل نفسه بالحصول على تأييد روسيا لضم الولايات البلجيكية إلى فرنسا .

ولهذا صحت عزيمته على قبول اقتراحات محمد على وعرضها على زملائه فى
الوزارة . ولكنهم تشددوا فى معارضة الاقتراحات وأعلن أغلبهم أن الموافقة
على نقل بوارج تحمل العلم الفرنسى - إلى دولة اجنبية يعتبر عملا غامضا بل
يكون متنافيا مع مقتضيات الشرف .

ثم أن وزير البحرية عارض أشد معارضة فى اضعاف الأسطول إلى هذا
الحد وأعلن أنه لا يتأخر عن تقديم استقالته فيما لو قبل الاقتراح المذكور
أما وزير الحربى بورمون فقد مر بخاطره طيف المجد الشخصى فيما لو ذهب
إلى الجزائر على رأس حملة . ولذا رفض بتاتا أن يحل محله ابراهيم باشا فى

(٢) ميمو بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٩ (دوين ص ٢٧)

قيادة الحملة . وبعد محاولات عديدة لم يستطع بوليناك أن يقنع زملاءه باكثر من الموافقة على اعتماد بمبلغ ٣٨ مليون فرنك يسلم منه ٢٠ مليون فرنك لمحمد على كطلبه ويخصص الثمانية الملايين الباقية لانشاء أربع بوارج له في الحال . ولكن لا بد إلى جانب هذا من ابقاء عمارة فرنسية على قدم الاستعداد لتقديم مساعدتها لابراهيم فيما لو اقتضى الأمر ذلك . ثم عاد هيدرا إلى الاسكندرية حاملا هذه الشروط المعدلة وصدرت في الوقت نفسه التعليمات إلى قائد العمارة الفرنسية في شرقي البحر المتوسط بالحيلولة دون تهديد الأسطول التركي للاسكندرية أو مهاجمة النقالات المصرية المتجهة نحو ولايات البربر . ولما أن وقت العمل على المكشوف وأصبح قاب قوسين أو أدنى رأى بوليناك الاخراج عليه من مفاتيح الدول الأوربية في الموضوع .

وعلى الرغم مما أبدته دوائر باريس السياسية من انتماءكم فإن الوزارة البريطانية لم تكن تجهل المشروعات التي استقر عليها الرأي . فلقد أبلغها باركر فخوى بحادثاته مع دوروفيش في سنة ١٨٢٩ ثم أن السفير غوردون أرسل من الاستانة الأنباء المهمة التي أبلغها له الرئيس افندي . يضاف إلى ذلك أن مستر نينج أوقف الرسائل الفرنسية التي بعث بها جيومينو من الاستانة إلى باريس وبادر بتقديم نسخ منها إلى سفيرنا لورد كولي . وكائنات الحكومة الفرنسية في الوقت نفسه تجيب على كل سؤال توجه اليها الحكومة البريطانية بالنقبات ولم يكن من شأن هذا التصرف أن يحمل اردن أو ولنجتون على الاقتناع بما أبدى لها من البيانات في النهاية أو أن يوافقا على السياسة السورية التي أعلنت أمامها . وفي ٢٣ يناير ذهب الدوق دي لافال (سفير فرنسا في لندن) لزيارة لورد ولنجتون وتلا عليه رسالة سورية تلقاها من بوليناك . وقد استقبل السفير بشيء من الجناء وقيل له أن محمد على لا يمكن قانونيا أن يمشق الحسام ضد ولايات البربر الا باسم مولاه السلطان وزولا على أمره الهايوني . وأبدت

للسفير الرغبة في أن تعدل الوزارة الفرنسية عن العمل المشترك مع والى مصر (١) وكتب لورد ابردين من فوره إلى ممثلى بريطانيا فى القاهرة والاسانة فكتب إلى ثانيهما يقول : إذا كان السلطان قد وافق أو لم يوافق على هذا فان انجلترا لا يسعها أن تقف وقفة المتفرج إزاء ما يراد ادخاله من التغييرات على ملكية الأراضى المهمة الأفرقية بواسطة وسائل فرنسية وتحت النفوذ الفرنسى وعلى الأرجح خدمة لمصالح فرنسا (٢) وكتب إلى الأول مشيراً إلى معارضة انجلترا فى قيام الباشا بامثال هذه المشروعات بتعضيد الفرنسيين . ثم استطرد فقال أنه يرجو الا يشك محمد على فى اخلاص البواعث التى دفعت به بريطانيا إلى اسدائه النصح بان يزن جيداً فى هذه المناسبة ماسوف يترتب من العواقب الوخيمة على المشروع الذى يلوح أنه ميال للتورط فيه (٣) .

على أن هذه المعارضة للمشروع الفرنسى لم يكن ينتظر أن تثير الدهشة فى نفس أحد وليس يخفى أن توطيد دعائم النفوذ الفرنسى فى الجزائر - سواء أكان مباشرة أو عن طريق فريق ثالث يعمل لحساب الفرنسيين - كان يودى حتماً إلى تغيير الموقف فى حوض البحر المتوسط وبذا تنشأ مسألة حماية المصالح البريطانية فيه . أضف إلى هذا أن المشروع كان يتضمن احتمالات عظيمة أخرى . فشبوح المسألة الشرقية بأثرها كان يطل من وراء المسألة الجزائرية . وأن محمد على لو تمكن من فتح الجزائر لحساب فرنسا لما كان لهذا الفتح أى معنى سوى أن يصبح فوراً تحت الحماية الفرنسية . فان مركزه حيال مولاة السلطان سوف يتأثر بذلك الفتح الذى يتغير بمقتضاه مركز مصر ضمناً . فيكون معنى هذا أن تصاب أسوار الامبراطورية العثمانية وهى تترنخ بتأثير

(١) كتاب محمد على والحملة الى الجزائر لدوين ص ٤١

(٢) كتابالى غوردون بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٨٨-٧٨)

(٣) كتاب الى باركر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٩٢-٧٨)

الشيخوخة بصدمة أخرى تهز كيائها وتعجل بانهارها وبذا يصبح العثمانيون وهم أقل قدرة على كبح شهوات جيرانهم الروس . وهذه الحوادث قد ترحب بها الحكومة الفرنسية الآن كما كانت تفعل في الماضي - باعتبارها فرصة سانحة لتوسيع سلطان فرنسا في أنحاء المعمورة - ولهذا كان بوليناك قد بدأ يستغلها لفائدة الملكية .

ولكن كان الأمر على عكس ذلك في نظر الانجائز . لأنهم كانوا يعتبرون الحوادث المذكورة حافلة بالمخاطر التي تنطوي على الشر المستطير مما كانت تقتضيه مصالحنا الحيوية إلا أن نصبر على توطيد إحدى الدول الأوربية أقدامها على الطرق المؤدية إلى الهند .

ومن هنا ترى أن الاحتفاظ بالامبراطورية العثمانية كان يعتبر في نظر الفرنسيين بمثابة البديل الوحيد لتطورات لا سبيل لأحد أن يتمكن بمداها ، وهي تطورات لا يسع العاقل على كل حال إلا أن يبذل كل ما في استطاعته لتأجيل حدودها إلى أبعد حد ممكن . إذن فالحالة في سنة ١٨٣٠ كانت تمهداً يشير إلى تناقض السياسة الانجليزية والسياسة الفرنسية الذي ظهر بصفة جلية بعد ذلك بعشر سنوات .

وقد شامت الصدق أن يجيء إعلان الانجائز الحازم رفضهم لذلك المشروع في نفس الوقت الذي أخفقت فيه تدابير بوليناك لاستعادة حدود الرين وحبطت جبوطا ذريعا . فان مباحثاته السرية الغامضة مع سان بطرسبرج وهي المباحثات التي وضعت لها شفرة خاصة ثم ألغيت فيما بعد - لم تسفر عن نتيجة تذكر . فان بروسيا أجابت صراحة أن أحدا لن يستطيع أن يحملها على السماح لفرنسا الزحف الى الضفة الرين اليسرى .

وهكذا أصبحت القوات التي كانت حتى الآن واقفة عاطلة على حساب مساعدة المشروع الأوربي فيها لمودعت الحاجة - أصبحت هذه القوات طليقة

في نفس الوقت الذي تبين فيه صراحة أن إنجلترا ستضع نفوذها بأكمله في كفة الميزان ضد محاولة محمد علي احتلال ولايات البربر . وإذ ذلك قرر بوليناك مرة أخرى أن يغير خطته وأن يقصر عمل محمد علي على احتلال طرابلس وتونس وأن يرسل حملة فرنسية إلى الجزائر .

وخيل إليه أن والى مصر سوف يبقى على كل حال حليفا إيجابيا لفرنسا يمكن الاعتراف به في الوقت المناسب (كما كتب بوليناك نفسه) بأنه من مساعدي ملك فرنسا (١) .

ولكن بوليناك لم يحسب حساب حليفه المزمع في تقديراته هذه ، فإن محمد علي كان من بداية الأمر مصمما على أن لا يخطو خطوة إلا إذا نال من المزايا البحرية والسياسية ما يرجح كفة الفائدة من السير في هذا المشروع . ثم أنه لا يعقل أن يكون قد قابل بالارتياح تردد السياسة الفرنسية وقتئذ وتذبذبها . لأنه - وهو الرجل المعروف بمضاء العزيمة - كان يشعر بكثير من الاحتقار نحو أولئك الرجال الذين يغيرون آراءهم ويتقضون ما أبرموه بين عشية وضحاها . وأغلب الظن أن اضطراب الخطط الفرنسية وتناقضها قد دفعه إلى الارتياح في فوائد المحالفة التي يعقدها مع فرنسا وهي مخالفة - مهما كانت فوائدها ومزاياها - لا بد أن يصحبها عداوة الإنجليز على طول الزمن . ولهذا كله استقر رأيه على رفض الاقتراحات الفرنسية قبل أن تبلغ له مذكرة لورد أبردين .

وبعد أيام قلائل استقبل الفئصل البريطاني العام الذي حضر إلى القاهرة من الاسكندرية خصيصا ليبلغه نصح أبردين . فاعترض نائب السلطان بأن تحذير الإنجليز لا لزوم له . ثم راح مرة أخرى - كما فعل مرة من قبل مع

(١) كتاب الی بارکر في ٢٩ يناير سنة ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٩٢ - ٧٨)

صوات - بشرح ميوله ، وان رغبته في الوصول إلى تفاهم ودي مع بريطانيا العظمى وقد سأل المفصل السؤال الآتي : أأست ترى أن من المستحيل الاحتفاظ بالباب العالي قد تستطيعون التوقيع هنا أو التوقيع هناك ، ولكن تعرفون أن كل هذا مجهود ضائع عبثاً . إذ ما عساكم تصنعون بحكومة فقدت ثقة الشعب في قلب العاصمة والأقاليم . . . ولهذا كان من العبث الاعتماد على الأتراك في مقاومة الاعتداء الروسي في المستقبل مقاومة فعالة . وبالرغم من ذلك كله فإن الاحتفاظ بالباب العالي من الأمور التي تمس مصالح بريطانيا العظمى في الصميم ثم استرسل الباشا فقال : فالطريقة الوحيدة لتقوية السلطان تنحصر في تقويتى وشد أزرى لأنكم لو شددتم أزرى لأصبح تحت تصرف السلطان في الحال جيش منظم يبلغ عدده ١٢٥,٠٠٠ جندي على استعداد تام للوقوف كاسد المنيع في وجه روسيا لافي الاستانة وحدها بل في فارس أيضاً . إذ لا يحصى الانجائز من الاصطدام بروسيا في فارس إذ ما هي فائدة اختلاس النظرات من خلال أصابعك مع الادعاء في الوقت نفسه بأنك لا تبصر شيئاً . ولقد زال الباب العالي فينبغي إذن على انجلترا أن تعد في آسيا قوة لصد الروس فأين ياترى يسعها إيجاد هذه القوة إلا معى ومع ابني من بعدى .. ،

ثم أخذ يسهب في سهولة انضمام العثمانيين إليه والنفاهم تحت رايته قال : لو استقر رأى الانجليز على تأييدى ، واسترسل في وصف موارده التي قال بحق : أن الوزارة البريطانية قد بحستها قدرها . . وأخيراً صرح قائلاً : ان الانجليز لو اتخذوني صديقاً لهم لأصبح في وسعى أن أفعل ما أريد . أما بدون صداقتهم فليس يسعنى أن أفعل شيئاً . . ولقد أدركت منذ أمد بعيد ان ليس في استطاعتى الاقدام على عظام الأمور بدون إذن انجلترا لأننى أينما ألثفت بوجهى أراها واقفة لى بالمرصاد ومستعدة لإحباط تدابيرى . .

ويندر أن يكشف الساسة مكنونات صدورهم لسامعهم إلا بالقدر الملائم

لا أكثر ولا أقل . ولم يكن محمد على بالطفل الغر الذي يزل لسانه إلا بالشيء الذي يرومه .

ولكن ليس من ريب في أنه كان مخلصا فيما قاله عن موقفه إزاء بريطانيا لأنها كانت تحبط به من كل جانب إحاطة السوار بالمعصم ولم يكن في استطاعة دولة أخرى عدا إنجلترا أن تقدم له مساعدة فعالة كمساعدتها . ثم أنه لم يعد الحقيقة فيما ذكره عن موقفه وعن الفرص التي تنتظره . ولقد كان وقتئذ القوة الوحيدة الحية القادرة على النمو والترقي في العالم الإسلامي بأسره . وبهذه الصفة كان في وسعه بالاشتراك مع إنجلترا ومساعدتها له أن يؤسس في ظل الخلافة العثمانية دولة عظيمة كالتى أنشأها شركتنا الهندية الشرقية في ظل امبراطورية دلهى .

ولكن لا بد لنا أن نسأل مرة أخرى : ما هى المزايا التي كان يسهه تقديمها لمحل الساسة الانجليز على ترك سياستهم التي أعلنوها واستبدالها بسياسة لإنشاء دولة جديدة في الشرق الأدنى ؟ فلو رسخت أقدامه يوما ما على حدود فارس وامتد سلطانه من القاهرة إلى بغداد ألا يمكن أن يتقدم إليه الروس بما يغريه على ترك أصدقائه الانجليز وقلب ظهر المجن لهم . وإذن يصبح مركزنا في خطر محقق . إلا أن تأييدنا لسياسة مصر في الفتح لا يمكن أن يسوغه إلا باعث قهرى ومثل هذا الباعث لا يحتمل على الأرجح أن يتها إلا إذا حدثت أزمة أوربية عظيمة ليس غير . وعلى كل فان مجرى السياسة الانجليزية بوجه عام لم يكن على التحقيق معارضة عظيمة لمصر كما توهم بعض الكتاب . بل لتظل مصر في أنحاء خارجة عن حدود البلاد الطبيعية .

ومن جهة أخرى فان محمد على كثيرا ما رمى بعينه إلى امتلاك اقصية سوريا الأربعة . وقد كان يعتقد أن امتلاكها يؤمن أراضيها المصرية ضد غارات الأتراك ويضع في قبضة يده مدينة القدس احدى مدن الاسلام المقدسة وبذا يرفع مكانته ويضعف هيئته في نظر العالم الاسلامى ويزيد من موارده في

المال والرجال كما حسب ذلك وجادت الحوادث تكذب حسابه . أجل أن امتلاك هذه الأفضية يعطيه دمشق إحدى المراكز المهمة للثقافة الإسلامية ثم أنه بذلك يستولى على مناطق غنية بأخشابها فيوفر على نفسه ابتياع الأخشاب من تريستا باثمان باهظة . هذا إلى أن ذلك يقيم الدلائل أمام المملأ على صحة النظرية التي يتشبت بها وهي زوال سلطة الباشا الوالي وانقراضها وقدرته وحده على تنظيم سلطة تركيا من جديد ورددنا إلى الشباب بعد ما دبت فيها الشيخوخة ونخر عظامها الهرم .

وكانت الأفضية الأربعة المذكورة في حالة رثة فقد تغلغت فيها القلائل بحيث لا يضمن سعاة البريد أن يجتازوها بإسلام (١) .

فلقمه حكمها الباشوات منذاجيال عديدة ولم يقيد مياهم إلى السلب والنهب الا تحديد سلطتهم .

وعليه لم يكن باستطاعة أحد من السكان أن يتظاهر بشيء من اليسار والبدخ بل كان كل انسان في حالة بؤس أو أنه كان يتظاهر بأنه كذلك .

ثم أن الأهالي مع ما كان بينهم من اختلاف الشيع والأديان - كانت الأحقاد والمشاكل المتغلطة في نفوسهم تمزقهم كل ممزق . فمذه البلاد التي سادت فيها الفوضى كانت مطمع انظار نائب السلطان منذ زمن بعيد فلقد تكلم إلى الفصل الانجليزي سنة ١٨١٢ عن ميله إلى غزو فلسطين متى سنحت الظروف الملائمة (٢) .

ولكنه أقدمه عن تنفيذ ذلك العزم وتشد ما كان قائما في سبيله من المصاعب

(١) كتاب كارتريت شركة الهند الشرقية بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٨٢٢ (وزارة

الهند ودمر والبحر الأحمر ٧)

(٢) ميسيت بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٨١٢ (وزارة الخارجية ٣٤ - ٤)

التي لا حصر لها ولعل أول هذه المصاعب حاجته إلى إنشاء جيش منظم يمكن أن يتخذ عدة صالحة لتنفيذ غاياته .

ثم لا تنس إلى جانب تلك العقبة نفوذ السلطان الروحي وقد كان ينبغي على محمد علي أن يحسب له حساباه وبخاصة في السنوات التي كانت الضرورة تقضى بإيقاظ روح التعصب الديني أثناء الثورة اليونانية .

ولقد قال مرة اصولت في السنة التي وقعت فيها معركة نافارين ماملخصه :
« هذا هو مبلغ تعصب الأهالي الديني غير أنهم ليهجرون الباشا متى كان مفضوبا عليه من رئيس الكنييسة ، ثم استطرذ فقال « فله مقاومة السلطان مقاومة فعالة يجب أن يكون لدى الباشا من القوة ما يضمن له التغاف الرأي العام حوله وليس هذا بالأمر الهين » .

وقد عزز هذا الرأي بالمثل الذي أورده عن أحد باشوات كردستان وقد شق عصا الطاعة فانفضت من حوله الجنود كما تسقط الرمال من قدم الحاج (١)
ولكن عام ١٨٣٠ رأى لمصر جيشا كبيرا منظما أحسن تنظيم كما أن ابنه ابراهيم أقام الدليل على أنه قائد محنك ماضى العزيمة . هذا في حين أن نظام القرعة العسكرية كان يدرس بأن يتحقق بالجيش العدد المطلوب من الرجال . ومن جهة أخرى فإن منازل الأتراك من الكوارث على أيدي الكفرة سواء في البحر في موقعة نافارين أو في البر أثناء الحرب الروسية كل ذلك قد نبه حتى البلداء من الأتراك إلى أن السلطان محمود لا يصلح بحال ما أن يكون دليلهم إلى مواطن النصر والفوز . وفي الواقع فإن الامبراطورية كانت بحيث تسكن في رجة غنيفة واحده لأن تلاشيها تماما وتمزق شملها .

وفي الوقت الذي تلاشت فيه المقتضيات السلمية التي كانت في الماضي تصد

(١) مذكرة صولت في ٢٠ يناير سنة ١٨٢٧ وأرسلت داخل رسالة في ٢٠ فبراير

سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦ - ٧٨)

محمد علي عن التفكير في التقدم إلى الامام ظهر سبب إيجابى جديد .
ذلك أن الطعم الذى أغرق به الساب العالى محمد علياً للاشتراك في الحرب
اليونانية كان وعده إياه باعطائه أفضية سوريا الأربعة متى انتهت الحرب المذكورة
ووضعت أوزارها ولكن هذا الوعد وضع الآن في التلاجة بعد أن استعاد
خسرو نفوذ في الباب العالى وكان نائب السلطان لغاية سنة ١٨٢٧ ما يزال يطالب
عبثاً بالفرمانات الخاصة بتوليته شئون الأفضية المذكورة (١) ثم أدرك محمد
غلى أنه أضاع أسطوله وعرض جيشه وابنه للخطر والهلاك في غير مقابل
فاستقر رأيه غلى أن يحتل سوريا قبل أن يسبقه أحد إلى احتلالها .

ولم تكن تعوزه الحجج اللازمة لتنفيذ ما استقر رأيه عليه . فلقد كان
الباب العالى طلب إلى محمد علي أن يقدم المساعدة لقمم ظهر الفتنة التي كان
مصطفى باشا الاشقودة يرلى قد رفع رايتها في بلاد الروملى . فأخذ محمد علي
تحت ستار تنفيذ هذا الطلب يعد معداته العسكرية دون أن يثير الشكوك في
نياته . ولكن لما ابلغها الباب العالى أن مساعدته قد استغنى عنها اقترح أن
يستخدم قواته المتجمعة في محاربة عبد الله باشا والى عكا لا يتراز أموال التجار
المصريين (٢) ثم أن هناك سبباً آخر اتجه له محمد علي الا وهو الاستقبال
الردى الذى استقبل به عبد الله باشا الفلاحين المصريين الذين فروا من القرعة
العسكرية وذهبوا إلى عكا . وقد قيل أن عدد الفلاحين الذين فروا هكذا في
خلال سنة ١٨٣١ قد بلغ نحو ٦٠٠٠ وقد أبى عبد الله باشا اعادتهم إلى مصر
فأجابهم محمد علي بأنه سوف يأتي نفسه لأخدم (٣) وفي أكتوبر سنة ١٨٣١

(١) صولت في ٢٧ اغسطس سنة ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ١٦٠ - ٧٨) وكتاب

محمد علي إلى الشيخ ائدى في ٢٣ جادى الأولى سنة ١٢٤٣ (مخطوطات عابدين)

(٢) كتاب الصدر الاعظم إلى والى دمشق بتاريخ ٣ ربيع الاول سنة ١٢٤٣

(مخطوطات عابدين)

(٣) كتاب صبرى (الامبراطورية المصرية) ص ١٩١

أصدر الأمر إلى جنوده بالزحف على عكا .

ولعل ابلغ مثل تقدمه على عجز الباب العالي وتشد ووهن نفذه إذ ذلك هو كيفية استلامه اقتراح محمد علي بحاربة عبد الله باشا . فان الصدر الأعظم مع علمه بان استعدادات محمد علي إنما يراد بها احتلال الولايات العربية في داخل الامبراطورية العثمانية - وتحسين إدارتها وتنظيم شئونها ثم اعلان استقلاله - لم ير وسيلة إزاه ذلك الخطر خيرا من أن يلفت نظر عبد الله باشا بأن يستعمل الكياسة ويتجنب كل ما عساه أن يؤدي إلى الاشتباك في الحرب ثم أنه كتب في الوقت نفسه الى محمد علي كتابا رقيقا قال فيه : ان شكوى بعض التجار لا يمكن أن تسوغ تحكيم الحسام واشعال نار الحرب وأن ما ينشب من النزاع بين الباشوات المتجاورين لا يمكن أن يسوى باسهار السيف بل يتدخل الباب العالي (١) ولكن تركيا لم تعمل من ناحيتها استعدادات مطلقا لدفع الخطر المنتظر .

وحوصرت عكا برا وبحرا طبقا للخطة التي وضعتها القيادة المصرية ولكن المصريين فوجئوا بمقاومة لم يكونوا يتوقعونها . أما عبد الله باشا فان صح القول بأنه لم يكن نزيها ولا حكيما فانه كان شجاعا . وهذا بالرغم من أن الحصار في مرحلته الأولى لم تدبر شئونه بالمهارة اللازمة . ثم بذلت محاولة في اليوم التاسع من شهر ديسمبر للتغلب على المدينة باطلاق القنابل من البوارج الحربية ومن البطاريات البرية ولكن السفن أصيبت بعطب كبير بينما كان ماتركته البطاريات البرية من الأثر نافها زهيدا . وبعد مجهودات عدة في خلال الأشهر الثلاثة التالية بذلت محاولة جديدة للاستيلاء على أسوار المدينة عنوة وكادت المحاولة تنكسر بالنجاح فان لقيفاً من المهاجمين قد توغلوا حتى وصلوا

(١) كتاب الصدر الأعظم لوالى مصر

سوق المدينة ولما لم يجدوا المدد خلفهم اضطروا إلى العودة من حيث أتوا. ومن ثم بدأ مركز ابراهيم يتخرج (١) وخاصة بعد ما أخذت شراذم من الجنود تتجمع لتخفيف الضغط عن المدينة وبعد ما تشجع الباب العالي بما رآه من طول دفاع عكا فقرر شطب اسم محمد علي و ابراهيم من قائمة أسماء باشوات الامبراطورية التي تنشر سنويا في عيد الأضحى والتي كان موعد نشرها في سنة ١٨٣٢ في ذلك الوقت ومن ثم بدأ ينتشر شعور القلق لا في القاهرة وحدها بل وفي الاسكندرية أيضا. وبدأ الناس يتهايمون ضد حكومة نائب السلطان وفي ١٤ مارس وكذلك في ٢١ و ٢٣ منه عثر الناس بالقرب من باب زويلة بالقاهرة على جثث ثلاثة أتراك عارية وقد أطاحت رؤوسهم حديثاً وكان اثنان منهما من رجال الجندية والثالث من العلماء وقد تدلت من صدورهم رقعة كتب عليها ، هذا هو المصير الذي ينتظر كل من يهجز عن ضبط لسانه ، (٢) وفي يوم ٢٧ عثروا على جثتين عاريتين مع هذا التحذير ، هذا العقاب ينتظر أولئك الذين يتكلمون ضد الحكومة ، (٣)

ويلاحظ أن جماعة المتذمرين لم يحسبوا حساب جواسيس محمد علي ولا حساب فواد القوات التركية البعيدين عن المهارة وبعد حبوط الهجوم الذي قام به ابراهيم على عكا في ٩ مارس قرر أن يترك ٥٠٠٠ جندي لمواصل الحصار وزحف ببقية الجيش لتفريق شمل ما جمعه خصومه من القوات فبعد أن شنت الجيش التركي المركب من ١٢٠٠٠ جندي بالقرب من حمص عاد ابراهيم لتجديد الهجوم على عكا وفي فجر يوم ٢٧ مايو تولى قيادة الهجوم على المدينة بنفسه وإذ ذلك نشبت معركة حامية قيل بشأنها أن ابراهيم قتل بسيفه بعضا

(١) كتاب باركر لسمرات ورد كاتنج في ١١ ابريل سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية

٢١٣ - ٧٨)

(٢) كتاب باركر في ٢٧ و ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٢ - (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

من الضباط الذين حاولوا التخلف عن اخوانهم المهاجمين وما كاد يخيم الظلام حتى كان ابراهيم قد نجح في الاستيلاء على المكان بعد جهود الجبايرة وهناك نعمت الفوضى ودار السلب والنهب طبقا لقواعد الحرب كما كانت معروفة اذ ذلك في بلاد العرب (١) وقد أعلن عبدالله باشا في كثير من المباحث انى عند ما شرعت في الدفاع عن عكا كانت لدى أسوار ورجال وأموال فلما استولى عليها ابراهيم كانت الأسوار قد دكت دكا . أما جنودى الذين كان عددهم ٦٠٠٠ فقد طاح منهم ٥٦٠٠ ولم يبق في خزانتى إلا بعض جواهر لا تسمن ولا تغنى من جوع ، وقد ألقى بحق تبعة هزيمته على الباب العالي بشىء من مرارة النفس فقال : ان شرفه لأشبهه شىء . بشرف الراقصات (١) .

وبعد سقوط عكا شرع ابراهيم في الزحف شمالا مرة أخرى فدخل دمشق بلا مقاومة في ١٣ يونيه وفى يوم ٨ يولييه رأى نفسه يهاجم القوات التركية بالقرب من حصص بدون أن يتوقع ذلك . وبعد معركة قصيرة فرقه أشدر منذر واستولى على بطارياتها ومخازن الذخيرة والمنقولات وفى ١٥ يولييه استولى على حلب وفى ٢٩ منه هزم قوة تركية أخرى عند مر بيلان وهما أوقف الأعمال الحربية مؤقتاً .

وهنا رأى نائب السلطان نفسه أمام طريقين فيما أن يعلن استقلاله ويوالى الزحف ضد الأتراك الذين اضمحلت قوتهم المعنوية وبذا يرغم السلطان على الاعتراف بمركزه وإما أن يتوقف عن الزحف أملا في أن يحصل بواسطة تدخل الدول الغربية على التسوية التى يبتغيها . وكانت لكل من هاتين الخطتين أخطارها العظيمة . قال زحف على الاستانة كما كان يقترح ابراهيم قد يحمّل مع الأسف أن يدفع الدول إلى التدخل في مصلحة السلطان . ومن هنا رفض محمد على ما اقترحه ابراهيم من سك العملة باسمه وأن يكون الدعاء باسمه أيضا في

خطبة الجمعة . وقد صرح محمد علي بأنه لم يصل الى منصة الحكم إلا بانتهاج
خطبة الاعتدال . ولذا فهو لا يرضى بتاتا أن تضاف الى اسمه ألقاب شرف
جديدة (١) وبينما كان ابراهيم يتروحم بما داخله من الزهو بسبب انتصاراته أن كل
ما يطلبه هو وأبوه خليق بأن يتحقق هزيمة الأتراك، كان أبوه يرى بثاقب نظره
أن هناك دولا أخرى أشد بأسا من تركيا ينبغي أن يحسب حسابها إذا ما أريد
تثبيت ما أحرزه من النجاح ولا ريب في أن زحف ابراهيم على الاستانة
سوف يكون الاشارة الأكيده لتدخل الدول الأخرى التي سبق أن تدخلت
في اليونان ومن جهة أخرى فان وقف الزحف معناه إهمال الأتراك للتغلب
على منازل من الذعر بهم وجمع شتاتهم من جديد لحراسة الطريق المؤدية إلى
الاستانة ، ولكن الأتراك قد غلبوا مرة على أمرهم ، ومن السهل هزيمتهم مرة
أخرى . وخلاصة القول أن محمد علي كان يعتبر الجنود التركية كما هم ملا
وعدوا لا تقاس خطورته بخطورة فرنسا أو إنجلترا ولذا آثر وقف الزحف
وأن يفتح باب المفاوضات .

وفي الواقع كان موقف الدولتين المذكورتين بالنسبة له ، وقفا وديبا .
فان ملكيته لولايتيه كانت شديدة الرغبة في رؤية شوكة محمد علي تتضاعف
طالما أن ذلك لا يؤدي إلى حدوث رد فعل عنيف في الاستانة يكون من
ورائه فتح باب تجزئه تركيا قبل الأوان . وعليه كان نفوذ فرنسا منذ منتصف
عام ١٨٣٢ فصاعدا يتجه نحو حمل محمد علي بالا يستخذي فيها استولى عليه
من البلاد وأن يحصر مطامعه في النقطة التي صرح بوجود تسويتها وتحقيقها
وأن يؤثر الاتفاق مع الباب العالي رأسا عن مواصلة القتال (٢) .
ولم تكن خطة الوزارة الانجليزية مياينة لخطة فرنسا . فان القنصل العام

(١) تاريخ صبرى « الامبراطورية المصرية » ص ٢٠٥
(٢) كتاب دوين « بينة البارون دي بوانى كومت » ص ٣

باركر بسبب وقوعه تحت تأثير آراء القناصل في سوريا حيث سبقت له الخدمة فيها وحيث كان يفهم حق الفهم مزايا نظام الرشوة والفساد كما كانت في عهد الأتراك - أعلن استهجاناً لاتصارات ابراهيم وأبي أن يذهب لزيارة محمد علي وتهنئته بمناسبة سقوط عكا (١) وكان يطيب له أن يسمى محمد علي بعد صدور فرمان الباب العالي بعزله . بنائب السلطان سابقاً ، أوه بالنائب النائب ، ولكن موقف باركر لم يكن يترجم بحال ما عن موقف وزارة الخارجية بلندن . فان بالمرستون الذي ارتقى إلى منصب وزير الخارجية وتسلم اختامها في نهاية ١٨٣٠ لم يكف بتوبيخ باركر أشد توبيخ لاجترائه على تعجل خطة حكومة جلالة الملك نحو محمد علي (٢) والاندفاع من تلقاء نفسه في سياسة لم يقرها رؤساؤه بل استبدله بعد قليل بالكولونيل باتريان كامبل (٣) وهو بلا ريب أقدر مندوب إنجلترا في مصر في عهد محمد علي وأكثرهم فهماً لحقائق الأمور .

ولسكيا يستر فتوحاته يستار بجعلها بعيدة عن آثارة الشكوك والانزعاج في نفوس الدول الغربية فان نائب السلطان الذي ما برح يسمى نفسه بهذا الاسم مهما تبرأ منه مولاه راح يضم أساس مشروع متناقض كان قد سبق أن عرضه على بريطانيا العظمى . هذا المشروع هو أنه ما زال في أعماق قلبه خادماً أميناً للإمبراطورية العثمانية لم يكن للسلطان العثماني نفسه وأنه إنما قام بمقامه به لخير الباب العالي ورفعة مجده وأنه لا يطمع بحال ما في الاستقلال أو الانفصال عن الامبراطورية وأنه إذا كان قد فتح سوريا فليس الالتوطيد دعائم الحكم التركي (٤) . ولكن وقد اثبتت التجارب أن السلطان محمود قد أصبح

(١) باركر ١٣ يونية ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٢) خطاب الى باركر في ١٣ اكتوبر سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٣) رسالة الى كامبل في ٧ يناير سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٦ - ٧٨)

(٤) رسالة باركر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

عاجزا عن قيادة الشعب التركي الا في طريق الهزيمة والخسران ونظرا لأن الديوان قد تملكته من نفسه البعضاء ومن الرجل الوحيد - الازهو محمد علي نفسه - الذى فى وسعه انقاذ الامبراطورية من الخراب إذن فقد أصبح واجبا محتما عليه بصفته تركيا مخلصا أن يخلع محمود من على العرش وأن يجلس مكانه تجله الأصغر عبد المجيد على أن يكون له ديوان يكفل تسيير شؤنه فى طريق الحكمة والرشاد (١) وفى شهرى أغسطس وسبتمبر قام محمد على بتجربة لالغاء شارة البيادة الوحيدة للسلطان محمود على مصر . فبحجة أن العملة التركية قد أصابها التدهور منذ سنوات عديدة وأنها آخذة فى الاضمحلال المستمر بحيث تسيير من سيء إلى أسوأ فقد أمر محمد على بان يقف التعامل بها فى كافة أنحاء مصر وذلك لمنع حلولها محل العملة الأوربية والمصرية المتداولة فى البلاد . ولم تكن لهذه التجربة أية صلة بالقانون المشهور الذى وضعه جريشام . وفى الحق كانت محاولة محمد على هذه محاولة تدل على متين الذكاء وقد تمكن تحت ستار الاصلاح الاقتصادى من أن يعلن للشعب المصرى أنهم لم يعدوا يحكمون باسم السلطان محمود .

كانت المباحثات فى الوقت نفسه متواصلة بين الاسكندرية والاسكندرية فان السلطان قد بعث مندوبين فى نهاية عام ١٨٣١ إلى القطر المصرى حيث استقبلوا بكافة مظاهر الحفاوة والتبجيل ولكن المباحثات نفسها استمرت طيلة الشهرين التاليين ولم تسفر عن شىء ثابت سوى الدخان المتصاعد من الجليلين اللذين ظلوا الرجلان يتسليان بتدخينه يوما بعد يوم فى قصر نائب السلطان ثم دارت المفاوضات بطريقة غير مباشرة بواسطة قبطان باشا التركى . وفى شهر سبتمبر ابلغ محمد على المستر باركر أنه لم يتسلم زدا شافيا وأنه لم يبق أمامه

(١) رسالة المتصل (باركر) الى ١٣ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

إلا مواصلة الزحف على الاستانة. وأنه قد وصلت له أخبار سرية بأنه لا يوجد الآن ما يعوقني أن أفعل هذا. (١). على أنه كان برغم ذلك على استعداد لأن يفتح باب المفاوضات في شهر نوفمبر مع أي رسول يروق للسلطان أن يرسله إلى الامكندرية (٢).

وأرسل يوصى ابنه ابراهيم بالألا يعلن انتهاء حكم السلطان في سوريا بما لم يحصل أولا على فتوى من رجال الشرع المحليين بأن السلطان مخمذ قد خلع لعدم لياقيه للحكم (٣).

على أن السلطان كان تحت ستار هذه المحاولات يعد العدة لبندل محمود نهائي لطرد قوات الوالي الثائر من سوريا. وفي الواقع لم تكن مفاوضاته إلا ذرا للزماد في عيني العدو لتخدير أعصابه وليلينه عن مواصلة الزحف على الاستانة أو مضاعفة قواته ريثما تتم الاستعدادات التركية.

أما ابراهيم فكان تذا وصل بجيشه شمالا إلى قونية حيث اضطر لوقف الزحف بسبب تخوف أبيه من أن تؤدي مواصلة الزحف إلى تدخل الدول الغربية. وفي نهاية سنة ١٨٤٢ تولى رشيد محمود باشا الصدر الأعظم بنفسه القيادة ضد ابراهيم.

وكان الجيش التركي كثير العدد تسنده وحدات قوية من البوسنة وألبانيا وفي ٢١ ديسمبر التحم الجيشان بالقرب من قونية فلم تلبث الحياالة التركية أن غادرت المعركة بينما المشاة تسمح لهم بالهجوم إلى أن تبينوا فجأة أنهم بين نارين وقد هزموا شر هزيمة ووقع الصدر الأعظم نفسه في الأسر ومن ثم صارت الطريق إلى الاستانة مفتوحة ولا مدافع عنها. فاستقر رأي ابراهيم على مواصلة

(١) كتاب الاستاذ صبرى من ٢٠٨ :

(٢) (٣) كتاب الاستاذ صبرى من ٢٠٢

الزحف فوزا على أمل مواجهة أوروبا بالأمر الواقع وهو خلع السلطان .
ولكنه تلقى في قوتاهية كتابا من أبيه يأمره بالتوقف أينما كان .

وقد كان هذا القرار بناء على التدخل الأوربي الذي كان يخشاه محمد على منذ زمن . فان الاشاعات راجت في ١٢ يناير سنة ١٨٢٣ ووصلت إلى اسكندرية بأن الأتراك قد قبلوا المحالفة التي عرضتها روسيا عليهم (١) وكانت هذه الاشاعات سابقة في الواقع لأوانها ذلك لأن قيصر روسيا وإن كان قد عرض فعلا على السلطان أن يعضده ببعض قواته العسكرية المسلحة ضد محمد على إلا أن العرض لم يكن قبل فعلا ولكن لم تمر سوى أيام قلائل حتى وصل إلى الاستانة أحد الضباط الروس ألا وهو اللبوتونانت جنرال مورافيف يحمل تعليمات بأن يذهب رأسا إلى الاسكندرية ليطلب إلى نائب السلطان أن يكف عن زحفه ضد تركيا . فوصل إلى الاسكندرية في يوم ١٣ يناير وفي صباح اليوم التالي حظى بمقابلة نائب السلطان بمقابلة قصيرة . ولم يقدم الجنرال إلى محمد على مستندات رسمية من أي نوع ومن ثم أذيع أنه جاء كوسيط في الصلح . ولكن كان السائد على الأفهام أن مهمته تنحصر في مطالبة محمد على بالانسحاب من كرامانيا وسوريا وأن يسلم أسطوله إلى السلطان وأن يخفض جيشه إلى ٢٠,٠٠٠ وبعد يومين وكذلك في يوم ١٨ يناير حظى بمقابلة نائب السلطان وحادثه ملياً وكان حديثهما سرياً . وقد أذعن محمد على وواعد بأن يقدم خضوعه للسلطان وأن يقف القتال كدليل على حسن نيته (٢) .

وكان الديوان التركي يتطلع بطبيعة الحال في تلك الساعات العصية إلى معونة إنجلترا بصفتها حليفته التقليدية لا إلى روسيا عدوته اللدودة القديمة .

(١) باركر في ١٧ يناير ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٣١ - ٧٨)

(٢) باركر في ١٧ و ١٩ يناير سنة ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٣١ - ٧٨)

وأبضا كتاب الاستاذ صبرى

ولهذه الغاية أرسل الى لندن رسولا خاصا للحصول على مساعدة بعض البورج البريطانية . ولكن بالمستون لم يكن على استعداد للتورط في عمل معين من هذا القبيل . فرفض وترتب على هذا الرفض أن السلطان محمود قرر برغم إرادته أن يتفق رأسا مع نائبه الثائر . ومن ثم وصل الى الاسكندرية في ٢١ يناير خليل قبطان باشا يحمل اقترحات لعقد الصلح .

وكانت مقابلة نائب السلطان للقبطان باشا محاطة بكافة مظاهر التبجيل والأبهة . فلقد تقدم ضابطان من كبار ضباط محمد علي من القبطان باشا وتأبطا ذراعيه لمساعدته على ارتفاعه درج قصر رأس التين أما محمد علي نفسه فقد نزل إلى نصف الدرج لاستقبال زائره ولم يسمح له بتقيل يده بل عانقه وقبل وجنتيه . ومن هناك قصدوا إلى حجرة الاستقبال ويد كل منهما في يد الآخر بينما طوق خليل باشا بذراعه الطليق وسط الباشا المهائل . ولما استقر بهما المقام جلس خليل باشا راكعا على ركبتيه مبالغة في الاحترام . وكانت هذه الرسميات بمثابة تمهيد طبيعي لما سيعقبها من محادثات طويلة ثملة وبعيدة عن الاخلاص .

وتسأل هنا ماذا عسى كان محمد علي يطمح الى نيله من شروط الصلح لقد كتب اليه ابراهيم من معسكره في كوتاهية يقترح عليه سلسلة مطالب وقد ذكر في رأسها الاستقلال باعتباره مسألة جوهرية بالنسبة لنا تفوق في أهميتها كافة المسائل الأخرى ، ثم طلب ضم الأناضول وكليسيكية نظرا لما فيها من الخشب اللازم لمصر والذي لا بد لها من ابتياعه من الخارج إذا أصرت على الاحتفاظ بأسطولها وطلب في النهاية جزيرة قبرص كمقاعدة صالحة للأسطول أما بغداد فقد كانت في نظره قليلة الأهمية ثم أنها بعيدة وفقيرة (١) . وقد كانت هذه الطلبات مرغوبا فيها من وجهة النظر المصرية ولكن كان بديهياً أن هذه لا يمكن أن يطالب بها الا الفريق الغالب أو بعبارة أخرى

(١) وزد في كتاب صبري ص ٢٢٧ و ٢٢٨

لا يمكن تحقيقها إلا بتوفير القوة المتفوقة. ولم يكن ثمت من سبب يجعل أوربا على الموافقة على مطلب كهذه إذ تدين لها بأنها غير مرغوب فيها من الناحية السياسية...

والدقارفة التلغفة بوجهة نظير إبراهيم هذه نذكر تلك التعليقات التي بعث بها بالمستون في الوقت نفسه الى الكولونيل كامبل فقد كتب يقول: «ان حكومة جلالة الملك تغلق أكبر أهمية على صيانة أملاك الامبراطورية العثمانية لأنها تعتبر أن سلامة تلك الدولة عنصر أساسي في التوازن الدولي في أوروبا. فمن رأيها أن بكل انتقاص خطير من الأملاك الآسيوية التابعة للسلطان وما يترتب على ذلك من الموارد التي لا غنى عنها لجلالته مما يكفل الدفاع عن أملاكه في أوروبا من رأيها أن ذلك كله لا بد أن يؤثر بالنسبة عينها في موقعه إزاء الدول المجاورة لها وهو ما لا بد أن تكون له عواقب ضارة خطيرة على مصالح أوروبا العامة... ولذا ترى حكومة جلالة الملك أن ليس من المهم أن تحول دون تزيق أوصال الامبراطورية العثمانية فقط بل أن تعارض حتى في فصل بعض ممتلكاتها وكان من المستحيل بدهمه إعادة الحال إلى ما كانت عليه ولذا كان خير حل للإشكال أن تعطى سوريا لمحمد علي في مقابل شروط خاصة بالحرية والتجنيد مما يترك هوارد الباب الجالي كاملة غير منقوصة (١).

أما الحقيقة التي لا مراد فيها فهي أن عجلة إبراهيم واعتمادة على الجسام برغم تجاربه القاسية في الثورة كانا سببا في انقلاب الأمور عليه وترجيح كفة اللين أن ضد ما كان يمحش في صدره وصدور أبيه من الطامع الكبيرة. لأن الاستانة عند ما سمعت بإعتزائه الزحف عليها على أثر إرسال خليل باشا الى الاسكندرية وقعت في حيرة وأدركها الهلع الحقيقي الذي لا يرى فيه الإنسان أية مبالغة. فلم يكن هناك جيش تركي منظم يصد إبراهيم عن الزحف بل بكل ما كان هناك

(٣) الى كامبل في ٤ فبراير سنة ١٨١٣. (وزارة الخارجية ٢٣٦ - ٧٨).

هو الوحدات المهمة التي بقيت بعد اندخار جيش رشيد باشا لصدد الأعداء
لذلك خيف طبعاً أن يؤدي زحف إبراهيم إلى إيقاف الفتنة القائمة ومن ثم
يساعد أجوان محمد علي على توسيع الحرق إلى أن تعم الفتنة العمياء فتجرق
الأخضر واليابس، فيتحقق تشمل الامبراطورية وتزلزل العرش وتسقط الموناركة
وقد يكون نصيب الوزارة في ذلك الانقلاب أن يجعل إبراهيم منيتهم . لهذا
ولى الوزارة في هلعهم وجزمهم شرطاً روسياً التي كانت عرضت قبلاً مساعدتها
العسكرية فتوصلوا إليها أن ترسل على الأقل ٣٠.٠٠٠ جندي لانتفاضة
قلبت روسيا الرجاء وهي أشد ما تكون فرحاً واعتباطاً . وحتى بعد أن عاد
موزايف من الاستكندرية وهو يحمل البشرى بأن زحف إبراهيم قد وقف
وحتى بعد أن أكد مندوباً إنجلترا وفرنسا للباب العالي بأن المعونة العسكرية
لم يقدّم لها معنى أو حاجة فإن الباب العالي ما زال رافضاً سحب توصلته إلى روسيا
وكانت النتيجة أن جيش روسيا بدأ بعسكر على الضفة السفيرة الأسيوية .

وفي الواقع أن إبراهيم ارتكب شططاً كبيراً بعمله هذا فإنه لم يقتصر على
إثارة روسيا وحدها بل أثار الدول الغربية على بكرة أبيها فبعد أن كانت طيلة
المراحل الأولى في الحرب السورية واقفة موقف المتفرج ترقب مجرى الحوادث
دون أن تحاول التأثير فيها زادت نفسها الآن مضطرة إلى التدخل بعد أن لم يعد
منه مناصب . وقد زادت الدول المذكورة أن لا يفر من وضع نهاية لهذه الحرب
السورية التبدد بخلاف الاستانة أولاً وللتخلص من الروس بما سرع ما يمكن
ثانياً ولحماية الأتراك إذا سمح القدر . من جهة العواقب الناشئة عن سوء
تصرفاتهم ثالثاً . وذلك خوفاً من أن يؤدي تمزيق امبراطوريتهم إلى إشغال
النار في أوروبا .

وعبثاً حاول محمد علي أن يصلح زلة ابنه باحياء مشروعة القديم وهو
نجد الامبراطورية وبعضها من موتها عن طريق الثورة . ولم يحظ له أن ينادى

باستقلاله لا بل أكد لسكامبل أن إنجلترا وفرنسا يتقدمهما المساعدة له إنما يؤيد أن السلطان في الواقع بأحسن وسيلة فعالة مستطاعة (١).

وقد جاء في المذكرة التي دفع بها إلى كامبل ، أن التأمل الهائل والنظر الثاقب يدلان على أن الحكم التركي قد نخره السوس من كل جانب وأن قواعده قد أصبحت عرضة للأهيار وأن موارده المادية والأدبية قد نفذت وأن الأمة قد أشاحت بوجهها عنه وأصبحت تزديه (٢) لا بل أن سمعته انحطت في نظر أهالي الأستانة أنفسهم وأصبحوا يشكون فيه ويرتابون لأنه لم يعد يستطيع حماية نفسه ولا حماية الأمة وبالجملة فإنه قد ترك نفسه العوبة في يد الأقدار وأصبح فريسة جاهزة في براثن روسيا (٣) ولكن مزاعم الباشا وإن كانت في الواقع لم تعد الحقيقة كما كانت تعرفها أوربا المعاصرة - إلا أن الساسة في الغرب لم يكونوا مبالين إلى النسليم بان محمد على هو الشخص الوحيد الذي يستطيع بعث الامبراطورية العثمانية من موتها - بل أن الأمم الأوروبية قد تبادل بتقديم المعونة اللازمة للسلطان لأن الاحتفاظ به دون أن يلحق به كبير ضرر قد خيل إليها أنه أعود بالفائدة وكفل بتحقيق المراد من حيث اقضاء الروس وإبعادهم عن ذلك الموقف الغريب الذي لا نظير له في الماضي وهو تظاهرهم بشد ازر الأتراك - هذا كفل لتحقيق المرغوب من كافة مالدي ابراهيم من القوات والعتاد .

ونظرة أخرى حاول الباشا التثبت بها وهي خاصة بمبدأ تقرير المصير ، كما ينبغي أن نسميه اليوم ، وهذا لعمر كمن الأمثلة اللطيفة على السهولة الكاذبة التي يستطيع بواسطتها تسخير المبادئ السياسية المعروفة في الغرب في شهر أعمال مختلف كل الاختلاف من حيث الجوهر فلقد زعم محمد على أنه إنما فعل ما فعل باسم

(١) كامبل بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كتاب « العالم الاسلامي » لسمت

(٣) مذكرات كامبل المشار إليها آنفا

أمة والأسلام، ولتبرير هذا الدعوى لفت نظر ابنه ابراهيم إلى ضرورة الحصول على فتاوى من علماء سوريا بان السلطان محمود عزل أو ينبغي عزله لأنه غير أهل للحكم وقد أجاب ابراهيم على ذلك بأن بين له أن من خطل رأى أن يتوقع موافقة علماء دمشق على رفض سيادة السلطان قبل أن تصبح هذه السيادة لشخص آخر يحل محله ويدعم حقه فيها بالقوة . ومن ثم نشأت صعوبة أخرى عن وجود قناصل للدول الأجنبية في كافة أنحاء سوريا والأسبيل للحصول على الفتاوى المذكورة دون أن تردد الألسنة ذكر الوسائل التي لا يمكن الحصول على الفتاوى المذكورة بدونها . على أن ما لم يمكن الحصول عليه في سوريا بدون فضيحة وما بذل في سبيله من استعمال الرشوة والضغط يمكن طبعا أن يقال عن الجهات الثابتة التي لم يكن للدول قناصل فيها وقد ظهر تصريح منسوب إلى جماعة من الأكراد الضارين على شواطئ البحر الأسود وقد نقضوا ولائهم للسلطان ونادوا بدخولهم تحت حكم باشا مصر وكان من المدهش حقا - كما لاحظ ذلك قنصل فرنسا الجنرال - أن يصدر مثل ذلك التصريح من ولاية لا يستطيع محمد على أن يحميها ضد أعران السلطان في الوقت الحاضر على كل حال وأن يتمكن واضعو التصريح من السفر عن طريق أنقرة دون أن يلحقهم أذى أو ضرر (١) .

على أن أمثال هذه النظريات لم يكن لها تأثير قائم أمام الأوربيين فلقد كان في وسع الباشا أن يزعم بأنه موضع العطف العام بقدر ما كانت أوروبا تعطف على البلجيك أو اليونان ولكن عباراته الساخرة ولسانه الجذاب لم يكن لينخني عن الناس هذه الحقيقة وهي أن الباشا كان يفعل في الواقع لحساب نفسه وذلك لأنه لم يكن يمثل أمة معينة تكافح من أجل حريتها . ثم أن تفوقه على

(١) من مذكورة ليموي في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨١٢ وتلقاها الاستاذ صبرى من ٢٣٠ - ٢٣١ وفي ظني ان الاستاذ صبرى لا يدري قيمة الجزء الختامى من المذكرة .

تركيا من الوجهة العسكرية لا يجعله محلا لأي عطف خاص. فإذا كانت له دعوى
- إذا صح أن نسميها بهذا الاسم - فرجعها الى تفوق النظام وضمانه العدالة
واطراد الأحوال في بلاده وهي أمور ربما استطاع ادخالها في فتوحاته الجديدة
كما أدخلها في مصر من قبل . وحتى لو تمكن من ذلك ألم يكن في استطاعة
الساسة الغربيين - مادامت إدارته سوف تكون شرعية حتما - أن يجدوا دائما
فرصا عديدة للتجريح والتشكيك . إذن فالضرورة السياسية كانت الوجهة
الوحيدة التي يمكن من ناحيتها بحث الموضوع في كل من باريس ولندن .

واتحدت على الأقل وجهتا النظر الفرنسية والانجليزية اتحادا تاما لا على
ضرورة اقضاء ذلك النفوذ الروسي الذي ظهر فجأة على ضفاف البوسفور
بل وعلى ضرورة وقف زحف ابراهيم الذي ولد في قلب الباب العالي ذعرا
خارجا . عن حد المؤلف . ومن ثم طلبت الى محمد علي الانسحاب من آسيا
الصغرى بل وذهبتا الى أبعد من ذلك بأن هددتاه في حالة عدم الاذعان بصرب
الجسار على الامتدادية (١) .

على أنه بينما كان بالمستوطن معارضا لكل المعارضة في أي تغيير في مركز
الباشا من حيث تبعيته الصورية لتركيا فإن الفرنسيين كانوا على العكس مما يلى
لمداعية فكرة الاعتراف به حاكما مستقلا يوما ما على شاكلة الباي في ولايات
الجزر على أصل التوصل الى حملة يومانما أعلن قبول شروط غير مقبولة لديه
بدون ابداء أكث من من الغضاضة بل لقد أرسلت مندوبا الى الاسكندرية وهو
خطأ جعل يمثل انفسا فيما لم يكن عن مركز ذلك المندوب وفي أي بلاط يمثل الدولة
التي أرسلته وإذا ذلك اضطر قنصل فرنسا الجنرال الى التضريح بأنه لا يختلف
مركزه عن مركز مندوب موفد بمهمة خاصة (٢) .

(١) . تعليقات الى كاهيل في ١٩ ابريل سنة ١٨٣٣ . (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كاهيل في ٣ مايو سنة ١٨٣٣ . (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

وهكذا بينما كانت الدول الغربية تسعى إلى التحايل على نائب السلطان أو تهديده لملحه على سحب جنوده إذا بالباب العالي يسلم فجأة بمطالب محمد على الى حد أنه منحه جزيرة كريت والأربعة ألوية السورية محتفظاً فقط بأقليم أطنة . وقد وردت الأنباء بهذا في يوم ١٦ ابريل واستقبل رسول السلطان في مصر قفصلي انجلترا وفرنسا الجنرالين وما كاد ينتهي رسول السلطان من تبليغ ما يحمله من التعليمات الخاصة بتنازل الباب العالي عن الألوية المذكورة حتى نهض الباشا وعيناه مغرورقتان بدموع الفرح ثم خرج عن كل ماله علاقة بالوقار التركي وضحك ضحكة هستيرية ، (١) ولا ريب في أنه اعتقد أن هذا التسليم علامة على أن الباب العالي قد تولاها الضعف وأنه لا بد من أن يسلم بأطنة أيضا بعد قليل من الزمن ولكن فرنسا وانجلترا والنمسا ما فتئت تلح على محمد على بضرورة التسليم والاذعان . وأخيراً أعلن على رؤوس الاشهاد ، أنه على أتم استعداد للدول عن المطالبة بحكم أطنة وأن يقطع فوق ذلك عهداً لكافة الدول العظمى بأن يظل الى الأبد الخادم المطيع للباب العالي وألا يعكر مزاج مولاه بحال ما بشرط أن يعلن الباب العالي من ناحيته أمام مندوبى الدول بألا يحاول مطلقاً أن يسحب الحقوق التي سبق منحها له أى لمحمد على ، (٢) .

وبعد أيام قلائل صرح محمد على أمام المندوب الخاص ، الفرنسى بنفس الروح السابقة فقال ، أنا رجل مسلم لا يرى إلى غرض آخر سوى أن يكرس بقية أيامه في سبيل سعادة البلاد التي حكمها الآن . انهم يطلبون برهانا على أن هذه نيائى . وإنى أقدم لهم البرهان بأن أتوسل الى أوروبا أن تحمى تركيا من أى اعتداء يأتى من ناحيتى وأن تحمىنى في الوقت نفسه من أى اعتداء يأتى من ناحية تركيا ، (٣) .

(١) كامبل في ١٧ ابريل ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كامبل في ٩ مايو (والحاشية في ١٠ مايو) سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية

٢٢٧ - ٧٨)

(٣) كامبل في ١٣ ابريل ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

وقد دارت هذه المفاوضات بكثير من الفتور ولكنها كانت بمثابة فرصة ثمينة سنحت للبasha لإظهار نياته والتصريح بأرائه لأن الباب العالي قرر في يوم ٣ مايو الثنازل عن أطنة أيضا . وهكذا سويت كافة المسائل المختلف عليها اللهم إلا مقدار الجزية التي يدفعها البasha عن الولايات التي تنازلت له تركيا عنها . ولكن الاتفاق قد تم في سبتمبر التالي على هذه المسألة أيضا وهو يتلخص في أن يدفع البasha ٣٠,٠٠٠ كيس سنويا عن مصر وأطنه وسوريا ووطورسوس (١) . وهكذا وضعت الحرب السورية أوزارها دون أن تعود على أحد بفائدة فالسلطان قد خرج منها بعار الهزيمة على أيدي أحد باشواته الثائرين بينما لم يحقق محمد على أحلامه لا من حيث الاستقلال ولا من حيث المركز الممتاز في البلاط العثماني . وبينما كانت الدول الغربية حائرة على انتصارات ابراهيم التي فتحت ثغرة نفذ منها الجنود الروس كانت روسيا نفسها متألمة لأنها لم توطد أقدامها كما ينبغي على ضفاف البسقور . على أن روسيا على كل حال لم تنسحب إلا بعد أن نالت بمقتضى بند سرى وازدق في معاهد (أوهمكينار يوكايس) المفقودة في ٨ يوليو الحق في اقفال بوغاز الدردنيل في وجه الموارج الاجنبية . ولعل هذا على الأرجح هو السر في ذلك التشكك الغريب الذي كان بالمرستون ينظر به إلى سياسة محمد على . وحتى قبل توقيع المعاهدة المذكورة كان بالمرستون غير مهال لمشروعات محمد على وإن لم يكن شديد المعارضة فيها . وفي هذا الصدد كتب بالمرستون يقول : ان غاية محمد على الحقيقية ترمى إلى انشاء ملكة عربية تضم كافة البلاد التي تتكلم العربية . وقد لا يكون هناك وجه للخطر من تحقيق هذا المشروع في حد ذاته ولكن لما كان تحقيقه يتضمن تمزيق شمل تركيا ولم يبق لنا مناص من معارضته . ومن جهة أخرى لا فرق بين أن تضع تركيا يدها على طريق الهند وبين أن تكون تلك الطريق في يد ملك عربي . وهذه

(١) كامبل في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٤٣ (وزارة الخارجية ٢٨ - ٨٨)

(٢) (حياة بالمرستون) طبلبر جزء أول من ١٢٤ - ١٤٥

الخطبة طبيعية حيال الأحلام التي كانت تجيش في صدر رجل كانت مطامعه
سبياً في اثاره مسألة من أعقد المسائل الأوربية في شكلها الحاد . وهكذا
أصبح من غير المحتمل أن يتم ذلك التعاون في المستقبل بين انجلترا ومصر -
وهو ما كان يطمح اليه الباشا - بسبب ضعف تركيا أو بسبب ما بين الدول
الأوربية من التنافس . وليس من ريب في أن التمسك بأي مبدأ سياسي كالمطالبة
بالاستقلال الوطني أو بإحلال الحرية السياسية محل الظلم والاستبداد - نقول
لا ريب في أن شيئاً من هذا القبيل يصلح لأن يتخذة قاعدة لاثارة القلاقل
السياسية ويمكن على الأقل أن يستخدم في اكتساب العطف العام من الشعوب
الأخرى - والسكن مجرد المطالبة بإحلال حكم أو توطئة اطي حالج محل آخر فاسد
لم يكف لاثارة أمة عاطفة في صدر حزب الأحرار - وما يدعو إلى الأسف
حقاً أن عملية الإصلاح التي بدأها محمد علي وفازت من النتائج الحسنة على الحكم
الفردى الجاف المنظم وقدرته على أن يدخل في شعب كالشعب المصري مركب
من عناصر غير متجانسة وذلك الشعور المشترك الذي لا سبيل للوطنية بدونه لا بل
أن عوامل الدين التي كانت تجعله تدريجياً في ادارته نقول أن مما يدعو إلى الأسف
أن ذلك كله قد تنوّه في ما كانت تردده الألسن عن قدوة نظام الخديوية الاجباري
والشدة التي كانت تجعله في عقوباته والارهاق الذي ظهر أثره في امتيازاته .
ولا ينبغي ألا ننسى بللائمة للشريعة على المرستون إذ لم يكن قد فهم حق الفهم
أهمية حكم محمد علي للذي لم يكن في رأيه سوى الرجل الذي تكاد مطامعه
البعيدة أن تثبت قدم الروم في مركز خطير على مختلف اليمسور .

الفصل الخامس

فكرة إنشاء امبراطورية والطرق البرية

كان بالمستون على نحو مامربك - هو الذى عزا إلى محمد على فكرة إنشاء (امبراطورية عربية) تضم شمل كافة الاصقاع التى تنطق بالعربية ومثل هذه الرغبة كان بديها أن تجيش فى صدر نائب السلطان فان فتح سوريا بعد أن دانت له الأمور فى مصر والحجاز والسودان لم يترك أمامه ما يستحق الذكرك من العقبات فى سبيل تحقيق تلك الرغبة إذ لم يبق لتمام ذلك التوسع الإقليمى الا أن يحتل الطرق والحليج الفارسى وجنوبى بلاد العرب . وبدئهنى أن قطرا من تلك الاقطار لم يكن مغريا من الناحية الاقتصادية اللهم الا إذا استثنينا مصايد اللؤلؤ فى جزيرة البحرين - فى انها من الناحية العسكرية آجلة بقبائل رحالة أو شبه رحالة لن ترضى بسهولة عن إنشاء حكومة نظامية وخاصة إذا كانت مصحوبة بفرض ضرائب مقرررة وسن قانون للخدمة العسكرية الاجبارية . ولكن هذه الاصقاع إذا لم تكن قيمتها كبيرة الا أن احتلالها كان له من الناحية الأخرى مزايا معينة . لأن احتلال الطرق يجعل أملاك نائب السلطان متاخجة ليران ثم أنه بواسطة إيران يصبح قريبا من أواسط آسيا . أما احتلال جنوبى بلاد العرب فانه يكفل له السيادة على البحر الأحمر من ناحية والحليج الفارسى من الناحية الأخرى ولهما ما لهما من المزايا العسكرية فى جميع الأزمان والعصور بحيث أنه قد يستطيع أن يحظر على العارات البحرية الانجليزية الموجودة فى الشرق المرور فيهما وبالجملة فان ذلك التوسع وأن لم يؤد إلى زيادة موارد محمد على المادية زيادة تذكر قد يضاعف كثيرا من نفوذه السياسى ويزيد هيئته

وكان يعتقد - وبحق - أن جنوبي بلاد العرب لن يمكن أن تثبت طويلا أمام قوة منظمة وان بغداد على الأكثر لن تبدي مقاومة ما . لأن الحالة العامة في الأقاليم كانت حالة تعاسة ويؤس لا نظير لها . وقد كتب الكولونيل تيلور وكيل شركة الهند الشرقية بهذه المناسبة يقول : ان الأهالي من قرط يؤسهم يتطلعون إلى ابراهيم (١) أما تجار بغداد فانهم لا يرون حدا لاطماع الحكومة الزكية وميلها إلى السلب والنهب الا تخوفها من وصول الجنود من الهند وقد استهجنوا قرار بالمرستون بمنع ضم اقليمهم إلى ما أصبحوا فعلا يسمونه بالخلافة المصرية ، (٢) .

وفي الواقع لو استطاع محمد علي أن ينادى باستقلاله لآحياء الخلافة المصرية من جديد فانه كان يشرف على إدارة الحجاز وهو المكلف بحمايته ضد المطامع الخارجية ومهما كان شأن ما حاكه رجال الدين من ضروب الخيث والدهاء حول مركز الخليفة الديني فان الجمهور كان يعتقد أن خلافة السلطان لن يمكن أن تظل طويلا بعد أن أفلتت منه سلطته الأسمية على مكة والمدينة . فالسلطان كما كتب ابراهيم إلى أبيه - لا يمكن أن يذكر اسمه بعد اليوم في خطبة الجمعة أو يشار إليه باعتباره خادم الحرمين (٣) وحتى قبل نشوب الحرب السورية رددت الألسن في مصر أن شريف مكة علي وشك أن يذبح . ثم ثورا بأن من يملك السكبة وينود عنها هو الذي يصح أن يسمى بحق حامي حامي الملة المحمدية ، (٤)

-
- (١) تيلور كامبل في ٦ نوفمبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٨٨ - ٧٨)
(٢) ريبون إلى كامبل في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٨٨ - ٧٨)
(٣) كتاب الاستاذ صبري ص ٢٨١ (راجع بوليتي رقم ٣٠٥ في ٧ نوفمبر سنة ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ٣٦٠ - ٧٨)
(٤) باركر إلى كاتنج في ٢٣ فبراير سنة ١٨٣٢ (وزارة الخارجية ٣١٣ - ٧٨)

ثم إلى بجانب الاستيلاء على الحجاز. كانت لمحمد علي السيطرة على مركز
خطير آخر من مراكز النفوذ في العالم الاسلامي، وهو القاهرة. لأن مكة وإن
كانت تعتبر مهد الدين الاسلامي من الناحية الروحية - إلا أنها لم تكن
مركزاً للثقافة أو العلم الاسلامي فلم يكن فيها مدارس تذكروا ولا مكتبات كبيرة
يلجأ إليها طالب العلم. بل لم يكن فيها مكان واحد لبيع الكتب أو تجليدها نعم
لقد كانت المحاضرات تليق في المسجد الأعظم ولكن لم يكن يلقىها أحد من
علماء الاسلام، الأعلام... هذا فضلاً عن أن القليلين الذين حضروا الاستماعها
لم يخرجوا عن كونهم شردمة من جهلاء الهنود والمالاي والبيد (١).

ولكن القاهرة ودمشق كانتا وقتئذ قاعدتي الثقافة الاسلامية وقد كانت
المدينتان في قبضة سحر علي. وهذا ما جعل له أهمية خاصة في العالم الاسلامي.
فلو أنه استطاع ترقية هاتين المدينتين وجعلهما مركزاً للثقافة العربية لا للثقافة
الاسلامية فحسب ولو أنه جعل نفسه محامياً للقضية العربية ضد القضية التركية
- تقولوا أنه فعل ذلك التوصل إلى ايجاد روابط للاتحاد بين البلاد التي
يحكمها أقوى بكثير من روابط الخضوع لسيد مشترك.

ولقد وجه بعضهم إلى محمد علي قوارص اللوم على تهاوله في تحقيق هذه
الفكرة ولكن صاحب ذلك الانتقاد تناسى بعض العوامل الرئيسية في الحالة
العامة كما كانت وقتذاك. فإن الاسلام كدين من الأديان لم يشجع مطلقاً على
ظهور القومية أو العنصرية فإن صفة العاطفة قد أضحت بدلاً من أن تقوى
ما بين الأجناس من اختلاف في الثقافة مما كان يمكن أن يتحول يوماً ما إلى
خلال وطنية. وما يلتفت النظر حقا أن الحكام الوظيفيين - حتى بعد مرور
قرن بأكمله - العتق قية الآراء والأفكار الغربية دورها - كانوا يشعرون
بما تقيمه أمامهم تعاليم الدين الاسلامي من العقبات بسبب غاياته العامة التي

لا حصر لها . ولنت الأمر وقف عند هذا الحد . فلم تكن بين الأمم العربية
إذ ذلك روابط مشتركة عدا رابطة اللغة و رابطة الخضوع لسيد واحد .
فالسوري والمصري والعربي المتنقل والفلاح والعلماء والكافة كل أولئك كانوا
منقسمين فيما بينهم بسبب العادة والتقاليد أو الآراء المحلية إلى حداثهم لم يذكروا
ميلين إلى التسليم برابطة أخرى غير رابطة الدين . وهذا ما جعل محمد علي يظهر
بمظهر المدافع عن الأمة الإسلامية بدلا من الأمة العربية التي لم يمكنه حتى
التفكير فيها . وهذه حقيقة اقتنع بها إبراهيم فقدم تبيين له أن الخلافات بين
السوريين والمصريين أكبر وأشد من أن تجمع الفريقين في صعيد واحد أو
تجعلهم أمة واحدة .

أما محمد علي فكان يرى أن أهمية البلاد التي تتكلم العربية تنحصر في مزاياها
العسكرية لا فيما يمكن أن تؤدي إليه من احتمالات لم يكن يمكن التفكير فيها
أو تصورهما في عهده .

ففكرة الوطنية العربية لم تتولد وتظهر على المسرح السياسي إلا في أيامنا .
ويرجع الفضل في ظهورها إلى ازدياد النفوذ الغربي وانتشار التعليم ووجود
الصحافة الشعبية وفوق هذا كله إلى سهولة طرق المواصلات .

فلم تكن فكرته متجهة اذن إلى إنشاء وحدة عربية داخل دائرة الاسلام
بل أن يصبح زعيم الاسلام الأشهر المشار إليه بالبنان وأن ينادى به الناس كامام
لهم . ولكن تحقيق هذه الفكرة كان يقتضى أما خلع السلطان وتزويق أملاكه
أو قلب الديوان في الاستانة رأسا على عقب واحلال نفوذ محمد علي محل
نفوذ خسرو باشا . أما موقفه فإنه كان دائما غلبضا وقد أصبح الآن أشد
عمرضا وخاصة بعد انتهاء الحرب السورية التي أسفرت عن انتصار إبراهيم
الباهر وقد كتب كامل يصف هذا الموقف على حقيقته فقال ، انه تابع للسلطان
من الوجهة القانونية ولكنه مستقل عنه في الواقع ومع أنه لا يفتأ يعلن أنه
تابع وخاضع للسلطان إلا أن توكيداته هذه أفغنتني أنه لا يرغب أن يعتقد غير

ذلك عنه (١) ، ولقد طالما عززت الصحف الفرنسية والتصريحات الرسمية الفرنسية الأمل في نفسه بأنه لو أعلن الاستقلال لقبول ذلك الاعلان بكثير من العطف والتأييد ، وكان يذمعه إلى السير في ذلك الطريق نفسه ما كان يظهره السلطان ووزراؤه حياله من سوء النية الظاهرة - وهو أمر كان طبيعياً - وبهذه المناسبة كتب كامبل بعد ذلك بأسبوع فقال : ان ما بدا من ناحية الباب العالي أخيراً من التهديدات المضحوبة بالمظاهرات سنوف يقوى عزيمة محمد علي في رغبته الحصول على الاستقلال وتحقيق الغاية التي لا شك في أنه يعمل لها . إلا وهي انشاء خلافة عربية . . . وهو شديد الحنين الى نيل السلطنة والمجد طبعاً ويختلف عن بقية المسلمين بأنه مدفوع برغبة شديدة في تخليد اسمه في صفحات التاريخ . ولا مناص من الاعتراف بأن النجاح كان على الدوام حليفه (٢) ،

وساعد مسلك السلطان في النجاح إلى روسيا على اشتداد احتقار محمد علي واثمنازه من الطريقة التي تدار بها الأمور في الاستانة لأنها ادخلت في دائرة النزاع عاملاً لم يكن يحسب أحد حسابه . ولقد كانت بمثابة طعنة بخائبة لم تفتق له الحيلة وسيلة لدرئها بل كان ذلك المسلك أحد الأساليب القوية التي تجعله يشن الغارة على رجال الاستانة علناً وألا يتورع عن تقديم وتوجيه أشد عبارات النقد إليهم وحسبك أن دعوة روسيا إلى مساعدة الباب العالي رجحت عواطف المسلمين رجة عنيفة وكادت تشق وحدتهم . وفي الحق انها نفرت الناس جميعاً بحيث أن الغازي الذي وصل أخيراً إلى القاهرة - والذي كان تعيينه في منصبه من الآثار البارزة الدالة على سيادة تركيا على مصر - صرح بأن مهمته تقضى باصلاح الأمور مع الباشا لاعادة المياه إلى مجاريها وأنه واثق من أن كثيرين من أصحاب الرأي في الاستانة ينظرون إلى محمد علي باعتباره

(١) كامبل في ١٦ اغسطس ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٧٨)

(٢) كامبل إلى بولسطين في ٢١ اغسطس ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣٧ - ٧٨)

أكبر دعامة الامبراطورية العثمانية فيما لو نشبت الحرب بينها وبين رومانيا وما
ما (١) فلو أمكن معادلة التحالف المعقود بين تركيا وروسيا بتفاهم بين مصر
وانجلترا لكان في الاستطاعة تحقيق الأحلام التي كانت تجيش في صدر نائب
السلطان منذ سنوات عديدة .

ومن ثم قدمت مذكرة ممتعة وعلى جانب عظيم من الأهمية إلى قنصل
انجلترا العام لا بلاغها إلى لندن ، جاء فيها أن أول غاية يرمى نائب السلطان
إلى تحقيقها هي اقتلاع نفوذ روسيا من تركيا وأن ينظم جيشا لا تنحصر مهمته
في حمل روسيا على احترام استقلال تركيا وحدها بل واستقلال إيران أيضا
، أما الغاية التي كان يرمى اليها نائب السلطان من امتلاك سوريا فقد كان باعتبارها
النية السابقة ولذلك كان يعلل نفسه بعد معركة قونية أن يحدث انقلابا في نظام
الحكم في الاستانة بحيث يتمكن بمساعدة فرنسا وانجلترا من التعجيل باحباط
مآرب روسيا ، ثم استطردت المذكرة بان الباشا سوف يكون لديه قريبا جيش
قوى يبلغ ١٥٠٠٠٠ كامل العدد والعدد وعلى قدم الاستعداد للتعاون مع
انجلترا في المهمة المحيطة مهمة تخليص تركيا وإيران من اليزير الروسي . ثم انتهى
الباشا بتوجيه خطابه إلى ما عرف عن الانجليز من شيم العدالة وحب الانصاف
إذ كان يصح له في الوقت نفسه أن يشادى باستقلال مصر وهو ما عول على
فعله فيما لو استمرت عداوة الباب العالي له (٢)

وكان معتمدا انجلترا في الشرق ، يالين في ذلك الوقت للموافقة على تلك
الاقتراحات واليك ما كتبه بونسيني إلى كامبل في سنة ١٨٣٣ إذ قال : إذا كانت
روسيا مدفوعة بعوامل الأثرة والأناية فالمرجو أن تكون قوة محمد علي في

(١) كامبل في ٢٥ يونيو سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣٧ - ٧٨)

(٢) : بوغوص بك إلى كامبل في ٣ - سبتمبر سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٧٨)

الجهة التي تقضى مصلحته باستخدامها فيها أى فى أن يطرد من آسيا ومن كافة
الأراضى التركية تلك الدولة التى إذا سمح لها بفرس جذورها لمكنت قبل
مرور وقت طويل من شل مجهودات شعبه المصرى والعربى الجديد (١) . بل
أن كامل كتب فى العام التالى يقول أن من رأيه ، فيما يتعلق بقصد روسيا ووقف
اعتدائها من ناحية آسيا أن انشاء خلافة عربية برعاية محمد على قد يكون أقوى
سد يمكن إقامته لصد روسيا بل لعل ذلك يكون أضمن من أية مقاومة يمكن
أن يبدىها الباب العالى بل أن محمد على فيما لو اقتضت الظروف ذلك قد يقدم
مساعدة عظيمة لآيران (إذا افترضت أنه استولى على بغداد) فيما لو اشتبكت
فى حرب مع روسيا (٢) .

ومن المحتمل أن هذه الآراء انفقت إلى كراهية بالمرستون لسياسة روسيا
والغايات التى ترمى إليها فلقد كان ينظر إليها باعتبارها الدولة الوحيدة التى يرجح
نشوب الحرب بينها وبينها . ولطالما أبدى تدمره مما كانت تبديه من روح
العداء فى مختلف الأنحاء وهى الروح المستمدة من خلق القيصر شخصيا ومن
هيئة الحكيم الدائم فيها وفضلا عن ذلك فقد كان يلقى فى الوقت نفسه معلومات
من أشخاص ليسوا تحت سلطة محمد على ولا تحت تأثير سحره . بأن روسيا
تعمل بنشاط على ترسيخ أقدامها فى منطقة الطرق الخطيرة ، وبهذه المناسبة
كتب معتمدنا هناك يقول ، أن روسيا إذا ما وطدت أقدامها فى بغداد فإن
وجود العراق فى مركز وسط وما يجرى فيه من الأنهار الصالحة للزراعة وما
لديه من الموارد الطبيعية كل هذا يكون بمثابة احسن فرصة للزحف على الهند
فى المستقبل . . . أو على الأقل لترسيخ أقدام الدبائس ومواصلتها وهى أشد
خطر من الحرب نفسها (٣) .

(١) بولسيفي الى كابل فى ٢٤ مايو سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كابل الى بولسيفي فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٣٤٦ - ٧٨)

(٣) بالمرستون الى كابل فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٣٣ (بتلور جزء ثان ص ١٧٦)

أفليس في الاستطاعة أن يؤدي الخوف الى دسائس الروس وزحفهم عن طريق ايران الى الهند الى تحقيق ما كان يرجوه نائب السلطان من اعتراف الانجليز ومساعدتهم إياه بعد أن غاب في تحقيقها (أولا) الجلاء عن المورة و (ثانيا) التلويح بعقد معاهدة مع فرنسا . . ألم تسع الحكومة الانجليزية في الهند الى عقد محالفة بين السيخ والأفغان وايران عند ما خيف من زحف نابليون على الهند بالطرق البرية .

بيد أن هذه الاعترافات اغفلت اغفالا تاما ، مركز بريطانيا العظمى وشخصية وزير خارجيتها وخلاف ذلك أنها كانت الى ذلك الحين عالمة أو على الأصح معتبرة بأسها ومسئوليتها . لأنها لم تخسر في خلال الأجيال الخمسة الماضية إلا حربا واحدة وحتى في هذه المرة الواحدة لم يضعف من بأسها ويفت في عضدها إلا عليها إنما تقاثل شطرا من أسرتها أما الحرب الأخيرة التي اشتبكت فلم تكن فقط أشد الحروب هو لا بل انها خرجت منها وهي أشد تيبها بانتصارها فيها في أى حرب سابقة .

فهل كان يحتمل إذن أن تغير القاعدة التي قامت عليها سياستها في أوروبا منذ أجيال عديدة لتبتاع بدلا منها محالفة ضد عدو محتمل لم يعرف في تاريخه أنه انتصر في حرب ما إلا ضد الأتراك أو الإيرانيين . . ثم ان بالمستون لم يكن بالرجل الذي يحاول سد النقص بعقد محالفة أجنبية ليستغنى بها عن تنمية قوة بلاده واستثمار مواردها . فاذا كان ثمت ما يستحق عليه المُواخِذَة فهو عدم سعة احتياله وليس خور العزيمة أو قلة الشجاعة . ولذا فقد اعتزم الوقوف في طريق تقدم روسيا بغير الوسائل التي كان يقترحها محمد علي . ولذلك أرسل ردا قاطعا من شأنه أن يقفل الباب في وجه كل رجاء . فلقد كلف كامبل بأن يبلغ محمد علي أسفه ودهشته لتلك الاقتراحات التي تعارض مع توكيداته السابقة فضلا عن كونها تتناقى مع شرف الحكومة البريطانية وتعهداتها . فحمد علي في الواقع برغب في أن يقره بريطانيا العظمى على اعتدائه على السلطان أو أن

توافق على مجارلته التلخص من ولائه لجلالته والمباداة بنفسه حاكما مستقلا على البلاد التي يديرها الآن باسم مولاه السلطان . فكيف لنا أن نسمح بحدوث مثل هذه الفتنة وهذا الاعتداء المباشر على حقوق ملك متوج تربطه مخالفة بملكنا (١) .

وليس من شك في أن هذه اللهجة كانت تنم عن عنصر السخف بل والبهتان فان بالمرستون كان يكتب عن موقف محمد علي أزاء السلطان كما لو كانت علاقة ذلك السلطان المجرد من السلطة بوزرائه شديدة بالعلاقات المألوفة في الغرب . وقد عالج وزير الخارجية الموضوع كما كان يتوقع أن تنظر الولايات المتحدة إلى ما يقدمه حاكم كندا العام من اقتراحات من هذا القبيل أو كما كانت تقابل فرنسا اقتراحات كهذه من حاكم الهند العام .

إذ لا ريب أن مجرد قبولها بل وحتى تشجيعها لا يمكن تسويقه الا بوجود حالة ينتظر معها نشوب الحرب فعلا هذا في حين أن الوزير الذي تسمع له نفسه بطلب المعونة الأجنبية ضد ملكه لا يمكن أن يكون إلا متلبسا بأسوأ أنواع الخيانة العظمى .

على أن هذه الآراء كانت على ما يظهر تعتبر كقضية سهلة لا وجود لها بالمرّة ذلك لأن حاكم كندا العام يستطيع أن ينال قريباتين وهو يعلم أن نجاح ادارته لا يمكن أن يرضه إلى حقد ملكه أو إلى الرغبة في الانتقام منه كما أن حاكم الهند العام يستطيع أن يطمئن إلى أن رئيس الوزراء لن يعمل على تلويث سمعته وإرساله إلى المشقة . والنتيجة أن الآراء السارية في الغرب كانت تطبق بلا حساب على الشرق مع أنها لم تكن مفهومة على وجهها الصحيح بل ومجهولة تماما .

على أن التسليم بهذا لا ينتقص من هوقف بالمرستون لأن تركيا قد أصبحت جزءا من نظام الدول في أوروبا فاللمخالفة التي تعقد معها نفس الالتزامات التي

(١) رسالة بالمرستون إلى كامبل في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٤-٧٨)

للمعاهدات التي تعقد بين الدول الأخرى . وهي التزامات لا يمكن والحق يقال الاضطلاع بها بسبب الفوضى السائدة في شؤونها الداخلية . كل هذا لم يكن ليحجز في أحد وفي هذه الحالة التي الاسترشاد بالمبدأ السياسي بما يعززه من الاعتبارات السياسية . وليس من ريب في انه لم يكن شئت ما يحول دون الغاء ما بيننا وبين السلطان من التحالف القديم وأن تؤيد بعد ذلك محمد علي في مشروعاته ضد الامبراطورية العثمانية واخلاقه التركية . ولكن فن السياسة الخارجية يتضمن بين ما يتضمنه خدمة المصالح الوطنية في داخل الحدود التي يفرضها مراعاة المبدأ السياسي ولا سبيل إلى انكار أن هذا الأخير كان يصبح في خبر كان باقرارنا إلى مصر في مشروعاته - ولو سرا - كما أن الأول كان يصبح في خطر باتفاقنا علنا مع محمد علي . إذ لا ريب في أن سحب موازرتنا للسلطان كان يترتب عليها مناصرة الدول إلى اقتسام امبراطوريتها وهو احتمال لم يكن يسعنا أن ننظر إليه بعين الارتياح لأننا لم نكن نستفيد من تحول الأذرياتيكي إلى بحيرة نيساوية أو الأستانة إلى ميناء روسية . فإذا عشي أن تكون الفائدة التي يقدمها محمد علي والتي يمكن أن تعوضنا عن قلب القارة الأوربية رأساً على عقب . إذا ما الذي يحملنا على التبرع بمساعدة حاكم مصر بأن ينسط سلطانه عن طريق الفتح العسكري إلى بقاع جديدة لا يستطيع أن يزعم أن لديه شبه حق في الاستيلاء عليها . . . فلهذه الاعتبارات جميعاً نشأت سياسة ترمي إلى الاحتفاظ بسلطة محمد علي في البقاع الواقعة فعلاً تحت سلطانه مع إقامة للعراقيل في سبيل توسيع ذلك السلطان . ولذلك آثر بالمرستون وبحق أن يقوى مركزنا حول الطرق البرية الجديدة المؤدية إلى الهند على إنشاء دولة جديدة قد تتضمن أينا في يوم ما في حرب محتملة مع روسيا .

ولكن الطريقين البريتين الممكنتين إلى الهند هما طريق القرات وطريق السويس - لم تخرج إحدهما بعمل من أعمالنا من تحت سيطرة إحدى السلطات السياسية . فظهور محمد علي على المسرح السياسي في مصر وقد يمكنه من بوضع يده

على طريق السويس بينما كان وادي الفرات ما يزال تحت سيطرة السلطان ولو أنها سيطرة اسمية واحسب أنه كان يكون منتهى الحق لو أننا عملنا بلا باعث سياسى أو أدبى - على وضع هاتين الطريقتين تحت سلطة محمد على فى الوقت الذى بدأ يظهر فيه فالهما من أهمية سياسية كبيرة (١) .

ومن أهم العوامل التى زادت فى أهميتها استعمال البخار فى الملاحة فظالما كانت طريق البحر الأحمر معطلة لمدة أشهر من كل سنة بسبب الرياح الموسمية وطلالما كانت طريق الفرات متعذرة لا يمكن اجتيازها إلا بسحب السفن وهى عملية مضنية فان هاتين الطريقتين إلى الشرق - برغم مالهما من الأهمية العسكرية لم يكن يمكن أن تضارعا الطريق البحرية الطويلة حول رأس الرجاء الصالح . على أنه قبل أن تضع الحرب مع نابليون أوزارها بدأ استعمال اللشبات البخارية فى الأنهر والترع الانجليزية . وبعد سنوات قليلة بدأ استخدامها فى عبور خليج المانش . ولم يحل عام ١٨٢٠ حتى كان الناس يتوقعون استخدام البواخر فى طرق المحيطات الكبرى . ولكن التقدم كان بطيئا هنا : ذلك لأن الآلات البخارية التى زودت بها أول باخرة لعبور الاوقيانوس كانت ضعيفة ومتلفة بمعنى أنها استهلكت مقداراً هائلا من وقود الفحم وهذا ما جعلها لا تجرؤ على الابتعاد عن السواحل لتأخذ حاجتها من الوقود أما (طنبوشة الطارة) الكريهة المنظر فقد كانت عرضة لأن تقطعها - الأمواج فى عرض البحر من أساسها . هذا إلى أن الآلات نفسها كانت توقف أكثر من مرة لتظليفا وإصلاحها . فلهذه الأسباب كان استعمال السفن فى هذه الأمور قاصرا على الجهات التى توجد بها سلسلة من الموانئ كالمانش والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج الفارسى .

وسرعان ما أدركت الهند أهمية هذه الاحتمالات . و

(١) . بالمرستون إلى كامبل فى ٢١ مارس سنة ١٨٢٣ .

كلكتا في أوائل سنة ١٨٢٣ وشكلوا لجنة لبحث الموضوع فأدى نشاطهم الى الرحلة التي قامت بها السفينة (انتربريز) حول رأس الرجاء الصالح وسبلخت المسافة بين كلكتا ولندن في ١١٣ يوماً نصفها في السفر بالبخار ونصفها في السفر بالشرع . وكان من أثر هذا الاخفاق النسي أن أدرك الناس مضار السفر الطويل بهذه السفن على حالتها الفطرية وانجبت الأظار الى الطريق الملائم المختصر طريق السويس والبحر الاحمر .

وكان في طليعة مجدى هذه الفكرة مونتستوارت الفنتون وقد صادف ذلك الوقت الذي شرعت فيه لجنة كلكتا في القيام بمحملتها . ولما خلفه السير جون مالسكولم في منصب حاكم بمباى راح يتحمس في تحييد الفكرة حتى أنه حاول في سنة ١٨٢٩ أن يرسل السفينة (انتربريز) من بمباى الى السويس ثم أسر بإنشاء سفينة جديدة اسمها (هيولندس) وقد استطاعت في سنة ١٨٣٠ أن تقوم بأول رحلة بخارية في حوض البحر الاحمر . ومع أن شركة الهند الشرقية لم يمكن وقتئذ حملها على اتمام المشروع بتخصيص سفن بخارية الى الاسكندرية وبالعكس لمقابلة البريد والمسافرين عند وصولهم الى السويس . فقد جربت السفن في رحلات مختلفة وأخذت السفن التابعة لوزارة البحرية تسافر من مالطة الى الاسكندرية وتشكلت لجنة من الخبراء لوضع تقرير عن مسألة المواصلات البخارية مع الهند بخلافها . وأخذ التجار يستخدمون طريق السويس بكثرة في شئون البريد حتى قبل انشاء خط منظم (١) ثم ان توماس وجمورن الذي كان حاجر الزاوية في الترويج والدعاية اتخذ له مكشافا في الاسكندرية وشرع بعمل كوكيل لتقل الرسائل البريدية وهذا بالرغم من اصرار شركة الهند الشرقية على عدم الانتفاع بالطريق . وقد وصف لنا اوكند حاكم الهند العام الحالة في سنة ١٨٣٦ وصفاً جيداً فقال في كتابه لهيوس : يتسلم التاجر في (انديا هوس) تحاويله على خزائنا لدفع مقدار معين بعد الاطلاع وذلك

(١) كتاب الطرق البريطانية الى الهند بقلم هوسكنز - الفصل الحامس

بمقتضى مدة السفر التي قررتها المحكمة (أى حول رأس الرجاء الصالح) ينبغي أن يكون بعد التاريخ بأربعة أو خمسة أشهر ثم أنه يرسل هذه التحاويل الى الاسكندرية وهناك يستأجر الشيط واجهوزن قاربا شراعيا ومعه حقائب البريد ويقصد الى (بخا) ويضع هذه الحقائب على ظهر احدى السفن التجارية فتصل الى كالكتا فيما لا يزيد عن شهرين منذ خروجها من انجلترا : وهنا يستلم التجار الخطابات الواردة اليهم وأيضا تحاويلهم لأن خزائنا قد أودع فيها نحو ٢٠ لكخ من الزويات لمنكسب التجار ولخسارتنا نحن وهكذا ترى حركة الرسائل الخصوصية في ازدياد مستمر وسيل الصحف يقوى على مر الأيام : أما أنا فبصفتى حاكما عاما فأنى أؤثر المواصلات عن طريق رأس الرجاء الصالح من طريق البحر الاحمر بل انى أفضل طريق رأس هورن (فى جنوب أمريكا) عن الطريقين المذكورين ولكن اذا فتحت الطريق المختصرة فلسوف يكون من ذواعى العجب بل ومن أسباب التقص أن يستخدمها كل فريق ماعدا الفريق الذى له فى الهند مصلحة هائلة ، (١)

ولسكن كانت هذه الأحوال آخذة فى التلاشى وبسرعة ذلك لان الفرنسيين انشأوا فى سنة ١٨٣٥ خطا للسفر بالبوأخر فيما بين ترشيليا والاسكندرية وهكذا اضطرت شركة الهند الشرقية تحت ضغط لجنة المراقبة أن توصى بصنع سفينتين بخاريتين جديدتين للسفر فيما بين بمباى والسويس وبالعكس . ومن ثم أصبح تحسين الطريق طبقا لتوصيات لجنة الجزاء مضمونا .

ولم تكن هذه هى الطريق الوحيدة الممكنة - فقد بدأ كانت البصرة مناقشة جديدة لبناء السويس ولما كانت قد ظهرت فائدة البوأخر فى المياه الداخلية فقد جعل الناس يتسامون طبيعا أليس من الأصوب أن تتصل مياه أورنتس بمياه الفرات فى هذا العصر الذى أصبحت فيه انجلترا مغطاة بشبكة من الترعى وبخاصة وأن مثل ذلك المشروع يكون أقل كلفة من شق قناة فى برزخ السويس

وفي نهاية سنة ١٨٣٠ وأوائل سنة ١٨٣١ شرع بمسح هذه الطريق في وقت واحد وبشيئى ، من ناحية سوريا وفريق من ضباط الشركة من الهند . على أن الضباط قد حدث ما يعرقل أعمالهم بفعل الأعراب الضاربين على ضفاف الفرات وقد اغتالوا بعضهم فعلا . أما شيئى فقد تمكن من أمام المساحة الابتدائية برغم ما قام في سبيله من عقبات جبارة . ثم أرسل مرة أخرى في سنة ١٨٣٤ على رأس بعثة - اصطحبت معها سفينتين بخاريتين من سفن الأنهر ذوات القاع المسطح لاستخدامها في نقل أعضاء البعثة من مياه الفرات الأعلى إلى الخليج الفارسى وقد استصدر فرمان سلطانى بالسماح بالملاحة في الفرات وبعد أن ذلل شيئى مصاعب جمّة تمكن من جمع سفينتيه على النهر المذكور ولكن سرعان ما أغرقت الريح احداها ووفقت الثانية في الوصول الى البصرة وبالرغم من أن كبير البعثة كان شديد التفاؤل بما يمكن أن يصل من الاحتمالات بهذه الطريق التي تمكن من مسحها بعد جهود جبارة فان الناس جميعا كانوا مقتنعين بأنه مهما كانت أهمية هذه الطريق من الناحية السياسية فان طريق الفرات قد تستطيع منافسة طريق السويس والبحر الأحمر إلى الهند (١) .

على أن البعثة كانت مدفوعة إلى أعمالها بغاية سياسية معينة ذلك أن تلك المنطقة التي يشغلها الفرات أصبحت لها أهمية هائلة بعد التقدم الذي تقدمته روسيا وبعد أن تطورت مشروعات محمد على وتبينت الغايات التي يرمى اليها لذلك أصبح في طبيعة المسائل السياسية المهمة أن تعرف وسائل النقل في تلك المنطقة وهل هي سهلة وإلى أي حد تعتبر هكذا . ويلوح أن روسيا كانت شديدة المعارضة لمحمد على في إرسال البعثة المذكورة وقد علم بونسيئى في الاستانة أن روسيا أبلغت الساب العالى بأن والى مصر على اتم استعداد لوضع كل ما يمكن من العراقييل في سبيل تلك البعثة إذا رغب السلطان ذلك (٢) . ثم

(١) كتاب هوسكيتس السالف الذكر الفصل السابع
(٢) بونسيئى في ٦ نوفمبر سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٦ - ٧٨)

أن كامبل كان مقتنعا وهو في الاسكندرية بان تقصل روسيا العام حاول جمده لاستتارة الباشا ضد المشروع (١) وقامت المصاعب الشديدة بسبب العمال والمؤونة . وكانت هذه الاعترافات معقولة لأن الروس لم يكن يروق في نظرهم ترسيخ قدم انجلترا على ضفاف الفرات في حين أن محمد على كان يخشى أن تسكون نبتنا من وراء هذه الأعمال إنشاء قلاع هناك ترمى الى احتلال النهر (٢) .

كما أنه كان شديد الحرص - من الناحية الاقتصادية - على تحسين طريق البحر الأحمر أولى من طريق الخليج الفارسي . ولعله كان يؤمل أن تؤدي معارضته في مشروع يعلم أنه يهم الانجليز إلى تساهلهم معه في مسألة الاستقلال .

لهذا بينما كان يعمل ابراهيم خفية في سوريا كل ما يمكنه عمله لعرقلة تقدم شينشي فان محمد على ظل يرفض بدوره إرسال أوامر معينة إلى ابنه إلا بطلب صريح من السلطان (٣) .

وهذا ما أثار حفيظة بالمرستون ودفعه إلى تحرير خطابين بنعمة جافة قال في ثانيهما أن حكومة جلالة الملك مصممة على ألا يفشل المشروع . . . بسبب عراقيل نقيمتها سوء النية أمامه في جبهة من الجبهات (٤) .

وهكذا بينما كان محمد على يعمل على عرقلة مساعي بريطانيا لاختبار مبلغ صلاحية انهار العراق للملاحة كانت وزارة الخارجية البريطانية تنظر بعين يقظى إلى أملاك السلطان الباقية حتى لا يعتدى أحد عليها فلقد أراد محمد على

(١) كامبل في ٣٠ يولي سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

(٢) كتاب الاستاذ صبرى سر ٢٩٩

(٣) كامبل في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٧٨)

(٤) كامبل في يولي سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

مثلا أن يضم منطقة أورفه الى أملاكه في سوريا مستندا في طلبه هذا الى أن المنطقة المذكورة لم يكن يحتلها الأتراك وأنها في حالة فوضى وتحت سلطة قطاع الطريق وأن سكانها كثيرا ما يغيرون على الجهات الواقعة حول حلب وأنه لا يتردد في دفع الأتاوة عنها وأنها كانت من قديم الزمن جزءا لا يتجزأ من ولاية حلب (١) على أن ذلك لم يفده شيئا بل انضطر الى الانسحاب من المنطقة المذكورة. وفي سنة ١٨٣٥ احتل جهة الدبر، الواقعة على الفرات وكان يرى بذلك بلا ريب الى مراقبة بعثة شيبسي مراقبة فعلية. وكانت حجته في ذلك الاحتلال أن القبائل الرحالة في تلك الجهات ألقت الغارة على أراضيهم (٢) وقد صدر اليه تحذير حازم بالألا يحاول الاقتراب من ولاية بغداد ومهما كانت نيات الباشا فان مدينتي بغداد والبصرة كانتا تعتبران في نظر الانجليز بأن لها أهمية خاصة. وقد صادف احتلال الدبر نشاط الأعمال العسكرية في جنوبي بلاد العرب واحتمال امتدادها الى الخليج الفارسي ولهذا باذر بالمستون الى الكتابة لكامل بأن بريطانيا العظمى سوف تعتبر أن لمصلحتها مساسا مباشرا بحيلولتها دون زعزعة هيبة السلطان في بغداد أو العبث بها، ثم استطرد فكتب فيما يختص بأية حركة عسكرية موجهة الى بغداد فقال: «قل للباشا صراحة ان بريطانيا العظمى لا يسعها الوقوف مكتوفة اليدين ازاء تنفيذ مثال هذه المآرب» (٣).

وليس من شك في أن هذه العبارات لم تكن مجرد بيان وجهة نظر بريطانيا كلاً إذ مهما يكن نتيجة بعثة شيبسي في نهر الفرات ومهما تكن النتيجة التي تترتب على تحسين طريق السويس فليس من شك في أن البحر الاحمر والخليج الفارسي كانا بمثابة طريقين مباشرين الى الهند ولذا صممت بريطانيا العظمى

(١) كامبل في ١٩ اغسطس و١٧ اكتوبر ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ و٢٤٧ - ٧٨)

(٢) كامبل في ٢١ ديسمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٧٨)

(٣) كامبل في ٢٥ و٢٣ ديسمبر ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

على السهر على حمايتهما بالقوات البريطانية .

أما الحوادث التي أدت الى احتكاك المصالح بين بريطانيا ومصر وتوسيع الهوة بين الفريقين فقد نشأت عن الفتنة التي وقعت بين جنود محمد علي المرابطة في بلاد العرب . فان الحرب السورية كانت قد أهكت مالية محمد علي واستنفدت موارده وتأخر على ذلك دفع مرتبات الجنود في بلاد العرب مما دفع ضابطين من الضباط الألبانيين إلى اعلان تدميرهما .

وكان الباشا قد كتب في سنة ١٨٢٢ الى حاكم الحجاز يبلغه أنه أرسل إليه ٥٠٠٠ كيس لتمدية فائرة الجنود ولسكن لابد له من حمل الضابطين المذكورين على العودة الى مصر أو القبض عليهما وإرسالهما الى القاهرة مكبلين بالحديد (١) ولسكن لا أكياس الذهب ولا القبض على الضابطين أدى الى النتيجة المرجوة بل سرعان ما رفع الجنود راية العصيان وأخذ زعماءهم يتحدون حاكم الحجاز ومن ثم أرسل اليهم محمد علي أحد أصدقائهم الأقدمين لاعادة النظام ولكنه اضطر الى الفرار الى القاهرة متسربلا بثياب الخزي والعار . أما النقود التي أرسلت لا يتبايع البن لحساب الباشا فقد استولى عليها القواد وتقاسموها بينهم (٢) وفي جلاء وضع الثوار أيديهم على الممتلكات العامة كما استولوا على سفن الأفراد وسفن الباشا (٣) وفي أواخر سنة ١٨٢٢ كان الثوار قد رسخت أقدامهم في بلاد اليمن (٤) واتخذوا مخابر ، قاعدة لأعمالهم . وهناك جعلوا يغشون أشد عبث بتجارة سورات (٥) ولم يكن يمكن القيام بعمل متج في تلك الظروف ولكن محمد علي أخطر كامل في منتصف عام ١٨٢٣ بأن في نيته ارسال تجريدة

(١) كتاب محمد علي الى حسن اغا في ٧ رمضان سنة ١٢٤٧ (مخطوطات غابدين)

(٢) باركر في ٢١ يولييه سنة ١٨٢٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٣) باركر في ١٠ ديسمبر ١٨٢٢ (وزارة الخارجية ٢١٤ - ٧٨)

(٤) كامبل في ١٦ ابريل (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٥) كامبل في ٢٧ اكتوبر ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨ - ٧٨)

لاخضاع بنخا، (١) وهو مشروع كانت شركة الهند الشرقية تجبذه من صميم قلبها (٢).

وفي نهاية العام تحركت التجريدة وهي مزودة بالأموال لرشوة القبائل العربية المخالفة للثوار (٣) وأخيرا كلت هذه المحاولات بالنجاح فان مشايخ القبائل سرعان ما انتقلوا من معسكرات الثوار إلى المعسكر المصري بما عرف عنهم من الاستعداد للاتصال من جانب إلى آخر بمجرد التلويح لهم بالمال. ومن ثم لم يسع الضابط المتمرد الباقي على قيد الحياة الا الفرار لأحد البوارج التابعة لشركة الهند الشرقية بينا وقع ١٦ من كبار معاونيه في الأسير وصدرت الأوامر باطاحة رؤوسهم (٤).

أما رؤساء العشائر فان كانوا قد أبدوا ميلا الى أخذ مال المصريين بمقابل الانقلاب ضد الجنود الثائرين الا انهم كانوا غير راغبين في ترك الحبل لمحمد علي على الغناب لينعم بإدارة البلاد الواقعة فيما وراء مينائي الحديدة وبخا الواقعين في جنوب البحر الأحمر ولذا نشبت حرب طويلة الأمد بين ضباط محمد علي وشيوخ القبائل في العسير واليمن. على أن الضباط لم يربحوا من هذه الحرب فائدة ثابتة تذكر في حين أن الحرب شلت حركة التجارة. وحتى لغاية سنة ١٨٣٨ كان كامبل ما يزال بلح علي نائب السلطان ويبين له خططل السعي لكسح جماع قبائل العسير واخضاعهم بدلا من الأكتفاء باحتلال الموانئ وتشجيع شتى القبائل في الداخل على احضار حاصلاتهم ليبيعها في الموانئ المذكورة (٥).

(١) كامبل في ١١ يونية سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

(٢) كتاب شركة الهند الشرقية الى لجنة المراقبة في ٩ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة

الخارجية ٤٨ - ٩٧)

(٣) كامبل في ٥ ديسمبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٣٨ - ٧٨)

(٤) كامبل في ٢٣ فبراير سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٥) كامبل في ٢٠ مارس سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

على أن هذه الأعمال العسكرية انما كانت أهميتها بالنسبة لبريطانيا العظمى لأنها قربت الجنود المصريين من عدن وفي الواقع لم يكن يظن بعد اخفاقهم في احراز أى نجاح يذكر لغاية سنة ١٨٣٨. أن هناك أملا في أن يسيطروا سيطرتهم على شواطئ البحر الأحمر الجنوبية. ولكن محمد علي ما لبث أن أحرز فجة في خلال العام المذكور انتصارين باهرين. وفي اليوم الخامس من شهر ابريل حاول أحمد باشا أن يطيح رؤوس ٥٠٠ من رجال قبائل عسير وأن بأسر ١٠٠٠ رجل منهم (١) ووصل في الشهر التالي إلى جهة عنيزة القائد خورشيد باشا الذي كان قد قصد بلاد الروايدين وتقع عنيزة في منتصف خط مستقيم يمتد من مكة إلى البصرة وكانت عنيزة عامرة بالتجار ويقصدها التجار من بغداد ودمشق ولذا كان يحتمل اتخاذها قاعدة صالحة لمواصلة زحف الجيش في المستقبل وبعد قليل من التردد قصد شيخ القبيلة ومعه وجهاء قومه إلى معسكر خورشيد وقدموا طانتهم ولكن وقع حادث دفع الفريقين إلى تحكيم الحسام فورا. ذلك أن أحد الجنود الأتراك أفرغ مسدسه في صدر أحد الأعراب في خلاف شخصي نشب بينهما وفي الشجار الذي نشب بسبب ذلك الحادث زق الجمهور الساحط ذلك الجندي أربا وقد مات من الفريقين نحو اثني عشرة شخصا هذا عدا أن الجنود قد طردوا إلى خارج المدينة واغلقت الأبواب في وجوههم وهنا لم يجد خورشيد مناصا من إطلاق قنابله على المدينة مدة ثمان وأربعين ساعة قبل أن يتمكن من اخضاعها (٢) وتلا هذا مواصلة الزحف في العام التالي حتى وصل إلى شواطئ الخليج الفارسي : وفي أوائل سنة ١٨٣٩ أشار معتمدو بريطانيا في الخليج إلى خضوع جبهة الحسا والقطيف وكذا الاراضي الواقعة على طول الشاطئ الغربي وتوقعوا أن يصر الحسام

(١) كما قبل في ١٠ يونيو سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

(٢) كما قبل في ٣ يوليو سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

الذي عينه محمد علي في نجد على تحصيل الانارة ، التي اعتادت جزيرة البحرين أن تدفعها (١) . .

أما خورشيد فقد كتب إلى المقيم الانجليزي في الخليج بيلغه اعترامه احتلال جزيرة البحرين ولو اقتضى الامر استعمال القوة (٢) ولم يتورع الضابط الذي كان يقود الجنود المصريين عند دنوه من القطيف عن استعمال طهجة جافة في مخاطبته للاميرال البريطاني الذي كان يزور الخليج وقوله له أنه ذاهب لاختصاص البصرة وبعداد هذا بينما قد عزي إلى خورشيد نفسه أنه قال أنه ينتظر وصول المدد من المدينة ليزحف بكامل جيشه (٣) .

على أن هذا النشاط فضلا عن منافاته للحكمة فقد جاء في غير الوقت الملائم وحسبك أنه انطوى على النعمق في غير حاجة في منطقة لبريطانيا فيها نفوذ عظيم . فلقد كان شيخ البحرين أحد زعماء العرب المسلمين في الخليج الفارسي (على حد التعبير الغريب الذي كان يستعمله قلم الشؤون الهندية في السياسة) وأنه قد وقع المعاهدة العامة في سنة ١٨٢٠ ولذا رأيت حكومة الهند وبحق أن تصد ذلك الاعتداء الموجه إلى موقعنا وذلك باصدار الأوامر باستعمال طهجة خشنة حازمة ردا على خورشيد وقومه على أن تشفع تلك اللهجة بارسال الامدادات وأن تطلب الى مشايخ القبائل أن يقدموا معوتهم الودية لصد مطالب مصر (٤) .

ولقد حاول محمد علي أن يسوغ نشاطه هذا بأنه لم يزد من ورائه إلا الصد الروهابين وحماية الحرمين والحصول على الابل (٥) وأن الاشاعات التي تروج

-
- (١) كامبل في ١٦ ابريل سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٣ - ٧٨)
 - (٢) مرفقات مرسله الى كامبل في ١٨ مايو سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٧٨)
 - (٣) كتاب ميلاند الى الوزارة الحربية في ٧ ابريل سنة ١٨٣٩ (وزارة البحرية ٢١٩ - ١)
 - (٤) الهند الى بجاي سرى في أول أغسطس سنة ١٨٣٩ (وزارة البحرية ٢٢٠ - ١)
 - (٥) كامبل بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٣ - ٧٨)

ضده في الاستانة وبغداد تتعمد أن تعزو إليه نيات عدائية (١) الخ . . ولكن هذه المحاولات تجردت حتى من صفة مشابهة للحقيقة .

وأما نشاط محمد علي فقد جاء في غير الوقت الملائم فلأنه وقع في وقت وقوع حوادث أخرى يؤسف لها وكان من نتيجتها جميعا أنها أظهرت - إن خطأ أو صوابا - أن المسألة « مرتبة ومطبوخة » ، ففي سنة ١٨٣٥ كان في نية شاه العجم ارسال مندوب الى القاهرة وفي سنة ١٨٣٨ ذهب أحد أعضاء البعثة الإيرانية في الاستانة لزيارة محمد علي (٢) ثم أشيع في اليوم التالي أن الشاه ينوي ارسال ٥٠ شابا إيرانيا الى القاهرة للالتحاق بمدارسها (٣) وفي أوائل سنة ١٨٤٠ وصل مندوب خاص من العجم يحمل معه بعض الهدايا الثمينة (٤) ومن يدري أن هذه الروحات والجينات تكون قد جاءت عفوا بدون قصد معين ولكنها وقعت في وقت كان لروسيا نفوذ كبير في البلاط الإيراني وفي الوقت الذي ذهبت فيه سدى كافة محاولات المندوب الانجليزي وانتقاداته للشاه لجملة على العدول عن محاصرة مدينة « هيرات » ، في الوقت الذي قامت فيه حملة من بمباي سنة ١٨٣٨ لاحتلال جزيرة « كرك » التي تملكها ايران في الخليج الفارسي . .

وحفلت إذ ذاك سوق الاشاعات بما راج فيها من الخرافات الغريبة وتصادف أن هبط الاسكندرية فيما بين سنتي ١٨٣٥ و ١٨٣٦ رجلان من الاستانة يدعى أحدهما محمود والآخر حسين لم يكن ثمة ما يدعوا الى الارتياب لافي وصفيهما ولا في نواياهما . وقد قيل أنهما من جماعة المخاطرين ولكنهما شخصا قبل ذلك الى زيارة روسيا في ثوب مندوبين من قبل بلاط دلهي . وقد

(١) كمايل في ١٢ يولية ١٨٣٩ « وزارة الخارجية - ٣٧٤ - ٧٨ »

(٢) هودجز في ١٢ فبراير ١٨٤٠ » » ٤٠٤-٨٨

(٣) كمايل في ١٩ مارس ١٨٣٨ » » ٣٤٣-٨٨

(٤) هودجز في ٦ فبراير ١٨٤٠ » » ٤٠٤-٧٨

وقعت أعين الناس على محمود في القاهرة وفي الاسكندرية ثم انتخبت نجاة ، أما حسين فقد وصل إلى مصر بعد زميله بعدة أشهر وكان مضطرباً بالطاعون ولذلك طالب إلى وكيل القنصل الانجليزي الذي امتعاده عليه الشديد لمقارعة بنت الجان بسبب إمامته باللغتين التركية والعربية طالب إليه أن يعنى بأمتعة حسين لأنه يحمل بين ظلماتها ، كئيس من التقود وما كاد وكيل القنصل يسمع اللهجة الهندية في كلام حسين حتى ذكر أنه قابل زميله محمود عند اجتيازه الاراضى المصرية واعترف حسين بأن ذلك هو الواقع ولكنه كان مريضاً بحيث لا يستطيع مواصلة الحديث .

وفي اليوم التالي أصابته حمى جعلته يهذى إلى أن أدركته منيته ومن ثم أخذت الأوراق الخاصة به من المستشفى فاذا بها بمجموعة خطابات باللغة الفرنسية من الصدر الأعظم إلى بعض الزعماء الهنود ومعها خطابات باللغة التركية يقدمه فيها الصدر الأعظم إلى محمد على (١) .

فلم يكن ثمة مناص من أن يحيط هذا الجو السياسى المكفهر بزخف محمد على في اتجاه الخليج الفارسى بجو من الشكوك ولذا صدرت التعليمات إلى الأميرال المرابط في المحطة التابعة لشركة الهند الشرقية بأن يذهب إلى زيارة الخليج وهناك يبذل كل ما في وسعه للإحولة دون وقوع أى اعتداء على جزيرة البحرين وإن كان أوكلت قد عارض في أن يحرك أصبعاً في الموضوع ما لم تصله تعليمات ضريحة في اتباع خطة حازمة .

وكانت لندن قد عقدت نيتها على اتباع خطة الحزم فلقد صدرت إلى بونسي في الامتانة للتعليمات بأن يستفهم هل تمت فتوحات محمد على بإرادة

(١) بونسي إلى كابل في ٣١ مارس ١٨٣٦ . وكذلك رسالة كابل في ١٨ يناير

سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

الباب العالى (١) وصدرت الأوامر فى الوقت نفسه الى كامبل فى الاسكندرية بأن يبلغ نائب السلطان بأن التعليمات أرسلت الى الاميرال ميتلند بأن يحول دون احتلال البحرين ولو اقتضى الأمر استعمال القوة (٢) وكان كامبل قبل أن تصله هذه التعليمات قد أصر بناء على تعليمات سابقة وعلى الأنباء الواردة من الهند على إرسال أوامر صريحة الى خورشيد بأن يدع جزيرة البحرين وشأنها (٣). واتفق أن نشاط محمد على فى جهة اليمن أدى إلى ما يشبه هذه الحالة عند مدخل البحر الاحمر فان انتصاره على قبائل عسير فى سنة ١٨٣٨ جعله صاحب الأمر والنهى مؤقتا فى جهات بلاد العرب التى كانت تسمى من قبيل التهمك و بلاد الرخاء، وكان محمد على ميالا الى اعتبار حاكم عدن مجرد تابع خاضع لإمام صنعاء الذى أرغم حين قبل الدخول فى طاعة السلطان (٤) كما أنه ادعى من ناحية أخرى أنه يضع يده عليها لأنها كانت من قبل جزءا من الامبراطورية العثمانية (٥).

وبالطبع لم يكن من المستطاع النظر إلى هذه الدعاوى وأهتالها بعين جدية نعم لقد حاول إمام صنعاء بلاربيب من آن لآخر أن يبنسط نفوذه على عدن واسكن لم يكن له فى الواقع نفوذ يضح وصفه بأنه نفوذ حقيقى وثابت فاعتراف الانجليز بأنه كان يتمتع بحقوق السيادة كان يكون إذن ضربا من ضرب الحق والسخر. كذلك قل عن دعوى الأتراك بأنها كانت وهمية. نعم لقد احتل الأتراك عدن أيام عظمة امبراطوريتهم إبان القرن السادس عشر والسابع عشر

(١) الى بوسنى فى ١١ مايو ١٨٣٩. (وزارة الخارجية ٣٥٢ - ٧٨)

(٢) الى كامبل فى ١٥ يونيه ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٧٨)

(٣) كامبل فى ١٥ يونيه ١٨٣٩. (وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٧٨)

(٤) ارنيديك لباغروس بك فى ٢٢ مارس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٥) كامبل فى ٩ يونيه ١٧٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

فلما لم تسعد حالتها تحت حكمهم تخلوا عنها في سنة ١٦٣٠ باعتبار انها عديمة الفائدة . وشامت الظروف في مناسبات عديدة في السنين القريسة أن يتصل الانجليز اتصالا وديا بسلاطان عدن . مثال ذلك أنهم عندما صحت عزيمتهم على سد طريق البحر الأحمر خوفا من زحف نابليون على الهند اجتلوا إلى أن نصير جزيرة بريم ، وهي التي كانت توصف بانها الصخرة القائمة في وسط البحر لا يملكها غير الله العلي القهار والتي لا تدفع اناوة ولا ينتظر أخذ اناوة منها ، فلما تبين لهم ألا سبيل إلى البقاء في تلك الصخرة الجرداء التي هي أشبه بالجحيم وخاصة بعد أن ذهبت سدى كافة مساعيهم في نقر الصخرة جريا وراء الأمل الكاذب وهو العثور على الماء قر رأيهم على الانتقال إلى عدن مؤقتا وهناك كانوا أحسن حالا فلقد خيل اليهم في الواقع أنهم أصبحوا في فردوس بالنسبة لذلك الجحيم الذي كانوا فيه من قبل . وبما زاد في اغتياطهم أن سلطان عدن رحب بمقدمهم وعرض أن يقدم لهم دائما عددا من رجاله للخدمة العسكرية في صفوف الشركة الهندية (١) وفي سنة ١٨٠٢ عقد السير هوم بوبهام فعلا معاهدة مع السلطان وفي سنة ١٨٠٨ أشار اليها فالنشيا بحاس شديد في تقرير له قدمه أثناء رحلته في حوض البحر الأحمر إلى كاننج فبعد أن أسهب فيما أظهره سلطان عدن من ضروب الصداقة نحو الانجليز استطرد يقول انها تعتبر جبل طارق الشرق ويمكن في مقابل مبلغ زهيد من المال تحصينها تحصينا منيعا (٢) وعندما ذهب مندوبنا في مخالفة زيارة عدن إذا بها توشك أن تقع في قبضة محمد علي . فلقد وافق السلطان على إبقاء حامية مصرية وسمح بإنشاء حلقة صغيرة على الخليج الشرقي بشرط أن يؤذن له بامتلاك أبواب المدينة وأن

(١) من سبى في ٤ اكتوبر سنة ١٨٩٩

(٢) فالنشيا إلى كاننج في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ (وزارة الخارجية ١ - ١٠)

يياشر داخلها سقطته العسكرية والمدنية (١). ولنا ندرى ما السر الذي جعل محمد علي يجمع عن انتهاز تلك الفرصة وخاصة. وقصلنا العام صولت كان يتوقع انتهازها (٢). لا ريب في أن محمد علي قد اضاع وقتئذ تلك الفرصة الذهبية التي كانت تسكفل له السيطرة التامة على البحر الأحمر كما أنه اضاع فيما بعد - أى في الحرب اليونانية - الفرصة النادرة التي عرضت له طيل حياته للحصول على اعتراف الدول باستقلاله التام ..

ثم استمرت الحال على ذلك المتوال إلى أن بدأ يتحقق مشروع سكة السويس وظهرت الحاجة إلى إيجاد محطات للفحم . وتدل الشواهد على أن الاختيار وقع في بده الأمر على « سقوطرة » ولذا أرسلت حملة لاحتلالها من بمباى في سنى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ ولكن ذل الاختبار على انها غير صالحة لهنه الغاية . فان شدة اندفاع المياه نحو الشاطىء جعل النزول إلى البر مستعذرا . ثم أن الجزيرة كانت موبوءة بحمى الملاريا ولذا تقرر العدول عنها (٣) وكانت العسكرية في سنة ١٨٢٨ قد اتجهت إلى عدن واتخاذها مستودعا للفحم وذلك بمناسبة أول تجربة لتسيير السفن التجارية من بمباى إلى السويس واسكن الباخرة « هيولندس » تعذر عليها اكثر من ٣٠ طنا من الفحم يوميا لقله الأيدى العاملة وهو سبب يبدو غريبا في عين السائح العصري (٤) .

وفي أوائل عام ١٨٢٧ ارتطمت بالشاطىء بالقرب من عدن الباخرة « درايا دولة » وهي من البواخر التابعة لمدارس فكانت الراية الانجليزية تخفق على ساريته وقد كانت الباخرة تحمل عددا عن الحجاج عدا الهية العظيمة التي

-
- (١) هتشنن الى بمباى في ٢٧ مارس سنة ١٨٢٢ (وزارة الهند ومعروف البحر الاحمر) (٧)
 - (٢) صولت الى هتشنن في ٧ ديسمبر سنة ١٨٢٢ (» » » » » ») (٧)
 - (٣) صولت الاسطول الهندي بقلم « لو » للجزء الثاني ص ٧٤
 - (٤) صولت الاسطول الهندي بقلم « لو » للجزء الثاني ص ١٤٥

اعتاد (نواب ارقوط) ارسالها الى مكة سنويا لغرض مقدس .
فالحجاج الذين نجوا من الفرق وقعوا غنيمية باردة في أيدي الأعراب
الذين سلبوهم أمعتهم كما أن أعوان السلطان أنقذوا كل ما يمكن انقاذه من
الباخرة تحت إشراف ابن السلطان نفسه .

وتولى نائب السلطان الرئيس بيع هذه السلع في الأسواق (١).
ولما بعث السير روبرت جرافت حاكم بمباي تقريره المفصل عن هذه
الحوادث لاح له أن يتخذ التدابير المستعجلة . فقد كتب يقترح انشاء مواصلة
بحرية كل شهر مع البحر الاحمر بواسطة البخار لا بتكوين عمارة من البواخر
المسلحة بتحمم معها أن تكون لنا محطة خاصة على شاطئ بلاد العرب كالمحطة
التي لنا في الخليج الفارسي .

أما الإهانة التي لحقت الراية البريطانية بسبب سلوك سلطان عدن فقد
حملتني على القيام بتحقيق كانت نتيجة أنه لم يعد يخامرني أي ريب في وجوب
وضع يدنا على ميناء عدن (٢) .

والأرجح أنه كتب ما كتب تحت تأثير توسع الفتوحات المصرية في اليمن
على أن أؤكد لم يشأ أن يستعجل الحوادث بل أشار بطلب تعويض فان أداءه
سلطان عدن أمكن وقتئذ عقد اتفاق ودي خاص بمستودع الفحم أما إذا لم
يدفع التعويض المطلوب أمكن بعدئذ النظر فيما يجب اتخاذه من الاجراءات (٣) .
وإذ ذاك تقرر ارسال الكابتن هينز من رجال الأسطول الهندي لمباحثة
سلطان عدن في الموضوع وسارت المباحثات بادىء الأمر بشكل يبعث
على الرضا .

(١) الاوراق البرلمانية سنة ١٨٣٩ المجلد ١١ من ٤٢

(٢) الاوراق البرلمانية سنة ١٨٣٩ المجلد ١١ من ٥٤

(٣) الاوراق البرلمانية سنة ١٨٣٩ المجلد ٢٩ من ٥٥

وبعد مباحثات طويلة سلخ فيها السلطان الليل كله مع مستشاريه وراء أبواب مغلقة وكان يخشى أن تسقط (لحج) عاصمة بلاده من زمن قديم في قبضة محمد علي - قرآن يتخلى لشركة الهند الشرقية عن ميناء عدن الآخذة في الانحطاط في مقابل مبلغ معين من الدولارات لا بل وضع خاتمه على وثيقة التنازل عن عدن للإنجليز.

وهنا نشأت بعض المصاعب فقد كان ابنه الأكبر معارضا في هذا التنازل ولم يكن هينز في مركز يسمح له بأنزال جنوده لاتمام الصفقة (١). فلما أذيعت الأنباء شرع جرافت يضرب على نعمة الضرورة الملحة من جديد (لأن تحصل الحكومة البريطانية في الفرصة الوحيدة حتى يجعل تحقيق هذه الفكرة ممكنة لمدة قرون عديدة على جهة مهمة وضعتها الظروف الغير منتظرة في متناول يدها) (٢).

ولكن حكومة الهند تراهي لها أن المسألة ينبغي أن يبت فيها ولاية الامور في لندن (٣).

وهكذا أرجى العمل إلى أن وصلت في شهر أغسطس رسائل معينة من اللجنة السرية (٤) وبمقتضاها سمح أوكلند لحكومة بمباي في الشروع في العمل (٥) فأرسل هينز من فوروه إلى عدن وهو يحمل في جيبه مشروع معاهدة وبصحبه حرس مركب من ثلاثين من سكان بمباي الأجانب وذلك خشية من أن يكر محمد علي على عدن ويستولي عليها بينما كانت الأوامر قد صدرت باعداد قوة عسكرية أكثر عددا وأوفر عددا (٦).

(١) الاوراق البرلانية سنة ١٨٣٩ المجلد ١١ ص ٥٦ - ٦١

(٢) » » » » ص ٧٣

(٣) » » » » ص ٧٦

(٤) من اللجنة السرية الى الهند في ٣٠ مايو ١٨٣٨ (وزارة الهند)

(٥) من الهند الى بمباي في ٣ سبتمبر ١٨٣٨

(٦) أوامر الحاكم في ٥ سبتمبر ١٨٣٨

ووصل هينز الى عدن في ٢٤ اكتوبر وهنا لابد أن يلاحظ كل من له
أقل إلمام بشؤون الشرق - ان قلة عدد رجاله شجعت ابن السلطان على أن
يلح على أبيه بالأب يرضخ للاقتراحات الانجليزية . وقد نجحت مساعيه في هذا
الصدد . وبعد أن كانت الأوامر صدرت بالتخلي عن البضائع المشروقة من
الباخرة (درايا دوله) واختزانها تقرر عدم السماح بنقلها ثم مرت أيام دفع
الغرور العرب فيها الى اطلاق النار على السفن الانجليزية . فانسحب هينز إلى
إحدى الجزر الصغيرة في انتظار وصول الامدادات . وقد وصلت هذه في
١٦ يناير ولم ينقض يومان حتى استولى على المدينة عنوة .

وأما السير تشارلس ملكولم فبعد أن كان قد اقترح بصفته مفتشا عاما
لقوة بمباى البحرية الحصول على امتيازات من السلطان . . بدلا من أخذ
تصريح بإنشاء مستودع للفحم يظل تحت إدارة احد شيوخ العشائر الطامعين
المذبذبين ، فانه أصبح الآن معتظا بسير الحوادث حتى أنه كتب يقول ، ان
ميناء عدن وخليجها الذى يطل على الجهة الجنوبية فقط يفوقان كل تصوراتى
واحسب أنه كان يستحيل الوصول إلى شىء أحسن من هذا بى بكافة
مطالبنا . . (١)

وليس من شك فى أن هذا الاجتلال الانجليزى لثغر عدن جاء مخيبا لآمال
محمد على بل لعله كان أكثر ايلاما له من اصرارنا على انسحابه من الخليج
الفارسى . فلقد قلب ظهرا لبطن كافة مشروعاته التجارية والسياسية فلقد كان
المأمول - وان كان ذلك الأمل لم يتحقق - أن تتحول تجارة البن كلها من مخا
إلى عدن (٢) وبذا يفقد نائب السلطان امتيازاته قيمته الكبيرة . وقد شكوا
القائد المصرى من نقص الرسوم الجمركية فى مخا (٣) وبديهي أن الدول الأجنبية

(١) ماللكولم الى كولى فى ١٨ يناير سنة ١٨٣٩

(٢) كابل فى ١ نوفمبر سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٨١ - ٧٨)

(٣) كتاب القائد العام فى اليمن الى محمد على فى ١٢ فبراير سنة ١٨٣٨ (وزارة

خارجية ٣٤٢ - ٧٨)

وخاصة فرنسا وروسيا لم تكن مرتاحة إلى هذا الانقلاب الذي طرأ على عدن لأنه لم يكن ينظر أن يؤدي إلا إلى ترسيخ مركز الإنجليز في الشرق وتوطيده . ولما كتب كامبل يقول : انني على يقين بان فرنسا وروسيا قد افهمتا محمد علي ولن يفتأ تفهماته براء خاطئة عن وجهة نظرنا في امتلاك عدن (١) على أن محمد علي مهما كان شعوره الداخلي حيال تقدم النفوذ الإنجليزي فإنه اجتنب الاحتجاج وقصر نفسه على التكلم برغباته وآماله فعندما نبى اليه أن حكومات ولايات الهند قررت ارجاء العمل إلى أن تصلها تعليمات صريحة من ولاة الأمور في لندن لاحظ محمد علي (بأنه يؤمل أن تقتنع الحكومة الهندية بأن عدن جزء لا يتجزأ من اليمن . . . وأنه يرجو أن لا تتشكك حكومة الهند في مبلغ ارياحه إلى إنشاء مستودع للقمح في عدن وحدها بل في كافة ممتلكاته الأخرى (٢) ولعل أقرب عبارة للهجة الاحتجاج الرسمى قوله : أنه مما يتنافى مع المعقول أن نوافق على إرسال تجريدة الى اليمن ثم نأتي بعد ذلك فنستولى على إحدى موانئها (٣) .

ولكن مثل هذه الأقول لم يكن من شأنها تهدئه نائرة بالميرستون فأمسك القلم غاضبا ووضع خطا غليظا تحت الضمير في إشارة محمد علي الى أملاكه كما لو كان الضمير في نفسه بمثابة خيانة ضد ميول محمد علي صديق بريطانيا الصدوق أما فيما يختص بموافقتنا على إرسال تجريدة الى اليمن فقد اجاب بالميرستون صراحة باننا لم نبد معارضة في إرسال محمد علي تجريدة لسكب جماع جنوده الثائرين ولكن التجريدة كانت ارسلت قبل وصول موافقتنا على ارسالها

(١) كامبل في ٢٧ مارس سنة ١٨٣٧ و ١٨ ابريل سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨ - ٣٧٣)

(٢) كامبل في ٩ يونية ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

(٣) كامبل في ١٧ ابريل سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

بزم من طويل (١). ولما استصوب نائب السلطان استماعة الجنود من اليمن تفادياً من وقوع حوادث على الحدود رد عليه وزير الخارجية بأنه لا يرغب في استعمار احتلال الجيش المصري لليمن. بل ما أشد ما يكون اغتباطه على العكس إذا حدث ما يدل صراحة على أن الباشا مهم بتحسين إدارة الولايات المعهودة إلى حكمه بدلاً من تسخير جهود ذهنه وموارد القطر الذي يحكمه في إسهال تجريدات عسكرية مهمتها شن الغارة على البلدان المجاورة ومناصبتها العدوان (٢) وحتى قبل أن يحتل الانجليز عدن فعلاً أنذر بالمرستون محمد علي به بأن كل محاولة عدائية ضد عدن سوف تعتبر بمثابة اعتداء على أملاك انجليزية. وإذا ذلك تعالج على أن لها تلك الصفة .

ومن ذلك الحين فصاعداً وخاصة بعد أن أخذت العلاقات تزداد توتراً بسبب حوادث سوريا ظلت عدن مصدراً للجفاء بين الفريقين . وقد أنذر محمد علي بالألا يتعرض لرؤساء العشائر المتأخرين للمستعمرة الانجليزية الجديدة (٣) وقد دار على الألسن فيما بعد أن نائب السلطان يحسن صنعاً لو أنه عمل باقتراحه فأصدر أمره بالجلالة عن اليمن كلية (٤) ثم راجت الاشاعات بأن الجنود المصريين قد حضروا رؤساء العشائر لمهاجمة عدن . واسوء الحظ أن قصلنا العام السخيف المجرد من اللباقة وهو الذي خاف كاهل صدق تلك الاشاعات وآوئها كالكوكبات حقيقة لا ريب فيها (٥) وحتى بعد أن انسحب محمد علي نهائياً من اليمن لم يكف ذلك القنصل العام عن تجريحه ولومه (٦)

-
- (١) الى كاهيل في ١٢ مايو ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)
 - (٢) » » » » ٢٤ » » » »
 - (٣) الى كاهيل في ١١ ابر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٧٨)
 - (٤) الى كاهيل في ١٣ سبتمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٧٨)
 - (٥) هينز الى هودجز في ١٠ فبراير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٤ - ٧٨)
 - (٦) هودجز في ٢٢ فبراير و ٦ يوليو ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٥ - ٧٨)

فأنت ترى فيما سقناه أمانك من الحوادث التي وقعت فيما بين الحرب السورية الأولى والثانية مبلغ وهن سياسة محمد علي وقوتها وعدم ثباتها في كثير من النواحي . فلقد رأى بصفافة رأيه وبعد نظره أهمية الصداقة البريطانية بالنسبة اليه ويظهر أنه كان يرغب دائما في ثيل هذه الصداقة فكان لا يفتقر عن السعي لابتكار الوسائل التي تزيد في قيمة تعاونه في أعين الانجليز ولكن يلوح هنا أن الباشا أساء فهم مركزه كما أساء فهم مركز بريطانيا العظمى .

نعم لقد كانت مصالح انجلترا ومصر متشابكة . ثم أن استخدام طريق السويس الى الهند جعل من الأهمية بمكان بالنسبة إلينا أن نظل مصر بعيدة عن الوقوع تحت أية سيطرة أجنبية اللهم الا اذا كانت تحت سيطرة بريطانيا وأن نساعد على توطيد مركز حكومتها وزيادة رخاء سكانها هذا بينما كانت سيطرة بريطانيا البحرية سببا في جعل انجلترا خير خليف يمكن أن يخالفه قطر لاسيلا الى مهاجمته إلا من ناحية البحر لهذا كان عقد محالفة بين مصر وانجلترا رأيا صائبا . ولكن من وجهة نظرنا كان يوجد فارق كبير بين محمد علي باشا مصر الساعى لتوطيد دعائم النظام وإقامة سنن العدل ونشر العلوم والمعارف في وادى النيل - وبين محمد علي الذى يسخر شعبه في فتح بلاد العرب وتبويخ سوريا ونشر سلطانه وبسط نفوذه شرقا لغاية البصرة وجنوبا لغاية عدن مهددا بهذا أعصاب أوروبا بقلب الامبراطورية العثمانية ظهرا لبطن .

ولم يكن هناك ما يمكن أن يقنع بالمرستون - وفي هذا كان وزير خارجية بريطانيا على حق - بأن مصالح بريطانيا في حاجة الى تأييد دولة عسكرية قوية في الشرق الأدنى كالتى كان محمد علي - وبخاصة ابنه ابراهيم يحلم بانشائها . بل لم تسكن مصالح بريطانيا في حاجة إلى حماية أخرى عدا حماية الأسلحة البريطانية . فلم يكن ثمت مناص من أن يؤدي بسط نفوذ الباشا شرقا الى اصطدام المصالح وتعارض السياسات .

وكذلك لم يكن هناك شبه ظل لما زعم بعض الكتاب المصريين المعاصرين لوجود عداوة من ناحية بريطانيا العظمى لمصر. فلقد كان المجال فسيحا أن يبلغ محمد علي شأو العظمة كما شاء في داخل حدود مصر الجغرافية الطبيعية. ولكن لم يكن من شأنه أن يعرض مصالح أوروبا للخطر أو أن يضطلع بالنيابة عن إنجلترا بأعباء محس هي أن في وسعها الاضطلاع بها على أحسن وجه.

وقد كان بالمرستون حكيمًا ومضيا عند ما آثر أن يدعم سلطة إنجلترا في الخليج الفارسي وعند مدخل البحر الأحمر بدلا من أن يسمح للغير - مهما كانت توكيدات صداقته - باحتلال مناطق كان القدر قد أعدها لأن تابع دورا خطيرا في تاريخ الإنسانية.

الفصل السادس

الحرب السورية الثانية

وحبوط تدابير محمد علي

كانت النتائج التي تولدت من مشكلى البحر الاحمر والخليج الفارسى كثيرة الشبه لسوء الحظ في اتجاهها وآثارها بالنتائج التي أسفر عنها تطور الحوادث في سوريا و اجاورها من البلاد . فان التسمية التي وصل اليها الفريقان في صلح قوتاهية لم تكن تسمية بالمعنى المفهوم من هذه اللفظة لانها تركت كلامهما مغيظا غير راض يترتب فرض لاحداث تغييرات جديدة . وكان هذا هو المعروف بين الشخصين البارزين في هذا النضال العنيف . .

ففي الاستانة كان السلطان محمود وصارى عسكر خسرو مصممين الاول على استعادة سوريا والثاني على إذلال منافسه القديم .

وفي الناحية الأخرى كان محمد على الذى بسط نفوذه على كثير من البلاد ولكن كان احتفاظه بها في مقابل شروط مجحفه . كيف لا وقد كان يؤدى الاتاوة التي تتجدد كل عام ويستولى عليها السلطان سنويا .

وكان الباشا يعرف أنه أصبح هرما وأنه لا يرجو أن يفسح له الأجل طويلا فجعل يسائل نفسه عما يكون مصير ممتلكاته ومصير أسرته بعد انتقاله إلى الدار الباقية . ولم يكن يخالجه أى شك في أن انتقاله من على المسرح السياسى سوف يكون بمثابة إشارة لخصومه لتجديد محالفاتهم القديمة لا لاعادة سوريا وحدها إلى قبضة السلطان ووضعها تحت نفوذه المباشر بل واستعادة القطر

المصري أيضا . وإذ ذلك يطاردون أسرته انتقاما من مملك كبيرها ومؤسسها
حيال السلطان . كما أن الولايات التي بذل فيها من الجنود مابذل لتحسين الإدارة
ونشر المعارف والعلوم سوف تقسم بين باشوات من الطراز القديم فلا يكون
لهم هم الا أن يمتصوا دماء الأهالي ويستلبوا ما عندهم من حطام ونشب قبيل
اقصاح الأمر واحالتهم إلى الاستبداد . وفي الحق لقد تمكن محمد علي بأن
أسرته واصلاحاته لن يطول أجلهما بعد وفاته وأن الأمر سوف يصبح منسيا
كما أن العدل الذي وقف حياته . وجهوده عليه سوف يتلاشى كأن لم يكن .
وكما تقدمت به السنون كلما ازداد يقينا بأن عمله مازال غير ثابت وأنه يتشى
عليه من تقلبات الأزمان وتصرفات الحدثان .

ولقد دلت العلاقات بين السلطان وبين الباشا بعد انتهاء الحرب مباشرة
إلى أي حد كان صلح قوتاهية صلحا أجوف لا قيمة له فقد كانت هناك مسألة
الانابة فحتى بعد أن تحدد مقدارها وانتهى البحث فيها ظل السلطان متمسكا
بدفع المؤخرات التي رفض محمد علي دفعها رفضا باتا . وحدث أنه في أثناء
البحث في مسألة الزيادة ان اتهم محمد علي فرصة زه اج احدى اميرات البيت
السلطاني فارسل إلى الاستانة مندوبا خاصا مظهرا برفع تهاى الباشا بينما كانت
مهمته الحقيقية ترمى إلى أكثر من ذلك . وذهب المندوب تصحبه حاشية عددها
اثني عشر شخصا وقد زوده محمد علي بالتعليمات بان يتظاهر في الاستانة بكافة
مظاهر الابهة التي تليق باحدى الوزراء ، فيوزع ما قيمته مليون قرش بشكل
هدايا (١) وكلف المندوب في الوقت نفسه بأن يبين للسلطان محمود بأنه طالما
بقى خيسرو في الديوان فإنه لن ينفك عن تسوية سلوك الباشا وأن السلطان
لو أصدر أمره المكريم بابعاد الصارى عسكر عن ديوانه السامى فان الباشا

(١) كمايل في ٧ ابريل سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٣٤ - ٧٨٠) .

لن يكتبني بالمواظبة على أداء الأتاوة في مواعيدها .. بل يدفع شطرا كبيرا من المؤخرات التي يطالب السلطان بها . وقد كان المظنون ان يجتمع في الاستانة لهذه المناسبة عدد كبير من كبار خصوم خسرو وبذلك تكون الفرصة سانحة (١) وعلى كل فلم تفشل البعثة فقط في تحقيق غايتها بل لقد كان وجودها في الاستانة بمثابة فرصة لتوجيه الاهانات والعبارات الجارحة الى مرسلها محمد على مثال ذلك أنه لم يسمح لرئيسها حبيب افندي أن يضع علما على قاربه ولا أن تكون له تندة ، ليتقى بها حرارة الشمس كذلك لم يسمح للعامل الذين تولوا عملية التجديف في القارب بأن يؤديوا مهمتهم بالشكل المألوف عند ما يتقلون شخصا له مركز هام . وقد كانت نتيجة ذلك كله أن كثيرين من ذوى الحيشيات في الاستانة خشوا الذهاب الى مقره لزيارته علنا ولم يستقبلوه في منازلهم إلا خفية . بل ان السلطان نفسه تدمر عند ما علم بأن بحارة القارب الذي أقله إلى الاستانة صعّدوا الاسكلة ورددوا قوتهم ، على الطراز الأوربي ، اعترافا بكرمه عند ماوزع بينهم هبات تقدر بخمسين الف قرش (٢) .

وأخيرا تم الاتساق في خلال سنة ١٨٣٤ على مسألة الأتاوة وذلك بأن يؤدي المبلغ السنوي وتمهل المؤخرات بتاتا . على أن ذلك الترتيب لم يشف عن أي تحسين حقيق فيما بين السلطان محمود ومحمد على من العلاقات المضطربة الغامضة . فان الأول مثلا لم يدع فرصة تمر إلا وانتزها لانارة الاضطرابات والقلاقل في سوريا ولقد سبق أن أدخل ابراهيم في هذه الولاية نظام الخدمة العسكرية الاجبارية منع بعض اجرامات الحماية السكان المسيحيين وبذا أثار عوامل السخط بين طبقات الشعب ثم تجمعت العاصفة وانفجر مرجل الثورة في المنطقة الواقعة حول القدس . وتخرجت الحالة وأصبحت من الخطورة

(١) كامبل في ١٠ مايو سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٢) كامبل في ١٦ و١٥ يوليو ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٧٨)

بحيث رأى الباشا بأن يذهب لزيارة سوريا بشخصه . ولم يكن هناك أقل ريب في أن الثورة انما كانت بايعاز أشخاص معينين كانوا يعملون لحساب الاستانة ويمكن من الحادث الآتي الذي وقع في نابلس استنتاج الغاية التي كان يبشرون لها . فلقد صعد أحد الأتراك الى مأذنة أحد المساجد وجعل يصيح بأعلى صوته : ألم يعد تمت وجود الديانة الاسلامية هل تلاشت وعفا أثرها . : ألسنا عثمانيين فليهرع كل من يحب النبي محمد صلى الله عليه وسلم الى السلاح وليصمد لذلك الرجل الذي يسمى ابراهيم باشا والذي لا إيمان له . ذلك المدمن الذي يعاقر الخمر ويأكل لحم الخنزير وكل ما يخرج به البحر من القاذورات (يشير بذلك الى أكل ابراهيم باشا الترسه وغيرها من أسماك البحر التي يحرمها الدين الاسلامي) تشبها بالمسيحيين والذي يسكن الأديرة مع القسيس ويصلى معهم مع أنه لا يذهب الى المسجد مطلقا ، (١) .

وعلى كل فقد اتخذت الاجراءات القاسية لقمع الثورة وقد جرى إلى محمد على بثلاثة من زعماء الثوار فأمر باطاحة رؤوسهم في الحال (٢) وتم نزع سلاح المناطق الثائرة ونفذ نظام الخدمة العسكرية الاجبارية . وبالجملة فقد قعت الثورة دون أن تززع شيئا من شوكة الباشا .

ولكن الحالة العامة كانت تنذر بالخطر . فان كل فريق كان يرتاب في نيات الآخر ولا يطمئن اليه ولذا أخذ كل منهما يعد العدة للنضال الحاسم المقبل . وبهذه المناسبة كتب القنصل البريطاني في حلب ، وان كل شيء في سوريا أصبحت عليه الآن مسحة عسكرية وقد اتخذت كافة الاجراءات لتقوية الجيش وزيادة عدده وعدده ، وقد خصصت حزون جبال طوروس وأصبحت جنود الباشا

(١) مذكرات كامبل في ٣٠ يونيو ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨) وقد حررت الترجمة بالانجليزية .

(١) مذكرات كامبل في ١٧ يوليو ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٦ - ٧٨)

منجمعة خلف حدوده الشمالية وليس من شك في أن الحالة في الجانب الآخر من الحدود مشابهة للحالة هنا فلقد حشد الأتراك في قونية ما لا يقل عن ٩٠٠٠ جندي (١) .

أما الشيء الذي استلقت النظر بصفة خاصة في إنجلترا بل وأدى إلى الاعتراض والذمر فهو نظام الخدمة الاجبارية الذي تمكن الباشا بمقتضاه من الاحتفاظ بقواته العسكرية كاملة غير منقوصة بعد أن ازدادت وحداتها . ولم يكن هذا النظام سري بدرجة غير مرغوب فيها في سوريا فان الباشوات الاقدمين لم يدر بخلاصهم شيء من هذا القبيل بل كانت عاداتهم استخدام بعض الجنود الألبانيين أو غيرهم من الجنود الأجنبية المأجورة لأنهم كانوا يستصغرون شأن صفات السوريين العسكريين (٢) .

ولكن محمد علي عقد التية على استخدام السوريين في الأعمال الحربية - وان لن يكن هناك احصاء بعدد السكان يمكن أن يعتمد عليه الانسان كما أنه كان يستحيل عمل مثل هذا الاحصاء . فلم يكن ثمة ندحة عن الاتجاه الى النظام الروماني لتنفيذ هذا المشروع الذي كان يعتبر في كل جهة بأنه منحوس في حد ذاته ولا مفر من أن يؤدي الى زيادة عبء الضرائب . ويلوح أن السوريين كانوا لا يزالون يعلنون به أنفسهم من الاعتقادات في عهد اوجيسترس فلقد كانوا يعتقدون أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تنفيذ نظام الخدمة الاجبارية وهو دعوة عدد معين من الأشخاص في منطقة معينة الى الخدمة العسكرية والقاء القبض عليهم عنوة . ولكن السوريين الذين كانوا يؤثرون ما يلحقهم من اهانات الجنود المأجورين الغير نظاميين على التحاقهم أنفسهم بالجيش لم يتركوا حيلة إلا ولجأوا اليها لاجتناب القبض عليهم في حلب مثلا

(١) وري الى كابل في ٢ يونيو ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ ٧٨٥)

(٢) مذكرة لادى هيجرستانهوب الجزء الثاني ص ١١٢

اختنى الأشخاص الذين بلغوا السن القانوني عن الأعين عند ما صدرت الأوامر في سنة ١٨٢٣ بدعوة ١٠٠٠٠ رجل للالتحاق بالجيش فقر بعضهم الى دور القنصليات ليحتموا بجرمها وجمء بآبائهم لجلدهم بالقرب من النوافذ على أمل إخراج الفارين من مخابثهم وأخيرا كلف مشايخ أقسام المدينة بذكر عدد الرجال الذين يستطيعون جلبهم للالتحاق بالجيش (١) .

وفي سنة ١٨٢٥ تكررت هذه الاجراءات وأشباهاها وكانت مصحوبة بنفس المقاومة السلبية . ففي بيروت أحاطت السلطات بالمساجد وألقت القبض على الذكور اللائقين للخدمة العسكرية وفي حلب أغلقت المساجد والدكاكين ووقف دولاب التجارة حتى تعذر الحصول على الخبز واللحم وغيرها من أنواع التثذية مدة يومين كاملين وإذ ذاك أخذ كثير من الناس يفرون الى القرى الواقعة في سفح جبال طوروس بينما لجأ آخرون الى التزي بزى النساء . وتمكنوا بهذه الطريقة من اجتياز الحدود الى أراضي السلطان ولشد ما كانت خيبة آمالهم عند ما أبصروا أن السلطان محمود كان يحتذى حذو محمد علي في جمع الأتقار وأنه كان يتفد الخدمة الاجبارية بمنتهى الصرامة والقسوة .

ولقد بولغ في رواية هذه الحوادث أشد مبالغة أدت الى أن تعلق عليها الصحف والدوائر السياسية تعليقات ملؤها السخط والاشمئزاز . وقد أصدرت الى كامل تعليمات بأن يبلغ محمد علي بصفة خصوصية غير رسمية بأنه ان كان يرغب في التجنيد الاجباري حقيقة فلا أقل من أن توضع أسماء الأشخاص اللائقين في جداول منظمة وأن يتفد المشروع بطريقة نظامية لا أن يختطف الناس من الطريق خطفا بالقوة العسكرية وبدون تمييز بين اللائق منهم للخدمة وغير اللائق . كما يحدث عند ما يراد اقتناص عدد من الحيوانات البرية أو قطع من المواشى في الصحراء (٢) على أن هذا الشعور الانساني ما لبث أن خفف

(١) كامل في ١٨ فبراير سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٢ - ٧٨)

(٢) كامل في ٨ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٨ - ٧٨)

لتأييده في نواح معينة بعض الصوايح الخاصة .
وكان يوجد أحيانا ما يسوغ ذلك العطف والتأييد . مثال ذلك ما حدث
في سنة ١٨٣٥ : عند ما قبض الجنود في بيروت على بعض أشخاص في خدمة
القنصليات . ففي هذه المناسبة أوفد محمد علي الكولونيل سيف (سليمان باشا)
بعمل تحقيق خاص في الموضوع وطلب الى قناصل الدول العموميين في
الاسكندرية أن يختاروا مندوبا لمرافقة سليمان باشا (١) وأحيانا كنت ترى
بالمستون يقوم ويقعد ويرغى ويزيد عند سماعه أنباء غير حقيقية تقتصر الى
اثبات . مثال ذلك أنه علم في سنة ١٨٣٥ بأن المسيحيين جنودا كأنفار فكتب
من فوره الى كامبل يقول : ان لأوروبا الحق في أن ترجو معاقبة المسيحيين
التابعين للباب العالي والذين يسكنون الأقطار التي عهد بها السلطان في الوقت
الحاضر الى حكم محمد علي من ذلك التجنيد الجديد الذي يخيل الى الباشا أنه
يستطيع أن يرهق به السكان المسلمين الذين عهد اليه بالمحافظة على صوالهم
والسهر على رخائهم ويسرهم (٢) ولكن كامبل تغافل عن هذا التهمك اللاذع .
وراح يؤكد لرئيسه أن مسيحيا واحدا لم يطبق عليه نظام الخدمة الاجبارية
فلقد قام أخيرا برحلة طاف فيها أنحاء سوريا فالتقى كثيرين من الحجاج وقد
وشموا الصلبان على سواعدهم فلما سأهم عن السر في ذلك أخبروه أن الوشم
عادة شائعة لا تنحصر مزيها في تمييز المسيحيين من المسلمين بل أنها تحميمهم من
التجنيد الاجباري (٣) .

على أنه لو كان للبيادى الانسانية والعواطف المسيحية دخل في تدمير
الدول العظمى وبخاصة بريطانيا من عملية التجنيد الاجباري في سوريا فلن
الاعتبارات السياسية جعلت للسألة خطورة مزعجة . ذلك لأن نشوب الحرب

-
- (١) كامبل في ٥ سبتمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية - ٤٥٧ - ٧٨)
(٢) كاديل في ٩ مايو ١٨٣٦ (وزارة الخارجية - ٢٨١ - ٧٨)
(٣) كامبل في ١٠ يولييه ١٨٣٦ (وزارة الخارجية - ٢٨٢ - ٧٨)

بين السلطان والباشا كان نذير بظهور الروس من جديد على المسرح السياسي وتعزيز نفوذهم في الاستانة طبقا لنصوص معاهدة انكينار سكيليسى . وإذذاك لا يكون أمام بريطانيا إلا أحد أمرين فاما السنكوت على أن يكون لروسيا التفوق في بوغازى البوسفور والدرديبل أو تلجأ الى الحسام لتهدم ذلك التفوق والقضاء عليه . وبدىسى أنه لم يكن من السهل التفضيل بين أحد هذين الأمرين إذن فلا بد من منع محمد على من مهاجمة الباب العالى أو اذا لم يمكن منع نشوب الحرب بخان بريطانيا تنضم الى روسيا في تأييد السلطان وتشد أزره ولهذا وجهت الى محمد على عبارات اللوم والتوبيخ في مرات عديدة .

وفي نهاية سنة ١٨٣٧ اضطر كامبل أن يبين له ان الدول العظمى لن تسمح له بالاحتفاظ بكل هذه التسلحات التي لن تكون لها نتيجة أخرى عدا وقوعه في اشكال مع السلطان وبذا يتعذر نشر ألوية السلام في ربوع الشرق (١) .

أما بالمردون فقد رفع عقيرته وردد عبارات التحذير حالته وطلب الى كامبل بأن يلفت نظر الباشا الى العواقب السيئة التي سوف تكون حتما من نصيبه اذا ما عاد الى الاعتداء على أى قطر من الأقطار التابعة للسلطان . ثم عليك أن تبلغ الباشا بأن نظامه الخاص بالتجنيد الاجبارى وتنفيذه الى مدى واسع مضافا اليه تأهباته العسكرية الايجابية وحشده الجنود في سوريا . كل هذا خليق بأن يثير الارتياح في نيته حيال الباب العالى (٢) ولكن محمد على لم يكن له إلا رد واحد على هذه الاعتراضات وكان هذا الرد مفعما يصعب ألا يرضخ له الانسان ذلك أن السلطان محمود كان منهمكا في إعادة تنظيم جيشه ثم ان الضباط الألمان بما فيهم الجنرال فون ملتكه الشهير قد استأجرهم السلطان لتدريب الجيش وتنظيمه .

ولما كان الباب العالى وقتذاك غير مشغول بحرب خارجية ولا مهدد بشورة

(١) كامبل في ١٢ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢٢ - ٧٨)

(٢) الى كامبل في ٦ فبراير ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

داخلية يستعد لقمعها فما معنى هذه الاستعدادات إن لم تكن موجّهة ضد مصر
فإذا كان الباشا يستعد من ناحيته فاستعداده ذلك إنما هو ما يمل به عليه وغبته
الصادقة في الاحتفاظ بالسلام وهي الترجمة الشرقية للعبارة اللاتينية « إن أردت
السلام فعليك بالاستعداد للحرب » .

ولم يرق هذا الرد طبعا في نظر بريطانيا وفرنسا بل اغتاضتا له أشد الغيظ
فأصدرتا لتفصيلهما العموميين التعليمات اللازمة بالتكلم مع الباشا في الموضوع
بلهجة حازمة شديدة بل إن بالمرستون كتب في هذا الموضوع مرتين متواليتين
في شهر مارس سنة ١٨٣٨ فقد طلب أول مرة بيانات صريحة عن نيات محمد
على (١) أما في المرة الثانية فقد حذره من عواقب الحرب الخطيرة فقد استطرد
في هذه الرسالة الثانية يقول لكاهيل « ولا يفوتك أن تبين للباشا أنه ينبغي عليه
أن يفهم أن مواهبه وجهوده - على عظمتها في أعين العالم جميعا - سوف تجرد
بجالا واسعا للبروز في إيجاد نظام محمود للإدارة في الأقطار الخاضعة لحكمه، (٢)
ولكن بالمرستون برغم هذه الألفاظ المعسولة وبرغم هذا السخط الأدبي
لم يكن ينظر ولعله لم يكن يستطيع في مكانه ذلك أن ينظر الى الموقف نظرة
عادلة مجردة عن الهوى . فانه كان يطالب الباشا بالتنازل عما لا يمكن التنازل
عنه إلا خضوعا للقوة وقد اقترح كامبل اتخاذ خطوة أدنى الى العدل عند ما
كتب الى رئيسه في نهاية سنة ١٨٣٧ يقول « ليس يسعني إلا أن أشعر أن
محمد على استطاع أن يكون آمنا على نفسه ضد أى اعتداء من جانب السلطان
ثم انه اذا اضطر وقتئذ بتخفيض جيشه وأسطوله الى حد معين ولو حظر عليه
الالتجاء الى الخدمة الإجبارية في أى قطر من الأقطار التابعة له - فليس من
شك في أن هذا التعبير الصالح سوف يظهر أثره الحسن عاجلا في كافة أنحاء
البلاد، (٣) وهذا العمرك هو الحق الذى لا ريب فيه . فان الباشا لم يكن يمكن

(١) الى كامبل في ١٦ مارس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) الى كامبل في ٢٩ مارس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٣) كاهيل في ٢١ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢١ - ٧٨)

أن يزيل مخاوفه ويبدد شكوكه ويغنيه عن الحاجة الى التسليح إلا ضمان من هذا القبيل اللهم الا اذا كان المقصود أن يستعد الباشا لتسليم السلطان أى قطر من الأقطار التابعة له يقع عليه اختيار جاهل الاستانة . ولقد كان من بواعث الأسف أن موقف روسيا جعل تقديم مثل هذا الضمان ضرباً من المستحيلات . ولذا لم يسع بالمرستون إلا أن يردد النظرية الرسمية وهى أن محمد على لم يخرج عن كونه مجرد خادم السلطان ووزيره وأن لهذا الحق كل الحق فى أن تتطلع نفسه لاستعادة أملاكه فى أى وقت شاء وأن ما يقوم به الباشا من الاستعدادات الحربية هو فى الواقع عمل غير قانونى ومناف لقواعد الولاء وينطوى على الخيانة . وغير خاف أن هذه الصفات نفسها كانت هى نفس النظرية التى ترددها الامبراطورية العثمانية ولكن كانت هناك نقطة تنتهى عندها هذه الخرافات القديمة وتصبح لا مفعول لها .

فلقد حدث فى الهند أن حكومة شركة الهند الشرقية قررت أنها فى حل بما عليها حيال امبراطورية المغول من الواجبات بمجرد ما تخلى عن حمايتها وانضم الى قبائل الماهاراتا وهم أعداء الشركة المحتملون . ولقد أجمع العقلاء على تسوية عمل الشركة . وإنما سقنا هذا المثال لنبين أن محمد على لم يكن يختلف موقفه عن موقف شركة الهند الشرقية الشريفة . ولعل الخلاف إن وجد يرجع الى ملاسبات السياسة أكثر مما يرجع الى المبادئ السياسية لأن خروج دارين هيستنجز ، على سلطة جاهل المغول ، شاه علام ، لم يكن من شأنه أن يعرض سلام أوروبا للخطر كما كان يعرضها خروج محمد على على السلطان محمود جاهل الاستانة . وكانت النتيجة أن الباشا العظيم مع أنه كان أهلاً للعطف بسبب ما كان يبذله من المساعى والجهود لتوطيد دعائم ما يبذله من الإصلاحات التى أدخلها وأن ينقذها من عبث الادارة التركية . فقد بقيت بهض أسباب قوية تسوغ سياسة بالمرستون برغم الكثير من النظريات غير المقنعة التى استند إليها فى قضيته ضد محمد على . أو بعسارة أخرى أن بالمرستون كان يحسب حساب

الصوراح للعالمية الكبرى ويرى مراعاتها أهم بمراحل من تعزيز نفوذ محمد علي أو الاحتفاظ باصلاحاته ولا يمكن أن تغدل من إيا هذه الاصلاحات الأخطار التي تنشأ حتما عن نشوب حرب أوربية ولقد صرح بالمرستون في سنة ١٨٢٢ - وكان علي حقا فيما قاله في ذلك الحين - أن العناية الكبرى التي جعلتها الحكومة البريطانية نصب عينها هي المحافظة على السلام . . . اننا لا نميل الى احداث تغييرات كبيرة في توزيع السلطة السياسية توزيعا نسبيا لأن حدوث هذه التغييرات لا يكون إلا بالحرب أو اذا اقتضت حدوته جدلا فلا بد حتما أن يؤدي عند اتمام التغيير الى نشوب الحرب (١) .

ونحسب أن من حق محمد علي علينا أن نرجيه الخوض في طبيعة ادارته وكفائتها الى فصل آخر . ولكن لا يفوتنا أن نذكر هنا أنه مهما كانت قيمة تلك الادارة فقد كان عنصر اريسيا في سياسة المرستون أنه كان ينظر الى ادارة محمد علي بعين الشك والارتياب . فقد كان من رأى ذلك السياسي الحر (التابع لحزب الأحرار) ان الغايات الصالحة الانسانية المتتورة التي قال الناس أن محمد علي وضعها نصب عينه تتناقى بتاتا مع قبضه على الناس بالقوة للخدمة في جيوشه ولم يكن في استطاعة لورد المرستون بصفته من كبار الإعيان أن يوفق بين الحكومة العادلة وبين تجربتها للناس من أملاكهم . هذا الى أن رجال الاقتصاد في القرب أجمعوا على استهجان الاحتكارات التجارية التي أوجدها الياشا في مصر وفي غيرها من البلاد التابعة له .

فهذه الأسباب العامة وغيرها هي التي جعلته لا يميل الى النظر بعين العطف الى مطالب محمد علي وآرائه . فكان كلما أشار كامبل الى حماية الياشا لملكاته الأشخاص يرد عليه بالمرستون بقوله : ما عندنا ملكات الشعب الذي يحكمه محمد علي ، وكلما أشار القنصل العام الى حب الياشا للخير يحميه وزير الخارجية

(٢) مثل كامبل في ٢ أكتوبر سنة ١٨٢٢ (وزارة الخارجية ٢٢٦ - ٢٧٨)

وليس خب الخير هذا هو ميله للحرب وفتح البلاد واستلاب الناس وسن نظام الخدمة الاجبارية وايجاد الاحتكارات التجارية، (١) فنه الآراء وان كانت بلا قيمة في تقدير ما قام به محمد علي من جلائل الاعمال تساعد بلا شك على تفسير سياسة المرستون في الازمة التي كانت ستمب رجحها في القريب العاجل. ولم تكن هذه الآراء مجرد نتيجة أفكار عامة أو منشأها المضايقة مما كان يديه الباشا من نشاط لا يدعو الى الارتياح . وكان سير الإدارة في سوريا كما سآين بعد - أقل توفيقا وأبعد عن النجاح مما كان في مصر . ولم تتودع الصوالح المفرضة عن المبالغة في مساوىء الإدارة السورية بلهجة لبقة خداعة . وليس من شك في أن تدهور الإدارة التركية واهمال الباشوات يضاف اليهما استمرار انحطاط قوة تركيا العسكرية ثم ما ترتب على ذلك من احجام الديوان وتخوفة من معالجة المسائل الخاصة بالشؤون الخارجية - كل هذا قد شجع بعض العناصر في التهادى والاغراق في اساءة استعمال الامتيازات التركية . من ذلك أن القناصل زعموا أن لهم الحق في معافاتهم من كافة الضرائب والرسوم اللهم الا شيئا نافها محددًا وأن لهم الحق في تطبيق هذه المعافاة على كل من يستخدمونه وعلى أى شخص يقولون أنه من رعاياهم .

وقد أثبت ، لبارد ، أن معظم القناصل في سلايك كلنوا يعيشون على الإيرادات المتحصلة من بيع جوازات السفر أو الحماية للمسيحيين الوطنيين (٢) . وقد كانت هذه الفضائح ترتكب في سوريا بلا رادع . وبهذه المناسبة كتب كابل : ان القناصل والأعيان اعتمدوا أن يحموا عددا لا تحصر له من رعايا الترك المسيحيين وكذلك للتجار بتوصية بعض السامرة للترجمة الخ ، وكانت

(١) تقرير كاميل عن مصر (وزارة الخارجية ٤٠٨ - ٧٨) .

(٢) لبارد (ترجمة حياته) الجزء الثاني ص ٢٤ وتلاحظ للنارئ موجه التوجه بين هذا

العمل وبين ما نقله شركة الهند الشرقية في البنغال بين ١٧٥٧ و ١٧٦٥ .

هذه الحماية تباع للرعايا المسيحيين وكان بعض هؤلاء من الثروة الضخمة ما يجعله يدفع الأموال الطائلة للقنصل في سبيل التظلل بحماية تخرجه من طائلة القانون التركي (١) .

تبل أن ليندى هيستر ستانوب، لغير ما سبب سوى مزاجها الأوتوقراطي أعطت ٧٧ حماية لبعضها لأشخاص ذوي ثروة ضخمة وقد أعطيت كافة هذه الحماية لأشخاص لم يكونوا في خدمتها يوماً بل ولم تكن تدفع لهم مرتبات مطلقاً .

ثم ان القناصل اعتادوا أن يصدروا شهادات بأن البضائع الموجودة في الجارك التركية تابعة لهم (فهي إذن معفاة من الرسوم ولا يمكن تفتيشها) مع أن الناس كانوا يعرفون جميعاً بأن القناصل انما يتسترون على بضائع تابعة لبعض التجار الوطنيين (٢) .

ولقد كان من نتائج قيام حكم محمد علي في سوريا مع ما تضمنه قيام هذا هذا الحكم من ادخال نظام الخدمة الاجبارية أن زاد من الحماية التي يحصل الانسان عليها من القناصل . ولقد عاد الكولونيل سيف الذي أرسله محمد علي الى سوريا للتحقيق في حوادث الاعتداء على دور القنصليات (٣) بتقرير شنيع وقاس وقد أيدته فيه مندوب القناصل العموميين الذي ذهب لرافقته في مهمته وفي التقرير أن معظم التراجمة المنتهكين بالقنصليات هم جماعة من أغنياء التجار ليس في استطاعة أحدهم أن يؤدي للقنصل وظيفة الترجمة لأنهم لا يعرفون لغة أخرى غير اللغة العربية . ثم ان الجنود الانكشارية كانت لهم ركالين وانحرفوا في سلك التجارة هذا الى أن الكتاب العموميين صاروا تجاراً

(١) كامبل في ١٩ يونيو ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٢) كامبل في ١٩ يونيو ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٣) راجع الفصل السابق .

وبعضهم كانت له ثروة ضخمة . وكان الكثيرون من هؤلاء الموظفين (بالاسم فقط) لا يوظفون بواجباتهم إما لأن مرتبهم أسنى من أن يسمح لهم بذلك وإما لأنهم كانوا عاجزين فعلا عن أداء هذه الواجبات ولكنهم كانوا مع ذلك يدفعون مبلغا طائفا في مقابل الوظائف التي يشغلونها وبخاصة لأن الحماية المعطاة لهم من القناصل لم تكن قاصرة على أوائل الموظفين وخدمهم بل كان مفعولها نافذا على أسرات هؤلاء الموظفين وخدمهم أيضا (١) .

وقد قدم كامبل نفسه أدلة معينة وصلت الى عليه تثبت سوء استعمال الامتيازات . فلقد رأى في بيروت في سنة ١٨٣٦ أن القنصل البريطاني كان يحمي شحنة من القمح تبين فيما بعد أن أحد اليونانيين أرسلها الى آخر دليسا أشار القناصل العموميين في الاسكندرية بناء على شكاوى محمد علي المشروعة بتحديد (٢) هذه الحماية الرابحة في نفس الوقت الذي كان يبشر بأن تدر من الربح أضعاف أضعاف ما كانت تدره في الماضي تألم القناصل غاية الألم لسخر القدر هذا . فلقد كان من رأيهم أن أيام سوء الادارة التركية منذ كان في استطاعة أى شخص من رعايا تركيا المسيحيين أن يحصل (لأى اعتبار من الاعتبارات) على الجنسية الروسية أو الفرنسية أو البريطانية - أعود بالرجوع وأضمن للمكسب من نظام الاصلاحات البعيد عن المكسب الذي جلبه لهم محمد علي من مصر فلم يكن عجيبا أن نرى في تقاريرهم صورة لاحساساتهم المحزنة وأيديهم الخالية من الذهب .

وكثيرا ما رأى كامبل نفسه مضطرا الى الاشارة الى ولع بعض أولئك القناصل ورغبتهم الشديدة في انتهاز كل نافه من الأمور يحتمل أن تنضب حكومة جلالة الملك على نائب السلطان . كما أنهم كانوا يتحادثون من آن لآخر عن امتيازات لم يكن لها وجود في يوم من الأيام (٣) فلقد طلبوا أن التراجمة

(١) كامبل في ٢٢ نوفمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٧٨)

(٢) » » ١٩ يولييه ١٨٣٧ » » ٣٢٥ - ٧٨

(٣) » » ٣ ديسمبر ١٨٣٦ » » ٢٨٤ - ٧٨

الانجليز ومعظمهم من سكان شرقي البحر المتوسط مما لم يكن لهم سوى حظ بسيط من التعليم فضلا عن صفة النسب - يستقبلون بنفس مظاهر الاكرام كما يستقبل التراجمة الفرنسيين وقد كانوا من الأوربيين المثقفين الذين يعملون في وظائفهم باسم ملك بلادهم وهم مرشحون مع الزمن للترقية في السلك القنصلي (١). لا بل أن أحدهم ذهب إلى حد تقديم عريضة مزورة وبأسماء مصطنعة ضد ولاية الامور المصريين دافع فيها عن مساويء لاسيلا للدفاع عنها (٢). وإلى جانب ذلك كله لم تنز على القناصل الوسائط الملائمة التي يتصلون عن طريقها بالسفارة البريطانية في الاستانة فقد كان الترجمان الثاني بشارد وود صهر المستر مور القنصل البريطاني في بيروت . ويمكن الحكم على مزاجه بالحادث الآتي ، فينما كان كامبل يجوب أنحاء سوريا في سنة ١٨٣٦ التي بهذا الرجل وسمعه يقص عليه حكاية تشمئز منها النفوس عن فظائع ابراهيم في قع ثورة كانت قد نشبت حديثا وبخاصة لإحراقه ما لا يقل عن ثلاثين قرية لم يبق لها أثر ، فسأله كامبل عن أسماء تلك القرى فارتج الأمر على مور ولم يجر جوابا فهل رأى القنصل هذه القرى المحروقة . . كلا بل سمع بها فحسب . وقد أصاب كامبل عند ما طلب الى القنصل مور أن يتثبت من صحة الرواية ومع أن مور لم يستطع التثبت منها فان صهره وود أبلغها الى السفير بونسيني في الاستانة باعتبارها حقيقة لا ريب فيها (٣) .

وليس من شك في أن هذه التقارير الواردة من القناصل كانت على اتفاق مع حالة بالمستون العقلية وهي التي أصبحت مشتتة من جراء ما وصفناه لك في الفصل السابق عن تضارب السياسة ثم انقلبت الى ثورة غضب بما كان يهدد سلام أوربا من الخطر الكائن فيما بين السلطان ومحمد علي من علاقات

(١) كامبل في ٢٢ سبتمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢٠ - ٧٨)

(٢) » » ١٥ اكتوبر ١٨٣٧ » » (٣٢٠ - ٧٨)

(٣) » » ٣١ يولييه ١٨٣٦ » » (٢٨٢ - ٧٨)

متوترة . لهذا كان نظره الى الموقف الأوربي وارتيابه في حقيقة اصلاحات محمد علي يدفعانه الى تأييد السلطان ضد الباشا .

أما خطة فرنسا فكانت تختلف كل الاختلاف عن موقف إنجلترا . ذلك لأن فرنسا لم تكن تنظر الى الامبراطورية العثمانية باعتبارها كعبة مقدسة لا يصح قص شيء من أطرافها بل لم تتردد في قطع الجزائر منها .

وفي حين من الأحيان لم تحجم فرنسا عن إرسال وزير مفوض الى الاسكندرية رأسا . كما أن لويس نيليب أشار في محادثة خاصة الى استقلال محمد علي بأنه أمر لا بد من تحقيقه مع الزمن (١) .

ولقد سبق لفرنسا أن قدمت إلى محمد علي ما يحتاجه من الضباط لجيشه ولأسطوله كما قدمت ماطلبه من الخبراء لمصانع البوارج والترسانات المصرية . ثم لاننسى المموين الفرنسيين الذين زودوه بالقروض (٢) .

وكانت علاقة قنصل فرنسا العام بالباشا علاقة ودية وثيقة . وإذا كانت فرنسا بحثت كإنجلترا في الاحتفاظ بسلام أوربا فانها كانت تختلف عنها إلى تحقيق ذلك السلام بمنع السلطان من مهاجمة محمد علي بدلا من منع محمد علي من تقوية نفسه ضد مولاة التركي . ولهذا كانت الخطوة الأولى في برنامجها أن تصلح السلطان مع الباشا وبهذه المناسبة كتب المسيو ميمو قنصل فرنسا العام يقول : ان من واجب فرنسا ان تؤلف بين شقي الامبراطورية ، وفي خلال سنة ١٨٣٦ أرسلت الى السفير الفرنسي في الاستانة تعليمات يعرض فيها وساطته لمصلحة الفريقين والظاهر أن الفرنسيين كانوا على استعداد لضمان مركز محمد علي طول حياته في مقابل تخفيض جيشه وأسطوله بمقدار النصف وهذا يساعد الباب العالي بدوره على احتذاء حذو الباشا (٣) .

(١) كاميل في ٣١ مايو ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)
(٢) كاميل في ١٤ و ١٢ أكتوبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨) وكتاب الاستاذ صبرى « السوربون » ص ٣١١ (٣) كاميل في ٣٠ أكتوبر ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٤ - ٧٨) وكتاب الاستاذ صبرى ص ٣١٦ .

وفي اليوم الذي سافر السفير في مسائه إلى باريس لمباحثة الميوتير ودارت فيه المباحثة بين قنصل فرنسا الجنرال ومحمد علي أعلن السفير للرئيس افندي بأن على الباب العالي أن يعدل عن خطته العدائية نحو باشا مصر (١) وكانت نتيجة هذه الاقتراحات وما دار من المباحثات الغامضة بين السلطات الفرنسية والباب العالي ومندوبي محمد علي (٢) أن تم الاتفاق على ارسال صارم افندي علي رأس بعثة خاصة إلى مصر . ولم يكن هذا العمل الا مثالا آخر على سوء نية الباب العالي المعلومة . ففي الوقت الذي كان يتظاهر فيه بتنفيذ رغبات فرنسا شرح (وربما بالإخلاص نفسه) في أن يكتب لوزيره في لندن بأنه يعمل على ترضية السفير الفرنسي بدون كشف نوايانا . وأن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تعتمد تركيا عليها (٣)

وعندما وصل صارم إلى الاسكندرية تبين لمحمد علي أنه إنما جاء لتلقه ومعرفة طوايا نفسه . وبعد يومين من خروجه من الكورنتينا التي فرضها الخوف من انتشار الطاعون على كل وارد من الاسكندرية استقبل محمد علي المستر كامبل وانتقل بهما الحديث إلى ما يتناقله الالسن عن نوبات الجنون التي تصيب القيصر نقولا ثم استرسل الباشا فقال : لست اعتقد أنه هو الملك الوحيد الذي يصاب بهنهن النوبات فان تملك لا يلوح عليه أنه سليم في عقله . فقد أرسل مندوبا للاتفاق على التماون بين القاهرة والاسكندرية دون أن يزوده بالسلطة الكافية لعرض شروط معينة (٤) وفي المناقشات التي دارت بعد ذلك اثنار يخ اقترح صارم استبقاء مصر وعكا ولكن الباشا أصر على أن يكون العرض شاملا لمكافة الممتلكات التي تحت يده (٥) ولذلك باءت البعثة بالفشل التام كما أراد ديوان

(١) كتاب الاستاذ صبرى ص ٣٢٠

(٢) كامبل في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٤ - ٧٨)

(٣) كتاب الاستاذ صبرى ص ٣٢٠ - ٣٢١

(٤) كامبل في ٢٠ يناير سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

(٥) كامبل في ٣٠ و ٢٧ يناير سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

الاستانة ذلك . ووالسكن العقبات التي تحول دون الوصول إلى تفاهم شامل قد أصبحت الآن أشد وضوحا (١٠) وهكذا يبقى سوء نية الاستانة على حالة لم يغيره شيء .

ولم يخف على أحد الدور الذي لعبته فرنسا في هذه المحاولة العقيمة فلقد كان السائد في الافهام أنه لولا تشجيعها لمحمد علي وتأيدها إياه لكان اهتمامه باقتراحات بالمستون أشد وأكثر . وفي الحق أن فرنسا كانت شديدة الحرص على تحذير محمد علي مما كانت تعتقد أنها سياسة عدائية مطردة من ناحية بريطانيا (٢) ولعل سياسة ميترنج كانت ترمي إلى إثارة شكوك بريطانيا في خطط فرنسا لذلك كان مندوبوه يضعون تحت تصرف زملائهم البريطانيين كل ما كانوا يستطيعون اكتشافه أو سرقة أو اختلاقه في هذا الصدد . فمثلا لم يسكتف دي لوران قنصل فرنسا الجزائر بان يبلغ كامبل فحوى رسائله إلى وزارة الخارجية بل أبلغه كذلك الوقائع التي دحلمها ، من القنصلية الفرنسية وقد اطلع كامبل مثلا على خطاب بعث به السكولونيل سيف إلى ميمو وعليه توقيع ميمو وملاحظات على الهامش وقد كتبت بخطه (٣) على أن سياسة فرنسا لم يكن يعرفها خداع الأتراك وحده أو مشاغبة الأجانب من الفوا الصيد في الماء العكر . كلا بل أن عدم خضوع مندوبيها للنظام المركزي - كما أظهر ذلك مندوبوها في الشرق في أكثر من مرة - جعل أمثال سفيرها في زوسان ، في الاستانة أو ، بسبتياني ، سفيرها في لندن يتوسكان بأراء تنقاني كلية مع آراء حكومة باريس (٤) .

-
- (١) كامبل في ١١ ابريل سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩ - ٧٨)
(٢) مثال ذلك التعليمات الصادرة الى (كوشيليه بصفته قنصلا جنرالا في ١٢ سبتمبر سنة ١٨٣٧ وكذلك كتاب الاستاذ صدى ص ٣٢٥)
(٣) كامبل في ٩ اكتوبر سنة ١٨٣٧ والمرقات (وزارة الخارجية ٣٢٠ - ٧٨)
(٤) مثال ذلك مذكرة بالمستون في ١٩ بولية سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٤٩ - ٩٦)

وأخيراً لما تبين لمحمد علي في سنة ١٨٣٨ أنه لم يفد شيئاً من نوايا فرنسا المنبثقة عن الاخلاص عول على أن يدفع الأمور حتى تؤدي إلى النقطة الحاسمة . وقد خيل للسفارة البريطانية في الاستانة أن قرار محمد علي هذا كان بإيعاز روسيا . ولقد رسخت هذه العقيدة في نفس السفارة المذكورة واستقرت عدة سنوات وهناك ما يحمل على الظن بأن الذي أوجد هذه الفكرة وساعد على رسوخها هم جماعة القنصل (١) الذين من أصل ليفاتى ، ممن أعاظهم حكم محمد علي . أما كامبل فلم يصدق تلك الفكرة بل هزأ بها وبين أن صحة هذه الحكاية مشكوك فيها ولا يمكن التوفيق بينها وبين استدعاء قنصل روسيا الجنرال قبل اتمام ساسلة دسائسه ولا بين قلة الزيارات التي يقوم بها خلف ذلك القنصل محمد علي (٢) وكانت معلومات كامبل في هذه المسألة كما في غيرها من المسائل الخاصة بمصر أصدق واستنتاجاته أدق من معلومات واستنتاجات سفيرنا الهوائي المتصرف (٣) .

أما الذي ساق الباشا في الظاهر إلى أن يخطو الخطوة الثابتة فلم يكن إيعاز السياسة الروسية الخداعة ولا تأثير من رجال السياسة في سان بطرسبرج كلا بل الذي حفزه إليها ما كان يديه نحوه التجار البريطانيون والفرنسيون من الميرل الطيبة الصادرة من نفوس مخلصه . ولقد سبق أن بينت للتمارىه مبلغ أسعهم لأن محمد علي لم يسمح له بأن يضيف بغداد إلى أملاكه . ولقد كان يمكن تعليل هذه الميول بأنها رغبات تنم عن الجهل من رجال يتاجرون في ظل نظام قائم على الرشوة وعدم الكفاية ولكن رغباتهم هذه لم يكن يشاركون فيها تجار بغداد الأوروبيون وحدهم بل شاركهم إياها تجار القاهرة والاسكندرية

(١) قارن ما كتبه رود الى بونسي في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية

١٠٧ - ١٩٥)

(٢) كامبل في ٢١ مارس سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٣) اني اعتقد أن الراسلات التي دارت مع القنصلية الروسية والتي يجرى طبعها

لان ستؤيد هذا الرأي .

بل كانت هذه رغبة شركائهم ومراسليهم في لندن وباريس ومرسيليا نعم كان الباشا مولما باتباع نظام الاحتكارات ولكن لا ينبغي أن ننسى أن العدالة المطلقة والنظام لم يستتبا في جهة من جهات شرق البحر المتوسط كاستتبابهما في الجهات التي كان يحكمها محمد علي . وبالجملة فان حكومته كانت الحكومة الوحيدة التي كان يمكن المساومة معها بشيء من الاطمئنان ولقد كان التجار الفرنسيون والبريطانيون - بقطع النظر عن الاختلاف بين حكومتهم - على اتفاق في تمنيمهم بأن يظل حكم محمد علي قائما إلى ما شاء الله . فمثلا (واجهورن) مندوب القفل بالترانسيت عن طريق السويس قدأ كد للباشا على ما يظهر بأن بريطانيا سوف تعترف باستقلاله (١) كذلك فأمر التجار الانجليز أن يغادروا القاهرة والاسكندرية عند انسحاب قنصل بريطانيا الجزائر وعند ما شرعت الجنود البريطانية في مهاجمة ابراهيم باشا في سوريا . ولما خمدت القلاقل في سنة ١٨٤٢ تشكلت في لندن لجنة مخصوصة للتوصية على صنع مدالية ذهبية كتذكار للحماية التي (قدمها الباشا بنبل) إلى الانجليز المقيمين في مصر (٢) هذا في حين أن قنصلنا الجزائر كان يشعر بكثير من الحيرة عند ما طلب اليه أن يقدم إلى الباشا خطابا موجه اليه من الفرقة التجارية في بنغال يتضمن عبارات الاغتباط بالمثل الحسن الذي ضربه للأمم المسيحية وكان له خير وقع في النفوس (٣)

فينبغي في نظري - التماس العذر لمحمد علي إذا اعتقد خطأ ان اتجاه الرأي

(١) كامبل في ١٦ ابريل ١٨٣٨. والمزقات (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨) وكذلك الفقرة التي اشير بمخلفها في الرسالة السرية الى كابل في ٩ يونيو ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

(٢) كتاب هوسكنز ص ٢٩٥

(٣) من (بارنت) في ٣٥ سبتمبر سنة ١٨٤١ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

العام في مسألة من المسائل لا يمكن إلا أن يترك أثره في موقف الحكومة الشعبية من أجل هذا رأى محمد علي أن يطالع قنصل بريطانيا العام وزميله الفرنسي في ٢٥ مايو سنة ١٨٣٨ ثم من بعدهما قنصل النمسا وروسيا بتصريح رسمي أبلغهم فيه أن رأيه استقر على أن يعلن نفسه مستقلا عن السلطان . وقد ذكر سبين التسويغ خطته هذه . السبب الأول مراعاة مصالح أسرته والسبب الثاني صيانة الاصلاحات التي أدخلها . ولقد روى كامبل عن محمد علي أنه قال : " لا يسمع أن يوافق علي أن تضع تلك الغاية السامية التي وضعها نصب عينيه أو أن تعود إلى الباب العالي بعد انتقاله إلى الدار الأخرى . كافة ما أنشأه من التأسيسات النافعة ذات الاكلاف الضخمة كالترسانة والأسطول والسفن التجازية ومصانعه المزودة بالماكينات الأوربية والعمال سواء الأوربيين أو المصريين الذين أنفق عليهم ما أنفق في سبيل تعليمهم في أوروبا . ثم أن المدارس العديدة النافعة والمعاهد الأدبية التي أسسها على النظام الأوربي البحث وما فتحه في سوريا من مناجم الفحم والحديد ولا ما أنشأه من الطرق والترع في مصر وأنه سوف يتألم عند ما يحس أن كافة ما قام به من ضروب الاصلاح كان كله لحساب الباب العالي الذي سوف يترك تلك الاصلاحات تلعب بها يد الخبث والتلف هذا بينما أن أسرته وأولاده وأحفاده قد يكونون عرضة للحاجة والعوز وبلى وقد يتخطفهم النطع واحد بعد واحد .

علي أن اقترح محمد علي هذا كان نصيبه الاعتراض الشديد من جانب فرنسا وبريطانيا ولقد صدرت التعليمات إلى القنصل كوتيليه أن يبلغ الباشا بان دولتي انجلترا وفرنسا اختلفتا اختزمتا الالتجاء إلى القوة إذا ما اقتضى الحال ذلك لحمل الباشا على البقاء داخل حدوده كتابت لسيده السلطان ، أما كامبل الذي قدم كثيرا من النصائح الادبية فقد طلب اليه أن يعرف الباشا بقلق الوزارة البريطانية وهو قلق مصحوب بالرجاء بأن يعمل الباشا على الوصول إلى قرار

أحكم من القرار الذي صمم عليه . ولكن كان لا يزال هناك أمل بأن تنفض
الأزمة دون أن تؤدي إلى انفجار وقد خشي وقتئذ أن يظهر الأسطول التركي
أمام الشواطئ المصرية لأن محمد علي أعلن للبلا أن الأسطول المذكور لوجاه
فعلا إلى المياه المصرية لما تردد الباشا في الكر عليه و إبادته بنفسه وإذ ذاك يادر
بالمستون إلى اقتراح أن يطوف الأسطول التركي تصحبه العمارة البحرية
الانجليزية المرابطة في البحر المتوسط بمحبات البحر المذكور وأن يذهباً حيثما شاءا
وقد رمى بهذا الرأي إلى تهدئة خاطر فرنسا والباشا من ناحية وأن يبين
لها أن الأسطول التركي لم يترك مواته إلا للتمرين والتعليم فقط بينما كان غرضه
الحقيقي أن يظهر للملا مابين تركيا وبريطانيا من صلوات ودية وثيقة العرى (١)
وتسلم الباشا في الوقت نفسه الردود الباعثة على اليأس والقنوط مع كثير
من رباطة الجأش وضبط النفس ولم يزد على قوله أنه لا يستطيع الرجوع فيما
اعتزمه بل يؤمل أن تقف منه الدول العظمى موقف أقرب إلى العدالة
والانصاف (٢) . ويغلب على الظن أن آماله وقتئذ تزلزلت في إمكان وصوله
إلى تفاهم مع الباب العالي يسد عليه طريق الأسباب الفنية التي من أجلها تقاوم
الدول اقتراحاته . ولم يكن هناك أى شك في أن اللبال في الاستانة قوة وسلطانا
على النفوس أكثر مما له في أى عاصمة أوربية أخرى . وكان الباشا قد أراد
جس النبض أولاً فسأل د ميديم ، قنصل روسيا الجنرال كما سأل كامبل عن
موقف حكومتيهما فيما لو تمكن من اقناع الباب العالي بالاعتراف به كحاكم
مستقل أو أن يكون وراثيا في أسرته .

ولكن جواب القنصلين لم يكن باعثا على الأمل (٣) أما الفرنسيون فكان

(١) إلى بونينى في ٢٥ يولية ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٢٩ - ٧٨)

(٢) كامبل في ١١ اغسطس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

(٣) رد ميديم في ٢٥ مارس وأول ابريل ١٨٣٨ ورد كامبل في ٩ يولية ١٨٣٨

(وزارة الخارجية ٣٤٣ - ٧٨)

ردم أشد عطفًا من زملائهم : فلقد كانوا في مستهل العام التالي ما يزالون منهمكين في محاولة حمل الباشا على الكف عن الأعمال العدائية وذلك بتعليقه بالوصول الى اتفاق مع السلطان يضمن مركز سلالته في المستقبل (١) ولكن هذا الاقتراح لم يكن بالمرستون ميالا الى قبوله ما لم يوافق الباشا على التنازل عن الجزء الأكبر من سوريا (٢) .

قلما اطمأن السلطان محمود إلى موقف الدول العظمى حياله وقوى أمله في حمايتها له فيما لو دارت عليه الدوائر استقر رأيه على اشغال نار الحرب التي كان يعد عدتها من زمن طويل . ويغلب على الظن أن مندوبي روسيا لعبوا الدور الأكبر في أعمال التحريض على أمل أن تدور دائرة الحرب على الأتراك فيلجأوا إلى طلب المساعدة من روسيا وإرسال نجدة من جيوشها إلى الاستانة (٣) وفي شهر فبراير نفي إلى علم بونسيني أن السلطان محمود قد اعتزم إعلان الحرب في الربيع (٤) فلقد رددت الألسن أنه أرسل أمرا إلى مجلس وزرائه قال فيه أن الصار عسكري حافظ باشا قد صرح بأن جيشه في حالة تضمن له التغلب على جيش محمد علي وأن قبطان باشا أعلن بأن الأسطول التركي في وسعه سحق الأسطول المصري وأنه ينتظر بناء على ذلك أن يسدى مجلس الوزراء ما يلزم من الشجاعة والحزم في أداء الواجب (٥) . ولقد ظل حافظ باشا يلبح ومعه ضباطه الألمان ليبدأ الزحف ضد جيش ابراهيم باشا في سوريا (٦) وفي شهر ابريل عبر الأتراك نهر الفرات أمام دير ، وانقضى شهران دون أن يحدث

(١) جرائد في ١٥ فبراير ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٥٨ - ٢٧) .

(٢) كتاب بالمرستون الى بوفيل ٢٨ يونيو ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٧٨ - ٢٧) .

(٣) بونسيني في ٢٧ يناير سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٤ - ٧٨) .

(٤) » » ١٤ فبراير » » » » (» - ») .

(٥) » » ٧ مارس » » » » (» - ») .

(٦) » » ١٩ مارس » » » » (» - ٣٥٥) .

على أن الفوز الباهر قد اكتمل بنباين آخرين يعثان على السرور ففي أول يوليه وردت الأنباء بانتقال السلطان محمود إلى الدار الأخرى (١).

فلقد زادت همومه بما أصابه من خيبة أمل مقرونة بالقلق . وكان رئيس قسم الملابس قد لاحظ قبل ذلك بأشهر تهديل ثياب مولاه فاعز إلى الترتي بأن يضيقتها قليلا حتى لا تلوح فضفاضه على هيكل سيده الذابل (٢) وقد ظل السلطان يرقب ما يجري من التأهبات لمهاجمة محمد على بكثير من اللهفة المتواصلة حتى لقد قيل أنه كان يخفف من قلقه بتناول المشروبات الروحية المحرمة . فلقد حولته كراهيته العنيدة إلى عدو خطير . لذلك كله كان من حق باشا مصر أن يغبط بوفاة خصمه ولقد خلفه على أريكة السلطنة ابنه الأكبر عبد المجيد وهو قتي في السادسة عشر من عمره وقد نشأ في الحریم وكان له أصدقاء اخصاء ثلاثة وهم خصيان أسودان وقزم (٣) وبديهي أن عناء محمود وان لم يلفظ من خدته الا بعض طفرات من الذكاء الا أن مجلس شورى الامبراطورية لا بد أن يصيبه الوهن والضعف بما لم يجد ارشادا من الخارج .

وبينما كان الناس لا حديث لهم إلا فوز ابراهيم الباهر ووفاة السلطان محمود إذا بالأسطول التركي قد ظهر في مياه الاسكندرية لا ليطلق قتاله عابيا بل ليعلن انضمامه إلى محمد على . ولقد تبادل الى أذهان الكثيرين من الناس أن هذا الانضمام كان نتيجة رشوة ولكن هناك أسبابا تكفي بنفسها لتعليل سلوك القومندان قبطان باشا . فلقد صدرت الأوامر إلى احمدشير قومندان الأسطول بالذهاب الى شاطيء سوريا لمعاونة حافظ باشا في مساعيه لإيقاد نار الفتن ضد محمد على وقد زود لتحقيق هذه الغاية بنحو ٦٠٠٠ من البحارة (٤).

(١) بوفيل في ١١ يوليه سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٨١ - ٧)
وقد ذكر أن الوفاة حدثت في ٢٩ يونيه ولكنها ظلت مكتومة ٣٦ ساعة

(٢) ماكارتي وكارانيدورثي - مرض محمود الثاني ٥٠٠ ص ٢٥

(٣) بوفيل في ١٥ يوليه سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٨١ - ٧)

(٤) كامبل في ١٤ يوليه سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٤ - ٧٨)

والكثي ما كاد يعبر الدردنيل حتى تلقى أوامر جديدة بالذهاب الى رودس فأنار هذا العمل هو اجسه وأنه علم من الكابتن الذي جاءه بالأوامر المذكورة أن النية باتت مفعودة على تجريده من القيادة عند وصوله الى رودس واستدعاء الاسطول الى الاستانة . فجمع ضباطه وأعلن فيهم أنه مقتنع تمام الاقتناع أن خسرو باشا يعتزم تسليم الاسطول التركي لروسيا وأنه في هذه الحالة يؤثر الانضمام الى محمد علي فأقروا هذا الرأي بالاجماع (١) وكان قبطان باشا من ألد أعداء خسرو ولما لم يكن هناك زيب في أن وفاة السلطان محمود ستعزز مركز خسرو وتضاعف نفوذه فقد كان طبيعيا أن يذهب احمد مشير الى الاسكندرية ويقترح على ضباطه الانضمام الى محمد علي عسى أن يؤدي تعاونهم جميعا الى القضاء على خسرو عدوهم المشترك . فالشيء الذي كان يحتمل أن يعتبر في أية دولة أوربية بمثابة عمل ينطوي على الخيانة كان في السياسة التركية يعتبر دليل الفطنة المقرونة باصالة الرأي وبعد النظر .

وهذه المناسبة كتب كامل يقول « ولا أعرف شخصاً تركيا ... ولم يصدر في كافة أعماله من غير مصلحته الشخصية أو كان مدفوعاً بغاية أخرى عدا شهرة الحكم ورغبته في القضاء على خصمه الشخصي » (٢) .

ولقد كان من نتائج تسليم الاسطول أن أصبحت لمحمد علي الكلمة العليا وأن يفعل كما يشاء . وكيف لا ولم يكن ثمة ما يحول دون زحف ابراهيم على البوسفور بطريق البر بينما احتشد الاسطول التركي والمصري أمام الاستانة . ولم يخامر بونسيني أى شك في أن قلاع الدردنيل سوف لا تصمد لمقاومة الأسطولين بالهمة المطلوبة وأن الأمر سيؤدي الى تشكيل حكومة جديدة في العاصمة التركية يكون لأصدقاء محمد علي الرأي الأعلى في كيفية إدارتها (٣) .

(١) كاميل في ١٧ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨ وكذلك بونسيني

في ٨ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٦ - ٧٨)

(٢) كاميل الى بونسيني في ١٦ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٨ - ٧٨)

(٣) بونسيني في ٢٧ يولية ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٧ - ٧٨)

ولكن الباشا مع ما فطر عليه من حب الاعتدال لم يشأ الذهاب إلى هذا الحد البعيد. فما كاد يسمع بوفاة السلطان محمود حتى أصدر أوامره إلى ابنه إبراهيم بوقفه حتى القتال. وفي اليوم التالي لوصول أحمد مشير إلى الاسكندرية أرسل خسرو مندوباً خاصاً إلى محمد علي يحمل خطاباً رسمياً بارتقاء السلطان عبد المجيد الأريكه السلطانية وكانت لهجة الخطاب ودية. وصفح السلطان الجديد عن سلوك الباشا نحو أبيه الراحل ووعد بأن يغدق عليه النعم وأن يوليه ملك مصر وملحقاتها على أن يكون ذلك ميراثاً بين أفراد أسرته وأخيراً ناشد الباشا أن يساعد على ترقية الامبراطورية وزيادة رخاها ويسرها (١).

على أن هذه الشروط الاجمالية لم يكن يحتمل أن يقنع بها محمد علي أو تجعله راضياً عنها ولكنه كان واثقاً بأن في استطاعته الآن تحقيق ما كان يطمح إليه وهو جعل حكم البلاد الخاضعة له وراثياً في ذريته ومن ثم أخذ يصرح أمام الملأ بمزمه على الذهاب إلى الاستانة لاعلان ولائه للشخصى للسلطان الفتى ولكن الوزراء العثمانيين. كما كتب بونسيني «رجال أخساء حقراء» فان خسرو الذى يجرى التفاوض في عروقه ولا يعرف معنى الشرف والامانة أرسل إلى مصر سلسلة خطابات أخرى عدا الخطاب الودى الذى أرسله إلى الباشا. فقد كتب إلى أربعة من كبار ضباط الاسطول بأمرهم بالقبض على قبطان باشا وإحضاره إلى الاستانة.

وإذ ذلك تقبل محمد علي هذا التحدى من فوره وكتب إلى خسرو يأمره باعتزال منصبه بعد أن أصبح من المستحيل الوثوق به من كبار رجال السولة ولا من الأمة بصفة عامة (٢) وزاد على ذلك إن أرسل منشوراً إلى كافة باشوات الامبراطورية ناشد في المساعدة للتخلص من هذا الصدر

(١) كامل في ١١ يوليو ١٨٣٩ «وزارة الخارجية ٣٧٤-٨٧» وكذلك

بونسيني في ٢ يولية ١٨٣٩ «وزارة الخارجية ٣٥٦-٧٨»

٢ - بونسيني في ٨ يوليو ١٨٣٩ - وزارة الخارجية ٣٥٦-٧٨

الأعظم الخسيس الذي لم ينتفع بسلوكه لا العرش ولا الأمة بل كان سبب كل ما نزل بالدولة من الرزايا والمصائب مدة سنوات طويلة (١) .

واستولى الهلع على قلوب الناس في الأستانة وتولاهم الجزع ورأى خسرو أن المخرج الوحيد لنجاته من الخطر المنتظر هو النزول على إرادة الباشا وتلبية مطالبه بجعل حكم البلاد التي في قبضته ورائيا في ذريته .

وما كاد أن يتم وضع هذا القرار حتى كان وزير النمسا المفوض قد تلقى من ميترنج تعليمات من شأنها أن تغير الموقف ظهرا لقلب . فلقد كان الموقف في نظر وزير النمسا كما كان في نظر صولت في باريس أو بالمرستون في لندن ينذر باحتمال تدخل روسيا بمقتضى معاهدة أونكيار سيكيليس ولذا صدرت التعليمات لممثل النمسا بأن يخاطب ممثل فرنسا وبروسيا وروسيا وبريطانيا العظمى للاشتراك معه في تقديم مذكرة إلى الباب العالي بصارحونه فيها بأن الاتفاق بين الدول الخمس العظمى أضحى مضمونا وأن الباب العالي يحسن صنعا إذا لم يبت في أمر من الأمور بدون استشارة الدول العظمى وقد امتضت المذكرة في نفس اليوم الذي وصلت فيه التعليمات ووسلت إلى خسرو وفي باكورة اليوم التالي (٢) وكان من شأن هذه المذكرة أن تشجع خسرو على تقض القرار الذي كان قد استقر عليه رأيه . وفي يوم ٦ اغسطس أرسلت إلى محمد علي مذكرة السفيراء بناء على طلبهم فوجم لقراءتها وكانت ملاحظته يدور عليها القلق الناشئ . على هذا التغير الجديد الفجائي . وكان بونسيني شديد الاعتباط بهذا التطور فلقد كان مصابا بنوع من حمى كراهة روسيا ولذلك كنت تراه يشتم رائحة الدسائس الروسية في كل ما يجد من الأمور . فلقد كان شديد الاعتقاد بأن مصر لا تستخدم إلا مصالح روسيا . وقد انتقلت منه هذه العدوى إلى بالمرستون . وقد حدث في أوائل سنة ١٨٣٦ أن محمد علي ارتأى تخفيض

(١) مرقعات في رسالة من بونسيني في ٦ اغسطس سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية

(٣٥٧ - ٧٨)

(٢) بونسيني في ٢٩ يوليو سنة ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٥٧ - ٧٨)

الرسوم التجارية المستحقة على البضائع الروسية ولكنه لم يكن ميالا إلى معاملة البضائع الإنجليزية بالمثل وقد اعتبر عمله هذا مؤيدا لما كانت تنافله الألسن بأن هناك تفاهما وثيقا بين الباشا وبين الحكومة الروسية وأنه يتضمن من الأمور أكثر مما اعترف به أحد الفريقين إلى الوقت الحاضر وقد أصبح ما يفعله الباشا من الآن فصاعدا يعتبر خطأ بأنه باعاز روسيا . ولقد قيل أن هناك معاهدة بينه وبين روسيا وفرنسا .

وأن روسيا كانت تؤيد وجهة نظره وأن حزبا جديدا قد تألف لاسقاط خسرو بمساعدة روسيا وغبنا حاول كامل أن يبين سخف هذا الزعم مستعينا بكل ما كان يخطر له من الخواطر والنظريات .

ومن المدهش أن سفيرنا الحاد الشم لم يحس شيئا يدعو إلى الاستغراب في مبادرة السفير الروسي إلى توقيع المذكرة المشتركة مادامت الغاية المزعومة التي يرمى إليها هي المحافظة على الحالة الخطيرة القديمة ليتمكن من تحقيق المآرب الروسية .

كان أول ما استقر عليه الرأي هو غل يد الباشا عن العمل بينما كانت أوروبا منهمكة في بحث الحالة من جميع نواحيها . وقد اتفق رأى فرنسا وإنجلترا في هذه المسألة حتى أن القنصل الفرنسي حذر محمد علي بأن العاريتين الفرنسية والانجليزية قد تستخدمان سويا في تنفيذ اجراءات الضغط ولقد كتب بالمرستون إلى كامل يقول ، وينبغي أن يفهم الباشا جيد الفهم بأنه ليس في مركزه إلا من الوجهة الجغرافية ولا من السياسية بل ولا من حيث الاعتبار البحرية أو البحرية . يمكن أن يستطيع معه أن يتحدى بلا حساب أو بمقايير حكومات أوروبا عامة والدول البحرية خاصة .

ولقد كان مما استرعى الانظار حقا أن قرنت ووزارة الخارجية استدعا الكولونيل كامل في تلك الظروف . وكان قد ظل في منصبه في مصر منذ

سنة ١٨٢٢ فأتبع له في خلال وجوده في القاهرة أن يشهد سياسة الباشا عن كذب وتطوراتها في الداخل والخارج هذا إلى أنه زار كافة أنحاء القطر المصري كما زار سوريا وكريت . وفي الحق أن كامبل لم يكن أحد المعجبين بالباشا إعجاباً أعمى بل بالعكس لقد اتقد سياسته في مناسبات مختلفة وانتقدها بشدة . ولكن أخلاقه الميضية تضاف إليها لهجته الجذابة في المخاطبة وما يتبعه وجوده من الهيبة هذا إلى إصالة رأيه وحكمه على الأمور حكماً صحيحاً - كل هذه المزايا والصفات أ كسبته حظوة ونفوذا كبيراً لدى محمد على الذي أنزله منزلة الصديق الحميم . ولكن كامبل قد غفل عن مصلحته لأنه حاول صمد التيار السياسي في الوقت الذي كان يشتد فيه ضد الباشا . خذ مثلاً على ذلك أنه سعى لتخليص بونسيني من الأوهام والخزعبلات التي كانت تشغل فكره عن علاقة روسيا بمحمد على . كما أنه عمل على أن يبين لولاة الأمور بصراحة سابقة لأوانها أن اليهود والمسيحيين سوف يصيبهم المسكروه فيما لو أعيدوا إلى حكم السلطان مباشرة (٢) ولم ينس له رؤساؤه اجترانه على القول بأن الامبراطورية العثمانية يمكن أن يعود إليها سابق تقدمها ويسرها فيما لو أبعاد خسرو عن منصبه ودعى محمد على إلى التعاون في عملية الإصلاح (٢) وكان بما لا يمكن أن تطيقه النفس في عين الرؤساء الرسميين أن يبالغ كامبل بصفته الرجل الذي خبر شعب مصر وشعب سوريا وشهد بعينه مبلغ ما عمل من الأعمال النافعة الإصلاحية باختلاف رأيه عن الرأي الرسمي السائد وقتذاك بأن إصلاحات محمد على ! تكن إلا إصلاحات جوفاه عارية . وكما كان استغراب أولئك الرؤساء لأن كامبل لم تستولى عليه الدهشة - ند سبأه بطلب محمد على أيضاً على إبعاد خسرو عن كرسي الحكم وهي دهشة تشبه ما كان يصيبه لو أن لوزد أو كانت طلب في ساعة غضب إبعاد لورد بالمستون من وزارة

(١) كامبل في ٧ أغسطس ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ٢٧٢ - ٧٨)

(٢) كامبل إلى بونسيني في ١٦ أغسطس ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨)

الخارجية (١) وفي شهر سبتمبر أبلغ بايجاز أن بالمرستون ينوي أن يشير باستدعائه (٢) وهو أمر كان موضع تفكير الوزير منذ عام (٣) وكأنما أراد القدر الساخر أن لا ينقل إلى مالطة أثناء احتلال الجنرال كين لمدينة كابول إلا بالباخرة التي وضعها الباشا تحت إشارة الكولونيل كامبل (٤).

وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٣٩ هبط القاهرة الكولونيل هودجز الذي عين خلفا للكولونيل كامبل (٥). وقد دلت الحوادث على أنه رجل نحاد المزاج يجب للشغب والنزاع. وكانت باكورة أعماله في منصبه الجديد المشاجرة مع مندوب مصلحة الطرود في الاسكندرية لأنه فرض عليه رسوما برندية طبقا للتعليمات الصادرة من مدير مصلحة البريد (٦) ثم راح يضع ثقته في شخص وكيل قنصل معين كان من شأن الروايات التي يذيعها أن تثير ثائرة القنصل الجنرال ووزير الخارجية أيضا.

وكانت أخلاقه كفيلة بأن تجعله موضع سخف القناصل جميعا وقد رأى رؤساؤه قبيل إعادة فتح القضية العامة من جديد في سنة ١٨٤١ أن الحكمة تقتضى بارساله إلى حيث يمكن تلطيف مزاجه الجاد في جو هادئ كجو همبرج (٧) وحسبك دليلا على الاعتراف بما قدمه من الخدمات في أزمة ١٨٤٠

(١) من رسالة إلى كامبل في ١٣ أغسطس ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٧٨) طالما لم يذكر بالمرستون هذه المقارنة ولكن يؤخذ من نفي عبارته أن هذه المقارنة كانت في فكره.

(٢) إلى كامبل في ١١ سبتمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٢ - ٧٨)

(٣) مذكرات بالمرستون في ٢٦ أكتوبر ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٤ - ٧٨)

(٤) كامبل في ١٢ أكتوبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨)

(٥) كامبل في ١٨ ديسمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٥ - ٧٨)

(٦) هودجز « تقرير القنصل » في ٢٣ يناير ورسالة إلى هودجز في ٣ يولية ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٥٧ - ٧٨)

(٧) إلى هودجز في ١٥ يولي ١٨٤١ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

أنه سمح له بقبول وسام قائد فرقة تركية (١) .

ولنذكر هنا لا على سبيل الحصر بل على سبيل المثال حادثين تافهين لهما أهميتهما إذ يدلان كيف كانت الأمور بعمله غير مأمونة العواقب ومنصوبة بكثير من التهور وعدم الاعتدال . فلقد ذكر هودجز أن قنصل السويد العام حذب عمل محمد علي في اعتقال الأسطول التركي وفي الحال بدون انتظار وصول تفاصيل أخرى طلب بالمرستون إلى الحكومة السويدية استدعاؤه ولكن هذه الحكومة أصرت على معرفة الأسباب وهناك كتب بالمرستون إلى هودجز يطلب بعض تفاصيل ومناسبات تחדش سمعة القنصل وتحرجه في نظر حكومته . ولكن هودجز عجز عن تلبية رغبة رئيسه (٢) .

وفي الحادث الثاني سنة ١٨٤٠ ذلك أنه وصلت إلى هودجز في ٥ مايو رسالة خاصة بمحاكمة بعض اليهود في ديشق وقد طلب إليه في الرسالة المذكورة أن يهول بما تركته هذه الفظائع الوحشية ، من آثار العار حول اسم حاكم يفاخر بأنه من يعملون على خدمة قضية المدينة (٣) وقد جاء في رسالة تالية وصفه لشعور السخط العام ، الذي عم البلاد الإنجليزية من أقصاها (٤) وحسبك هذا دليلا على مبلغ الاستعداد وعدم التردد في تصديق أسوأ الاشاعات والأقاويل . أما الحادث المشار إليه فيتلخص في اتهام اليهود بذبج أحد المسيحيين خلط دمه بالخبز الغير مخمر . وقد كان الاعتقاد بوجود هذه الاجرامات سائدا في شرق شاطئ البحر المتوسط كما كان سائرا في أوروبا في العصور الوسطى وقد قبض على المتهمين وحوكموا أمام المحاكم العادية وصدر الحكم عليهم ولكن تبين لسوء الحظ هناك ما يدعوا إلى الظن بأن شريف باشا وهو الحاكم الذي

(١) الى هودجز في ١٨ فبراير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

(٢) هودجز في ٢٤ يناير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٤ - ٧٨)

(٣) رسالة الى هودجز في ٥ مايو ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٣ - ٧٨)

(٤) رسالة الى هودجز في ٣٠ منه

سنة محمد علي في دمشق قد توخى الاعتدال في تصرفاته ذلك أنه نزل على
السيحة مندوب القنصل الفرنسي .

وأدعى إلى الأسف من هذا أن القنصل البريطاني المستر « درى » لم يخطر
له فقط أن البيعة قد قامت على المتهمين بما اتبع من الاجراءات أثناء محاكمتهم
راج يؤكد أن ما اتخذ شريف باشا من الاجراءات العاجلة قد أنقذ اليهود
من مذبححة مائة يذهبون فيها ضحية السلب والنهب .

ولقد كان ما أبداه بالمستون من القلق العصبي في هذين الحادثين نتيجة
ما قام أمامه من المصاعب في سبيل الوصول بالمسألة العامة التي هي مثار النزاع
إلى نتيجة مرضية . لأن الأمور قد جرت على خلاف ما كان يهواه فان الصعوبة
الرئيسية المنتظرة كانت تدور حول حمل روسيا على التعاون مع الدول الأخرى
ودفعها من توطيد مركزها بالانفراد بالعمل ولكن تبين أن هذه الصعوبة
بولغ فيها لأن القيصر نقولا لم يكن شديد الميل إلى العمل بنصوص معاهدة
أونكير سكيليس علما منه بأن عودة الروس إلى الاستبانة ربما أدى إلى
الاشتباك في الحرب مع إنجلترا وربما مع فرنسا أيضا هذا إلى أنه قد يؤدي
إلى توطيد مركز محمد علي في الشرق الأدنى وهي غاية بعيدة كل البعد عن تفكير
التتسر . وفضلا عن ذلك قد بدأ ديب الخلاف في الرأي يظهر بين المستون
« رسول » وزير خارجية فرنسا . فان الأول أعرب عن رغبته في رد سوريا
إلى حظيرة السلطان بينما ارتأى الثاني إبقاءها في حيازة الباشا فاذا ما عهد القيصر
إذن إلى تأييد سياسة بالمستون بدلا من الانفراد بالعمل فانه يكون بعمله
هذا أدنى إلى تحطيم التعاون بين بريطانيا وفرنسا منه إلى توثيق عراه (١) وهكذا
استقر رأيه على إرسال البارون (برينون) في مهمة خاصة إلى لندن في
سنة ١٨٣٩ .

(١) أقوال (موات) في كتابه تاريخ كبرديج عن السياسة الخارجية البريطانية

ولكن ما كادت هذه الصعوبة تتلاشى حتى قامت مكانها صعوبة أخرى لأن بالمرستون كان شديد الميل إلى اجتذاب فرنسا إلى رأيه كما اجتذب روسيا إن أمكن ولكن السياسة الفرنسية وقتئذ كما كانت قبل ذلك بعشر سنوات تتخللها المصاعب الجمة فان النظام الملكي الذي كان موجودا في شهر يوليه كان كالنظام الملكي السابق أضعف من ألا يكثرث بتيارات الرأي العام المختلفة وقد كان شعور الفرنسيين بصفة عامة إلى جانب محمد علي . ولا يفوتنا أن السياسة كانت وقتئذ كما كان شأنها في كل حين عرضة للتحويل والتقلب بسبب المصالح القارية والاستعمارية المتشابكة فالخوف من السنة الصحف جعل من الصعب علي ، وصول ، أن ينسحب من الموقف الذي كان فيه وقد اعترلت الوزارة التي كان عضوا فيها في نهاية فبراير سنة ١٨٤٠ بسبب مسألة داخلية بحجة وخلفه في منصبه البارون تير .

ونهبج وزير الخارجية الجديدة منهج سلفه ولكنه كان شديد العداء نحو بريطانيا وكانت با كورة أعماله استئناف المفاوضات المنفردة مع الباب العالي وبين الباشا بواسطة المسيو بوتترا سفير فرنسا في الأستانة أملا منه في أن يواجه بريطانيا العظمى وروسيا بتسوية لا يسعهما أن يجدا سببا معقولا لتفضها أو تبديلها (١) ويرجح أن يكون إبعاد خسرو عن وظيفته نتيجة هذه المساعي وإذ ذلك قرر محمد علي من فوره إرسال سكرتيره الخاص سامى بك إلى الأستانة في مهمة خاصة وكانت حجته الظاهرة في هذا التصرف رغبته في رفع التهاني بمناسبة ميلاد كريمة السلطان وتقديم هدية تذكريه المناسبة وهي إعادة الأسطول التركي (٢) وكان رد إنجلترا على هذا العمل أنها عقدت مع روسيا والنمسا وبروسيا معاهدة نص فيها على أن تكون مصر ملكا لمحمد علي وذريته من بعده وأن يظل حكمه في جيورلي قائما مدة حياته فقط بشرط أن يقبل هذا العرض

(١) رسائل ميديم إلى نيسلرودفي أول و١٣ و٢٢ مايو و٤ يونيو ١٨٤٠

(٢) هودجز رقم ٥٣ و٥٠ في ١٧ يونيو ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٥-٧٨)

في خلال عشرة أيام من وصول المذكرة اليه . أما إذا أظهر ترددا بطول أمده إلى ٢٠ يوما فإن مصر وحدها تكون ملزمة له ولذريته وإذا ما رفض نهائيا فإن الدول الأربع تبادر إلى محاصرة الشواطئ المصرية فإذا ما حاول الزحف على الاستانة فإن الدول المذكورة تتعاون في الدفاع عنها بناء على طلب السلطان ومن ثم يستأنف العمل بالمادة الرابعة من النظام القديم للإمبراطورية العثمانية وهي القاضية بإغلاق الدردنيل في وجه كافة السفن الحربية في أثناء وجود الامبراطورية في حالة السلم وقد أمضيت هذه المعاهدة في ١٥ يوليوسنة ١٨٤٠ وبذا نجح بالمستون فيما كان يسعى اليه من أرباح معاهدة أونكيار سكيليس في اتفاق أعم ولكنه أخفق في الحصول على تعاون فرنسا .

وأثارت هذه الأنباء عاصفة من التذمر والاستياء في العاصمة الفرنسية وأخذت الصحف الباريسية والوزراء بل وملك فرنسا نفسه يتكلمون كما لو كانت الحرب أصبح وقوعها لا مفر منه ولكنهم كانوا يعلمون كما كان بالمستون يعلم أن الحرب غير واقعة . وبهذه المناسبة كتب بالمستون إلى هودجز يقول : ان فرنسا لن تستطيع ، أي الباشا أن تقدم له أية مساعدة . . ثم أن تعوذها الوسائل لتنفيذ عزمها فيما لو أرادت مساعدته .

نعم أن لها ١٥ سفينة في البحر المتوسط ولكن هذا هو كل اسطولها ثم أن لها جيشا يبلغ عدده ٦٠ ألف يربط في الجزائر وهو في حاجة إلى عدد كبير من جنود الاحتياط لسد النقص الذي يسببه المدافعون الجزائريون والحى ، فكيف يسع فرنسا في هذه الحالة أن تشترك في الحرب مع أقوى الدول العسكرية في القارة الأوربية (١) .

وكان ثانيا ما علل به المسيو تير نفسه من الآمال أن يستمر الحوار وتظل المسائل معلقة بحيث لا يبت النزاع نهائيا ريثما يأتي الشتاء فتتفرق من الأساطيل

(١) الى هودجز في ١٨ يولية ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٣ - ٧٨)

المحاصرة وتوقف حركات الجنود وإذا ذلك يتمكن من تحطيم ذلك الانفاق الذي عقده الدول ويثبت نفوذ فرنسا من جديد وإذا جعل هذه الغاية نصب عينيه فقد نصح للبasha بتقوية مركزه والتزام خطة الدفاع وعدم التزحزح قيد شعرة عن موقفه (١) ولقد كانت نصيحته هذه أسوأ نصيحة يمكن تقديمها إذ لا ريب في أن مواصلة الزحف بغتة على الاستانة ربما كان يؤدي الى حدوث تطور أساسي يتمكن معه البasha من الحصول على شروط مرضية وأذنى الى تحقيق ماآربه اما أن يرفض شروط الحلفاء ثم يكتفي بمجرد المقاومة السلبية فقد كان معناه الهزيمة بعينها وهذا هو أيضا نفس ما حسب بالمرستون حسابه إذ قال « أن فرنسا سوف تبتظر وتحين الفرصة حتى إذا ما استطاع محمد على مقاومة الحلفاء أمدا طويلا عرضت فرنسا أن تتدخل في الأمر كوسيط وليكن مهمة الدول الأربع تنحصر في تصديق الخناق على محمد على بحيث لا تدع لفرنسا فرصة كالتى تعلل بها نفسها (٢) .

ولقد ظل باشا مصر رافعا رأسه عاليا أزاء ذلك الانفاق الدولي الخطير الذى كانت عراه يتوثق تدريجيا ضده ولعل الأرجح أنه اعتقد أن من المستحيل أن تتفق فعلا كلمة الدول على خطة معينة للعمل فى مسألة كانت على الدوام سببا فى اختلاف تلك الدول وانقسامها بعضها على بعض أشد انقسام وكان يعتمد على روسيا وفرنسا أن تلغيا عمل إنجلترا فيما لو قررت هذه أن تقوم بعمل ما . وعند ما صدرت إلى هودجز التعليمات بأن يستحث ضباط الأسطول العثمانى على أداء واجبهم بالاتفاق حول راية السلطان والخليفة (٣) تمض البasha واقفا من مقعده وأقسم بأعظ الأيمان ليطلق الرصاص على أول من

(١) تعليمات الى كوشيليه فى ٢٩ يويه سنة ١٨٤٠ . وكذلك كتاب الاستاذ صبرى

« السوويون » ص ٥٠١

(٢) الى هودجز بوكذلك تعليمات بالمرستون الى موبوش فى ٢٧ يويه ١٨٤٣

(٣) الى هودجز فى ٢٥ فبراير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٣ - ٧٨)

نحدثه نفسه بالفرار ومن ثم قرر هودجر أن الأصوب الا تنفيذ التعليمات الواردة له (١) وإذ ذاك - جندت أورطة جديدة واستدعى الجيش من بلاد العرب وانشى معسكر قرابة ٣٦ ألف جندي في دمنهور وهو اختيار حكيم نظرا لتوسط مركز المدينة المذكورة وقد تم هذا كله بنظام وترتيب لم يكن يعلم به هودجر (٢).

ولسكن هودجر نفسه بدأ يتأثر بطريقة معيشة ذلك الباشا المسن كما بدأ يدرك مبلغ نشاطه وفرط ذكائه . ولقد خشى ان هو تشدد معه أن يدفعه اليأس إلى احداث انفجار عام قد تنشأ عنه اتفاقات دولية جديدة أو تظهر فيه صوالح جديدة أو تسنح منه فرص يمكن أن تستخدم لمصلحته (٣) . ولسكن العام لم ينتصف حتى كان القلق الذي لا نهاية له قد بدأ يفعل فعله في صحة الباشا فلقد اثرت فيه ، نوبات الحمى والقلق (٤) حتى أن القنصل العام الروسي عند ما دخل عليه في أحد ايام شهر أغسطس الفاه مستلقيا على الذنون في حالة نوم عميق فاخبره محمد علي بأنه لم يذق طعم النوم لعدة ليالى سويا . وهذه المناسبة كتب القنصل المذكور رسالة حالة سموه الصحية تضاف اليها الآلام والعذاب التي كان على ما يظهر فريسة لها هذا فضلا عما كان يبذله من الجهود للتغلب على روح السخط والتذمر التي نشأت عن موقفه الحاضر ثم إلى جانب هذا الشعور المتناقض الذي يشعر به الرجل الذي بلغ الحلقة الثانية من العمر ذلك الشعور الذي يعمل على هب القوى التي امتاز بها الباشا . أن هذه العوامل مجتمعة قد جعلت محادثاتنا مؤلمة الى أقصى حد (٥).

(١) رسالة هودجر في ٣١ مارس ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٤ - ٧٨)

(٢) رسالة من هودجر في ٢١ فبراير ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٤ - ٧٨)

(٣) رسالة هودجر في ٢٦ يولييه ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٥ - ٧٨)

(٤) رسالة هودجر في ٥ يولييه ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٥ - ٧٨

(٥) مبدع الى نيسلرود في ١٩ و٣١ أغسطس ١٨٤٠

ولكن الباشا برغم هذه العوامل كلها لم تفلت منه قدرته على القبض على ناصية الحال كما لم تخنه مهارته في وزن الفرص وتقديرها . فلقد كان مثله كمثل المسوتير إذ أدرك بثاقب فكره أن الحلفاء لم يتوخوا السرعة في أعمالهم وأن الحصار البحري متى أعلنوه لن يسفر عن نتيجة حاسمة مباشرة (١) وقدرتأى له أنه يستطيع أن يعتمد لا على تأييد فرنسا المادى بل على مساعدتها الإديية ثم أنه كان يعتقد اعتقادا جازما بأن شعور الجمهور الانجليزى هو فى صفة أكثر مما هو فى صف الباب العالى . ولذا خيل اليه أنه إذا لم تأت طبق ما يشتهى فإنه يمكنه أن يضمن على الأقل أن يكون ملك مصر وراثيا فى ذريته . أما لو تصدع التحالف من الناحية الأخرى لسبب من الأسباب فإنه قد يحصل على سوريا أيضا (٢) من أجل هذا أبى محمد على عند ما حضر مندوب الاستانة ورفع القناصل العموميون إلى الباشا مطالب الحلفاء أن يصغى الى طنطنة (٣) الكولونيل هو دجز وبلاغة عباراته وأصر على المطالبة ببيان كتابى (٤)

ثم سرت الأيام العشرة الأولى بدون رد رسمى من جانب محمد على . ولما أوشكت مدة العشرين يوما أن تنقضى عرض محمد على قبول الحل الثانى ولكته أبى أن يؤكد موافقته على الحل المذكور باطلاق سراح الاسطول التركى (٥) ثم انقضى الأجل المضروب ولكن القناصل العموميين ما زالوا يتباطؤون فى الاسكندرية بالرغم من وصول الأنباء فى يوم ٧ سبتمبر بأن السلطان قد خلع محمد على من كافة المناصب وبالرغم من أن الأوامر قد صدرت من سحب

(٢٠١) تقرير والوسكى كما أورده الاستاذ صبرى فى كتابه السالف الذكر ص ٥٠٨

(٣) كتوله مثلا فى رسالته « انه يود أن يبلغ آراء التورد بالمرستون بعبارة مؤثرة »

(٤) هودجز فى ٢٠ أغسطس ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

« ٥ » هودجز فى ٣٠ أغسطس ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

القناصل العموميين (١) وفي الواقع لم يبرح القناصل المذكورون الاسكندرية قبل يوم ٢٣ سبتمبر (٢)

ويرجح أن يكون بين الأسباب التي أخرت سفر القناصل وغبتهم في أن يرقبوا عن كسب سلوك قنصل فرنسا الجزائر وسبب آخر أنهم كانوا قليل الثقة بعضهم ببعض مثال ذلك أن إحدى البواخر وصلت من بيروت في يوم ٧ سبتمبر وما كادت تلقى مراسيها في ثغر الاسكندرية حتى أرسلت ماقيمتها ه آلاف جنيه من النقود التركية في قارب ترفرف عليه الراية البريطانية لوضعه على ظهر إحدى البواخر الإنجليزية التي كانت مرابطة في الثغر الاسكندري ولكن قومندان الميناء وضع يده على القارب وعلى النقود لأن القانون التركي يحظر تصدير الذهب . وهنا استولى الغضب على هودجز وتهدد من انزال الراية من على داره وأدرك ممثلا روسيا والنمسا أن هذا التصرف يحتمل أن يثير نزاعا بين الباشا وبريطانيا العظمى مما يجدهم مع الثانية الفرصة سانحة للانفراد بالعمل دون الانتظار لتدخل حلفائهما . ولهذا تدخلوا في النزاع بقصد تسويته (٣)

ومع أن هذا الحادث كان من أعمال التحريض فانه لم يبلغ حدود الامتهان والازلال الذي تحمله هودجز آخر أيامه في الاسكندرية . فقد كانت هناك مسألة البريد الهندي أيضا . فقد وصلت إلى هودجز قبل ذلك بأشهر عديدة تعليقات بأن يستفسر من الباشا عما ينوي اتخاذه حيال البريد المذكور فيما لو استعمل الضغط ضده (٤) وفي يوم ١٩ سبتمبر وصل البريد الهندي وهنا وقع هودجز في حيرة شديدة وقام من فوره قاصدا الديوان راجيا

(١) هودجز في ١٥ سبتمبر ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨

(٢) ميديم الى نسلرود في ١٣ و ٢٥ سبتمبر ١٨٤٠

(٣) ميديم الى نسلرود في ١٤ منه

(٤) تعليقات هودجز في ١٤ ابريل ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٣٠٤ - ٧٨

ألا يعتدى أحد على البريد . فا كان من الباشا إلا أن هر رأسه علامة الإيجاب ولكن القنصل العام طلب تأكيدا على ذلك فرد عليه الباشا بأنه لا يجيبه إلى طلبه .

وهنا أبدى هودجز استغرابه ودهشته فلم يسع محمد على إلا أن يرد عليه بحدة قائلا ، ان الدول التي تزعم أنها متمدنية قد شرعت في اتخاذ اجراءات قد ترغمني على أن أحتذى حذوها فيها ، .

فلما طلب اليه هودجز أن يوضح ما يريده من هذه العبارة استطرد الباشا فقال ، ان تصريحات تلك الدول لا يمكن الارتكان إليها والثقة بها ، .

وهنا قال هودجز انه لا يسعه احتمال تلك الملاحظة اذا كان المقصود بها انجلترا فابتسم الباشا ابتسامة التهمك وقال ، فلنأخذ هذه الملاحظة بأنها تعني انجلترا أو لا تعنيها ولكن ملاحظتي هذه ليست إلا صدى ما تتناقله الأنواء في كل مكان ، .

وأخيرا أخبره محمد على أنه يسمح بمرور البريد هذه المرة فقط . ولما عاد هودجز إلى دار القنصلية والغضب مستول على حواسه أبرق إلى لورد بالمستون وإلى حكومة بمباي بأن البريد لن يسمح بمروره في المستقبل .

وفي مساء اليوم نفسه بينما كان الحديث دائرا بين هودجز ومدير بريد حكومة جلالة الملك أخبر الثاني الأول ، بأن انسانا ضعيفا قد أثار الفزع والرعب الكاذب بلا مسوغ ، حول مسألة البريد (١) .

وفي اليوم التالي علم هودجز من قنصل روسيا العام أن محمد على قد أكد لوكيل شركة الهند أنه طالما يبقى على عرش مصر فإن البريد سوف يكون في أمن تام (٢) .

(١) هودجز « غس » في ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠ — وزارة الخارجية ٤٠٦ — ٧٨

(٢) « » في ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠ — وزارة الخارجية ٤٠٦ — ٧٨

وهنا ثارت ثائرة القنصل العام وتغلب الغضب على حواسه فأرسل إلى رؤسائه شكوى مرة من مدير البريد ووكيل الشركة قال فيها « أصبحت المسألة منحصرة فيما إذا كان يحق لمحمد علي أن يجعل أحد الموظفين الساخطين يعشى مشية الجواد البطي . ليسخر من معتمد جلالة الملكة وأن يقلل من اعتباره ليوجد في مكانه سلطة انجليزية بجمولة وبالاختصار هل يحق لمحمد علي أن يحول معتمد جلالته إلى كمية سياسية مهمة . ثم استورد فقال « انه لم يتوقع إلا العداة والحذلان من كافة الافراد الانجليز هنا ولكنه كان يؤمل على الأقل أن يلتقي شيئا من العطف من جانب الأشخاص الذين يشغلون مناصب عمومية على الأقل (١) ، وفي الحق أبدى بالمرستون عطفه عليه إلى حد أنه شكأ إلى رئيس لجنة المراقبة ضد وكيل الشركة ولكن الرئيس أخيره بصراحة « ان الشكوى إذا بعثت إلى رئيس الشركة فاسوف يعلم بها البلاط ومن ثم ينكشف أمرها وتصبح معلومة عند الجمهور (٢) ،

أما من ناحية محمد علي فانه قد أوفى بعهده فعلى الرغم من سحب القنصل الجنرال وبالرغم مما وقع في سوريا من أعمال العدوان وما كان ينتظر أن يحدث من القلاقل في مصر فانه لم يسكتف بالسماح بمرور البريد بل وضع اجراءات خاصة لحماية المسافرين عن طريق السويس (٣) . وكثيرا ما كان يقول أن الحرب ليست بينه وبين الشعب الانجليزى بل بينه وبين بالمرستون .

ومع أن محمد علي هو الذى ضحك على ذقون خصومه الا أنه قد خرج مخذولا من الميدان لأن القوات التي تجهمت ضده كانت أكثر مما كان يستطيع مكافحته ثم أن القيادة التي كان لها الاشراف على تلك القوات لم يكن يعوزها الحزم والعزم كما أنها لم تسكن تعرف التواني أو التقاعد ، ففي يوم ١١ سبتمبر

(١) هودجز « خاص » في ٢٢ سبتمبر ١٨٤٠ (وزارة الخارجية ٤٠٦ - ٧٨)

(٢) هوبوش إلى بالمرستون في ٩ اكتوبر ١٨٤٠ وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨

(٣) كما جاء في « الوجدان الخاص بالطريق البري » بقلم باربرى ص ٢٥٧

نزلت إلى البر السوري بقرب بيروت قوة مركبة من البحارة الانجليز والجنود التركية . وقد حدث هذا بعد أن قضى الأعوان الأتراك الأشهر الطويلة في خض السوريين على رفع راية العصيان . وكان جيش ابراهيم وقتذاك متفرقا في انحاء البلاد وفي حالة ضعف شديد فضلا عن حاجته إلى الذخائر والمؤن ولم يحل شهر اكتوبر حتى رفع الدرروز راية العصيان . وفي ١٠ اكتوبر التقى الكولونيل نايبير في جهة بيت ناني بابراهيم على رأس شردمة من الجند فانزل به الهزيمة واستولى على رايته . ثم سقطت بيروت وفي اليوم الرابع من شهر نوفمبر سلمت عكا بعد ضربها بالقنابل يوما واحدا وهي التي قاومت ابراهيم من قبل مدة ستة أشهر كاملة . وبسقوط عكا انهار حكم مصر في سوريا . أما في باريس فان وزارة تير التي أوشكت أن تخرج فرنسا إلى حافة الحرب فقد سقطت قبل ذلك بأيام أي في يوم ٢٩ اكتوبر وفي يوم ١٥ نوفمبر ظهر الكولونيل نايبير في مياه الاسكندرية على رأس عمارة بحرية قوية وفي اليوم السابع والعشرين من الشهر المذكور عقد مع الباشا اتفاقا بدون أن يكون له سلطة لعقد مثل ذلك الاتفاق وقد وافق الباشا على الجلاء عن سوريا وإعادة الأسطول العثماني في مقابل أن يعترف به حاكما على مصر هو وذريته من بعده وفي يوم ٢٩ نوفمبر ارسلت التعليلات لاستدعاء ابراهيم من سوريا .

وما كادت تزداع هذه الأنباء حتى دهش لها رجال السياسة في الاستانة أيما دهشة . وقد كتب هو دجز بهذه المناسبة بلهجة لم يراع فيها منزلته القنصلية فقال : ان ما فعله نايبير قد أثار ضجة شديدة بين رجال السلك السياسي هنا ، ولقد كان في مسلكه بعض ما عرف به الملاحون من الجروح على العرف فقد أبلغ الباشا القرار الذي وضعه بالمرستون والوزارة الانجليزية في اكتوبر مراعاة لشعور فرنسا . ويقضى القرار المذكور بالتوصية على أن يكون عرش مصر وراثيا في أسرة محمد علي في مقابل مبادرته بسحب جنوده من الأراضي التركية الأخرى وتسليم الأسطول العثماني .

ولما وصلت صورة الاتفاق الذي وضعه نايبير إلى لندن أقرتها الوزارة البريطانية في الحال على أن هو اجس بونسيني وظنونه مازالت تضع العراقيل في سبيل التسوية التامة . فلقد حمل الباب العالي على أن يصدر فرمانا بتاريخ ١٣ نبرابر سنة ١٨٤١ يشتمل على عدة تحفظات غير مرغوب فيها (١) ولكن محمد علي بناء على نصيحة نايبير رفض العمل بهذا فرمان . وألحظ بالمرستون وميترنج في طلب تعديل المنحة وقد تم لها ما أرادا وصدر فرمان جديد بتاريخ أول يونية مضمن جعل العرش وراثيا للأرشد فالأرشد (٢) من الذكور من أعقاب محمد علي مباشرة . وقد حدد هذا فرمان الجزية فجعلها ٨٠ ألف كيس دراهم وجعل عدد الجيش ١٨ الف جندي إلا في حالة الحرب أو إذا صدر تصريح خاص بزيادته وقد حظر فرمان على مصر إنشاء سفن جديدة وهكذا أصبح حاكم مصر وليس في قدرته أن يهدد سلام أوربا مرة اخرى ولئن قيل أن محمد علي قد أخفق في تحقيق غايته الرئيسية وهي انشاء امبراطورية فانه توصل بلا شك الى تحقيق أشياء هامة فان مصر قد أصبحت بمفضله مستقلة عن الباب العالي فيما عدا الاسم ثم ان ادارتها أصبحت ادارة منفصلة . وقد أصبح هذا الامتياز مضمونا باتفاق كلمة الدول ومع أن الباشا لم يوفق إلى تحقيق مشروعه الأكبر إلا أنه تمكن من وضع أسس دولة جديدة .

الفصل السابع

حكم محمد علي في مصر

سبق أن بينا أن من بين الأسباب التي حملت بالمرستون على المعارضة في امتداد نفوذ محمد علي عدم فهمه لجقيقة الاداة الادارية التي وضعها الباشا . وقد كانت الاداة المذكورة على التحقيق هي هدف المناصرين يكيون لها المدح بلا حساب أو يسبقونها بالسنة حداد لاتعرف معنى الاعتدال . فكنت إذا سمعت أناسا متحمسين من أمثال واجهورن فلا تسمع عن الاداة الادارية المذكورة إلا أنها أداة صالحة أسفرت عما فيه خير البلاد والعباد .

وأمثال هذا الكتاب لايعترفون طبعاً بأن كثير من اصلاحات الباشا كانت اصلاحات عرضية لا جوهرية وبالعكس كنت ترى غيرهم من أمثال هولر ويد مراسل بالمرستون لا ينظرون إلى المسائل الا بالعين البريطانية البحتة التي ترى لحالة الفلاحين لأنهم لا يعيشون في مساكن مبنية بالطوب الأحمر ولا يأكلون اللحم البقري (١) . ولكن لا بد للحكم بزاهة على اصلاحات الباشا وما يلحق بها من الآراء الادارية أن يلقى الانسان بالله دائماً إلى عدة نقط بحيث لا يتناساها مطلقاً . فاولا كان الباشا يعمل في بلد شرقي ومعنى هذا أن وظيفة الحكومة وفهمتها كانت صورة مشوهة عن مهمتها في بلاد الغرب . وقد كان من المتعذر حقا على قوم ألفوا مبدأ « معلبش » ان يقدروا قيمة نظام يضطلع بارشاد كل فرد من أفراد الرعية في كل ناحية من نواحي الحياة . وبديهي أن تشبيه حالة

(١) كامبل في أول سبتمبر ١٨٣٧ . وزارة الخارجية ٣٢٢ ٢٨

مصر بحالة حكومة الهند لم يكن له نخل مطلقا لأنه فيما عدا القليلين في إنجلترا من رجاله أنديا هاوس ، أو النادى الشرقى ، لم يكن يعرف أحد ما يصنعه مواطنوه في الهند لهذا لم يكن مدهشا أن الناس لم يفهموا محمد على حق الفهم وأسماوا تأويل أعماله ونواياه وفي الواقع لم يكن يسمع أحد بين حين وآخر عبارات الانتقاد المعقولة المنطوية على العطف إلا من أمثال صولت أو كامبل ممن كان لهم المام بحالة البلاد أو من الموظفين الانجلوأنديان الذين قامت أمامهم في الهند مشا كل كالتى قامت في وجه محمد على وحوله رعية شرقية تنظر شزرا الى أعماله .

ثم لانسى من الناحية الأخرى أن الباشا ورث تركه مثقلة وحكومة عاطلة من كل شيء وبتعذر على الانسان حقا أن يبالغ في وصف ما كانت عليه الولايات التركية في بداية القرون التاسع عشر من حالة البؤس والشقاء .

ولقد حدثنا بوركنهاردت وكان في حديثه صادقا أن والياً تزها لا يمكن أن يعلل نفسه بالبقاء طويلا في منصبه لأن الباب العالى لا ينفك عن المطالبة بتقديم الهبات ولا شيء غير الهبات والاعانات وإذ ذاك يرى الباشا ترضية لجشع الباب العالى نفسه مسوقا الى مضايقة رعاياه وإرهاقهم وليس الوالى الذى يسهر على مصالح رعاياه ولا تحدته نفسه بتقديم شيء عدا الجزية المعتادة أو الذى يدع العدالة تجرى مجراها من أن يبوء بسخط مولاه السلطان ليس أعدله ولكن لأن عدله يحول بينه وبين انتهاب الشعب وتقديم بعض الأسلاب هدية الى ديوان الاستانة وإذا باه بسخط مولاه ولا يرى له مخرجا لانتقاذ حياته إلا أحد طريقين إما تسليم رعاياه البائسين فى هدوء وسكينة الى سياط والى مستبد يحل محله واما أن يعلن مولاه بالثورة ويظل ينازع مزاحمة السلطان الى أن يقتنع الباب العالى باستحالة عزله فيظل صابرا على حمر الغضا الى أن تسنح له الفرصة للتخلص من ذلك الوالى العادل (١) ومع أن هذه الأقوال

(١) بوركنهاردت في كتابه « بلاد النوبة » ص ٣٨

قيلت في سنة ١٨١٠ فكأنما تكمن قائمها بأنها ستطبق تماما على حالة محمد علي وكان عدم إدراك هذه الحقيقة سببا في حمل بالمرستون على إساءة الظن بأعمال محمد علي والارتباب في غاياتها .

وإذا ما استثنينا العراق فإن مصر كانت أسوأ حالا من كافة الولايات العثمانية فإن المماليك كانت سياستهم قائمة على إرهاب البلاد واستلابها ولم يفكروا مطلقا في حماية الفلاح لا من أسلحة البدو الذين كانوا يهاجمونه ويقضون مضجعه ولا من عسف محصلي الضرائب وسياطهم بل لقد سولت لهم أنفسهم أن يتركوا أراضيهم بلقع بعد أن أصبحت الترع مسدودة بسبب ما تجمع فيها من الوحل والطمى حتى أن الدلتا وهي أخصب أراضي العالم قد قل خصبها بنحو الثلث تقريبا . ثم أن غارات البدو في إقليم الفيوم كانت تديجتها فرار السكان وترك الأراضي خرابا . ولم يكن أحد يعرف مبلغ ما ينتزع من الفلاح ولا مقدار ما اختلس من الإيراد العام في أثناء طريقه الى خزينة الدولة أما أعيان الفلاحين - وكانوا يسمون روزنامجية - فقد كانوا معروفين بصلفهم وثروتهم الطائلة (١) . أما العدالة فقد كانت مسألة رشوة لا أكثر ولا أقل . وأما الغنى واكتناز الثروة فقد كان عماده المحسوية . أما الحياة نفسها فكانت عبارة عن مجرد حظ أعمى .

ذلك كان شأن الحكومة التي ورثها محمد علي وألفها ونشأ في ظلها في ولاية ألبانيا . وليس من شك في أن استتباب الأمر له في مصر قد صيره حاكما أو توراتيا ونحسب أن أحدا لا يدهش لقبوله لتلك التركة . أو أنه سلك في بعض الأحيان نفس المسلك الذي كان لا ينتظر أن يجيد عن أسلافه . ولقد قيل أن الجبرتي - صاحب التاريخ المعروف لقي حتفه خنقا وهو عائد من قصر شبرا الى القاهرة في إحدى ليالي شهر يونية سنة ١٨٢٢ وقد ربطت جثته إلى

أقدام إتانه وتهامس الناس بأن الباشا قد ضاق ذرعا باتقادات الجبرتي اللاذعة (١) كما قيل أن الذي كان يعهد إليه بنقل خطاب سرى كان يجازى بإلقائه في نهر النيل كضمان على عدم إفشاء السر إذا كان قد عرفه (٢).

واقدم ظل الباشا إلى أواخر أيامه والنزعة الأوتوقراطية متمكنة من نفسه ولم يكن لأعيان الاسكندرية ميل لإرسال أولادهم إلى باريس للتعليم فاستعاضوا عن الأولاد الذين طلبهم محمد علي منهم بأبناء البوابين وما شا كلهم من أبناء الطبقات الدنيا. ولما سمع الباشا بما فعله الأعيان قال في شيء من الغضب الممزوج بالاستغراب « إذا كان هؤلاء الأشخاص مجهولون مزايبا للتعليم والتجارة فليسوا أهلا لإلحاح الأنتقال على ظهورهم كالشيبالين والحير ، ومن ثم أصدر أمرا عاليا بأن يعمل كل إنسان بنفسه كائنا من كانت طبقة في إزالة تلال الأوساخ والقمامة المحيطة بالمدينة ومن ثم كمنت ترى أصحاب الحوانيت والتجار والسكبة العموميون ورجال الدين يحملون على ظهورهم في أيام معينة سلالا مملوءة طينا وهم غارقون في لجنة لم يألوها من العرق (٣).

ولم يكن الباشا الحاكم الشرقي الأوتوقراطي بحكم الميراث فقط بل كان كذلك بحكم البيئة أيضا. فاذا استثنينا العنصر الأوربي الضئيل العديم الحيثية، ويدخل فيه القناصل العموميون وبعض التجار الانجليز والفرنسيون وشراذمة الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يعملون في الادارة المصرية - نقول إذا إذا استثنينا هؤلاء لألفينا الباشا إنما يعيش في وسط شعب لم يكن يتوقع ولا يتزعم في شيء. عدا الادارة الأوتوقراطية. وأنت تعلم أن الحاكم الأوتوقراطي هو دائما معزول عن شعبه.

(١) الجبرتي ج ١ ص ٩

(٢) المحادثات في مصر بقلم سينور ج ٢ ص ١١٦

(٣) كما جاء في رسالة أبري في ٨ يولي ١٨٤٧ ب وزارة الخارجية ٧٠٨ - ٧٨

على أن محمد علي لم يكن تفصله عن شعبه سلطته الغير محدودة فحسب بل كانت تضاف اليها سياسته ونواياه . ولهذا قال مرة للدكتور بورنج الذي هبط مصر لوضع تقرير عن سير الحركة التجارية في سوريا ومصر مامعناه ، أرجو ألا تحكموا على أعمال بمقاييس المعارف عندهم بل ينبغي أن يبين ما يحتمل حولي من الجهل المطبق فبينما توجد لديكم طائفة من الأذكيا . الناهي الذكر لا أكاد أجد حولي من يفهمنى ويعمل على تنفيذ أوامرى . وكثيرا ما يخذعنى الناس وأنا أعلم أنهم يخذعوننى . ولست أعدو الحقيقة إذا صرحت اننى كنت وحيدا طيلة حياتى أو على الأقل الشطر الأكبر منها (١) ، وكان ما يظهر فى خلال حكم محمد على من أعمال صالحة من صنع الباشا نفسه دائما وبالعكس كانت الأعمال السيئة فى الأغلب من عمل أشخاص اضطروا إلى استخدامهم لعدم وجود من يفوقونهم علما وذكاء . وقد كانوا من الموظفين الذين لا يتعففون عن ارتكاب الموبقات لاشباع شهواتهم فى الحصول على المال (٢) وإلى هذه الحقيقة أشار الباشا مرة فى حديث له إذ قال ، عند ما هبطت أرض مصر كانت البلاد بربرية وهمجية لأقصى حد وهى لا تزال كذلك ليومنا هذا على اننى برغم ذلك ما زلت أرجو أن تكون أعمالى قد حولتها إلى أحسن مما كانت عليه فلا ينبغي أن تجزع إذا لم نجد فى هذه الاقطار شيئا من المدينة المعروفة فى الأقطار الأوربية (٣)

وليس من ريب فى أن ثلاثين سنة من حكمه قد أحدثت فى البلاد انقلابا سياسيا معدوم النظير ولكن لا يفوتنا ان جيلا واحدا ليس يكفى لترك آثار

(١) تقرير بورنج الاوراق البرلمانية ١٨٤٠ الجزء ٢١ ص ١٤٦

(٢) كامبل الى بدويل فى ١ ديسمبر ١٨٣٧ - وزارة الخارجية ٣٢٢ - ٧٨

(٣) هودجز فى ١٨ يونيو ١٨٤٠ - وزارة الخارجية ٤٠٥ - ٧٨

دائمة ونتائج ثابتة . فان مجرد عدم توفيق الباشا إلى العثور على العدد الكافي من الأشخاص الذين يعتقدون آراءه ومراميه بالحماسة المتبعثة عن الاخلاص يضاف إلى ذلك شعوره بالهوة السحيقة التي تفصل بين سياسته وسياسة غيره من الرجال ان هذا كله قد ادعى بطبيعة الحال إلى ايجاد عناصر الضعف وعدم الثبات في أعماله . وقد أدرك بحق أن كل تحسين يتوقف تنفيذه على سعيه وحده وان مالا يتمه هو شخصيا من الأعمال قد يظل كذلك دون أن يفكر أحد في اتمامه . ومن ثم كان هناك في بداية الأمر بعض نقص في التقدير لأعماله ممزوج بجزء غير قليل من الاستعجال لرؤية نتيجة هذه الأعمال في الحال . وبينما كنت تراه منهمكا في وضع الاسس الراسخة اذا به يتحول منها إلى التعجيل باقادة أسوار قصر أحلام وهو يقول : أنا أعلم أنني رجل طاعن في السن فاذا كان هناك ما أرغب انجازه فلا بد من انجازه فوراً .

ولقد تضافرت مؤثرات على تقويض اصلاحاته وتجريدها من القوة الدافعة الدائمة أو لتوجيه نشاطه في غير وجهته المرغوبة وبالرغم من هذا كله يتعذر على انسان ما أن يجد حاكما شرقيا ينجح نجاح محمد علي في عمل هذه الاصلاحات العظيمة مع أنه لم يكن مسوقا اليها بضغط أجنبي بل عمل ما عمله مدفوعا بحب النظام والعدالة والخير وعلى الرغم من عناد كل من التفوا حوله ان لم نقل مقاومتهم السلبية .

ولم يحدث الباشا تغييراً يذكر في شكل الحكومة التي ظلت تسيير طبقا للقواعد التي أظهر الزمن صلاحيتها وملائمتها لحاجيات البلاد والتي لم يجرؤ نحن على البدء في تغييرها في المهدي إلا من الجيل الماضي فان وحدة النظام الاداري كانت القرية وكبيرها شيخ البلد الذي يمثل حاكم البلاد في كل صفة ومن القرى تركبت الاخطاط ولكل منها حاكم الخط ومن هذه الاخطاط يتركب المركز تحت حكم الأمور وقد جعل عدد المراكز ٦١ مركزاً . ومن هذه المراكز

تركبت المديریات السبع ويشرف على كل منها مدير أو حاكم وتشمل دائرة اختصاص المديرين الأربع والعشرين مديرية التي كانت مصر تتركب منها في عهد الممالك . ولم يكن ثم مندوحة عن وجود هيئة متشعبة الاطراف في المدن الكبرى . وقد كان هناك القضاة ورجال الشرطة المخصوصون للمحافظة على السكينة العامة والحيولة دون وقوع الجرائم ومعاقبة فاعليها . وقسم الأهالي أيضا حسب مهنتهم أو حرفهم إلى طوائف ونقابات ويشرف على كل منها رئيس النقابة . ففي القاهرة مثلا كان هناك مالا يقل عن ٦٤ نقابة من هذا القبيل وكان كل رئيس مسئولاً عن سلوك أعضاء نقابته (١) وكانت هذه هي القاعدة التقليدية المألوفة في الشرق بأسره في تنظيم أرباب الحرف والصناعات

واضحان سير هذه النقابات سيرا يتمشى مع الأمانة والعدالة لم يكن ندحة عن ابقائها تحت الرقابة الدائمة اليقظة وبخاصة وان اعتقاد الجمهور في عدم أمانة الهيئات الرسمية كان متأصلا في نفوسهم وكانت الغاية المقصودة من هذا النظام الاحتفاظ برئيس مستعد للحيولة دون ظهور مستبدين عديدين . ولم يترك مشايخ القرى الفرصة السانحة لإرهاق اخوانهم الفلاحين (٢) وحذا المديرين ومأمورو المراكز حذو مشايخ القرى في ارهاق كل من وقعت أيديهم عليه . وليت عدم الامانة كان النقص الوحيد في أخلاقهم كلا بل كان عدم الامانة مقرونا بالجهل المطبق وقد يحدث أن يكون المتعلم فيها واسع الاطلاع في كتب الفلسفة الاسلامية ملما بدواوين شعراء العرب والفرس ولكن المدارس وقتئذ كانت تخرج علماء لارجال أعمال . وكان المدير لا يسترشد في أعماله الا بما تواضعت عليه التجربة وهذه التجربة لم يكشف

(١) كما جاء في تقرير بورنيج « الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ » جزء ٢١ ص ١١٧

(٢) كما جاء في كتاب بلاد العرب بقلم « بون كنهاردت » جزء اول ص ١٤٥

في أغلب الاحيان إلا عن خير الوسائل للسرقة مع استعمال اللبابة والحذر (١)
ثم أن الحاجة التي تقضى الاتفاقات القائمة على عدم الأمانة بين الموظفين
بعضهم وبعض كثيرا ما نجم عنها تغيير هؤلاء الموظفين بغيرهم ومن ثم كنت
تجد المصالح يشغلها رؤساء لا يعرفون من أعمالها وشؤونها لا كثيرا ولا قليلا .
وهذه المناسبة كتب المستر بورنج في تقريره يقول : لم يكن هناك اهتمام ما
بكفاءة الفرد واستعداده للقيام بمهام العمل الذي عهد اليه بانجازها ، (٢) ولم
تكن لسوء الحظ ندحة من ذلك وقد شهد بهذه المسألة كامبل وهو كما تعلم
لم يكن شاهداً متعنتاً إذ قال : أن ما يصادفه تجارنا من المسائل المشيرة
للغضب مرجعه عدم وجود نظام معين يضاف اليه جهل صغار الموظفين
المحليين لسير الأمور اكثر مما يرجع إلى خطأ من جانب محمد علي أو ابراهيم
باشا وعلة هذا كله عدم وجود أشخاص بالكلية قادرين على السير بمختلف
الشؤون في كافة المصالح المختلفة وبخاصة في الاماكن والفروع التي تمتد فيها
التجارة الاوربية - يضاف الى كل هذا ان هناك نقصا طبيعيا ينطوى على الرشوة
في كل شيء تركى بحيث لا بد ان يترك للزمن وحده أن يقضى على المساوىء
الموجودة في الوقت الحاضر التي لا مفر من وجودها والتي نعتقد أنها
أخذت في التناقص يوما فيوما (٣) وفي الواقع لم يكن يمكن ادخال أى اصلاح
ثابت ما لم ينشأ جيل جديد اكثر تعليما وأدعى إلى الثقة من أبناء الجيل الحاضر ،
وسدأ لما أوجده المران والتعليم والأخلاق من النقص لجأ الباشا الى وسائل
الضغط والمقاب والتفتيش وأنتك إذ تقرأ كتيبه الدورية وقد كانت تتضمن
وسائل الضغط المذكورة تجد أنها كتب متعة لذيدة ومفيدة وإن كانت تثير

١ جاء في كتاب بوكلاز مكاد السالف الذكر جزء أول ص ٢٤

٢ تقرير بورنج الاوراق البرلمانية ١٨٤٠ جزء ٢١ ص ١١٧

٣ كامبل ٢٢ ديسمبر ١٨٣٨ وزارة الخارجية ٢٤٣ - ٧٨

الضحك تارة والأسى تارة أخرى لأنها قد تتضمن أحيانا وعيدا مخيفا . فمثلا هناك كتاب صادر في سنة ١٨٢٦ يتضمن شكاية الباشا من أن الموظفين لا يعنون العناية الكافية بتحسين الزراعة وقد جاء في هذا الكتاب أن الباشا يوشك أن يقوم بنفسه بزيارة الأقاليم وتفتيش أراضيها الزراعية وقد أندر كل موظف يرى أثراً للاهمال في منطقته بدفنه حياً في حفرة خاصة (١) . ولكن أمثال هذا الوعيد لم يكن يمكن أن ينظر اليه الانسان نظرة جدية ذلك لأنه هدد بعد عام من ذلك التاريخ بمعاينة المهملين في الشؤون الزراعية بالعصا أو بالسيف (٢) وفي بعض الكتب الأخرى التي دفع الحقد باركر الفئصل العام الى رئيسه بالمرستون بقصد تسليته تزي الباشا وقد صب جام غضبه على الموظفين . وإنك لترى أثراً لذلك لمناسبة الاهمال في دفع الضرائب إذ يقول للموظف المختص : من ذلك يتبين لي أنك غبي مهمل وانه لدليل جديد على انك كالحمار في غباوته ، فان لم تدفع الأموال فوراً ، فسكن على يقين بأنني سأقطعك إرباً إرباً (٣) وكتب مرة إلى أحد الموظفين بمناسبة التباطؤ في تقديم العدد اللازم من الأنفار للقرعة العسكرية ، وأنت أيها الحمار ماذا عمسك صانع ... انني لم أضعك في هذا المركز إلا لعدم وجود من هو أقدر منك على أن يشغله وقد جعلتك مديراً فهل يكون ذلك أن تهمل في أداء واجبك هذا الاهمال وكل هذا الوقت . . فبمجرد استلامك لأمرى هذا ضع عقلك في رأسك وارسل بقية الأنفار .. وإن تباطأت في تنفيذه جعلتك مثلاً بين بقية مديري الأقاليم (٤) . وأما حاكم السودان فقد كتب اليه بلهجة مخففة عندما أرسل اليه غرارة مملوءة بأذان العصاة كدليل على نشاطه في كبحهم قال الباشا

(١) كتاب دورى في ١٣ جمادى الثانية ١٢٤١ (مخطوطات طابدين)

(٢) د - د - في شهر جماد الاول ١٢٤٣ (مخطوطات طابدين)

(٣) من رسالة لباركر ١٩ فبراير ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٣٢ - ٧٨)

(٤) من رسالة أخرى لباركر في ٢٣ يناير ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٣١ - ٧٨)

و على من يعتلون كراسى الحكم وأصحاب السلطة أن يدركوا أن فتح البلاد لا يكون إلا باقتناع الأهالى بالوسائل السلمية وبتوخي العدل فى تسيير الأمور بقصد اكتساب ثقة الأهالى ، وعلى الحاكم أن يقتدى بالقُدوة الصالحة التى ضربها الفرنسيون فى مصر وأن يقلد المسلك الذى سلكه الانجليز بعدهم ، (١) ولكن القارىء يجد فى الكتاب الدورى الصادر فى سنة ١٨٤٣ أقرب مثال للأوامر الادارية . قال الباشا الهرم - وقد أصبح كذلك بعد أن أثقلت عاتقه السنون - يناشد موظفيه بتقديم المساعدة له لأن متاعبه أصبحت فادحة بحيث ينوء بها عاتق شخص واحد . وقد ذكرهم بمركز مصر وخصبة تربتها فقال : ان من حسن الطالع أن تنعم بأرض كأرضنا لا مثيل لها بين أراضى العالم وعندى ان التقاعد عن بذل كل ما يمكن بذله من الجهود فى سبيل مضاعفة يسرها ورخائها لدليل العقوق الذى لا يمكن أن يرضاه قلبى ويستحيل أن أقره فلا محيص لى من أن أناشدكم فى كل حين بأن تسهروا على أداء واجباتكم لىكى تصل الى الغاية التى جعلناها نصب أعيننا و حذار من التكاثر والاهمال . . . ان الرجل العاقل لا يباهى بأخلاقه الحميدة بل بما أصابه من النجاح فى ادارة . اعهد إليه من الأمور . فلا يفوتكم إننى سأواصل السهر على سعادة هذه البلاد ورخائها ولو ضحيت فى هذا السبيل بحياتى و حياة أقاربى . إن كل من حولى يعرفون جيد المعرفة اننى لا يطيب لى إيذاء شخص ما وقد سلخت أربعين ربيعاً لم تمتد فيها يدي بمعاينة أحد عقاباً شديداً . فاذا ما أرغمت يوماً على الخروج عن هذه القاعدة فلن يكون الذنب ذنبى بل ذنب غيرى . . . ولم يكن يدور بخلقى فيما مضى أن تصل الى الحالة التى وصلناها الآن . والآن وقد سمعت مظامعى واتجهت الى اتجاهها أرتقى من انجازها الماضى فألق من التضحية مهما جلت وعظمت فى سبيل رخاء بلادى وهى أقصى أمانى حتى ولو جلس على عرشها أحد أقاربى

(١) الى قومندان السودان فى ٩ ربيع الاول ١٢٣٦ (محفوظات ما بدين)

وأصبح ملكاً لسكانها البالغ عددهم ثلاثة ملايين ، (١) .
ولم تنقض ثلاثة شهور على ذلك الكتاب حتى عمل كبار موظفيه على أن
يقسموا أمامه على أن يخدموه بأمانته وأن يرفعوا اليد عن كل ما يقع تحت
أنظارهم من الخيف أو إساءة استعمال السلطة فليس من شك في أن هذا الكتاب
الدورى يشف تماماً عن مكنونات قلب الباشا الحقيقية فلقد وجهه إلى الموظفين
خاصة ولم يذع محتوياته بين القناصل العموميين ولم يرم به إلى التأثير فى رأى
العام الأوروبى وإلى جانب هذا كله كان متلائماً تماماً مع اللهجة التى كان يستعملها
محمد على فى محادثاته الخصوصية مع أصدقائه الأوربيين . ولكنته يعلم جيد العلم
أن الاكراه كالعقوبة لامناص منهما . نعم لم يكن بطبيعته ميالاً إلى إيصال
الأذى أو الشر إلى أحد . وفى الحق أنه امتنع على العموم عن أعمال التأديب .
ولكن هذا كان بمثابة ميل عام لم تكن له حيلة فى الانحراف عنه بين آن وآخر .
مثال ذلك أن محصل الضرائب فى مديرية الجيزة ذكر كذبا فى سنة ١٨٢٢ أنه
لم يستطيع لا تحصيل العرايد العشورية ولا ضريبة المنازل . وقد كان الباشا على
حق أن يعتبر هذه المسألة فى منتهى الخطورة وقد ترجح عنده (ويستحيل البت
هنا هل كان الترجيح عادلاً أم غير عادل) أن المحصل كان كاذباً فى دعواه وأنه
مسوق إلى ذلك بطعمه فى الحصول على رشوة . فأصدر أمره الى ابراهيم باشا
وكان وقتئذ مدير الجيزة بأن يتفاهم مع الرجل وأن يقنعه - إذا استطاع - بمخاطه
فان وفق إلى اقناعه فيها ونعمت والا أطاح رأسه حتى لا تعرض مصالح الدولة
للضياع بسبب مسلكه السيئ . ويظهر أن ابراهيم باشا نفذ الحكم بيده . وقد
جاء بعد ذلك فى كتاب إلى ابراهيم باشا أن الرجل قد لقي حتفه بسبب عناده
لا بفعل الباشا وابنه وأن مركزه لا بد أن يشغله رجل فرنسى أو شقيق

(١) كتاب دورى فى ٢ جادى الثانية ١٢٥٩ (محفوظات ما بدين)

القتيل (١) وكلما مرت الأيام وتحسنت الأخلاق العامة قلت عقوبة الاعدام تدريجياً حتى أن المخالفات الكبيرة كان يعاقب فاعلمها بالاشغال في الأعمال العمومية التي تمت في عهد الباشا . وقد صدر في سنة ١٨٣٠ أمر بجبس ٢٥ موظفاً من موظفي مصر الوسطى مع الأشغال الشاقة لمدة ستة أشهر (٢) وفي سنة ١٨٣٣ انذر الباشا مأموري المراكز بالعقاب إذا أرغموا موظفي الحكومة بحرق الأرض الواقعة في دوائر اختصاصاتهم (٣) وفي العام التالي نظراً لان ارهاق الدماء كان عملاً مذموماً في نفسه حظر على المديرين ومأموري المراكز اصدار حكم بالاعدام الا بعد الحصول على اذن خاص من الباشا (٤)

وقد صدر الأمر في سنة ١٨٣٦ باعدام أحد شيوخ القرى إذ قامت البيعة على أنه ضرب بلا مسوغ شخصاً ضرباً مبرحاً أفضى إلى موته (٥)

ولكن الضمان على عدم خروج الموظفين عن حدود وظائفهم لم يكن الا باسداء النصح ولا بانزال العقاب الصارم بل زيارة الاقاليم بين آن وآخر وتقصى أحوالها بدقة وعناية . ولذا لم يقصر الباشا في زيارتها زيارة منتظمة وكثيراً ما كان يزورها ويتجول في انحاءها باحثاً متقبلاً . وبخاصة عن حالة الحسابات ومسير الادارة ، بوجه عام بل كان كثيراً ما يتجول بمفرده بدون حراس حتى يتمكن أخقر الناس من الدنو منه ورفع شكواه اليه رأساً ، وقد كان من نتائج زيارة قام بها الى السودان سنة ١٨٣٩ ان أصدر أمره بعزل

(١) خطاب الى ابراهيم باشا في ٥ شعبان و١٥ منه ١٢٣٧ (مخطوطات هابدين)

(٢) كتاب الباشا الى كتبخدا بك في ٥ صفر ١٣٤٦ (مخطوطات هابدين)

(٣) كتاب الباشا الى المديرين في ٩ محرم ١٢٤٩ (مخطوطات هابدين)

(٤) كتاب الباشا الى المدير في ٢٠ ربيع الثاني ١٢٥٠ (مخطوطات هابدين)

(٥) كتاب الباشا ادير طنطا في ٦ جادى الثاني ١٢٥٢ «مخطوطات هابدين»

طائفة من الموظفين الجملاء الخربى الذمة (١)

أما الموظفون الأجانب فى الادارة العامة فىلوح أن عددهم كان ضئيلا جداً فمع أنه كان يوجد فى انحاء البلاد عدد من خوارج الفرنسيين والانجليز وغيرهم فانهم كانوا فى الترسانات والجيش (٢) . بينما العدد القليل جدا عمل فى الادارة العامة ولم أعثر على أثر لاستخدام فى الادارة المدنية الا فى الخطاب الذى أشرت اليه سالفاً والذى أرسله الباشا إلى ابراهيم باشا بتعيين محصل فرنى فى مديرية الجيزة بدلا من المحصل القبطى الذى أعدم

كما أن المناصب الكبيرة لم يكن يشغلها أحد من أهالى البلاد لأن الادارة العليا كانت فى أيدى الأتراك لا فى أيدى المصريين وبهذه المناسبة كتب بورنج يقول : ان أحقر شخص له قليل من الدراية باللغة التركية يعد نفسه فعلا من طبقة أرقى من طبقة الوطنيين أبناء البلاد ، (٣) بل أن أحد الخدم المصريين لم يكن يمكن تكليفه بحمل رسالة إلى موظف ذى منصب كبير .

وفي الحق كان الرجل التركى فى مصر فى عهد محمد على يتمتع بشيء من المنزلة السامية التى كان يتمتع بها موظف شركة الهند الشرقية فى الهند . وقد لاحظ الأجانب بشيء من الاستغراب ما كان سائداً بين طبقات الأهالى من الشعور بالاصغار والاذلال فلقد كنت تسمعهم يقولون : لسا إلا مجرد فلاحين . . . ، ولم يدر بخلدكم مرة واحدة أن يتشككوا فى حق الأجنبي فى بسط حكمه عليهم . وكانوا عزلا من السلاح كلية وكان خضوعهم واستسلامهم تاما لا يطلبون أكثر من أن يسمح لهم بصب مياه النيل بسلام فوق أراضيهم الخصبه (٤) .

(١) كتابه إلى عباس باشا فى ١١ محرم ١٢٥٥ (مخطوطات طابدين)

(٢) كامبل فى ١٢ يونيه سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣١٩-٧٨)

(٣) تقرير بورنج (الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠) جزء ٢١ ص ٧

(٤) تقرير بورنج (الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠) جزء ٢١ ص ٧

ولكن الباشا لم تسول له نفسه أن تظل هذه الحال أمداً طويلاً لأن ثقته بالأتراك كانت إلى حد ما وقد كان يحس أنهم يعطفون على الاستانة وأن نفوسهم تتوق إلى وسائل الحكم القديمة القائمة على الفساد والرشوة وهى الوسائل التى كان الباشا قد عقد نيته على استئصال شأفتها .

لذلك عمل كلما مكنته الفرصة على أن يستبدل أولئك الموظفين الأتراك بغيرهم من المصريين وكان دور فينى القنصل الفرنسى أول من اقترح عليه هذه الفكرة التى تعتبر وقتئذ جرئته .

وكان الباشا قد أرسل الى المدارس الفرنسية فى سنة ١٨٢٦ ما لا يقل عن ٤٥ شاباً من أبناء مشايخ القرى وغيرهم للتعليم على نفقة الحكومة المصرية على أمل أن يصبحوا صالحين فيما بعد للوظائف العمومية (١) .

وتصادف أن الباشا فى أثناء زيارته لأقاليم الدلتا فى سنة ١٨٢٣ أن عرج وبصحبته والفلة ، على صغار الموظفين الأتراك الذين يعملون فى تحصيل الضرائب فراعته عدم حذبهم على الأهالى الفلاحين وتشددهم معهم فى أخذ الأموال لشؤونهم الخاصة . وهنا أعلن الباشا أن مشايخ القرى الفلاحين ينبغي من الآن فصاعداً أن يرفعوا شكاياتهم إليه رأساً (٢) وكانت إحدى نتائج هذا القرار اجتماع رهط من المشايخ فى الاسكندرية بهد ذلك بيضة أشهر . ويؤخذ من بيانات سكرتير الباشا للقناصل العموميين أن الباشا أراد انتهاز هذه الفرصة ليلفت أنظار المشايخ إلى ضرورة القيام بواجباتهم على الوجه الأكمل .

وقد ذكر كامبل فى تقرير له نص محادثة ودية دارت مع المشايخ المذكورين وقد أقسموا لبيد أن كل جهد فى سبيل تنفيذ أوامر الباشا حرفياً (٣) على أن ما نشر من البيانات لا يدل على شيء .

(١) صولت فى ٤ ابريل سنة ١٨٢٦ - وزارة الخارجية ١٤٧ - ٧٨

(٢) كامبل فى ١٣ يونيو ١٨٣٣ - وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨

(٣) تقرير كامبل فى ٢٦ اكتوبر ١٨٢٤ - وزارة الخارجية ٢٢٨ - ٧٨

ويظهر أن محمد علي قد أدرك أنه لا يستطيع الاسترسال طويلا في سياسة استبدال الموظفين الأتراك بالموظفين المصريين . ذلك لأن الموظفين الأتراك كما لاحظ أحد الأجانب متمرنون أكثر من الموظفين المصريين على السرقة بلباقة . يضاف الى ذلك أن الدساسين ومحبي الصيد في الماء العكر ، وهم الذين يكثر عددهم عادة في ظل الحكم الفردى ، مهما كان ذلك الحكم نافعا وصالحا كانوا يعملون على استغلال ميول الباشا الصالحة في قضاء لباياتهم فان مشايخ القرى - كما علم الباشا بعد ذلك - كانوا يحرصون إخوانهم على التلصق في تحصيل الضرائب أملا في أن يقع اللوم على عاتق الموظفين الأتراك فيطردهم محمد علي ويعين مكانهم المشايخ . فصمم الباشا على وضع حد لهذه الحالة فورا وكان من رأيه عدم إضاعة الوقت في القيام بتحقيقات مملة وغير منتجة لن تؤدي إلا إلى جملة أكاذيب ولذا قرر معاقبة كل شيخ متهم بمثل ذلك المسلك الخطير بدون إضاعة الوقت سدى (١) ويستبعد على ما يظهر أن تكون هذه المسألة قد تنوسيت في أثناء اجتماع المشايخ في الاسكندرية وهو الاجتماع الذي أسلفت الإشارة اليه ، ولو أن البيان الذي أعطاه سكرتير الباشا الى السكولونيل كامبل لم يذكر شيئا من هذا فلم يكن ثمت مفر من أن تنتظر سياسة التوسع في توظيف المصريين لتطورات مشروعات الباشا التعليمية .

أما الأعمال في مركز الحكومة في حاضرة القطر فكانت موزعة بين سبع مصالح : البحرية والأسطول والزراعة والمالية والتجارة و(العلاقات الخارجية) والتعليم والبوليس . ومع أن الوزراء الذين كانوا يشغلون هذه المناصب كانوا يعتبرون من طبقة أرفع من طبقة مديري الأقاليم لم تكن لهم أية سلطة على هؤلاء المديرين لأن الباشا كان يحرص على أن تكون بيده كافة أعتة الحكم كما أنه لم يسمح لهذه المصالح المركزية أن تجرى في مجراها الطبيعي وتوسع

(١) كما جاء في خطابه الى عباس باشا في ٢٨ جادى الاول سنة ١٢٤٩ (محفوظات

دائرة أعمالها حتى تصبح وزارات كبيرة تكون أول ما تضعه نصب عينيها أن تبرر وجودها بتعقيد الاجراءات العامة . وقد ألغى ٢٠٠ وظيفة من وظائف الخزنة العامة وكأنه لم يكتف بها بل راح يذكر المراقب بأنه في وسع كبار التجار الاسكندرانيين بأربعة من السكتبة فقط أن يراقبوا حركتهم التجارية التي لا يقل إيرادها عن ثلث إيراد الخزنة . وهل تناسى جنون الباشصراف في ملء الوظائف العمومية بالأقباط . . فان لم يستطع المراقب ادارة شؤون الخزنة بطريقة أحسن من ذلك فلسوف تسند مهمة مراقبة الخزنة لشخص آخر .

ولعل أهم ناحية في حكم محمد علي هي بلا جدال حرصه على تنمية وتوسيع دائرة بحث المسائل العامة في عمل ما . فلقد أنشأ في سنة ١٨١٩ مجلساً أو ديواناً قوامه سبعة أشخاص لإدارة وبحث ما يعقد من الصفقات بين الخزينة وبين التجار الأوروبيين (١) وطبق نظام التخصيص الرسمي هذا على كافة المصالح التابعة للحكومة المركزية وأصبح من المحتم أن تقتل كل مسألة بحثاً قبل عرضها على الباشا ثم حدث التوسع في تطبيق هذا المبدأ في سنة ١٨٢٩ فلقد اختير ابراهيم باشا رئيساً لاجتماع خاص مركب من ٤٠٠ شخص منهم كبار الموظفين المدنيين والضباط العسكريين والمدبرون وبعض مشايخ البلاد وتناول بحمهم خير الوسائل لاصلاح الفساد ولتحسين حالة الفلاحين . واستمر هذا المجلس يعقد جلساته في كل مساء وأقسم أعضاؤه أن يتكتموا كل ما يدور فيه من المباحثات وفي سنة ١٨٢٢ جرب الياشا مشروعاً من هذا القبيل في بسوريا . فقد أنشئ مجلس من الأعيان (٢) وعدم ٢٢ للنظر في شؤون الرعية (٣) وفي سنة ١٨٣٤ طالب الى فضيلة شيخ الجامع الأزهر ورئيس نقابة التجار بترشيح عدد لائق من العلماء والتجار للاشتراك في أعمال المجلس الأعلى وكلف

(١) كتاب الى كتبخدا بك في ١٢ شعبان ١٢٣٥ (مخروطات عابدين)

(٢) كتاب باركر الى غوردون في ٢٢ سبتمبر ١٨٢٩ (وزارة الخارجية ١٨٤-٧٨)

(٣) كما جاء في منشور ابراهيم باشا في ١٥ صفر ١٢٤٨ (مخروطات عابدين)

المديرون في الوقت نفسه بأن يشكوا في كل مديرية جمعية من الزراع ومشايخ البلاد وغيرهم لا تتخاب شيخين من مشايخ القرى لتمثيل مزارعي المديرية المذكورة في المجلس الأعلى . أما السائحون وكانت معلوماتهم عن رأى العام الأوربي - فقد أساءوا فهم هذه الأمور وأساءوا تصويرها لمواطنيهم فقد كان هناك من فاحية الشاب دزرائيلي الذي صور الباشا للناس كأنه يقول أنه يود أن تكون له برلمانات عديدة كما كان للتعليم الرابع مع حرصه على أن ينتخب هذه البرلمانات بنفسه وكان يوجد من الناحية الأخرى بعض فلاسفة الراديكاليين ومن اليهم من أنصار سافت سيموتز وكانوا يمثلون الباشا كأنه شخص اعتق المبادئ الديمقراطية الغربية . فكان الفريق الأول لا يرى فيما يقوم به الباشا من التجارب إلا أنها مجرد حيل يراد بها التغيرير بالرأى العام الأوربي وأما الفريق الثاني فكان يرى أن المقصود بها انشاء حكومة نيابية (١) وليس من شك في أن أعمال محمد على لم تكن هذا ولا ذاك فان الأعمال العامة البادية العادية في الشرق بيت فيها رهط من الموظفين يقال لهم الديوان أو الديربار وعلى رأسهم الباشا نفسه أو من عداه من كبار الموظفين وأمام هذا الرهط المجتمع بصفة علنية يجتمع أرباب الشكاوى والمنقرجون . وقد ذكر بارتل فريز بهذه المناسبة أن معرفة ميول الرأى العام في أى قطر من الأقطار الغربية مهما كان لها من الأهمية فان أهميتها تزداد كثيرا في الأقطار الشرقية وذلك لان الحكم الشرقى يحرص كل الحرص على معرفة ما يردده الناس في الاسواق وفي مناج القوافل نعم أنه يستطيع الاعتماد على تقارير جواسيسه - والجانوسية في الحكومات الاسيوية من أثبت العوامل والأدوات الحكومية - ولكن

(١) كما جاء في كتاب حياة دزرائيلي بقلم موى بنى ديوكل جزء أول ص ١٧٦-١٧٧
وكتاب مصر وعهد على بقلم سان جون جزء ثان ص ٤٧٢ وكما ورد في مذكرة بقلم
(الموجودة في المتحف البريطاني تحت رقم ٢٥٦٦٣ مخطوطات)

إلى جانب الجاسوسية كان يمكن الوقوف على جانب آخر من آراء الناس بالاجتماعات التي كان يعقدها محمد علي من آن إلى آخر ولقد كان الباشا أحصف من أن يفكر في نقل التقاليد الغربية بلا تمحيص أو يقلدها تقليداً أعمى. ولكنه كان في الوقت نفسه من الحصافة بحيث يرى الاضرار من نقل الصالح من التقاليد المذكورة وتحريرها حتى تتلاءم مع العادات المرعية في البلاد بحيث تعود بالخير والفلاح على حكومته. ولعله كان مدفوعاً بعامل آخر. فان رجله من القوة وتقدير أهمية التعليم كما كان لمحمد علي لا يمكن أن يقال أنه كان يجمل ان الجمعيات التمرينية التي كان يعقدها لم تكن مجرد وسيلة من وسائل الحكم فقط بل كان كذلك إحدى وسائل التعليم السياسي. ولو كانت مصر ورثت من ورث مواهب محمد علي العظيمة كما ورثت ممتلكاته لقد تمت أمم الغرب من ضروب الإصلاح السياسي ما يقل في أهميته عما قدمته اليابان. ولكن عمر فرد واحد وانقضى معظمه في تأسيس ملك سياسي لا يمكن بمفرده أن يفعل أكثر من وضع الحجر الاساسي العام لمعاهد الإصلاح والترقي تاركا لمن يخلفه تسكلة البناء.

وقد كان النجاح المضطرد لحليف ادارته المانية ومن ثم خيب ظنون الذين كانوا يرقبون أعماله ويتوقعون خرابه المالى فالتين أن حروبه المتعددة يضاف اليها مشروعاته الداخلية سوف تؤدي الى افلاسه وافلاس خزينة البلاد العامة. ففي سنة ١٨٢٧ مثلاً بينما كان عاتقه مثقلاً بنفقات الحرب في المورة وكانت موارده المالية متعبة بسبب هبوط منسوب فيضان النيل عامين متتاليين. وكان محمد علي رغم ذلك منهمكاً في تأسيس المصانع وانشاء رصيف للبحر وترسانة في الاسكندرية (١) ولم يمض على ذلك سوى سنوات أربع فقط حتى كان يضع أساس مشروعات تزيد في نفقاتها وضخامتها نحو عشرة اضعاف عن

(١) كما جاء في كتاب باركر سوزيا وهو جزء ثان ص ٦٠-٦١

نفقات المشروعات السابقة (١) وقد نجح في الابتعاد عن اشراك الدائنين الأوربيين (٢) وقد خيل لبعض الناس في سنة ١٨٣٧ أن هبوط أسعار القطن - وكان محمد علي يحسبته - سوف يؤثر أشد تأثير في ميزانيته ومع ذلك فقد تمكن الباشا من دفع ما لجنوده من المرتبات المتأخرة (٣) وفي الواقع كانت إدارته المالية مقرونة بالنجاح حتى أن باركر نفسه كان يعتقد أن الباشا قد عثر على مضباح علاء الدين المذكور في الأقاليم.

ولم يكن هناك أثر للسحر فيما كان يعمل محمد علي الذي جعل رائده الحكمة واليقظة . ولقد كانت الحسابات العمومية عند ما تسلم محمد علي أمانة الحكم بأيدي الكتبة الأقباط الذين جعلوا منها النموذجاً للتعقيد وكانت غايتهم من ذلك التعقيد مزدوجة ذلك بأن يجعلوا خدماتهم ما لا يمكن الاستغناء عنها وثانية لأن التعقيد يستتر أغلاطهم بحيث يتعذر العثور عليها . ولم تكن الحسابات العمومية مركزة في مصلحة معينة بل كانت الضرائب المختلفة توزع بين المصالح المنتسبة طبقاً للطريقة التركية المتبعة (٤) فلم تكن تمت ميزانية ولا أمل في وضع ميزانية . ولقد أظهر الباشا والحق يقال ميلاً لأن يدرس وينقل عن الغربيين في هذه المسألة كغيرها من المسائل فكلف باغوص بك الأرمي وأشد الموظفين إخلاصاً بأن يحصل على مشروع لضبط الحسابات كالمعمول بها في المصالح العمومية في أوروبا (٥).

وأُسندت إلى المسيو جرمار الفرنسي مهمة وضع نظام جديد . ولكن ذلك لم يبطل العادة السيئة التي كانت متبعة وهي تخصيص إيراد مناطق معينة

-
- (١) كتاب باركر سوريا وحصص جزء ثان من ٦٠ - ٦١
 - (٢) كما قال كاميل في تقريره في ١٢ أكتوبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)
 - (٣) من رسالة كاميل في ٢٥ مايو و١٣ يوليو ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٢٠-٧٨)
 - (٤) مثال ذلك تخصيص الأيراد الكبرى المتحصلون دمشق لشؤون الحج
 - (٥) كتاب الباشا إلى بوغوص بك في ٢٢ ربيع أول ١٢٤٩ (مخطوطات عابدين)

لوزراء معينين لسد نفقاتهم بدلا من إرسال الإيراد جميعه إلى خزانة مشتركة ولا ريب في أن سير الأمور في الأحوال الحاضرة يؤدي إلى الفساد وسوء استعمال السلطة لأن لكل وزير خزائنه الخاصة أى أن هناك سبعة أبواب مفتوحة (وهي أبواب الوزارات السبع) للغش والتدليس مع أن فتح باب واحد للفساد في بلاد كهذه هو أكثر من اللازم (١).

وعند ما زار بورنج القطر المصرى في سنة ١٨٣٨ استطلع الباشا رأيه في مسألة الحسابات، وجمى إليه بمختلف الحسابات العامة لالقاء نظرة عليها فأشار بعدة توصيات لإصلاح الحسابات. وكان في طليعة هذه التوصيات وضع ميزانية في ابتداء كل سنة لبيان الإيرادات والمصروفات ثم إرسال كافة الإيرادات إلى الخزانة الرئيسية ثم الفصل بين السلطة التي تستلم الإيرادات عن السلطة التي تصرف في الأموال العامة وتخويل وزير المالية السلطة الكافية لإقرار ما يقترح عليه من المصروفات أو رفضها وأخيرا وضع قاعدة لدفع الحسابات العامة فوراً وموازنتها وخصها (٢).

وليس فيما بين أيدينا من الأدلة المقتضية ما يكفي لاعطائنا صورة صحيحة أو صورة كاملة عن تاريخ الباشا من الناحية المالية. ولكن يلوح أنه استطاع في كل حين أن يخفض مصروفاته عن إيراداته. خذ مثلا على ذلك سنة ١٨٢٠ المتداخلة في سنة ١٨٢١ (والمعلوم أن السنة القبطية المستعملة في الحسابات المصرية تنتهى عادة في ٢٨ سبتمبر) (٣) فقد بلغت الإيرادات في تلك السنة ٢٤٠ ألف كيس وبلغت المصروفات ١٩٠ ألف كيس وفي سنة ١٨٣٢ المتداخلة في سنة ١٨٣٣ زادت الإيرادات قليلا عن ٥٠٠ ألف كيس على حين أن المصروفات لم تبلغ ٤١٥ ألف كيس. أما في سنة ١٨٤٦/١٨٤٧ فقد كانت

(١) تقرير كامبل في ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) تقرير بورنج «الاوراق البرنانية سنة ١٨٤٠» ج ٢١ ص ٦٢

(٣) كما ذكر ذلك سورى في ١٧ مارس ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٧٥٧ - ٧٨)

الإيرادات أكثر من ٦٠٠ ألف كيس والمصروفات أقل من ٤٦٠ ألف كيس وليس من شك في أن الباشا كانت تصادفه سنون تكثر فيها المصروفات وإذا ذلك يلجأ إلى الرصيد المتراكم فيفترف منه ولكن كانت الوفورات أكثر غالبا من العجز .

وقد كانت إيرادات الأتبان أو الميرى كما يسمونها - أهم باب من أبواب الإيراد ولكنها قلما وصلت إلى ٥٠٪ من مجموع الإيرادات بينما كانت نفقات الجيش والأسطول هي أكبر باب من أبواب المصروفات فلقد كانت تبلغ نحو ٥٠٪ من مجموع الإيرادات .

وكانت ملكية الأتبان في مصر في بداية القرن التاسع عشر هي نفس الحالة المضطربة التي كانت سائدة في الهند عند ما بدأت شركة الهند الشرقية في إدارة أراضيها في الهند . فلقد كانت مصر في نظر المذاهب الإسلامية الأربعة بمثابة بلاد فتحت بحمد السيف وخاضعة لسلطة الخليفة وتوكيدا لهذا كان كل إمام مسجد في أية ناحية من نواحي القطر المصري يرتقى المنبر في يوم الجمعة حاملا سيفا خشبيا أو سيفا حقيقيا وهو بذلك يمثل خليفة المسلمين .

ولكن الحاكم كان يتخلى عن أراضي الحكومة (الجفالك) كما كان يحدث في كافة أنحاء العالم وقتئذ بما يتنازل عنه من الهبات التي يمكن استردادها عند الطلب أو يقال أحيانا أنها غير قابلة للاسترداد على أن الخلاف لم يكن كثيرا على الشكل ولكن رجال القانون الإسلامي تمسكوا بهذا المبدأ البسيط وهو أن الهبة مهما كانت ملزمة يمكن استردادها متى اقتضت ذلك مصلحة الدولة وهي مسألة لا يمكن لأحد غير الحاكم أن يبت فيها .

ولقد كان من جراء ما نشأ من ذلك الفوضى في خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أن وجدت طائفة من الملاك وفي طليعتهم زعماء الماليك والمزارعين الذين يؤدون الضرائب وكانوا وقتئذ يسمونهم الملتزمين وبديهي أن الحكومة لم تحصل على إيرادات مطلقا عما كان بأيدي الفريق الأول من الأراضي في

حين أن ما كان بأيدي الفريق الثاني اشتمل على مناطق أخذت تزداد اتساعاً مع مضي الزمن دون أن تدفع عنها ضرائب ، وكانت تسمى أراضي الوسية . وكان من با كورة أعمال الباشا - كما سلفت الإشارة الى ذلك - أن استولى على أملاك أعيان الممالك وقام بالتحري عن الشروط التي تمت بها ملكية الأراضي الأخرى . وقد تمكن محمد علي فيما بين سنتي ١٨٠٤ - ١٨١٤ من الاستيلاء على كافة الأراضي وكافاً الملتزمين بمعاشات عوضاً عما كان لديهم من الأراضي (١) ولا يلوح أن الباشا تجاوز في هذه الاجراءات الحدود الاسمية لحقوقه القانونية ولو أنه لا ينبغي أن يبرح الأذهان الحقوق القانونية، هنا كانت تعني شيئاً آخر عدا مانعنيه في أوروبا . وليس من شك في أن تصرف محمد علي ذلك كان ينطوي على شيء من الشطط الذي ربما كان في وسعه أن يبرره نظراً لحاجته القصوى وقتئذ الى المال . إذ لا ريب أنه لم يسعه أن يؤسس حكومة و يقيمها على دعائم وطيدة إلا إذا استعاد تلك الأراضي التي تبلغ مساحتها ثلاثة أرباع أراضي القطر ولم يستول عليها الافراد إلا بسبب خرق أسلافه وإهمالهم . وبديهي أن الحاجة يمكن أن يلجأ اليها الانسان لتسوية كل شيء . على أن تصرفات محمد علي الآنفه الذكر لم تؤثر مطلقاً في الفلاحين ولا أحس بضيرها إلا عدد قليل من الملاكين وقد كان خليقاً بمن وجهاً الى الباشا عبارات التقدير من الانجليز أن يعودوا الى أنفسهم فيذكروا أن اللورد كوبونواليس لم يكتف بنزع أراضي عدد قليل من الأعيان بل جاوزهم الى الكثيرين من فلاحى إقليم البنغال نعم ليس يمكن الدفاع عن الظلم ولكنه جريمة ظلم الأقلية هي أخف بكثير من ظلم الأكثرية . ذلك الظلم في الحالة الأولى لا يؤدي الا الى نوع مخفف من الشقاء يسهل تفاديه . وليس يخامرنا

(١) كما جاء في كتاب أرتين بك المسمى «الاملاك القارية في مصر» من ٨٤-٨٦

وكتاب سان جون الجزء الثاني من ٤٥٦ وكتاب المسير جومات المسمى «المنعجات» من ١١
ورسالة مبسبب في ٢٢ مارس ١٨١٤ (وزارة الخارجية ٥ - ٢٤)

شك في أن لورد كورونواليس والباشا كانا يعتقدان أن سياستهما هي لصالح البلاد عامة .

وتلا استعادة الأراضي مسحها مسحاً دقيقاً أولاد الباشا عنايته وتشتمل سجلات المديرية توقيعاته كدليل على اهتمامه بتلك العملية (١) ولكن عمله هنا لم يأت كاملاً لسوء الحظ بسبب رداءة موظفيه فإن الذين تولوا مسح الأرض كانت تنقصهم الخبرة والدرية بينما كان رؤسائهم تعوزهم الأمانة (٢) وفي الواقع لم يكن لمحمد علي محيص من مواجهته كما قام أمام شركة الهند الشرقية من المصاعب في سبيل القياس : مساحة الأراضي التي تأتي بالآيراد في الأقاليم البنغالية . ولم يكن لها في الأقاليم الهندية الأخرى من نتيجة سوى إحداث سيل جارف من الأغلاط الأولية .

ولنتقدم لك بمثل مما قام في وجه محمد علي من المصاعب فقد اكتشف أن كبار الأعيان وأصحاب الأملاك الواسعة يرشون موظفي المساحة ليشهدوا على أن أراضيهم قاحلة جرداء تعوزها مياه الري هذا بينما أولئك المساحين يسدون العجز الناشئ عن هذا التخفيض بفرض ضرائب فادحة على الأراضي التي يقوم بحريتها صغار الفلاحين (٣) على أن عملية المساحة هذه مهما كانت محتلة في الأمور التفصيلية ورغم أنها كانت في حاجة إلى مراجعة من آن لآخر كلما ظهر النقص بأديا للعيان . نقول ورغم هذا كله فإنها قد كشفت عن مساحات زراعية كبرى كانت الآن غير معروفة للحكومة نتيجة لأعمال الغش والتدليس المتعمد .

ومسألة أخرى كان لها أكبر نصيب من اهتمام الباشا ألا وهي مسألة الري فلقد أدخل ما لا يقل عن ٣٨ ألف ساقية أو ما يزيد عن نصف ما كان يستعمل

(١) كتاب ارتين بك السالف الذكر ص ٨٨

(٢) كما جاء في رسالة هكابل في ٢٦ فبراير سنة ١٨٢٨ (وزارة الخارجية

٣٤٢ - ٨٧)

(٣) كما ورد في كتاب الـ مدير الجيزة في ٨ صفر سنة ٢٥٠ (محفوظات طابدين)

من السواقي في سنة ١٨٤٤ (١) وقد اهتم الباشا بتطهير ترع الري القديمة وأمر بحفر ترع جديدة بجانبها ثم أنه حرص على إدخال مساحات كبيرة من الأراضي في الصعيد ضمن الأراضي القابلة للزراعة . ولم يفت كامل بهذه المناسبة أن يشير إلى حفر ترع جديدة أريد بها أن تروى مالا يقل عن المليون من الأفدنة (٢) وقد شهد بورنج من ناحيته بأن ١٠٠ ألف من الأفدنة البور قد أصبحت فعلا داخل منطقة الأراضي القابلة للزراعة (٣) وكان ساعد الباشا الأيمن في هذه المهمة المهندس الفرنسي المسيو لينانت الذي وضع المشروع الخالد لتوسيع دائرة أعمال الري في الدلتا وضبطها والمشروع المشار اليه طبعاً مشروع قناطر الدلتا المشهورة التي اتفق الرأي على انشائها عند تفرع رياح النيل فيما بعد القاهرة .

وقد كان المأمول عند وضع تصميم هذا المشروع أن يكفل ري أراضي الدلتا جميعاً حتى في أسوأ أوقات الفيضان وأن يساعد على ري مالا يقل عن ٢٠٠ ألف فدان إلى ٣٠٠ ألف فدان من الأراضي الواقعة وراء القناطر المذكورة (٤) على أن وجه الصعوبة في إنشاء القناطر الخيرية كان يرجع إلى المسألة الفنية فإن لينانت لم تكن له خبرة سابقة بمثل هذا المشروع ولذا ظل البحث حول مشروع بناء القناطر وتقرر في النهاية تحضير تصميم لعرضه على لجنة المهندسين في فرنسا (٥) وأظهر كثيرون من الناس ارتياحهم وقتذاك في إمكان تنفيذ المشروع الهائل الذي هو من هذا القبيل يستغرق اتمامه نحو خمسة

(١) كما جاء في تقرير بورنج « الادراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ » جزء ٢١ ص ١٢ وكما جاء في رسالة من بارت في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٨ - ٧٨)

(٢) كامل في أول يناير سنة ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٤١١ - ٧٨)

(٣) تقرير بورنج المؤلف الذكر .

(٤) كامل في أول نوفمبر ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٧ - ٧٨)

(٥) رسالة بارت في ٢٠ أكتوبر ١٨٤٢ (وزارة الخارجية ٥٠٢ - ٧٨)

أعوام ويتطلب من النفقات ما لا يقل عن مائون ونصف جنيه انجليزي . على أن الحجر الأساسى للقناطر لم يوضع إلا فى سنة ١٢٤٧ ثم تبين بعد اتمام هذا العمل الكبير أنه لم يحقق ما كان معقودا عليه من الآمال ذلك لأن عدم أحكام الأساس ساعد على تسرب مياه النيل وهنا رفع المتشائمون عقائرهم وقاموا بدلون على صواب رأيهم ولكن المهندسين العصريين يوزعون المسؤولية بين عدم تأنى محمد على وعدم خبرة لينانت وعلى كل فان هذه المسألة توضح أحسن توضيح قوة عزيمه محمد على وضعها فى وقت واحد فانها تكشف من جهة بعد نظرد وفرط حبه للإصلاح والتحسين كما تكشف من الناحية الأخرى عن تعجله ونقص ما كان لديه من الوسائل .

وبالرغم من عدم تحقيق مشروع القناطر للآمال التى كانت معقودة عليها فان الأراضى الزراعية التى كانت تحت حكم الباشا قد زادت مساحتها زيادة عظيمة وشرع الباشا فى توزيع الأراضى على الأهالى كية لتشجيعهم على الاكثار من الزراعة ولقد كانت الأراضى تعطى للأفراد من سنة ١٨٢٩ فصاعدا على شريطة زرعها وأسفرت هذه المنح فى بداية الامر عن امكان استغلال ربع الأراضى فقط بواسطة الزراع وورثتهم إلى أن حل عام ١٨٤٢ فتحوالت الهبة من الارتفاع بقله الأراضى إلى امتلاكها نهائيا وحوالى ذلك الوقت أخذ الباشا فى توزيع الأراضى التى أصبحت بفضل مشروعات الري الجديدة الكبرى صالحة للزراعة بشكل ورجفالك ، بشرط توسيع دائرة الاعمال الزراعية فيها . وهذه الجفالك قد وزعها الباشا على أفراد أسرته (١) وهكذا عاد حق الملكية الفردية مرة أخرى وأخذ هذا الحق ينتشر فى طول البلاد وعرضها وبذا أصبح الأفراد المسجلة أسماءهم فى سجلات

(١) كما جاء فى كتاب ارتين بك السالف الذكر ص ٩٥ وكما جاء فى الكتاب المرسل الى رئيس الروزنامجية فى ٢٤ ذى الحجة ١٢٥٦ (مخطوطات قصر هابدين) وكما جاء فى رسالة من بارت فى ١٥ يناير و ١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٨٣ -

الرى ملاكا في الواقع وأصبح للأراضى في مصر كما في الهند سعر تباع به .
وهاهر بورنج نفسه يشهد بأنه لم يسمع بأحد نزعت منه أراضيه في العهد
الحديث إلا عقاباً له على عدم أداء الضرائب (١) وها هو ما كان ينتظر أن
يحدث في الهند مثله في ظروف تشبه الظروف المشار إليها هنا .

وكانت ضرائب الأراضى تدفع عيناً أو نقداً . فالجهات التى كانت صالحة
لزراعة بعض محاصيل معينة كالقطن أو التيلة وهى الجهات التى احتكر الباشا
حاصلاتها ، نقول كان الباشا يفرض على تلك الجهات أن تقدم مقادير معينة
من الحاصلات التى كانت تزرع فيها . وفيما عداها كان لصاحب الأرض أن
يزرعها ما يشاء في مقابل ضريبة معينة تقدر بالنسبة لجودة الأرض وقيمة
المحصول الذى يصلح زراعته فيها . وقد جرت العادة لغاية سنة ١٨٣٤ أن
تفرض الضرائب بنسبة المساحة بقطع النظر عما اذا كانت الارض صالحة
أو غير صالحة للزراعة متى كانت هناك مياه تكفي لرى تلك الارض ولو
جزئياً . ولكن الباشا رأى في تلك الساعة أن يسلك الطريقة العادلة بالافرض
الضرائب إلا على الاراضى التى يمكن رىها جميعاً (٢) .

وأدخل الباشا حوالى ذلك الوقت اصلاحاً آخر له قيمته العظمى وذلك
بالغاء العادة التى كانت متبعة فى مختلف العصور وهى الاستعاضة عن النقص
فى الايرادات الناشئة عن الضرائب على أطيان شخص معين بزيادتها على أطيان
الاشخاص الآخرين . ويظهر أن هذه العادة كانت متبعة فى كافة أنحاء الشرق
وكانت معروفة فى الهند بقدر ما كانت معروفة فى مصر وكان محبذو هذه
العادة يدافعون عنها بقولهم انها تحول دون تمكين مشايخ البلاد وغيرهم من
أرباب النفوذ الواسع من فرض نسبة غير عادلة من الضرائب على صغار الملاك (٣) .

(١) تقرير بورنج - الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ مجلد ٢١ ص ١٢٣

(٢) كاميل فى ٢٧ ابريل ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

(٣) تقرير بورنج - الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ المجلد ٢١ ص ١٥

ويخيل لنا أن مقدار الضرائب قد زاد زيادة كبيرة لاجل التقيد بولايت
الأسن أن الضريبة المالية قد زادت الى نحو الضعفين (١) ولكن هذه المسألة
بمفردها تعتبر مبهممة أو مضللة على التحقيق لأنها تتجاهل كثيرا من الضرائب
الاضافية وبعضها معترف به والآخر غير معلوم مما كان يحصله الموظفون وهو
ما لم يكتبه الباشا بمنعه بل حظره حظرا تاما . وكذلك لا ينبغي هنا أن يأخذ
الانسان جدياً ملاحظة من نفور الفلاحين الشديد من دفع ما استحق عليهم
من الضرائب . فلقد علمتهم التجارب القاسية في خلال قرون عديدة كما علمت
الفلاحين الجنود من قبل أن المبادرة بدفع الضرائب أمر غير محمود العاقبة إذ
كثيرا ما كانت تلك المبادرة تؤول الى اعتقاد بوجود المال بكثرة ومن ثم
أدت الى المطالبة بالمزيد . وليس من شك في أن عهد الحكم الضعيف الذي
سبق عهد محمد علي قد ساعد على رسوخ هذه العقيدة في النفوس كما حدث
في عهد حكومة شركة الهند الشرقية سواء بسواء . وهام الكتاب الفرنسيون
الذين كانوا يراقبون حالة مصر في عهد نابليون يشهدون بما كان يتكبده المالك
من الصعوبات الشديدة في سبيل جمع الضرائب فالفلاحون كما قال هؤلاء
الكتاب لا يدفعون ما عليهم من المال إلا في آخر لحظة وحتى بعد ذلك فانهم
يدفعون بالتالي والتليا ومليا ومليا . بينما تراهم يخشون أموالهم ويخفون أمتعتهم
ومنقولاتهم . . . فاذا ما أحسوا باقتراب الجنود منهم أطلقوا سيقانهم للربح
تصحبهم نساؤهم وأولادهم ومواشيهم تاركين وراءهم عششهم خاوية على عروشها
وأما إذا أنسوا من أنفسهم قدرة على المقاومة فانهم لا يجمعون عن القتال بعد
أن يستفروا لمساعدتهم القرى المجاورة بل ورجال البدو أنفسهم ، ولهذا كنت
ترى المالك ملزمين باستبقاء الجنود في كل مديرية من المديريات المصرية ولا
عمل لهؤلاء الجنود إلا محاولة إرغام القرى على دفع المال وهي مهمة كثيرا

(١) كما ورد في كتابه سان جون البائف المذكور من ٤٥٠ جزء ثان

ما كان الحظ يخونهم في أدائها . تلك كانت الحالة في عهد الممالك ولكن محمد علي كان أعز سلطانا وأقوى نفوذا من هذا . ويلوح أن المقاومة العلنية لأداء المال كانت معدومة بتاتا ولكن المقاومة السلبية كانت ما تزال متواصلة فان الفلاح كان على ما يظهر يحسب أن الشرف منتهى الشرف ألا يؤدي حصته من المال إلا بعد أن تنهال السياط على جوانبه . بل ان البطولة التي كانت تستحق التمجيد والاحترام في نظرهم هي التي كانت تدفع أجدهم إلى الاستماتة الى النهاية في مقاومة دفع المال .

ولم تكن هذه الحالة الوحيدة التي يمكن المقارنة فيها بين الفلاح المصري والفلاح الهندي فان الحكومات التي أرادت العناية الإلهية أن تقوم للاشراف عليهما كانت بمقتضى العادات القديمة تعتبر أن الفلاحين لم يخلقوا إلا للقيام بمهمة واحدة في حياتهم ألا وهي حرث الأرض فقط فواجب الزراع هي الزراعة فإذا ما قصر في أداء ذلك الواجب فعلى الحاكم أن يعاقبه عقابا صارما . وقد ذكر أحد الكتاب أخيرا مشيرا الى النظام الزراعي في الهند الاسلامية والهندوسية فقال : انه نظام عبارة عن مجموعة واجبات لا حقوق ، (١) . ويلوح أن محمد علي وشركة الهند وترتا هذه العقيدة الأخيرة بدون أية محاولة لتغييرها . وكان الباشا بطبيعة الحال أشد من موظفي شركة الهند تشبثا بهذه العقيدة . ومن ثم كنت تراه لا يميل بحال ما الى رؤية الأراضي مهملة بلا حرث وكان إذا علم مثلا أن الأراضي الممنوحة الى مشايخ القرى في مقابل خدماتهم للدولة ظلت بلا ري تلوها الأعشاب الضارة أمر بأن يضرب هؤلاء المشايخ بالسياط في جانب حقولهم ليكونوا عظة لغيرهم (٢) وكان من رأيه أن الفلاح لا بد ان يبقى تحت المراقبة فذلك أكفل لمصلحته .

وكان الباشا معروفا بحرصه على التدقيق في أسباب الشكاوى وسعيه لإزالتها

(١) كتاب مورلاند «النظام الزراعي في الهند الاسلامية» ص ١١
(٢) كما جاء في كتاب للمديرين في ٢ ربيع الاول ١٢٥٢ (مخطوطات عابدين)

وهذا ما دفع القنصل صولت لأن يقول ، ان الفلاحين كانوا على الجملة في عهده يعاملون معاملة أحسن وهم أسعد حالا مما كانوا منذ سنين طويلة .. ، (١) وليس ينبغي أن شهادة صولت لها قيمتها الخاصة ، لأن سياحاته العديدة وكثرة تجوله في مختلف أنحاء القطر باحثا عن العادات جعلته يحتك مباشرة بمختلف طبقات الفلاحين في مصر .

وكان كثيرون ممن شهدوا حالة مصر على رأى الباشا في وجوب المراقبة وإليك ما قرره بيربرن في هذا الصدد إذ قال ، بناء على تجربتي للأخلاق العربية كما نشاهدها اليوم لا يسعني إلا أن أسلم بأن هناك شيئا من الحقيقة في الفكرة القائلة بأن الفلاح المصرى لو ترك لنفسه ليفعل ما يشاء لقصر نفسه على الحاجيات المؤقتة التى يشتهيها . ولظل أمدأ طويلا لا يلتفت إلا الى زراعة المحاصيل التى لا تقتضى زراعتها الكثير من الجهود والمال (٢) .

وعلى كل حال فإن أحوال الفلاحين تدهورت كثيرا بعد ذلك بزمن غير بعيد ولعل ذلك لا يرجع سويه الى فداحة الضرائب التى كانت تنوء بها الاراضى بقدر ما كان يرجع الى نظام الفرعة العسكرية الذى سأتناوله بالبحث فيما بعد ذلك النظام الذى أثر أيضا تأثير فى قوة إنتاج القرى فى حين أن المطالبة بمال الحكومة بقيت على نسبتها الاولى دون مراعاة الأحوال الجديدة .

ونسلمع ابتداء من سنة ١٨٢٩ بسلسلة شكاوى من الفلاحين الذين هجروا قراهم وعن صدور الأوامر الصارمة لا ضد هؤلاء الفلاحين الذين يغادرون قراهم فحسب بل وكذلك ضد كل من يوجد فى كنفه من أبناء القرى الأخرى (٣)

(١) صولت فى ٢٨ ابريل ١٨١٧ « وزارة الخارجية ٧٨ - ٧٩ »

(٢) أقوال تيربرن كما جاء بها تقرير بورج « الاوراق البرنابائية سنة ١٨٤٠ المجلد الحادى والعشرين ص ٦٤ »

(٣) كما جاء فى خطاب الى زكى ائندى فى ١٤ شوال ١٢٤٤ وفى النشرات الدوريتين فى ١٣ محرم ١٢٥٩ و ١٧ محرم ١٢٦٠ « محفوظات هابدين »

وقد عزا محمد على ترك الفلاحين لقرانهم الى سببين رئيسيين الاول سوء معاملة الموظفين المحليين للفلاحين والثاني الجهل . وهذه المناسبة قال محمد على و ليس هناك إلا سيدان ألا وهما السلطان محمود والفلاح ... إذن فلا ينبغي أن ينظر للفلاح بالعين السيئة ، (١) وقال في مناسبة أخرى و لا ينبغي حبس الفلاحين لاهتمامهم الزراعة لأن أول واجب على الحكومة هو أن تتكفل برخاء الشعب ورفاهيته ، (٢) ولقد خول للفلاحين أن يرفعوا شكواياتهم الى المديرين إن أساء إليهم صيغار الموظفين المحليين لا بل وأن يرفعوا تلك الشكاوى الى الباشا رأساً إن لم ينصفهم المديرين (٣) .

وكان يصحب هذا القلق المتزايد بين كافة طبقات الشعب تكديس الإيرادات المتأخرة وقد أصدر الباشا الى المديرين في سنة ١٨٢٣ إنذاراً حذرهم فيه بأنهم يكونوا مسؤولين أمامه شخصياً إن لم يعملوا على أن يسدد الأهالي مال الحكومة (٤)

وفي سنة ١٨٢٥ قام الباشا بزيارة الأقاليم بنفسه لبحث هذه المسألة بدقته المعروفة (٥) وهناك رأى أن الحالة تحتم عليه أن يجرى تخفيضاً كبيراً في هذه الأموال (٦) .

وأخيراً التجأ الباشا الى الطريقة المريية وهي جعل كبار ضباطه على أن

(١) كما جاء في خطاب الباشا الى مراقب عام المصالح في جادى الثانية سنة ١٢٥٢ (مخطوطات عابدين)

(٢) الخطاب الدورى في أول رجب ١٢٥٢ (مخطوطات عابدين)

(٣) كما جاء في كتاب الباشا الى ديوان الشورى في ١٧ ربيع الأول سنة ١٢٦٠ (مخطوطات عابدين)

(٤) كتاب دورى الى المديرين في ١٠ صفر ١٢٤٩ (مخطوطات عابدين)

(٥) كتاب دورى الى المديرين في ١٧ ذى القعدة ١٢٥٠ (مخطوطات عابدين)

(٦) كامل في ١٥ سبتمبر ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ٢٠٥٨ - ٢٠٧٥)

بأخذوا لحسابهم القرى الغارقة في الدين في مقابل دفع الأموال المتساقطة بالتقسيم مع دفع الضرائب الحاضرة في مواعيدها في الوقت نفسه . ولما أظهر الضباط تدميرهم من هذا التصرف لم يسع الباشا إلا أن يصاهجهم بأنهم أثروا في مدة حكمه فلن يتمكنهم الآن من التخلي عنه (١) .

وهي العموم كانت إدارة الإيرادات غرضة لما أصاب شركة الهند الشرقية في أوائل عهدها في الهند من ضروب النقص والحلل . فلفقدت كانت تفرض ضرائب فادحة لا يسع الزراع أن يؤدوها في عام واحد من الأعوام العادية يضاف الى هذا أن المرؤوسين المكلفين بجمع الضرائب كانوا على جانب عظيم من الإهمال وحب الرشوة هذا فضلا عن أن الضرائب المذكورة لم تكن متساوية في كافة القرى مما كانت نتيجة أن بعضها كان يقدر على الدفع في حين أن بعض القرى الأخرى ناء كاهلها بها .

ومع أن نظام إيرادات الأراضي كانت له أهميته الأولى بالنسبة للبلاد عامة فإن أحدا من الدول الأجنبية لم يكثر له بتاتا .

وبالعكس كان لسياسة محمد علي التجارية مساس بشؤون البلاد في الداخل والخارج وهذا ساعد على اهتمام الدول بأمرها أكبر اهتمام .

ولم يكن يخطر لأحد أن تكون للامتيازات التركية حرمة في مصر في عهد المماليك لأن الحياة كانت رخيصة ومعرضة للخطر والتجارة غير منظمة وبضطربة وبيكوات المماليك في حياة تمرد وعصيان والتجارة الأوربية في مصر تافهة بحيث لم تر إنجلترا وفرنسا سببا كافيا يدفعهما إلى محاولة التمسك بحقوقهما النظرية .

وقد ظلت هذه الحالة سائدة أمدا طويلا حتى بعد أن استلم الباشا أعمته

(١) خطاب موليه الى دبلوماسي في ٣ مارس ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ١٩٣٩ : ٧٨)

الحكم في مصر ولم يفكر أحد سنوات عديدة في أن يرفع عقيرته بالشكوى الرسمية من القواعدالموضوعة لتنظيم الشؤون التجارية مهما بلغت الشكوى في الخفاء .

مع أن المتاعب الجديدة لم تبدأ إلا في خلال العقد الثالث من القرن الغابر وقد وجه وقتذاك كامبل حملة من اللوم والنقد ضد من سبقه من القناصل لما أظهره من عدم الاكتراث وروح الإهمال . فإن الكثيرين منهم كان لهم ضلع في الأعمال التجارية أو مدينين لمحمد على شخصيا وهذا ما جعلهم يخشونه في التمسك بما لمواطنيهم من حقوق عادلة ، أما القنصل موليه فقد كتب الى ديلسبس بعد ذلك بعامين خطابا يأسف فيه على ما أظهره الممثلون السابقون من شدة التسامح مما أدى الى تقييد الأمور وجعل الشكوى متعذرة (١) .

ولقد كانت سياسة الباشا التجارية مدفوعة في منشأها وفي مراحلها الأولى بحاجته الى العثور على المال وبما في الاحتكار من مزايا ظاهرة كثيرا ما خلبت أنظار الحكام الشرقيين بعد ما خلبت أنظار التجار في الغرب . وكثيرا ما رفع صولت عقيرته بالشكوى في سنة ١٨٢٠ ثم في سنة ١٨٢٧ من المساوىء التجارية الناشئة عن مركز محمد على بصفته التاجر الرئيسى في البلاد التى يحكمها (٢) فانه لم يكتف بارغام الفلاح على الزراعة بل كثيرا ما حدد نوع المحاصيل التى ينبغى زراعتها في بعض الجهات وأمر بتسليم المحاصيل الى شون الحكومة في مقابل سعر معين . وبديهي أن مساوىء ذلك النظام أظهر من أن يحتاج الى بيان . ولكن كان للمسألة وجه آخر ذلك أن موارد البلاد كان يجرى استغلالها

(١) كما ورد في خطاب . موليه الى ديلسبس بتاريخ ٣ مارس سنة ١٨٢٧ (وزارة

الخارجية ٣١٩ - ٧٨)

(٢) كما ذكر صولت بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٨٢٠ وبتاريخ ٤ ابريل سنة ١٨٢٦

(وزارة الخارجية ٩٦ - ٧٨ و ١٤٧ - ٧٨)

بشكل لاعهد لها به من قبل . وبهذه المناسبة كتب صوتك يقول : ولا ينبغي أن يفوتنا أن الباشا الى حد معين قد أنشأ كافة مواد الانتاج الطبية التي أصبحت الآن أهم مواد التصدير كالقطن والنيلة والسكر وباستعمال الحكمة في تخصيص مبالغ كثيرة لاصلاح كثير من نواحي الصناعة وهي تلك النواحي التي كان الفلاحون لا يجدوا الوسائل الكافية ولا الرغبة اللازمة لاصلاحها (١) .

وَأَدْخَلَتْ كذلك زراعة الخشخاش فيما بعد في كثير من نواحي الصعيد كما غرست أشجار التوت وأنشئت المصانع لتكرير السكر وتقطير الروم .

وأنشئت في رشيد مدبغة لصد حاجة الجيش من الأحزمة والأحذية والسروج (٢) وقد أسست المصانع لحياكة الأقمشة القطنية . ولقد كان الباشا بأعماله هذه على كل حال يحقق المثل الاشتراكي الأعلى في ناحية من النواحي .

ولقد قامت معظم مظاهر النشاط هذه على أساس فكرة سقيمة مختلفة . ولذلك سرعان مادب دنيب الفشل في المصانع الدقيقة فأهملت آلاتها وتركت أجزاءها المتحركة في حاجة الى الزيت هذا بينما كانت الادارة جاهلة مهمله وكانت التيران هي مصدر القوة المحركة مع أنه كان من الطبيعي تسخير بحري ومساقطه لهذه الغاية وأظهر الفلاحون كراهيتهم لما لم بالقوه من نظام ساعات العمل . ومن ثم لم يكن ندحة عن جمعهم بالقوة كما كان يجمع أنفار القرعة العسكرية . وقد لاحظ بورنج وان الباشا كان يسحب من الحقول الأيدي العاملة حيث كانت تعمل لاجراج الثروة لاستخدامها في المصانع . . . حيث تبدو تلك الثروة بلا حساب (٣) .

(١) صوتك في ٢٠ مايو ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٢٥ - ٧٨)

(١) كما جاء في كتاب باركر سوريا ومصر جزء ثان من ١٥٧ - ١٥٨

(٢) من بورنج إلى كامبل في ٧ ديسمبر ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٤٢٣ - ٧٨)

ويقال أن الباشا أنفق ما لا يقل عن اثني عشر مليوناً من الجنيهات على هذه المصانع وعلى الآلات التي جهزت بها ، وقد ذهبت كل هذه الأموال سدى . ومع أن هذه الجهود قد بذلت في غير طائل فإنها تستحق الذم المقرون بالإجترام لأنها دليل على تحول في فهم الباشا لواجباته . فلقد بدأ حكمه بالسعي لإيجاد المال ولم يلبث أن اختبمه بالسعي - مهما كان مخاطراً - بتحسين البلاد وتعدينها .

ولعله كان مسوقاً في هذا العمل بمخالاته في تقليد الغرب ولكنه ما لبث أن أصبح أنبل وأشرف خليفاً من هذا المخاطر الثمرة الذي لا غاية له إلا تعزيز مركزه وجمع المال والثروة . بل إن ما فرضه محمد علي على نفسه من ضروب الاحتكار لم يحل من جانبه الطيب فإذا قيل أنه ضايق الفلاحين فلا جدال في أن مضايقته لهم كانت أهون بكثير مما كانت مضايقة التجار الأجانب التي تسكون لهم فيها لو ترك لهم محمد علي الجبل على الغارب ولكنه عبه القروض التجارية أفدح بكثير من المبالغ المتأخرة في جدول إيرادات الباشا وهذه حقيقة كان محمد علي يؤمن بها (١) .

وبدهي أن اتباع تلك السياسة كان يثير غضب الحكومة البريطانية ويستفزها لأن مصر بصفتها جزءاً من الإمبراطورية العثمانية كان يتعين أن تكون خاضعة لنظام الامتيازات التركية وهي - كما يفهمها التجار الإنجليز - تتضمن الحق في اطلاق حرية التجارة .

فلقد نصت المادة الثالثة والخمسون على أن للتجار مطلق الحرية في أن يبيعوا أو يبتاعوا أو يصدروا مختلف السلع التجارية دون أن يكون لأحد ما الحق في منعهم أو التعدي عليهم . ولكن يوجد أولاً ما يقيد هذا الحق الظاهر في اطلاق حرية التجارة فإن هناك عبارة غامضة غموضاً يبعث على الريب وهي

(١) كميل في ٢٤ مارس ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧ - ٧٨)

تفرض باستثناء السلع الممنوعة ، من الأحكام السابقة . وقد لاحظ صولت بحق أن هذه العبارة ترك تقريبا كل شيء خاضعا لثروات حكام الأقاليم ومديري البوليس فقد يستغلون تلك العبارة فيضيفون الى قائمة السلع الممنوعة أى سلعة أخرى يختارونها . وهو رأى وضعه ستراتفورد كاتنج في تزييل لاحق بأنه رأى حكيم وقائم على أساس ثابت (١) .

ومن هنا بدأت المفاوضات التي قام بها بالمرستون بواسطة بونسيني لمراجعة قواعد التجارة الانجليزية في داخل بلاد الامبراطورية العثمانية وهي المفاوضات التي أدت الى الاتفاقية التجارية التي أمضيت في سنة ١٨٢٨ وقد نصت هذه الاتفاقية بصراحة على إلغاء نظام الاحتكار وهو ما أصر بالمرستون على تطبيقه في مصر مدافعا عن رأيه بقوله ، ولعله يتبين لكل انسان له إلمام بالمبادئ التي تقوم عليها أسس رخاء الأمم ويسرها . . . ان النظام الذي يتبعه الباشا خاصا بالاحتكار ... سوف يؤدي حتما الى جعل مصر وسوريا في حالة فقر مدقع ، (٢)

وما كاد يتم توقيع الاتفاقية حتى طلب بونسيني الى القناصل في سوريا أن يوافقوه بقائمة ما احتكرته حكومة الباشا من الامتيازات فأبلغه قنصلا حلب ودمشق بأنه لا توجد لتلك الامتيازات قائمة . أما قنصل بيروت فقد بعث بقائمة طويلة دلت عند الفحص على أن الرجل يخلط بين الامتيازات وبين إيراد الضرائب (٣) .

أما في مصر فقد كانت الحالة أوضح مما كانت في سوريا . نعم كان الباشا يحتكر لبعض الامتيازات ولكن الأمر لم ينظر فيه جديا إلا بعد تسوية أزمة سنة ١٩٤٠ وذلك للسبب الرئيسي الخاص بتأخير ابلاغ الفرمانات اللازمة

(١) صولت في ٢٠ مايو ١٨٢٥ (وزارة الخارجية ١٣٥ - ٧٨)

(٢) مذكرة بالمرستون في ١٣ سبتمبر ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ١٩-٩٦)

(٣) كامبل في ٢٠ مايو ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ١٣٥ - ٧٨)

الواردة من الاستانة . وقد ظهر وقتئذ مبلغ الصعوبة في مصر مدى هذه الامتيازات لأن المقادير الهائلة من محصول القطن أو السكر أو غير ذلك من النتائج الذي كان تحت إشراف الباشا كانت هذه المقادير تسلم إليه إما لأنه صاحب جفلك أو كأنها جزء من ايراد أطيان الدولة .

وقد ظل بالمرستون يبعث برسائل (١) غاضبة تنطوي على التهديد والوعيد ولكن آراء رجال التجارة في كل من الاسكندرية والقاهرة كانت قلقة ومتذمرة من جراء سياسته السالفة التي ربما لم تسكن تعلم تماما ما هي المبادئ التي تنظم ثروة الأمم ، ولذا فان التجار المذكورين لا يسعهم مساعدة الفئصل برفع الشكاوى إليه (٢) .

وكان يوجد الى جانب ذلك سبب آخر جعلهم ينظرون الى الاتفاق التجاري بين السخط وبنقرزون من تطبيقه على مصر - لأن الاتفاق من حيث علاقته بمصر قد أعد لا لتفجع التجارة الانجليزية بل لنقص إيرادات الباشا بتجريدته من امتيازاته العديدة . ومهما كان الاتفاق مفيد ونافعا في الاستانة أو في أزمير أو في ماعدا ذلك من الموانئ الخاضعة لحكم السلطان فانه كان على العكس من ذلك في مصر لأن المصدر الانجليزي كان مطالبا بمقتضى الاتفاق المذكور بأن يدفع ١٢ ٪ بدلا من ٣ ٪ كما أن المحاصيل في سوريا إذا صدرها التجار الانجليز جميعا فانها تأتي بشمرة قدرها ٢ ٪ بدلا من ١٢ ٪ . أما التجار الأجانب فانهم طبعاً يظلون يدفعون على حساب الأسعار القديمة ولهذا كان يوجد مبرر قوى لسخط التجار على سياسة بالمرستون (٣) .

(١) رسالة لبارنت في ٢٦ اغسطس ١٨٤١ (وزارة الخارجية ٤٥١ - ٧٨)

(٢) من بارنت الى ستراتفورد كاتنج في اول ديسمبر ١٨٤١ (وزارة الخارجية

٤٥١ - ٧٨)

(٣) كامبل في ٣ سبتمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٣٧٦ - ٧٨)

وليت البلوى وقفت عند هذا الحد . فان الاتفاق عين الأسعار وحددها ولم يتركها تتراوح على حسب تقلبات السوق ولهذا تبين عندما بدأ العمل بهذه الأسعار في سنة ١٨٤١ أنها ٢٢٪ على حسب قيمة القطن وبين ٢٠ - ٢٥٪ على حسب سعر الصوف وأكثر بكثير من ٢٪ على حسب سعر الحبوب . أما الضريبة على الواردات التي أريد بها ألا تزيد عن ٥ في المائة فقد بلغت فعلا ٩ في المائة وكانت نتيجة ذلك كله أن الباشا وافق في النهاية أن يفرض ضريبة قدرها ١٢ في المائة على حسب سعر الصادرات و ٥ في المائة على حسب سعر الواردات تدفع بالعملة المصرية (١) أما فيما يختص بما احتكره من الامتيازات فقد وجد الباشا بأن يبيع حاصلاته في المستقبل بالمزاد العام (٢) .

ويتعذر على المرء ألا يعرض لهذه الأخطاء وما صحبها من المفاوضات الدالة على الغباء دون أن يحس بحرج للعزة القومية .

ولقد كان في طليعة الأمور التي دعمت مركز الباشا أن تتجمع كافة القوى القادرة على مناهضة قوات مولاه السلطان ومقاومتها . فسعيه إذن لإنشاء جيش كبير كما تسمح بذلك موارده كان أمراً طبيعياً ومعقولاً : أما كونه يسعى لإنشاء أسطول فدليل على نشاط عقله وعلى الهدف الذي يرمى إلى تحقيقه . فلقد كان إنشاء ذلك الأسطول عاملاً رئيسياً في مشاريع محمد علي فيما لو اتجهت آماله يوماً ما الى السيطرة على شؤون الامبراطورية العثمانية . ولكن كان لابد لإنشاء ذلك الأسطول من الابتداء بأول حجر في الأساس وذلك في بلاد بلا تقاليد بحرية بتاتا وتحت إشراف حاكم لا يدري شيئاً من المسائل الفنية الخاصة بالأساطيل . على أن الباشا قد بدأ إنشاء الأسطول بالتوصية في الخارج على بناء السفن كما فعل في بمباي وليجهورن ورسيليا ثم ما لبث أن طلب الى

(١) بارت في ٢٠ مايو ١٨٤٢ (وزارة الخارجية ٥٠٢ - ٧٨)

(٢) >>> ١٥ >>> ١٨٤٢ >>> ٥٠٢ - ٧٨

الحكومتين الانجليزية والفرنسية في سنة ١٨٢١ أن تبني له عددا من الفرقاطات ثم لم يمض على ذلك زمن طويل حتى أنشأ حوضاً كبيراً في الاسكندرية ومن ثم بدأ يبني السفن لحسابه مستعيناً بخدمات بنائى السفن الفرنسيين الاشراف على سير العمل وفي سنة ١٨٢٨ بدأ الباشا بانشاء ترسانة بحرية لتزويد القوات البحرية بما تحتاجه من المهمات والعتاد . ولم يلبث أن شرع في إنشاء أسطول يحل محل الأسطول الذي دمر في موقعة نافارين . وكان على يقين بأن سفنه سوف تسكون أحدث عهداً وأحكم رعاية مما عسى أن ينشئه السلطان من السفن وبدلاً من أن يكتفى بالفرقاطات وجه عنايته إلى إنشاء بوارج كبيرة تحمل كل منها مائة مدفع أو أكثر (١) .

وفي سنة ١٨٢٩ جاء الباشا بالقومندان البحرى (سيريسى) من الأحواض الملكية في طولون وعهد اليه الاشراف على أحواض الاسكندرية . وفي سنة ١٨٣١ أنزلت أول بارجة الى البحر تحمل مائة مدفع وقد سميت باسمه (٢) . وفي سنة ١٨٣٣ كان لدى الباشا ست بوارج يتراوح ما تحمله من المدافع بين ٨٤ و ١١٠ مدفع هذا الى جانب سبع فرقاطات . ولم يحل عام ١٨٣٧ حتى بلغ مالديه من النوع الأول ثمانية يضاف اليها بارجة تاسعة كان العمل ما يزال جارياً فيها (٣) أما الترسانة فقد بلغ عدد العمال فيها ٣٠٠٠ تحت اشراف ٦٠ موظفاً أجنبياً . ولحق بهذه الترسانة المدرسة البحرية الكائنة برأس التين . وقد بلغ مجموع تلاميذها ١٢٠٠ طالب .

(١) كما بعث بدلو وباركر الى غوزدوني في ٢٦ مايو ١٨٢٩ (وزارة الخارجية

١٨٤ - ٧٨)

(٢) كما كتب بذلك باركر الى السير مالكولم في ١٥ يناير ١٨٣٩ (وزارة

الخارجية ٢٠٢ - ٧٨)

(٣) كما بعث في ٢٤ ابريل سنة ١٨٣٤ و ١٤ يولييه سنة ١٨٣٧ (وزارة الخارجية

٢٢٢ و ٣٢٦ - ٧٨)

وواجه الباشا هذه التحسينات تحت إشرافه الشخصي يدفعه الحماس الشديد الذي حمله أن يسوق رعاياه الى معاونتته في العمل بالرغم منهم . وكان يلذ له أحيانا أن يتجول على ظهر إحدى سفنه في المياه المحيطة بالاسكندرية .

وقد مر بك ماقلناه عن محاولته مطاردة الأسطول اليوناني بأحدى البوارج المصرية - وقد وضع الباشا قانونا للأسطول مستمدا من القواعد المعمول بها في الأسطولين البريطانى والفرنسى وراعى في هذا القانون التمشى مع القاتون التركى (١) ولكن الباشا بينما كان فى وسعه بمحض همته ونشاطه أن يجد حاجته من السفن الجيدة الصنع فإنه لم يستطع الحصول على الملاحين فى بلاد لم يكن لها أسطول تجارى من قبل . وبهذه المناسبة كتب قنصلنا الجزائر فى سنة ١٨٣٢ فقال : ان هناك حركة متسعة النطاق ليس للحصول على رجال تعودوا عبور البحار - بل للحصول على الأفراد بدون تمييز أو تثبت من صلاحيتهم للعمل الذى يناط بهم . وقد جمعت الحكومة فى الاسكندرية فى محلال ثمان وأربعين ساعة ما لا يقل ١٠٠٠ شخص لتكملة العدد المطلوب (٢) وقد كان فى الامكان عمل شئ نافع حتى لطائفة من الملاحين من هذا القبيل لو أضيف اليه عدد معين من الملاحين الحقيقيين تحت إرشاد ضباط بحريين ماهرين ومدربين . ولكن هؤلاء الملاحين الخام الذين جمعهم الباشا كما لاحظ قنصلنا الجزائر فى العام السالف الذكر لم يمكن يوجد بينهم لاضباط مدربون وطينون ولا حتى البحارة العاديون ، (٣) .

وقد علل الباشا نفسه فى سنة ١٨٣١ بأن يسد هذا النقص باستخدام الضباط

(١) كما كتب بذلك باركر الى السير مالسكوم

(٢) من باركر الى سترافورد كاتنج فى ٢٠ فبراير ١٨٣٩ (وزارة الخارجية

٢٠٣ - ٧٨)

(٣) من باركر الى مندافيل فى ٢٠ يناير ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٠٣ - ٧٨)

والملاحين الانجليز وعهد الى الكولونيل لايت ابن حاكم بنديانج على ما اظن
أن يختارهم له . وكان محمد علي في حاجة الى اثنين من درجة قنطان واثنين من
درجة كوموندور وإلى عدد من الضباط ونحو ٤٠ أو ٥٠ صف ضابط عدا
من يلحق بهم من الملاحين القادرين (١) ولكن المسألة ظلت معلقة ردحا من
الزمن لأن الحكومة البريطانية لم توافق إلا في سنة ١٨٣٤ فقط على السماح
للضباط البحريين المتقاعدين في الاستيداع بالخدمة في أسطول مصر (٢) .
وكان الباشا وقتذاك قد تمكن من استخدام بعض الضباط الفرنسيين وكان
الفييس أميرال هوبيسون بك يعاونه بوظيفة رير أميرال حسن بك وهو ضابط
تركي تلقى علومه في جامعات أوروبا .

ولكيما يظهر الباشا مبلغ اهتمامه بالأسطول الذي وضعه تحت رعايته
الشخصية قرر أن ينشأ أحد أنجاله وهو سعيد بك نشأة بحرية وتنفيذا لهذا
القرار التحق الأمير الشاب وهو في سن الثالثة عشرة بأحدى السفن بدرجة
صف ضابط اسيما فقط ووقع الاختيار على ضابط فرنسي خبير لتدريبه على
الشؤون الفنية . وبعد مرور خمس سنوات تولى الأمير قيادة إحدى الحراقات
واسكن الأمير كان مصدر متاعب لأبيه نظرا لما بدا عليه من علامات الكسل
والافراط في السمن قبل الأوان وكان الأمير يوزن من حين الى آخر وكسا
بلا عليه ميل الى زيادة السمن أرسل إليه والده خطابا يشدد عليه فيه بالتميز
بين (الفث والسمن) وبتنمية صفات الرجولة وبتخليص جسمه من آثار
الترهل البغيض في عيون الناس جميعا (٣) .

(١) من باركر الى بندافيل في ١١ أغسطس ١٨٣١ (وزارة الخارجية ٢٠٢ - ٧٨)

(٢) كامبل في ٢٥ اكتوبر (وزارة الخارجية ٢٤٧ - ٧٨)

(٣) كامبل في ١٩ اغسطس ١٨٣٤ و١٧ اكتوبر ١٨٣٦ و١٤ مايو ١٨٣٩ (وزارة

الخارجية ٢٨٤ و٢٤٦ - ٧٨) وأيضا كتاب محمد علي الى سعيد بك في ٩ رمضان
سنة ١٢٥٣ (مخبروات هايدن)

أما أسطول الباشا فكان شأنه كشأن مصانعه سواء بسواء أى أنه كان ينقصه الأساس المتين بمعنى أنه لم يكن فى الاستطاعة الاحتفاظ به فى حالة الاستعداد إلا إذا سهر^١ منشئه على مراقبته ورعايته بنفسه لأن الأسطول لم يرق فى أعين طبقة من طبقات الشعب ولم يكن له ماض طبيعى أو تقاليد مرعية قديمة بل كان أبعض الى الشعب من الجيش وقد وقف هذا الأسطول مكتوف اليدين فى مياه الاسكندرية طيلة فترة الحرب السورية القصيرة الأجل . وقد حرمه القبطان باشا من فرصة أداء المهمة التى لم ينشأ الأسطول إلا لأدائها . وما كاد الباشا ينتقل الى عالم الخلود حتى بيعت السفن الصالحة الباقية إلى الباب العالى وكان ذلك دليلا على فشل التجربة التى حاولها الباشا فى إنشاء الأسطول .

أما نشاط الباشا وما بذله من الجهود فى إنشاء الجيش وتوسيع نطاق أعماله فقد كان أدنى إلى التوفيق من جهوده البحرية ولقد سبق لى أن بينت أن محمد على بعد أن كان جيشه فى بداية الأمر عبارة عن خليط من فرق أجنبية من الجنود المأجورين قد تحول تدريجيا إلى جيش عظيم يتبع الجيوش الأوربية من حيث النظام والاستعداد وقد تم انشاؤه على النمط الأوربى كما أنه تكون بادخال نظام القرعة العسكرية فى البلاد .

فلم يحل عام ١٨٣٢ حتى كان الباشا قد تمكن من جمع قوة نظامية كبيرة وكان جيشه وقتذاك مركبا من ٢٠ أشرطة من المشاة و ١٠ أشرطة من السوارى هذا عدا شزيمة صغيرة من الجنود الأتراك الغير نظاميين تصحبها قوة أكبر من البدو الغير نظاميين أيضا وقد بلغ مجموع هذه القوة ٣٨ الف جندى .

وبعد مرور ثلاثة أعوام ازداد عدد هؤلاء الجنود فبلغ فى سوريا وحدها ٥٩ الف أى أن معدل الزيادة بلغ ٥٠٪ (١) ويغلب على الظن أن مجموع

(١) كاتيل فى ١٢ ديسمبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٨ - ٢٨)

ما كان لدى الباشا تحت السلاح بلغ ١٠٠ الف جندي وكانت هذه الجنود
مجهزة في بداية الأمر ببنادق استوردها الباشا من فرنسا وانجلترا ولكن لما
كانت البنادق المذكورة من نوع ردى. فقد أنشأ مصنعاً خاصاً لصنع البنادق
في مصر وقد حصل الباشا من لندن على ٢٠٠٠ عينة من أمين وأحدث البنادق
وجرى تدريب الجنود وتمرينهم أولاً تحت اشراف ومراقبة ضباط فرنسيين
وغيرهم من ضباط القارة الأوربية مثل الكولونيل سيف. أما الضباط الذين
فتحت لهم مدارس خاصة في الجزيرة وغيرها من الجهات فكانوا من أمر تركية
أو أسر أجنبية (١). وكان أكثرهم من موالى الباشا وقد وقع عليهم اختياره
نظراً لما لاحظته فيهم من حسن الاستعداد للخدمة العسكرية. أما الجنود
(الأنفار) فكانوا جميعاً من الأسر المصرية وبينهم بعض السوريين طالما
كانت سوريا تحت حكم محمد علي.

ويقول البعض ان ما التجأ اليه الباشا من الوسائل لجمع الأنفار للخدمة
العسكرية يعتبر من أسوأ ما ارتكبه ادارته من الأغلط. فلقد أراد الباشا
احصاء عدد السكان ولكنه اضطر إلى العدول عن ذلك الرأى بسبب المعارضة
العامة التي اشترك فيها بعض الموظفين التابعين للباشا (٢) فلم يكن له ندحة من
الالتجاء الى مديرى الأقاليم ليقوم كل بتوريد عدد معين من الأنفار. وقد
قسم هذا العدد طبعاً بين القرى والديساكر المختلفة.

ومن ثم راح مشايخ القرى يضعون أيديهم على أكثر عدد من الرجال
تاركين أولئك الذين يقدمون لهم أكبر رشوة لاطلاق سراحيهم واعفائهم
أما من قعد عن دفع الأتارة فقد أرسلهم المشايخ كل اثنين مصفدين في الاغلال
كأنهم مجرمون (٣) ولما كان الباشا في أوج عزه كان عدد من يطلبهم للخدمة

(١) يظهر أن باركر كان مخطئاً عند ما قرر أن هذه المدارس كانت لأسر مصرية.

(٢) كما ذكره كامبل في تقريره ٤٠٨ - ٧٨

(٣) رسالة من كامبل الى الكولونيل في ٨ يولييه ١٨٢٩

العسكرية واحد من كل ستة أشخاص أى بمعدل ١٧ ٪ تقريبا .
ولم يكن بين مصالح الحكومة ما ينحشاه الأهالى ويكرهونه كالخدمة
العسكرية . وقد يدخل فى باب المبالغات ما كان يرويه معشر السياج عن وجود
كثيرين من الأهالى كانوا يفرون من الخدمة العسكرية بقطع سبابة اليد
اليمنى (١) وقد ذكر كامبل أن السائحين ربما يكونون قد علموا خطأ بأن بعض
الأهالى كان يتعمد للفرار من العسكرية قطع أحد الأصابع وخلع الأسنان
وعى العينين (٢) .

نعم قد يكون هذا من قبيل المبالغات ولكن هذه الروايات قد قامت
الأدلة على صحتها ولم بعد ثمت مجال للشك فيها كما تشهد مكاتبات الباشا نفسه
بذلك فقد كتب بقول : ليس من يضعون سم الفار فى أعينهم سوى حيوانات
فى صورة آدميين وينبغى الحكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة (٣) وإذا ظهرت
إدانة قرينة الحلاق التى ساعدتهم على وضع ذلك السم فى أعينهم فلا بد من
إعدامها وترك جثتها فى العراء مدة ثلاثة أيام (٤) واتهمت امرأة بتهمة من هذا
القبيل فألقيت فى النيل حية (٥) .

وقد أصدر الباشا نخبيرا للاتفين الاقتراح العسكرى بأن من يتعمد تشويه
عضو من أعضائه فلن يكون جزاءه السجن والأشغال الشاقة المؤبدة فقط
بل لابد أن يؤخذ مكانه عضو آخر من أعضاء أسرته (٦) .

(١) كامبل فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) كامبل فى ٢٦ فبراير ١٨٣٨ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٣) كتاب الباشا الى كينغدا فى ١٧ شبان سنة ١٢٤٥ (مخطوطات هابدين)

(٤) » » الى مأمور الفيوم فى أول رمضان ١٢٤٥

(٥) » » الى مأمور طنطا فى ١٣ ذى القعدة ١٢٤٥

(٦) » » الدورى فى ٢١ شوال ١٢٤٨

وقد حذر الباشا الموظفين بأن استمرار هذا التشويه دليل على تراخيهم في مراقبة الأنفار وأنه إذا استمر هذا العمل فلسوف يجازون بنفس العقوبة التي يعاقب بها الأنفار سواء بسواء (١) ولما تبين أن الأشغال الشاقة لم تسكن رادعة لجأ الباشا الى عقوبة الاعدام (٢).

فهذه الأعمال كانت كلها ملبوسة بحيث أنها تبرر امتعاض بالمرستون من حكم الباشا وتقوى الضرورات السياسية بالاعتبارات الانسانية .

كما أنه لا يمكن عدلا أن يلقى اللوم كله على عاتق السلطان بسبب عناده وعدائه للباشا فان الاقتراع للعسكرية كان يمكن أن يراعى فيه جانب العدل فيما لو خفف الموظفون من وطأة جشعهم وهيلهم إلى الاضطهاد والظلم . ولا ندحة عن القول هنا بأن الباشا فيما يتعلق بهذه المسألة قد ورطته أحلامه السياسية إلى اتباع سياسة تذكر الانسان بأنه حاكم تركى أولا ثم هو بعد ذلك مستبد عادل ولكننا اذا تركنا جانبا قوة ما لجأ اليه من الوسائل فلا يمكن القول بأن المقصود والغاية من تجيش الجيوش كانت كلها سيئة إذ لم يكن من سبيل آخر لانهاض عزيمة رجال ظلوا يرسفون في قيود العبودية قبل انشاء الهرم الاول . ولم يخطر لأحد منذ الفتح العربى أن يستخدمهم فى أعمال القتال . بل لقد ظلوا قانعين طيلة تلك القرون بحرق الاراضى والحقول وحمل الأثقال وتحمل الضرب وإطاعة الأمر والتناسل تاركين لإعقابهم هذا الميراث المؤلم . وكذا بلغ هلمهم من أن يخطفهم مشايخ القرى ويسحبهم للانخراط فى سلك جيوش الباشا الى حد أنهم كانوا يستهينون بقطع أحد الأصابع وخلع الأسنان ورمد الأعين . ولكن امتعاضهم عن التشبه بالرجال لا يمكن أن يجعل الانسان على توجيه اللوم للباشا لانه أكرههم على ذلك التشبه .

(١) كتاب دورى للمديرين فى ١٤ ذى الحجة ١٢٤٨ (مخطوطات عابدين)

(٢) كتاب الى وزير البحرية فى ٣ ربيع الاول ١٢٥١ (مخطوطات عابدين)

ولم يقف الإصلاح عند هذا الحد . فلقد أجمعت كلمة من شهدوا الحالة في مصر على أن النظام الجديد كان أقل عنتا للاهالي عن نظام الجنود الأجانب المأجورين بمعنى أنهم لم يتركوا وراءهم أى أثر من آثار التخريب ولم يكن زحفهم بالبلاد مصحوبا بآثار التدمير لأنهم لم يجتازوا الأقاليم المصرية كما لو كانوا يخترقون بلاد العدو على نحو ما كان يفعله الجنود الأجانب المأجورين . وبالجملة لم يكن ما أوجده الباشا من التأسيسات العسكرية مجرد مظهر من مظاهر السلطة مضى في تنفيذها بلا مبالاة لرغبات رعاياه . كلا بل كانت والحق يقال وسيلة من وسائل التعليم وضربا من ضروب الإصلاح الادارى .

ومع أن القضاء كان فى حاجة ماسة الى الإصلاح إلا أنه كثيرا ما عرض الى مسائل لم يكن من المستطاع مداراتها بالعنت العاجل .

بل كان أشد ما يكون ارتباطا بالشرعية الغراء بحيث لم يستطع الباشا مساسه أو التعرض له إلا بمنتهى الحذر .

ولقد كان المفتى هو المرجع الأعلى فى كل ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق وبالأخص مسألة الميراث .

وكان تعيين هذا المفتى سنويا بواسطة الباب العالى أحد بقايا مظاهر السيادة العثمانية على مصر . ولما كان هذا الموظف الكبير يتناع منصبه هذا من الباب العالى نفسه فلم يكن ينتظر من المفتى أن يكون نزيها فى تطبيق العدالة ولا حريصا فى اختيار من يشغلون مناصب القضاء تحت إشرافه . ولذا كان محمد على شديد الارتياح فى ذمة هؤلاء القضاة ونزاهتهم . وقد نصح إحدى الأسر بعد أن دب ديب الخلاف بين أعضائها بأن يعقدوا الصلح فيما بينهم وألا يلتجئوا الى القاضى خيفة أن يقعوا فى برائته فلن يقتصر الضرر على أحدهم فقط بل سيلحقهم جميعا وتدور عليهم الدائرة ويخرجون من التجكيم بصفة المغبون بينما يفوز القاضى بنصيب الأسد .

على أن الباشا وإن لم يسعه التدخل مباشرة في دائرة أولئك القضاة إلا أنه بذل ما في وسعه لتحديد نتائج أعمالهم . فلقد أنشأ في كل من الاسكندرية والقاهرة محكمة جديدة لاتنفيذ بقرود الشريعة الاسلامية وقد جعل أعضاء هاتين المحكمتين من رجال التجارة بدلا من رجال الدين وعهد إليهما بفض المشاكل التجارية وبخاصة ما يجد منها بين المسلمين والمسيحيين على أن هذا الأمر الذي استلقت الأنظار في تكوين هاتين المحكمتين أن الأعضاء المسلمين فيهما لم تكن لهم الأعلوية فمثلا كانت محكمة الاسكندرية مركبة من تسعة أعضاء بينهم أربعة مسلمين والخامس فرنسى والسادس يهودى والسابع والثامن من المسيحيين السوريين والتاسع من الرعايا اليونانيين (١) .

أما فيما يتعلق بأحكام الجنايات فكانت من اختصاص الهيئة التنفيذية عادة ولم يدخر الباشا وسعا منذ جلوسه على الأريكة المصرية لوقف أو تقليص كافة الجنايات المنطوية على استعمال العنف . وقد علق ميديت في سنة ١٨١٣ على هذه الحقيقة الباهرة بأن سكان القاهرة صاروا لأول مرة منذ أجيال عديدة يتمتعون بنعم الطمأنينة على النفس والمال (٢) . ان هذا الشعور بالطمأنينة لم يتوطد إلا بعد استعمال مختلف ضروب الشدة واعدام كثير من الأشرار . وكثيرا ما كانت بوابة زويلة مثلا - وهي التي كانت ينفذ في ساحتها الشنق العائى تعلق على جدرانها جثث المشاغبين وكانت أحكام الباشا عرفية لا نقض لها فكانت الأحكام مما لا يمكن التوفيق بينه وبين مايجرى في القارة الأوربية . مثال ذلك أنه لو اتهم شخص بالسرقة من مصنع البنادق فانه يحكم عليه إذا كان شابا بالأشغال الشاقة المؤبدة وهو مصفد بالأغلال أما إذا كان شيخاً فيصدر الحكم باعدامه ليكون عبرة لغيره (٣) .

(١) تقرير كامبل من سوريا في ٢٣ اغسطس ١٨٢٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

(٢) ميديت في ٩ نوفمبر ١٨١٣ (وزارة الخارجية ٤ - ٢٤)

(٣) كتاب الباشا لحبيب اندى في ٢٦ ذى الحجة ١٢٥٣ (مخطوطات هابدين)

ولسكن ليس ثمت ما يدل على أن تطبيق الباشا لقانون الجنابات كان أشد صرامة مما كان متبعاً في إنجلترا لغاية ظهور الاصلاحات التي وضعها ميل ، وهي التي خفت وطأتها على كل حال بمرور الزمن .

وكثيراً ما كانت عقوبة الاعدام تستبدل بالشغل في الجبال وهذا ما حمله عثمانى ، الحكومة المصرية في القاهرة يصرح لبورنيج أن عمله غداً محدوداً أو ضئيلاً (١) .

أما الرق والنخاسة فقد كانا من الأنظمة المتأصلة بحيث لم يكن في وسع محمد علي إلغائهما مهما كانت رغبته في ذلك شديدة .

وكان عهد محمد علي بهما يرجع إلى زمن الصبا بل زمن الطفولة فقد كانا القاعدة المعمول بها في الشرق من عهد بعيد ولم يكن فيها ما يتقزز منه العواطف الأدبية في العقليّة الشرقية . لا بل أن ضمير الغرب وهو أكثر تألقاً من ضمير الشرق لم يضق ذرعاً من مسألة الرقيق ويطلب وقفها إلا منذ عهد قريب فقط وقبل ذلك لم يعمل شيء بل ولم يكن في الاستطاعة عمل شيء لتقييد سوق النخاسة في القاهرة أو التأثير في السلطنة التي منحتها الشريعة الإسلامية للسيد علي مولاه وقد لفت المسيو دي هامل قنصل روسيا الجنرال نظر الباشا في سنة ١٨٢٦ إلى الموضوع وسأله إذا كان في استطاعته أن يشل قدرة السادة على إنزال عقوبة الموت بمواليهم أو إلحاق الأذى بهم ومعاملتهم أسوأ معاملة . فأنعم محمد علي النظر ملياً وخيل إليه أنه قد يستطيع أن يصنع شيئاً في صدد الذكور من الرقيق ولسكنه لم يعمل القنصل بشيء من الأمل فيما يتعلق بالنساء الرقيق بل قال أنه لا يمكنه التدخل في شؤونهن لأن الحریم مكان مقدس ولا يسمح لأقرب - كأننا من كان بالدخول فيه (٢) . ثم وقفت المسألة عند هذا الحد .

(١) كما جاء في تقرير بورنيج « الادراک البرلانية سنة ١٨٤٠ » جزء ١ ص ١٢٣

(١) كامبل في ٢٤ ديسمبر ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣ - ٢٨٤)

ولابد أن ما قام بينه وبين الدول الأوربية من النزاع حول الشؤون الخارجية قد حول نظره عن الدخول في مسألة شانكة كمسألة الرقيق لم تكن له شخصيا أية رغبة في اجراء الاصلاح فيها أو تحسين شأنها .

وكانت النخاسة من أهم أركان التجارة في كافة البلاد والتي كانت تمه الباشا وقد كانت الغارات تشن من آن لآخر على الرقيق في السودان وفي المناطق الأخرى الواقعة جنوبي السودان . ومن هناك كان الأسرى يرسلون الى القاهرة في شكل قوافل كبيرة . وبالطبع كان من أصعب الأمور أن يحصل الانسان على معلومات صحيحة في هذا الصدد ولكن أحد الفرنسيين في عهد الاحتلال الفرنسي سأل قبطيا ظل مدة ثلاثين عاما يحصى عدد العبيد الذين يرسلون إلى القاهرة فلم أن عددهم لم يكن يتجاوز الأربعة آلاف سنويا (١) ومن المحتمل أن يكون هذا العدد قد ازداد وتضاعف لأمر ما بعد أن توطد حكم محمد علي في السودان . فان القارىء يذكر أن الباشا علل نفسه بانشاء جيش كبير من هؤلاء السودانيين وقد كان أعوان الحكومة يقومون في فصل الخريف من كل سنة للحصول على العبيد وهكذا ظلت للنخاسة في السودان امتيازاً قاصراً على الحكومة وحدها (٢) .

ولم تكن فتوحات محمد علي في جنوب السودان هي وحدها التي كانت السبب في انتشار تجارة النخاسة . بل لقد ساعد احتلال روسيا لبلاد الكرج والحركش على تقليل عدد الرقيق الأبيض الذي كان يرسل منهما الى الاستانة وازداد الاقبال على الرقيق الاسود الموجود في سوق القاهرة . ومن هنا انكشف سر المسألة فان ما أوجدهته الحكومة الجديدة من حسن النظام قد ساعد فريق الأجانب على التجول في أنحاء السودان بمأمن من الخطر .

(١) كتاب المسير فرانك « تجارة النخاسة في القاهرة » ص ١٩

(٢) كما جاء في كتاب الباشا الى الصاري عسكر في كردفان في ١٥ ربيع الاول

سنة ١٢٣٧ (محفوظات طابدين)

ولقد تمكن أحدهم وهو الدكتور هولرويد من الحصول على تفاصيل ضافية للأماكن التي يقطنها الرقيق وللغارات التي كانت تشن عليهم وما كان ينتظر الأسرى من المعاملة ولئن لم تسكن هذه التفاصيل قد بلغت وصف فظائع هذه التجارة إلا أن بالمرستون قد استغلها لاستثارة الرأي العام في إنجلترا ضد حكومة محمد علي (١) على أن الباشا بعد زيارته الطويلة لربوع السودان في سنة ١٨٣٨ قد اتخذ الاجراءات الفعالة لتضييق دائرة النخاسة . فبعد أن كانت الضرائب تدفع بتقديم عدد معين من الرقيق قرر الباشا أن تدفع في المستقبل بتقديم مقادير معينة من الحبوب وما إليها من المحاصيل ، ومع أن قراره هذا كانت له نتائجه الفعالة طبعاً ، فإن هذه العادة الوحشية المتأصلة في البلاد عادة شن الغارة على الرقيق قد قدر لها أن تظل وقتاً طويلاً دون أن تستأصل شأفتها بتاتاً .

وكان على النقيض من تراخي الباشا حيال النخاسة والرق موقفة فيما له مساس بالشؤون الصحية أو شؤون التعليم في مسألة الرقيق لم يكن الباشا كثير الايمان بنظريات رجال الغرب في صدد اطلاق الحرية للجميع . أما في المسائل الأخرى فقد كان على يقين بأن أطباء الغرب أعلى كعباً من الحكماء ، المصريين وان شعبه يفيد أكبر فائدة من التعاليم الغربية وقد وضع محمد علي ثقته التامة في كل ما يتعلق بالشؤون الصحية أو التنظيم الطبي في شخص كلوت بك وهو أحد أطباء الفرنسيين وقد بنيت تحت اشرافه مدرسة للطب في جهة أبي زعبل على أن هذه المحاولة مالبثت أن أعقبها الفشل وتبين أنها محاولة جاءت قبيل أوانها وذلك بسبب ضعف مستوى التعليم العام .

وقد كان كبار المعلمين الفرنسيين ممن لا يعرفون التكلم بالعربية بينما كان الطلبة

(١) تقرير بورج « الاوراق البرنانية سنة ١٨٤٠ المجلد الحادى والعشرين ص ٨٣ »
وكما ذكره كاسيل في رسالته الى بدويل في ١ ديسمبر ١٨٣٩ (وزارة الخارجية ٢٢٢-٧٨)

مصريين ممن لا يفقهون الفرنسية . فلم يكن يمكن في هذه الحالة أن تسفر النتيجة الحتمية إلا عن اخراج بعض جراحين ، لادراية لهم بالطب الغربي وليس من شك في أنه كان يكون أصوب لو أن الباشا بدأ تنفيذ فكرته بإرسال عدد محدود من رجاله الى الخارج للحصول على ما هم في حاجة اليه من أنواع الخبرة والدراية . ولكنه كان راغبا في أن تكون الوحدات المختلفة التابعة لجيشه مزودة بالجراحين ومساعدتهم وهذا ما جعله يصر على الحصول عليهم فورا على أنه كان ميالا لتشجيع الماهرين بين الزوار الذين يهبطون القطر المصري فمن ذلك أن الدكتور شارل تيلور حكيم العيون زار الاسكندرية في سنة ١٨٣٦ وقد أجرى عدة عمليات كان النجاح حليفه فيها كلها مما دفع الناس من كافة الطبقات أن يقصدوه أفواجا وقد كان يذهل لمحاصرة داره يوميا نحو ٧٠ الى ٨٠ شخصا على أمل استلفات نظره والاستفادة مما خيل اليهم أنها مهارة فوق مهارة البشر . وقد طمع الباشا في أن يستبقه في مصر لينتفع الناس بعلمه فعرض عليه مرتبا قدره ١٢٠٠ جنيه في العام (١)

وكان مستشفى البيارستان من أفضح المناظر التي تصطدم بها عين السائحين فقد كانت داراً من دور الاحسان والبر ملحقة بأحد المساجد وكان الانسان إذا زارها وجد جيشا من المرضى تنبعث منهم روائح كريهة ويرى القمل في أجسادهم أو أن يجد بعض مسلوبى العقل وهم عرايا الأجسام مصفدين في الأغلل تنظرهم من خلال نوافذ ذات قضبان حديدية تحول دون فرارهم . وكان هؤلاء المساكين الذين هم أشد الأدميين بؤسا في حراسة أحد المصريين المسنين فكان يستعرضهم أمام السائحين على أهل أن يتحفروا بالهدايا وينفحوه بالبقيشيش . وسرعان ما وافق الباشا على مشورة كلوت بك بالغاء هذا الأثر المتخلف عن العصور المظلمة وأمر أن يقام بدلا عنها مستشفى في ميدان

(١) كابل في ٥ اكتوبر ١٨٣٦ . (وزارة الخارجية ٢٨٤ - ٧٨)

الأزبكية الشاسع (١) .

ومثل آخر بذلك على مبلغ حرص محمد على واستعداده للأخذ بأهداب التحسين والاصلاح وهذا المثل يتجلى في مبادرته الى انشاء ادارة الشؤون الصحية . فلقد أصيبت مصر في سنة ١٨٣٠ بوباء الكوليرا وكان شديد الوطأة وقد نقل الحجاج جراثيم هذا الوباء عند عودتهم من الحجاز الى السويس وسرعان ما سقط ضحية له نحو ١٥٠ شخصا في خلال يومين .

وفي خلال الاسبوعين التاليين إذا بالوباء يظهر فجأة في القاهرة وطعما في منع الوباء من الوصول الى الاسكندرية استعان محمد على بالقناصل العموميين واضعا تحت تصرفهم كل من كان من جنوده على مقربة من الثغر وأطلق الحرية الكاملة في صدد النفقات .

وقد لبي القناصل نداء الباشا وإن كان يلوح أنهم قد داخلهم اليأس عن وقف انتشار الوباء أو كبح وطأته فأنشأ القناصل كردونين من الجنود في القاهرة والاسكندرية .

ولكن حدث ما كان ينتظر وهو أن أعراض الوباء ظهرت بين الجنود وما هو إلا أقل من أسبوع حتى كان ٨٠٠ منهم في المستشفى . أما الأطباء والصيدالة فالبعض منهم قد فر من البلاد والبعض الآخر لحق بربه .

وهكذا دب الخلل في كافة المصالح العمومية وأغفلت جميع وسائل الوقاية وقبل أن يتم التغلب على هذا الوباء الفتاك كان قد ذهب ضحية له ٩٠٠٠ شخص في القاهرة وما يزيد عن ١٥٠٠ شخص في الاسكندرية . وكان تعداد المدينيتين وقتئذ يقدر على التوالى بنحو ٣٠٠ ألف و ٩٠ ألف (٢) .

(١) كتاب سان جون السالف الذكر ص ٣٠٩ جزء ثان وتقرير بورنج «الاوراق البرلمانية سنة ١٨٤٠ الجزء ٢١ ص ١٤٢»
(٢) رسالة باركر الى غوردون في ٢٩ سبتمبر ١٨٣١ (وزارة الخارجية ٢٠٢-٢٨٨)

ولم تنتشر الكوليرا هذا الانتشار إلا في النادر القليل ولم تصبِح وباء
هرة أخرى إلا في سنة ١٨٤٩ . ولكن التهاب الأبط وتورمها أصبح وباء
يثير الذعر في قلوب الأهالي . ولعل من قرأ قصة أبوتن ، يذكر كيف كان
من عادة الفرنسيين عند سماعهم بانتشار الأوبئة في الخارج يجلسون أنفسهم
في أمكنة منعزلة عزلا تماما عن باقي الناس هذا بينما كان المسلمون يحاولون
بشيء من الغموض أن يتجاهلوا الخطر المحدق بهم . على أن الذين كانوا
يخترقون الشوارع مستهترين بالخطر في مثل هذه الأوقات لم يكونوا المسلمون
على اختلاف طبقاتهم . كلا فان قليلا منهم ماعدا طبقة الفقراء الذين كانوا
يؤمنون بأن قضاء الله لا مرد له . ولما كانت طبقة الفقراء في فقر مدقع فان
ذلك جعلها أقل حرصا على حياة البؤس واستمرارها .

أما من ساعدتهم الرخاء والثروة على تذوق النعيم فقد كانوا أشبه في حرصهم
على الحياة بالفرنسيين الغير مؤمنين . ولم يكن يسمح لأحد بالمقارحة ولا المناصـل
العموميين بزيارة الباشا أو الدخول الى مخبأه وأغلقت أبواب المصانع العامة
ووقف دولاب العمل وقفا تاما (١) .

ولعل أسوأ وباء وأشدّه فتكا بالأرواح هو الذي أصاب الوجه البحري
سنة ١٨٣٥ فلقد كان في رأى البعض أسوأ بكثير من الطاعون الذي أصيبت
به مصر قبل ذلك التاريخ بأربعين عاما . وقد بلغت ضحايا وباء سنة ١٨٣٥ في
القاهرة وحدها ٣٦ الف وذلك في خلال ٣ أشهر فقط ولكن كما مبل كان
يعتقد أن العدد الحقيقي أكثر من ذلك وفي رأيه أن أكثر الضحايا كان
من المسلمين .

وحدث أن الوباء اختطف أرواح ١٣٥ فرداً من أعضاء إحدى الأسر

(١) كما ذكره صولت في ١٥ يونيو ١٨١٦ « وزارة الخارجية ٦-٢٤ » وكما ذكره
كاهل في ٢٩ مارس و ١٥ أبريل سنة ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

الكبيرة فأقفلت أبواب دورها كما أقفلت أبواب ٢٠٠ داراً من دور المسلمين لا لسبب إلا لأن السكان قد حصدتهم الطاعون على بكرة أبيهم فلم يبق منهم أحد وقد هلك من الأقباط نحو ربع عددهم وهكذا زاد عدد الضحايا بنحو ٢٠ ألف (١).

ولما كانت القورنتينة هي الوقاية الوحيدة التي كانت معروفة وقتئذ ضد الطاعون فإن الباشا قد لجأ إلى القناصل مرة أخرى ينشد معوتهم إذ لولاها ولولا موافقتهم لتعذر إن لم نقل يستحيل تنفيذ لوائح القورنتينات وتطبيقها على عدد كبير من السفن والملاحين الأوربيين. ومن ثم اجتمع القناصل وشكلوا منهم لجنة كانت تعرف في أوقات مختلفة باسم مصلحة الصحة أو اللجنة الصحية. وأنشئ محجر صحي بالقرب من الموضع الذي كانت تقوم فيه وقتئذ سكة كيرباترة على شاطئ البحر عند الميناء الجديد أو الميناء الشرقية بالاسكندرية وعند هذا المحجر كانت السفن الداخلة في القورنتينة تلقى مراسيها (٢).

وقد نبه على حكمدار بوليس الاسكندرية بأن يسهر على تنفيذ كل ما عسى أن يشير به القناصل من الاجراءات الصحية ولم يكن هذا لعمر ك بالأمر الهين. ذلك لأن الأهالي لم يكونوا مباينين إلى إطاعة الأوامر في هذا الصدد لأنهم لم يفهموا الغاية المقصودة بها من جهة ولأن معظمهم كان يعتقد أنها بما لا يتلاءم مع أصول دينهم وقد أعلن الباشا في طول البلاد وعرضها أن اجتناب العدوى لا يتنافى مع الشريعة ووعده باستصدار فتوى من العلماء لتدعيم دعواه وقد ختم الباشا رسالته الى رئيس الديوان بقوله " ان الأهالي هم أشبه شيء بالعجاوات لا يميزون الطيب من الخبيث (٣) .

(١) كامبل في ٢٥ يونيو ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

(٢) كامبل في ٢٦ اكتوبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٦٠ - ٧٨)

(٣) كما جاء في رسالة / ١٥٠ (مخطوطات هابدين)

ثم تشكلت بعد ذلك بقليل لجنة أخرى برئاسة الكولونيل كامبل نفسه
للسهر على تحسين الحالة الصحية العامة في منطقة الاسكندرية وكانت باكورة
أعمال هذه اللجنة إزالة عدد من العشش القذرة التابعة لاصفار المصريين هذا
الى سد الخندق القديم الذى كان مملوفاً بالماء الآسن الذى يحمل جراثيم مختلف
الأمراض . ثم تقرر نقل مدبغة الجلود الأميرية من وسط المدينة الى طرفها
وأُنشئت طريق واسعة لتفصل ما بين الحى الأوربى والجرمك (١) .

وقد تمكن كامبل فى سنة ١٨٢٧ وبالرغم من مجىء الحجاج بلا انقطاع من
الجهات المصابة بالوباء أن يعلن أن الوباء قد انقطع وعزا نجاحه في وقف الوباء
إلى نظام القورنتينة الذى طبق تطبيقاً تاماً على الجميع . وقد كتب كامبل بهذه
المناسبة فقال : ان الباشا قد ترك مسألة القورنتينة كلية الى عناية لجنة القناصل
الصحية . ثم انه لا يكتفى بتنفيذ كل ما تصدره اللجنة من الأوامر ولكنه فضلاً
عن ذلك يقدم بلا صعوبة كل ما تشير به من النفقات للعناية بشؤون الحجر
الصحى الذى أصبحت نفقاته باهظة بسبب توظيف عدد كبير من الموظفين
الأوربيين فيه ، (٢) .

وقد تفرقت هذه اللجنة وانهد كيانتها بعد استدعاء كامبل ووقوع حوادث
سنتى ١٨٣٩ و ١٨٤٠ وكان أكبر ما شغل اهتمام هودجز خليفة الكولونيل
الحصول على كافة المعلومات النافعة عن حصون الاسكندرية ولعل اهتمامه
بذلك كان أشد من اهتمامه بمساعدة الادارة المصرية فى مختلف الشؤون الصحية .
فتشكلت لجنة صحية جديدة رشح محمد على ثلاثة من القناصل العموميين
للإشتراك فى أعمالها ولكن لم يكن له حق الاشراف عليها باعتبار وظيفتهم .
ثم نشأ الخلاف حول تشكيل اللجنة تشكيلاً صحيحاً وكذلك بدأ الأطباء أنفسهم

(١) كامبل فى ١٦ أكتوبر ١٨٣٥ (وزارة الخارجية ٢٦٠ - ٧٨)

(٢) كامبل فى ٧ نوفمبر ١٨٢٧ (وزارة الخارجية ٣٢١ - ٧٨)

يتشككون في كفاية القور تينة كوسيلة لمنع العدوى ويرجحون أن الطاعون قد يمكن انتقاله بوسائل أخرى عدا الاحتكاك الشخصي . ولهذا رؤى تخفيف وطأة النظام الصارم القديم تدريجيا إلى أن عدل عنه نهائيا ولكن هذا يعتبر بمثابة دليل لاسيبل إلى إنكاره على رغبة الباشا لاقتباس الأساليب الأوربية واتباع الارشادات الاجنبية متى اقتنع أنها نافعة حقا .

على أن قيما اتخذ من الوسائل لتشجيع التعليم وتعميمه المثل الباهر والبرهان القاطع على سياسته الاصلاحية . فلقد كانت القاهرة تعتبر أحد المراكز الكبرى للثقافة الاسلامية وكان يهرع الطلبة من كافة العالم الاسلامي إلى الاعتراف من علوم جامعتها القديمة العظمى الممثلة في الجامع الازهر . ولكن هذه الجامعة كانت متأخرة لا في نظامها فقط بل وفي علومها أيضا . فلقد كان كل همها إخراج علماء دينيين ومحامين شرعيين أي لم تكن بتخريج رجال الاعمال أو الادارة .

وبينما ظل الباشا بولى الجامعة الازهرية القديمة عطفه ويرعاها بعنايته إذا به قد أنشأ بجانبها سلسلة من المعاهد وقد رمى من ورائها إلى تغيير طريقة تفكير الجماهير وجعلها تتمشى مع مقتضيات الحضارة العصرية وقد لخص أحد المعاصرين الانجليز نيات محمد على وخططه فقال أنه بينما تمهل السلطان محمود بما أدخله فجأة من الاصلاحات العنيفة قد أضعف ولاء الاتراك له فان محمد على قد ظل على العكس من مولاة محتفظا بالخلق السامى بين مختلف الامم الاسلامية باتباعه الطريق الرشيدة الوحيدة التي لم يكن محيص عن اتباعها مع شعب كالشعب المصرى لم يعترف من أصول المدنية إلا القليل .

فان الباشا بما سنه من ضروب الاصلاحات التدريجية التي لاتمس الاحساسات الدينية ولا تصدم بها وقد وضع أساس الاصلاح الدائم لمعاهد الامة متيقنا بأن التعليم سيزداد انتشارا بواسطة ما أنشأه من المدارس العمومية في مختلف

أنحاء مما ملكته لتحقيق ما يرمى إليه من ضروب الإصلاح (١).
ويلوح أن تاريخ هذه السياسة يرجع إلى سنة ١٨٢٠ وكانت في منشأها
تعتبر بمثابة نتيجة طبيعية لما أدخله الباشا من ضروب الإصلاح في الجيش.
لأن التجاه إلى اقتباس الأساليب الأوروبية الخاصة بطرق التنظيم والتدريب
اقتضى طبعاً الحصول على ضباط قادرين على دراسة العلوم الأوروبية العسكرية
والهندسية والحسابية. وكان أول دليل على أن الباشا مسلم بصحة هذا الرأي
أنه استخدم في القلعة في القاهرة معلماً إيطاليا يدعى كوشى وعهد إليه بتعليم الرسم
والرياضيات ثم صدرت الأوامر بعد ذلك بتعليم اللغة الإيطالية ولغات البلاد
الواقعة شرقي حوض البحر المتوسط. ثم طلب الباشا بعد ذلك معلمين لتعليم
اللغة الفرنسية واللغة التركية هذا عدا استخدام أحد مهرة المهندسين (٢).
فمن هذه البداية البسيطة نشأت المدارس لتدريب الضباط وإعدادهم للفروع
المنسبة في خدمة الباشا. وهي الطبوجية والهندسة والسوارى والمشاة والبحرية
تحت إشراف المعلمين الأوروبيين.

ولتوسيع أساس التعليم أرسل الباشا طائفة كبيرة من الشبان المصريين إلى
فرنسا ولقيفا منهم إلى إنجلترا لإتمام دروسهم على حساب الباشا. وقد أُنعت
ثمارة هذه السياسة الرشيدة في سنة ١٨٢٣ عندما أنشأ الباشا مدرسة الفنون
والصناعات لتكون بمثابة مدرسة لتدريب كليات الضباط. وكان بين أساتذة
هذه المدرسة معلمان أوروبيان فقط أحدهما لتدريس الكيمياء والآخر لتدريس
الرياضيات وإلى جانب هذين المعلمين كان هناك أربعة من المعلمين الأرمن
قضى أحدهما عشر سنوات في مدينة ستوني هيرت بإنجلترا. هذا عدا ستة
معلمين مسلمين تلقى ثلاثة منهم علومهم في جامعة باريس والثلاثة الباقون في

(١) مذكرة تيربون في ١٤ أكتوبر ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٩٥ - ٧٨)

(٢) كامبل في ١٤ نوفمبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨ - ٧٨)

جامعات إنجلترا (١) وتلا هذا التوسع انشاء عدد من المدارس الابتدائية في كل مديرية وأنشأ مدرستين ، تحضيريتين ، كبيرتين إحداهما في القاهرة والأخرى في الاسكندرية لتغذية مدرسة الفنون والصنائع . وكان دخول الطالب في هذه المدارس بمثابة قبوله في خدمة الباشا . وكنت ترى الطلبة وقتئذ يتناولون مجانا الطعام والملبس والمسكن هذا عدا مرتبات شهرية قليلة تزداد تدريجيا كلما اتقل الطالب من أحد الفصول الى الفصل الذي يليه .

أما مستقبل أولئك الطلبة ونوع الخدمة التي يعلون لها وما يتلقاه كل منهم من التعليم الفنى فهذه كلها مسائل لا رأى للطلبة فيها بل الأمر متروك فيها للباشا ولموظفيه . ولقد كانت مصر أول دولة شرقية أدخلت فيها التعليم الغربى على ما يشبه القواعد المنظمة .

ولم يعد بورنج جانب الحقيقة عند ما وجه انتقاده الى المشروع قائلا : ان التعليم الابتدائى فيه قد وضع على أساس ضيق وانه يرمى الى تعليم الأقلية تعليما عاليا بدلا من إيجاد نظام عام للأكثرية .

على أن الباشا ما كان يمكن عدلا أن يلام لأنه لم يتبع النظام الذى لم تكن قد اتبعته بعد أمم أوربية أعلى كعبا من مصر فى المدينة الحديثة .

ولقد كان إنشاء هذه الكليات والمدارس مصحوبا بإنشاء مطبعة وجريدة وغازية . ولم ينته عام ١٨٢٧ حتى كانت مطبعة بولاق . وكانت وقتئذ من ضواحي القاهرة وتمتد الى داخل نهر النيل . وقد أنجز طبع ما لا يقل عن ٧٣ من أمهات الكتب العربية . وكان بين هذه عدد من تراجم الكتب الفنية لاستعمالها فى المدارس الجديدة (٢) ووضع الباشا مشروع جريدة تنشر باللغتين العربية

(١) تقرير بورنج « الاوراق البرلمانية سنة ١٩٤٠ المجلد ٢١ ص ١٢٥ .

(٢) كما ذكره ميديم ال نسلرود فى ١٢ و ٢٤ يناير ١٨٢٨

والفرنسية (١) وكانت هناك صحف أوربية في الاسكندرية في سنة ١٨٢٤ وفي هذه السنة نفسها نشر صولت القنصل البريطاني العام قصيدة وصفية من الشعر (٢) وفي ذلك الوقت تحسن أيضا مركز الأوربيين والمسيحيين عامة فان الأقباط كانوا قبل ارتقاء محمد على الأريكة المصرية عرضة لكثير من المتاعب والقيود . مثال ذلك أنهم كانوا ملزمين بتمييز أنفسهم عن بقية السكان المسلمين بلون ثيابهم وكان محظورا عليهم ركوب الخيل وكانوا ممنوعين بتاتا في أثناء شهر رمضان ان يأكلوا او يشربوا او يدخنوا في النهار علنا في الطرق العامة وذلك لكيلا يذكروا المؤمنين بهذا الصوم الاجباري .

وكان الأجانب من سكان الاسكندرية والقاهرة يقطنون في أحياء متفرقة ويحصى الحراس مداخلها وكانوا كلما أرادوا السفر الى الخارج لبسوا الزي التركي ليتفادوا الامانات . وقد وردت هذه العبارات في منشور اعلان تركيا الحرب على روسيا في سنة ١٨٢٧ وهو ان كل عاقل يعلم حق العلم أن كل مسلم هو بطبيعته العدو الألد للكفار وأن كل كافر عدو لدود للمسلمين ، ولكن روح الحكومة في عهد الباشا تغيرت تغيراً محسوساً كما تغير لذلك إحساس الأهالي حيال المسيحيين وقد أسر الروس في الحرب التركية اثنتين من أقارب محمد علي في سنة ١٨٢٧ فلما عادا من الأسر في سنة ١٨٢٩ إذا بهما يلججان بالثناء على مالقياه وغيرهما من الأسرى من حسن المعاملة في السجون الروسية وعند ما خيف في إحدى السنوات أن لا يبلغ فيضان النيل المنسوب المقرر إذ بالدعوات الحارة والصلاة لله لا يقوم بها مشايخ المذاهب الاسلامية وخدم على ضفتي النيل بل شاركهم فيها حاخام اليهود والقسس المسيحية (٣) . بل أنه سمح للودائف المبشر المسلوب العقل بأن يخاطب في الشوارع بلغة غربية لم

(١) كما جاء في كتاب سان جون السالف الذكر جزء أول ص ٥٤

(٢) وقد سماه مصر في التصيفة « وصفية »

(٣) كما ذكره كلوت بك في كتابه ص ١٤٢

يستطع أحد فهمها ولكنه لما ملأ جدران القاهرة فيما بعد باعلاناته وملاحظاته بلغة يفهمها الجميع لم يسع الباشا إلا أن يسأله مغادرة القطر خيفة أن يعتدى عليه أحد الناس صدقة فلا يجد من يقبه شر العدوان (١).

وقد ظل كثيرين من رعايا الانجليز يقطنون القاهرة والاسكندرية دون أن يصيبهم مكروه في أثناء الحوادث المشهورة التي وقعت في سنتي ١٨٣٩ و ١٨٤٠ وبديهي أن لاتصادف سياسة الباشا هذه قبولا لدى مشايخ الأزهر وكان أحد خطبائهم وكان اسمه الشيخ ابراهيم أشدهم وطأة في نقد هذه السياسة وكان مما انتقد عليه هذا الشيخ أن الباشا أعطى لليهود امتياز صناعة القصاين في الاسكندرية وهكذا عرض للخطر إيمان المؤمنين ذلك لأن اليهود لم يراعوا تلاوة الصيغة المقدسة الاسلامية المألوفة عند القيام بعملية الذبح كما أنهم لم يحرصوا على توجيه رأس الحيوان المذبوح في اتجاه مكة ثم أنهم بدلا من أن يقبضوا على المدينة بالأصابع الخمسة كانوا يقبضون عليها بثلاثة أصابع (٢) على أن الباشا لم يصبر على لغو هذا الشيخ بل أبعده الى تونس.

وهكذا كان الباشا في كافة هذه المسائل وأضرابها مثل ارغام رعاياه على التسامح الديني والسهر على ترقية الوسائل الصحية ونشر التعليم والثقافة وإقامة العدل بين الناس وتنظيم جيشة وإنشاء أسطول قوى وتحديد الضرائب وتشجيع زراعة الحاصلات الجديدة ومراقبة سلوك موظفيه عن كثب.

نقول ان الباشا كان يعمل في هذه المسائل كلها ضد إرادة رعاياه كلهم تقريبا، ولهذا رأينا المشروعات التي كانت نفسه تطمح إلى تحقيقها يهملها أو يعدل عنها بتاتا. ومن بين هذه المشروعات مشروعات - كالبناء الأسطول

(١) كما ذكره باركر في كتابه « سوريا ومصر » الجزء الثاني ص ١٤٢

(٢) كما جاء في كتاب سان جون السالف الذكر ج ١ ص ٤٣

مثلا - كانت محاطة بمصاعب لا يسهل تذليلها وقد أصيبت معظم مشروعاته بالضعف وتولاها الفشل لا شئ إلا لعدم ثقته بالمستقبل وشعوره بأن ما يعمل ينبغي أن يعمل شخصيا أو ينجز في حالة حياته المحدودة الأجل ولهذا يمكن الحكم على أعماله بأنها كانت أعمال قائمة على العجلة ولم تنضج تماما وإما أنها جاءت غير كاملة ولكن بالرغم من ذلك كله وبالرغم مما حدث من رد الفعل بعد اختفائه من على مسرح سياسة مصر فإن ما يقناني مع العدالة وواجب الانصاف أن يقال أن أعمال محمد علي ذهبت أو أنها بمثابة نفخة في رماد. فإن ما أوجده من الاندفاع الى الامام يضاف إليه ما أحكم من الصلات مع الغرب كل هذا قد استمر بعد انتقاله الى الدار الأخرى حتى أن مصر عند ما بدأت فيما بعد أن تنفض عنها غبار الكسل وأن تسير مرة أخرى إلى الامام وجدت أنها تبدأ من نقطة تتقدم كثيرا عن النقطة التي بدأ بها الباشا العظيم . ويرجع الفضل في ذلك كله وقبل كل شئ إلى آثار الثقافة التي تفتحت في عهده البلاد لها من أقصاها إلى أقصاها .

الفصل الثامن

آثار حكم محمد علي في جزيرة كريت وسوريا

في أثناء الحرب اليونانية وضع جلالة السلطان جزيرتي قبرص وكريت تحت رعاية محمد علي ظناً من جلالاته بأن الباشا هو الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يصد عنهما حملات اليونانيين وفي سنة ١٨٣٠ عهد السلطان الى الباشا بصفة رسمية بأن يباشر الحكم في جزيرة كريت : على أن محمد علي اشترط لقبول هذا العبء أن يسمح له بإبعاد الجنود العثمانيين المقيمين في الجزيرة وأن يحل محلهم بعض الأورط المصرية (١) وقد بدأ محمد علي بتنفيذ خطته فولى على الجزيرة قومنداناً اسمه عثمان بك كان قد أرسله من قبل لتلقي العلوم في فرنسا وإيطاليا (٢). أما أهالي الجزيرة فكانوا خليطاً ويغلب فيهم العنصر اليوناني الذي كان عدده نصف السكان . وقد قدر سافاري عدد سكان الجزيرة قبل ذلك بخمسين سنة بنحو ٣٨٠ ألف ولكن هذا العدد قد نقص بسبب الحروب والطاعون والبؤس المخيم على الجزيرة الى نحو ١٠٠ ألف نسمة وهو عدد السكان عند ما عهد الى والى مصر بالاشراف على شؤون الجزيرة وكان يدهمياً أن يذر اختلاط الأجناس في الجزيرة يبذر بذور الشرور والمتاعب واستفحال الخلاف . كما أنه لم يكن يتنظر عاقل أن تصير مهمة الحكم سهلة مريحة . وحسبك أن مجموع الإيراد لم يتجاوز الأربعة ملايين قرش صاغ بينما كانت النفقات تتجاوز إحدى عشر مليوناً من القروش وأغلب الظن أن الباشا لم يقبل الاضطلاع بشؤون الجزيرة إلا لأنها تكون له بمثابة محطة بحرية تقع على

(١) باركر الى السيد مالسكوم في ٣١ اغسطس ١٨٣٠ (وزارة الخارجية ١٩٢-٧٨)

(٢) » » » » في ١٧-بتمبر ١٨٣٠ » » » » (١٩٢-٧٨)

مسافة بعيدة في شمال الاسكندرية . وقد حذرتة الحكومة البريطانية دفتين بأن أية محاولة لارهاق السكان المسيحيين واضطهادهم أو استعمال العنف معهم قد يؤدي الى تدخل الدول العظمى (١) .

ونحسب أن مثل هذا التحذير لم يكن هناك ما يقتضى صدوره لأنه إذا كان الوالى المصرى قد عهد فيه عن الأقلية المسيحية في مصر فن باب أولى أنه لن يفكر في اضطهاد الأغلبية المسيحية في جزيرة كريت . وكانت باكورة أعماله بعد صدور فرمان الشاهانى بتوليته حاكما على الجزيرة أنه أذاع منشورا موجها إلى الشعب الكرىدى فقد طمأنهم فيه على أنفسهم وبين لهم أنه ليس ثمت ما يخشونه وأنه لن يتوانى في القصاص من يحاول ارهاقهم وأنه سينشئ مجلسين إحداهما في « خانبة » والأخرى في « كنديا » وأن الأعضاء المسلمين والمسيحيين سيشترون في أعمال هذين المجلسين اللذين يخول لهما البت في كل الأمور ما عدا ما كان له مساس بالشؤون القانونية البحتة كمسألة المواريث وكان في نيته إدخال عدة اصلاحات إلى الجزيرة كأنشاء رصيف لبناء خانبة وتغطية التلال بالغابات ونشر الزراعة وتعميمها (٢) و ثمت مشروع آخر صحت عن يمه على تنفيذده وهو تحسين ميناء « سودا » لتسكون صالحة من ناحية لتخزين التجارة الواردة من سوريا ولتسكون قاعدة للأسطول المصرى (٣) .

وفي سنة ١٨٢٣ شخض الباشا بنفسه لزيارة كريت . وقد ذهب في صحبته الكولونيل كامبل إجابة لدعوة الباشا . ومن هناك أرسل الكولونيل إلى إنجلترا عدة ملاحظات مهمة عن شؤون الجزيرة وطريقة إدارتها فقد بين أن الجزيرة

(١) تلميحات الى باركر في ١٥ اكتوبر و ٣١ ديسمبر ١٨٢٨ (وزارة الخارجية

(١٧٠ - ٧٨)

(٢) كما ذكره باركر في رسالته إلى غوردون في ٨ سبتمبر سنة ١٨٣٠ ومعها مرقعات

(وزارة الخارجية ١٩٢ - ٧٨) .

(٣) كما ذكره كامبل في ٢٦ مايو سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٧ - ٧٨)

في إبان الفترة التي كانت خاضعة فيها لحكم السلطان تولى أمرها من قبله ثلاثة باشوات أساءوا الحكم فيها واستبدلوا جميعا على عجل وكانوا جميعا بسوء في ظلم الرعية واضطهادها وليس من شك في أن الحامية التركية المعسكرة في الجزيرة كادت تطرد إبان الحرب اليونانية لولا مساعدة الجيوش المصرية لها. فلما انتقل أمر الجزيرة إلى الباشا ولي عليها مصطفى باشا وهو رجل كان يخشي الترك بأسه بقدر ما كان السكان الأروام يعظمونه ويجلونّه .

وقام الباشا المذكور بإنشاء المجالسين المختلطين الموعودين كما أنشأ محكمتين ابتدائيتين إحداهما في صفايا ، وكان أعضاؤها جميعا يونانيين إذ لم يكن هناك أثر للجنس التركي في تلك الجهة . وقدمت الحكومة إلى الفلاحين البؤساء ما أرادوه من القروض والمواشى ليستعينوا به على زراعة أراضيهم من جديد وصدر منشور للأروام الذين نزحوا عن ديارهم بدعوتهم إلى العودة إلى بلادهم واستعادة أراضيهم بشرط أن يدفعوا لأصحابها الحاليين نفس الثمن الذي ابتاع به هؤلاء الأراضي المذكورة . وقد لبى الكثيرون نداء الباشا وعادوا إلى ديارهم واستوطنوا فيها باعتبارهم كتابيين يعيشون في ظل الباشا وحكمته (١) ، ويدفعون الجزية لها .

على أنه برغم هذه الإدارة المعتدلة قد نشأت المتاعب ووجد مجال للتذمر فن ذلك أن كثيرا من اللاجئيين اليونانيين أبوا العودة إلى الجزيرة إلا بجوازات يونانية باعتبارهم رعايا يونانيين كما أن بعضهم دخل الجزيرة بطريقة سرية مجهولة بقصد إثارة القلاقل من جديد . ثم أن اللاجئيين من سكان كندايا شرعوا ينشرون صحيفة اسمها « مينرفا » تنطق بلسانهم . وقد وقفوها على إثارة السخط واشعال نار الاحقاد والفتن في الجزيرة (٢) وقد أصر الباشا على ألا يسمح للاجئيين بالعودة إلى الجزيرة الا باعتبارهم كتابيين يدفعون الجزية قائلاً أنه لو

(١) كما ذكره كامبل في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) « » « » « » « » ٢٠ أغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

سلك غير ذلك المسلك لأننا سنخط المسيحيين السابقين في الجزيرة وعدد هم ٦٠
أما والذين لم يخطر لهم على بال أن يطالبوا بتغيير مركزهم أو أن يعاملوا إلا باعتبارهم
رعايا عثمانيين (١)

على أنه إذا كانت أعمال ابتزاز الأموال بالطرق الغير نظامية قد أوقف
فان الضرائب المنتظمة قد أخذت تزداد ويشتد عبؤها على الأهلين فإن
« الخراج » أو الجزية المفروضة على كافة الرعايا المسيحيين التابعين للباب العالي
كانت تحصل بمتهى الشدة والقسوة (٢) ولم يفلت من شرورها إلا القليل النادر
وقد فرضت ضريبة على النبيذ بقطع النظر إذا كان مصنوعا بقصد البيع أو
لشؤون الصناعات المنزلية . ثم أن امتياز بيع التبغ والخمرة والجلود في المدن
كان من الأمور التي احتكرتها الإدارة المحلية فأدى هذا كله إلى زيادة الصخب
وجاءت الأنباء تترى من كل صوب وحذب بحصول بعض المعجزات في
مختلف الأديرة فشرع الناس يتجمعون في أنحاء متفرقة . وليس من شك في
أن هذه المتاعب كانت كلها نتيجة ما كان ينشره اللاجئون من الدعاية السيئة .
ولما ظن أن الساعة الملائمة لاحتداث الانفجار قد حانت هجم أحد الأشرار
على أحد السائحين الأتراك وأوسع ضربا إلى أن فاضت روحه . - وقد قبض
على الفاعل - وهو من اللاجئين العائدين وأعدم فعلا . ولكن حكم الاعدام
هذا كان أول وآخر حكم . ومن ثم شرعت الإدارة في إبعاد اللاجئين العائدين
أو السماح لهم بالبقاء باعتبارهم كتابيين يدفعون الجزية بشرط أن تدفع القرى
التي ينتسبون إليها كفالة عن حسن سلوكهم (٣) ثم عاد الباشا إلى الإسكندرية
بعد أن أصدر الأوامر التي من شأنها زيادة الاراضي المنزرعة .

(١) كما ذكره كامبل في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) المعنى الحقيقي لكلمة « خراج » هو الايراد المتحصل من ضرائب الاراضي
ولكن يلوح أن الأتراك عدلوا عن هذا المعنى وطبقوه على ما كان يسمى بالجزية في
البلاد الاخرى .

(٣) كما ذكره كامبل في ٢٩ اغسطس سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

ولكن هذه الأوامر هيأت لسوء الحظ الفرصة لحدوث القلاقل من جديد فلقد كان من بين أوامره المذكورة أمر يقضى بأن يعين في كل منطقة شخصان لها دراية بقوازين مصر وأن يقوموا بزيارة كل قرية واستشارة أغنيائها عن خير الوسائل للبر بالفقراء ومساعدتهم وتوحيد الاجراءات لنقل الأيدي العاملة من القرى الغاصة بالسكان إلى الجهات غير المنزرعة التي يقل فيها العمال ومع أن هذا الأمر كان مقرونا بأوامر أخرى لا سبيل إلى إنكار فوائدها لأنها كانت ترمى إلى خير الشعب عامة كانشاء المدارس ودفوع مرتبات طفيفة للطلبة فنقول برغم هذا كله فإن أهالي كنديا قد دخل في روعهم أن الباشا كان يرمى إلى فرض نظام مراقبة الأراضي كالذي كان متبعاً في مصر . ولهذا هاجهاتهم ورفع علم الثورة على الرغم من أن النظام الذي أدخله محمد علي في كنديا مهما افترضنا نقصه في بعض نواحيه فإنه كان بلا جدال يشتم منه روح الخير وعدم التنطع في الدين وحب العدالة ورغبة ظاهرة محسوسة في سعادة الشعب ورخائه بما يشهد له أطيب شهادة (١) .

وتهيج الباشا واشتد غضبه لسفر أهالي كنديا بما ينتظر أن تدره عليهم وعلى جزيرتهم هذه المشروعات من الخير وعقد نيته على التمثيل بالمسؤولين عن إثارة المشاغب فصدر أمره بإعدام عدد معين من الأفراد إذ ضبطوا بجرمة الحض على الثورة . ولم يكتم الباشا رأيه عن كامل بانه يتوقع أن يضبط بعض الأتراك متلبسين بالجرمة المذكورة كـ بعض الأروام وأن ضبطوا فلا مفر من إعدامهم أيضا أسوة بالآخرين (٢) .

وأخيرا ضبط ولاية الأمور ٣١ شخصا بينهم خمسة من الأتراك وقد اعدموا جميعا . واقتد زعم القنصل الفرنسي (وكان مشهورا بعطفه على اليونانيين

(١) كما شهد كامل بذلك في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) كما أوردته كامل في ١٠ أكتوبر ١٨٣٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

وتحزبه لهم) أن المتهمين قد اعدموا بدون محاكمة (١) واغلب الظن أن الباشا كان مقتنعا بأن هذه المناعب كانت جميعا من عمل عصابة من المهيجين ولذا استقرت نيته على أن ينزل بهم عقابا لا تستطيع احتجاجات الدول العظمى الحيلولة دون تنفيذها، وهو عقاب ان كان محدودا بحيث لا يسوغ تدخل أية دولة من الدول الأوروبية الا أنه كان من الفداحة والشدة بحيث يلقى على سكان كنديا درسا قاسيا فان كان هذا ما حسبه الباشا فان التوفيق لم يخنه لأنه لم يفد يسمع بعد ذلك بحدوث أية مشاغب أو قلاقل في جزيرة كريت .

وعهد إدارة شؤون الجزيرة إلى مصطفى باشا الذي ظل يشرف عليها طيلة سيطرة محمد على على الجزيرة . وقد اجتمعت كلمة قناصل إنجلترا وفرنسا وروسيا على أن إدارة محمد على الجزيرة كانت ادارة سداها الاعتدال والعدل ولحمتها الانصاف وانها كانت محبوبة من الشعب كما كان النجاح حليفها إلى أبعد مدى . نعم أن الباشا لم يتمكن من القضاء على التذمر السياسي قضاء مبرما لأن جزيرة كريت كانت ما تزال تعتبر في نظر المهاجرين من الأروام جزءا من اليونان ولذا كانت هناك جمعيات عديدة في الامارة اليونانية تتعطش دائما إلى ضم الجزيرة إلى أرض الوطن القومي كما كان يوجد في نفس الجزيرة عدد كبير من الأشخاص يحملون باقتراب اليوم الذي تنضم فيه الجزيرة الى بلاد اليونان أو على الأقل أن تتمكن الجزيرة من الحصول على نوع من الاستقلال .

كل هذا كان مسلما به ولكن الجزيرة ظلت هادئة وراضية من وجود مصطفى باشا في منصة الحكم . ولقد كتب القنصل الروسي يقول : ان الضرائب كانت تدفع بدون إبداء أية مقاومة أو معارضة . وأن الهدوء العام كان يخيم على الجزيرة وأن المجالس البلدية كانت على استعداد في كل وقت أن تعمل طبقا لرغبات الحاكم مصطفى باشا ، (٢) . ولقد نقل الحاكم في سنة ١٨٢٨ إلى

(١) كما ذكره كامبل في ٣١ ديسمبر ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

(٢) كما أوردته فوربون في ٣١ ديسمبر ١٨٢٣ (وزارة الخارجية ٢٢٨-٧٨)

بعض أنحاء سوريا لتولى قيادة الجيش الذى أرسل لقمع الفتنة التى نشبت فى تلك الجهات . وقد شهد القنصل الانجليزى بأن سفر مصطفى باشا كان أشبا يوم حداد عام لسكان الجزيرة فلقد أظهر سوادهم من تلقاء أنفسهم علامات الود الخالص المنزه عن الغاية والهوى ، ولما غادر (خانبا) هرع الى وداعه السكان جميعا شيوخهم وشبابهم والعبوات تخنقهم وكلهم أسفاً على فراقه ويتوسلون إليه أن يعود إليهم بعد إتمام مهمته فى سوريا (١) إلا أنه لا جدال فى أن مصطفى باشا قد تمكن مدة حكمه فى الجزيرة من حماية الأروام وتهدئة عواطف المسلمين وإرضائهم .

ولما كان بالمرستون قد اعتاد ألا ينظر إلى حكم محمد على فى الجزيرة أو الى مشروعاته فيها إلا بعين الارتياب والشك فانه لم يشأ أن يتركها وشأنها . فلقد اتفق حكم الاعدام الصادر على ٢٦ من الأروام وخمسة من الأتراك قائلاً : وإذا صحت الأبناء فانه حكم يدل على القسوة والرغبة فى إزهاق أرواح العباد ، ثم اقترح اللورد أن يتنازل الباشا عن الجزيرة لحكم السلطان الصالح وقال أنه يمكن حمل جلالته على أن يسن لها دستوراً كالذى تتمتع به جزيرة ساموس (٢) ثم دارت محادثات عديدة بين كامل من ناحية وكبير وزراء الباشا باغوص بك من ناحية أخرى ولكن محمد على رفض بتاتا الاقتراحات المعروضة عليه وأعلن الباشا - بحق - أن كريت يختلف شأنها عن شأن جزيرة ساموس فبينما أن سكان الجزيرة الثانية كلها أروام فان جزيرة كريت يسكنها شعب من مختلف الأجناس . ثم أن فيها عدداً كبيراً من الرعايا المسلمين الذين لا يمكن وضعهم عقلاً تحت الادارة اليونانية . يضاف الى هذا كله أن حالة الأروام فى الجزيرة تشهد بالبرهان القاطع أن حكم الباشا ليس قاسياً ولا يتنافى مع

(١) كما ذكره كابل فى ٢٤ ابريل ١٨٣٧ (وزارة الخارجية ٣٤٢ - ٧٨)

(٢) كتاب بالمرستون إلى كابل فى ٣ مارس ١٨٣٤ (وزارة الخارجية ٣٤٤ - ٧٨)

بان سكان جزيرة ساموس كلهم أروام ويندرف على شؤونها حاكم رومى يوليه السلطان

قواعد التسامح الديني أو العدالة . وعلى ذلك ظلت الأمور تجري مجراها الطبيعي لغاية سنة ١٨٤٠ عند ماضاع الباشا جزيرة كريت كما أضاع سوريا . ولم يتوان بالمستون لحظة في العودة الى مشروعه السابق بسن دستور لجزيرة كريت شبيه بالدستور المعمول به في جزيرة ساموس وهو المشروع الذي يلوح أن اللورد كان متعلقا به كل التعليق . ولعل الخطر في هذا أن كامبل لما بسط المشروع للباشا لم يبسطه له على وجه الصحيح . ومهما سلمنا بأن كامبل لما عرض المشروع لم يستعمل اللباقة الكافية بل وكان يعوزه الاقتناع فلا جدال في أن الباشا لم يكن ميالا الى إدخال الاصلاحات الحقيقية على أن بونسيني لم يستطع أن يصنع مع الباب العالي أكثر مما صنعه كامبل مع محمد علي فان دوائر الاستانة كانت تعتقد كما اعتقدت دوائر القاهرة بأن دستور ساموس غير صالح بالمرّة لجزيرة كريت وقد أقر بونسيني هذا الرأي وأيده . ومن ثم بعث الى رئيسه يقول : ان السكان الأتراك في الجزيرة لا يمكن وضعهم تحت الادارة اليونانية كما لا يمكن التفكير في وضع حاميات يونانية في القلاع وإلا كان معنى ذلك استمرار الفتن وتكون النتيجة أن تصبح الجزيرة تحت حكم اليونان أو فرنسا أو روسيا . ومن ثم تقرر ارجاع الجزيرة الى السلطان دون منحها ذلك الدستور الذي ظن أنه لاغنى عنه لخير الجزيرة ويسرها .

وكان التسامح الديني معمولا به في سوريا كما كان في مصر بطريقة لم تسكن معروفة حق المعرفة الى ذلك الحين . ولقد ذهب وفد من العلماء ورجال الدين في دمشق لمقابلة ابراهيم باشا لبت شكواهم من أن المسيحيين صار يسمح لهم بامتطاء الجياد وأن الفوارق والمميزات بين الكفار وبين المسلمين قد زالت . فأعرب لهم مع شيء من التهمك عن موافقته على وجوب الاحتفاظ ببعض المميزات ، واقترح أن يركب المسلمون في المستقبل الهجين أو الابل وهكذا يحلون مكانا أرفع من مكان المسيحيين (١) . ولقد سجل روبرت كيرزون

(١) كامبل في ١٧ مارس ١٨٣٤ . (وزارة الخارجية ٢٤٥ - ٧٨)

مناسبة محزنة حضر فيها ابراهيم باشا نفسه الاحتفال بمعجزة النار المقدسة في القدس (١) ولقد كان من جراء هاتين المسألتين : الخدمة العسكرية والتسامح الديني أن ثارت نائرة الأهالي المسلمين كافة وازداد حنقهم على الحكومة الجديدة . وقد أشرنا الى ذلك فيما مر من فصول هذا الكتاب - وقد أشار الى هذه الحقيقة (مارمونت) عند زيارته لسوريا في سنة ١٨٢٤ إذ ألقى كافة الأتراك فيها ساخطين على ابراهيم باشا أشد سخط وأن سخط الأتراك على السلطان في الولايات العثمانية التي مر بها كان لا يقل عن سخط مواطنهم الآخرين على ابراهيم . ولقد وصف القنصل الانجليزي في حلب شعور أهل سوريا بأنه شعور سخط وتذمر لا بل شعور كراهية أيضا (٢) .

وليس من شك في أن هذا الشعور قد استفحل أمره من جراء تجديد آخر كان يدعو الى القلق ألا وهو السعي لقطع دابر الرشوة في الأعمال الخاصة بتسيير العدالة وهذه المسألة قد أجمع عليها كافة القناصل الانجليز في سنة ١٨٢٦ وهم الذين لا يمكن بحال ما أن يستشهد بهم الانسان لتحديد ادارة ابراهيم باشا في سوريا والأشادة بها . ولعل أكبر خصوم ابراهيم بين أولئك القناصل يسلم على الاقل بأن دائرة الرشوة قد ضيق كثيرا بينما يسلم غيره بأنها ماتزال موجودة وان كان هذا داخل حدود ضيقة جدا فضلا عن أنها لا تزال إلا خفية عن علم ولاة الأمور . ويقرر قنصل ثالث بأن الرشوة قد زال استعمالها زوالا تاما (٣) فأنت ترى أن كل القناصل قد أجمعوا - وإن كان إجماعهم ذلك لم يأت من تلقاء نفسه - بأن العدل لم يعد المثل الأعلى الذي لا يطبق على

(١) كما ذكره كيرزون في كتابه (الاديرة والصوامع في شرق البحر المتوسط)

النصل ١٦

(٢) كما ذكره القنصل يشيرونو في رسالته الى كامبل في ٣ مارس ١٨٣٥ (وزارة

الخارجية ٢٥٧ - ٧٨)

(٣) كما جاء في الجواب عن سؤال رقم ٦٠ كما أورده كامبل في ٣١ يولييه ١٨٢٦

(وزارة الخارجية ٢٨٣ - ٧٨)

المسلمين وحدهم . ولقد أسف أحد أولئك القناصل لعدم وجود قانون مكتوب
واسكن هو نفسه يسلم بأنه كانت توجد في المدن الكبرى محاكم كالتى أنشئت
حديثا في مصر يجلس فيها اليهود والمسيحيون القضاة للفصل فى شؤون العباد .
وليس من شك فى أن المرونة كانت إحدى مزايا النظام الجديد وقد كان
من حق صاحب الشكوى أن يتقدم بشكواه على حد سواء إما إلى المفتى أو
إلى الموظف الإدارى الرئيسى فان اختار الطريق الأول فان الحكم لا ينفذ
الا بعد عرضه على الهيئة التنفيذية ولها أن تقره أو ترفضه . واما إن اختار
الطريق الثانى فن حق الموظف الإدارى - ان كانت القضية من القضايا البسيطة
العادية - أن ينظرها ويصدر حكمه فيها . اما إذا كانت القضية من القضايا الحسابات
المعقدة أو خاصة بالشؤون التجارية حالتها إلى المحاكم الجديدة . فأنت ترى أن نظام
العدالة كان يتضمن عنصرا جديدا له أهميته الكبرى هذا العنصر هو أن الخصم
الغير مسلم اتسع أمامه باب الرجاء عن ذى قبيل فى أن تسمع شكايته بنزاهة
ويفصل فيها بما يطابق العدالة . ولعله مما يستحق الذكر هنا أن شهادة الغير
مسلم كانت بمقتضى النظام القديم الذى حل محله النظام الجديد لا تسمع ولا
تقبلها المحكمة ضد شهادة أحد من المؤمنين الصادقين (١) .

ولقد اجمل أحد القناصل نتائج حكم محمد على فى تلك البلاد فقال انها تضمنت
بين ما تضمنته تأمين الناس من الأعمال العرفية ويستثنى من هذا القرعة العسكرية
وحماية أملاكهم . وجود نوع جديد من الحرية الدينية وحرية الحياة والمسليات
والملاهي وتوزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وبالجملة كانت الحالة فى سوريا
أقرب إلى الحرية بقدر ما كان يمكن التمتع به فى مثل أية حكومة حرة . وفى
رأى القنصل المشار اليه أن الإدارة قد تحسنت من عدة وجوه إلى أبعد من

(١) آنا وردنى الاجابة من البنزال المباشر وقد ذكره كاهيل فى ٢٥ يولية ١٨٣٦

المدى الذى كان يتظره الانسان على أن القنصل اضاف إلى ملاحظته السابقة قوله ، أن الناس لا يقدرون انتظام الإدارة وتحسينها بل تراهم بسبب شعورهم وعواطفهم السابقة أو عاداتهم أو أفكارهم القديمة على استعداد دائما لأن يحولوا تلك الإدارة وتسخيرها في خدمة مصالحهم الخاصة (١) ، ولاحظ قنصل آخر ، أن الرأسمالين الوطنيين لا يحجمون الآن عن توظيف أموالهم في المغامرات التجارية مع أنهم في الماضي ما كانوا يجرؤون على الدخول في مضارها .

ولقد نشطت حركة التجارة وانتشرت التجارة انتشارا هائلا . نعم أن ضريبة الأراضى قد بلغت الثلاثة أضعاف في بعض الجهات ولكن هذا التغيير كان منشأه زيادة المنافسة على ما قبل . ففي الجهات القريبة من حلب ارتفعت الضريبة لأن الأراضى لم تعد تزرع على أساس المحسوبة وقوة النفوذ كما كانت الحال من قبل وهذا على الرغم من أن الأراضى التى هجرها أصحابها بسبب غارات البدو قد تقرر زرعها من جديد (٢) . وبذلت المساعي لئلا يخل البدو الرجل على إنشاء صلات تجارة ثابتة مع بقية السكان المستوطنين وزحزحة خط الحدود الذى يفصل الصحراء ومنطقة العمران شرقا واقناع البدو أنفسهم من الاهتمام بالزراعة وقد كتب (وبرى) بهذه المناسبة فقال ، إذا استمر العمل بهذا النظام فإنه كفيل بأن يؤدى إلى أجزل الفوائد وبذا يتم ربط الشعبين السورى والعربى في غاية سلمية واحدة .

ولقد أمكن حمل رعاة البدو أن يقضوا جانبا من العام في الزراعة في سهل أطنة الغنى المتراخى الأطراف وهو السهل الذى يقطنه مثلا خليط من الأناضوليين والتركان والأكراد والذى كانت الفوضى منتشرة في انحنائه

(١) كما ذكره (وبرى) في الإجابة عن السؤال السابع والعشرين وكما اثبتته كامبل في ٢١ يولييه سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

(٢) كما ورد في جواب (وبرى) عن السؤال رقم ٩ واثبتته كامبل في ٣٦ يولييه سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

من قبل (١). ويستحيل على المرء أن يذكر بالضبط الى أى مدى تمكن المقارنة بين ما جمع في عهد ابراهيم من الضرائب وبين ما جمع منها في العصور التي سبقتة .

وليس من شك في أن الخزانة العمومية قد تضخمت وأصبحت عامرة بما دخلها من صنوف الإيراد وكان جمع الضرائب بانتظام وتحت المراقبة الدقيقة . وقد فرضت على الأقل ضريبة واحدة جديدة هي ضريبة الفردية . وكانت عبارة عن ضريبة شخصية (وتشبه ضريبة الإيراد في إنجلترا) وقد أريد بها بادئ ذي بدء تحصيل إيراد وافر في خلال الحرب .

ولسكن محمد علي جعلها بمثابة مورد دائم . وكانت في بدء الأمر بنسبة ٥٠ قرشا عن كل شخص ولسكن ما لبثت أن خفضت هذه النسبة وجعلت تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ بحسب ثروة الفرد المعين . وعلى هذا الأساس كان يفرض مبلغ معين على كل أسرة مع ترك الحرية لأعضائها لتوزيع المبلغ المطلوب بين أفرادها كل على حسب قدرته . ويقال أنه كان من شأن هذا الترتيب أن الفقراء كانوا يعافون من الدفع في حين أن الأغنياء كانوا يؤدون ما يزيد عن الغاية القصوى لقيمة الضريبة (٢) .

أما الضريبة المفروضة على السكتانيين وكانت تسمى الخراج خطأ في سوريا وكريت فقد كان تحصيلها يجرى بمقتضى فرمانات خاصة يصدرها الباب العالي وترسل بعد جمعها الى الأستانة يستعملها الخليفة في شؤونه الخاصة . وكان معدل الضريبة المذكورة ١٥ - ٣٠ قرشا حسب ثروة الشخص المفروض عليه الضريبة . بيد أن الموظفين المكلفين بجمع هذه الضريبة كانوا يتخذونها دائما

(١) كما ورد في جواب (وبرى) عن السؤال رقم ٢١ وائتته كامل في ٣١ يولية سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٧٨-٢٨٣)

(٢) كما ورد في كتاب وبرى عن السؤال رقم ٨ وائتته كامل في ٣١ يولية سنة ١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٧٨-١٨٣)

لحل هؤلاء الكتبايين على دفع حصة اضافية لهم لاستعمالها في شؤونهم العائلية
ولكن وضعت اجراءات خاصة في سنة ١٨٣٥ لوقف هذه الاعانات الشاذة
المخالفة للقانون (١).

وكانت الأموال الأميرية او ضريبة الاراضى هي المورد المالى الاساسى
فى سوريا كما فى البلاد الاخرى . ولكنها لم يراعى فى تطبيقها قاعدة معينة كما
أن تحديدها لم يكن بناء على مساحة الاراضى مساحة حقيقية بل كانت الوحدة
الاسمية المستخدمة فى مسح الاراضى هي أقصى ما يستطيع (ثوران) حرثه
من الاراضى فى خلال يوم واحد وهو نظام كان كفيلا بأن يفتح الباب
على مصراعيه أمام التهرب والتحايل . ولم تبذل أية محاولة لوضع ضريبة
على العقارات العينية ولكن كان يطلب الى مدير الاقليم أن يجد أموالا قيمتها
المبلغ المطلوب فيختصر الطريق بأن يفرض المبلغ المذكور على القرى الواقعة
فى مديريته فيعمل الاشخاص على تقاسم المبلغ فيما بينهم

وبالجملة فان أساس الادارة الصحيحة - وهو مسح الاراضى بطريقة منظمة -
كان معدوما بالمرّة . على أنه كان ينتظر أن حكم محمد على لو استمر لسكان
الامل عظيمًا فى أن ينتقل الاصلاح من مصر الى سوريا (٢).

ولا يلوح أنه كان فى ادارة إيرادات الاطيان ما يثير الشكوى ويدعو
الى التذمر أو إيجاد الضغائن والأحقاد . ولكن المقتضيات العسكرية التى
كثيراً ما أشار إليها القناصل فى تقاريرهم كانت بطبيعة الحال موضع استياء
الاهلين فقد كانت السلطات العسكرية تستولى على الحبوب والأرزاق بأثمان
هى دون أثمان السوق لتزويد الكتائب الراحفة . هذا بينما الأشجار الباسقة
كانت تقتلع لاستعمالها فى الوقود وتؤخذ الدواب من أصحابها لاستخدامها فى

(١) كما ورد فى كتاب ربرى عن السؤال رقم ٨ واثبتت كامل فى ٣١ يولييه سنة

١٨٣٦ (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

(٢) كما شهد بذلك كامل فى تقريره عن سوريا (وزارة الخارجية ٢٨٣-٧٨)

النقل الى مسافات بعيدة . نعم كانت السلطات العسكرية تدفع الى أصحابها أجورا ولكن هذه الأجور قليلا كانت كافية للقيام بأود الفلاح لتعويضه عما تجشم من المتاعب في سبيل تتبع ماشيته والعودة بها الى ذارده بعد أن تفرغ حاجة السلطة العسكرية ويضاف الى ماسبق تسخير العمال في بناء القلاع التي كان ينشئها ابراهيم باشا . فقد كانت أجور العمال دون نصف ما كان يحصل عليه في الأعمال العادية . هذا عدا أن السلطات كان في وسعها اجتجازه للعمل الى أجل غير مسمى (١) .

وقد سارت ادارة ابراهيم في سوريا من وجوه عديدة ولأسباب كثيرة سيرا هو أبعد من الهدوء والنجاح من ادارة أبيه في مصر . فليس من ريب في أن انهماكه في حركة التجنيد قد نفر منه الطبقات الاسلامية لأن المجندين لم يؤخذوا إلا منها وحدها بينما أدى ما أظهره من التسامح الديني الى قلق كل متعصب في أنحاء البلاد وشغل باله . أما الفلاحين والعمال فقد ضايقهم محاولات ابراهيم للاستيلاء على الأقوات والمحاصيل هذا في حين أن صرامته وشدته قد أدخلتا الرهبة على قلوب الموظفين ورجال الاقتاء والقضاء وجعلهم يفرقون رعباً حرصاً على مرتباتهم الفادحة التي كانوا يتناولونها منذ زمن بعيد . وفوق هذه الاعتبارات جميعها كان يوجد اعتبار آخر ألا وهو أن الأهالي يعتبرونه حاكماً غريباً هبط الى ديارهم بأصيرل في الحكم ومبادئه في الادارة اقتبسها من مصر . ولقد كان مسلمو سوريا منذ زمن طويل يعتبرون مسلمي مصر دونهم في الثقافة بكثير فجاء فتح ابراهيم للبلاد السورية بمثابة فرصة أتاحت للمصريين أن يرفعوا عنهم ذلك الازدراء والاحتقار الذي كان ينظر السوريون به إليهم ثم تبين أن الجندي الفلاح لم يكن يبدى من سعة الصدر نحو السوريين مثل ما كان يبديه نحو مواطنيه (٢) نعم لقد ارتأى ابراهيم بأن ينشئ سلسلة مخافر

(١) كما جاء في تقرير كامبل عن سوريا (وزارة الخارجية ٢٨٣ - ٢٨٨)

(٢) كما جاء في كتاب دوران السالف الذكر ص ٢٤٠

بين المدن الرئيسية بعضها وبعض لكن لم يكن للناس ثقة بهذه المخاوف واستمروا
يرسلون ربيدهم بواسطة سعة يستأجرونهم لهذه الغاية (١) .

وثمة مسألة أخرى كانت مشارا للخلاف ومنشأ للصعوبات وهي خاصة
بآراء ابراهيم السياسية فانه كان أشد من أبيه تعلقا بفكرة إحياء الخلافة
العربية . ولم يكن محمد علي ممن يفكرون جديا في هذه المسألة وان كان قد
عرف عنه أنه كان يداعب هذه الفكرة من آن لآخر وقد كانت ميول محمد
علي روح الاستقلال السياسي وبين اصلاح الامبراطورية العثمانية وهذه الغاية
الاخيرة كانت أهم ما تطمح اليه نفسه وكان يلوح له أن العرب عنصر أحط
من العنصر التركي وأنه في حاجة إلى تعليم طويل وشاق . ولذا لم يكن يسمح
في عهده بأن يشغل أحد من العنصر العربي مركزا خطيرا لافي الإدارة ولا في
الجيش . أما ابنه ابراهيم فكان على التقيض من ذلك ولذا رأيناه يسرف في
تشجيع العنصر العربي وقد ذكر كاتب فرنسي هو (بوالى كومب) أن خطة
ابراهيم هذه قد أدت به إلى متاعب في الادارة العسكرية وأنه كان يطبعه شغوا
بالمعيشة في وسط جنوده مع رفع الكلفة بينهم وبينه بل أنه كثيرا ما كان
يقوم بالألعاب الرياضية معهم ويتغنى بالعنصر الذي نشأوا من سلالته ويقارنه
بالعنصر التركي البليد الساقط . ولقد سأله أحد الجنود العرب يوما كيف يتغوه
بأمثال هذه العبارات مع أنه تركي صميم فاجابه ابراهيم من فوره بحرارة (كلا
لست تركيا . فلقد هبطت أرض مصر وأنا طفل رضيع ومنذ ذلك الحين قد
غيرت شمس مصر الدم الذي يجري في عروقي وصيرتني هريا صميا) وكانت
حاشيته تردد هذه الآراء . مثال ذلك أن مختار بك كان يجاهر بأنه هو وأمثاله
جئ بهم إلى مصر وهم في المهد وعليه فلا تربطهم بالعنصر التركي أية رابطة وهم

(١) كما ورد في اجابة ويرى على السؤال رقم ١٢ وابته كامل في ٣١ يولية سنة

١٩٣٦ (وزارة الخارجية ٣٨٤-٧٨)

تابعون لا للجنس الذي لا يترك الا الخزاب فزارة اينما حل بل لذلك الجنس النبيل الذي اضاء طريق العالم في العلوم والاختراعات وغطى أنحاء المسكونة بالمدن الناضرة والتماثيل البديعة التي أقامها على طول المسافة بين بلاد العجم إلى بلاد أسبانيا (١) على أن التغيى بتلك السلالة الوهمية لم يسكن من شأنه اقتناع الجنود من الجنس العربي الذين كانوا يحرمون من الترقية لينعم بها رجال يزعمون أنهم (من الناخية الروحية فقط) من سلالة الجنس الذي انحدروا منهم أنفسهم وما ضاعف شعور السخط هذا وزاد انتشاره التشريع الذي اقتبسه ابراهيم من القانون الفرنسي بمنع العقوبات العرفية فان أقل توبيخ كان يؤدي في الحال إلى المطالبة بعقد الديوان (أي اجراء التحقيق بواسطة المحكمة) وكثيرا ما كان الجنود يتوعدون ضباطهم برفع شكايتهم إلى ابراهيم نفسه (٢).

ولم يك تدهور النظام العسكري وتضعفه بالبلاد الوحيد الذي ترتب على تحمس ابراهيم للجماعة العربية وأخذه بمناصريها. فإنه لم يكن يقتصر نحو ابداء ميوله نحو تلك الجامعة سرا كلا بل كان يتكلم علنا عن انعاش القومية العربية والسعى إلى نظم كل من يتكلمون بلغة الضاد تحت حكم واحد وفتح أبواب وظائف الدولة على مصاريعها أمام أبناء العرب وكذلك تقليد اسمي المناصب في الجيش واشتراكهم معه في التمتع بنعيم الإيرادات العامة وأجبة الحكم وعظمته على أن هذه الآراء والنوايا مهما كانت محبوبة في مصر كانت تقابل في سوريا مقابلة أخرى لأن التمييز لم يكن بين الأهالي باعتبارهم أتراكا أو عربا كلا بل كانوا يميزون بعقيدتهم الدينية فقط أي أن أهالي سوريا كانوا منقسمين إلى مسلمين ومسيحيين فحسب وعليه فان نظريات ابراهيم لم يسكن

(١) كما ذكر دوران في كتابه المسمى (هبة بوالى كومب) ص ٢٤٩-٢٥٠

(٢) » » » » » (» » ») » » » »

من شأنها أن تطمع السوريين في شيء كانوا محرومين منه في حين أنهم كانوا يسكادون يوضعون في مستوى المسلمين الذين كانوا موضع ازدراء السوريين واحتقارهم أو بعبارة أخرى أن هذه الآراء بدلا من أن تغرس حب ابراهيم في قلوب الأهالي قد جعلته هو وسياسته موضع ارتياب الشعب السوري .

وفي الحق لم يرزق ابراهيم ما كان لأبيه من هيئة حكم الناس واسلاس قادم فان الباشا الكبير كان يعرف بالضبط مواضع التدى ومواضع السيف ومتى يترقى في القول ومتى يتوعد ومتى يضرب ضربه الحاسمة . فكانت ملاحظته أشبه شيء بالقطيفة المخيفة التي تكسو برائن النمر . ولم يكن تعوزه الحيلة أو يخونه ذكاؤه لا بتكار مختلف المعاذير والتعللات المتعددة لتنفيذ إرادته .

أما ابراهيم فكانت له موهبة واحدة فقد كان جنديا باسلا موفقا وكان مبدأه أن القوة وحدها هي الكفيلة بتذليل المصاعب ولو كان ابراهيم ترك وشأنه لما تردد في تحدى كلمة أوربا المتحدة ولهدم في ساعة واحدة ما تجشم أبوه نحو من ثلاثين عاما في انشائه وبنائه وإذا كان ابراهيم قد فشل في اكتساب السوريين إلى جانبه فانه قد نجح في نشر لواء الأمن والسلام والتسامح الديني كما أنه وفق في تقليم أظافر المغيرين وتنشيط الزراعة وتطهير العدالة مما كان عالق بها من الشوائب والادران كما ساعد على توسيع دائرة التجارة . ولكن مسلى سوريا لم يدعوا لابراهيم الا رهبة من جبروته وخشية من سطوته ولذا كانوا يتربصون به الفرص الملائمة لخلع يده والتخلص من حكمه والعودة من جديد الى ولائهم السابق واستعادة ما كان لهم من السيطرة التقليدية على المسيحي المكروه وغسل عار ذكرى غلبة المصريين وقتحهم لسوريا .

الخاتمة

كانت أزمة سنتي ١٨٣٩-١٨٤٠ خاتمة النشاط في حياة الباشا الكبير وإن كان قد سلخ بعد ذلك حقبة زمنية بأكملها وهو يحكم مصر فإن العيب كان ثقيلًا وخيبة الأمل من الفداحة بحيث لم يستطع أن يضمن ذلك الشيخ الهرم الذي جاوز السبعين فعلى عاتقه وحده كان عبء المسؤولية وبذل الجهود واتخاذ القرارات الحاسمة وتدير الرأي ولم يكن يعرف طعم الكرى . كما أن أعصابه قد أصبحت متعبة إلى حد أنه كان كثيرا ما كانت تنتابه سورة الغضب الشديد على أنه حتى بعد أن مرت الأزمة وضعفت مرارة خيبة الأمل فإن اعصابه قد ظلت متعبة برغم ما كان يبدو عليه من علامات الصحة الجسمانية (١) وفي منتصف عام ١٨٤٤ ثقل عبء السنين على عاتقه بكل مزيج وكان من نتيجة هذا الحادث المرعب .

في إحدى الليالي وهو في الاسكندرية بعد أن فرغ محمد على من المجلس الذي دارت فيه مناقشات حادة بينه وبين كبار رجال دولته آوى إلى مخدعه ولكن الأرق قد تملكه ولم تذق عينيه النوم مطلقا .

وفي الصباح الباكر غادر فراشه وولى وجهه شطر قاعة الاستقبال وكانت بخالية طبعًا لأن أحدًا من الوزراء لم يكن موجودا في مثل تلك الساعة المبكرة . وإذا ذلك استلقى محمد على على «الكنبة» وأجهش في البكاء والعويل بحالة عصبية مسموعة .

وبعد برهة قصيرة أرسل في احضار طعام الافطار ولكنه لم يتناول منه شيئا عندما أحضر إليه .

(١) كما ذكره (بارنت) في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٤١ (وزارة الخارجية

وقد رفض تناول قدح القهوة كما رفض تدخين « الشيك » ، وبعدما يقرب من الساعة طلب الباشا المراكية وبدأ ينزل درج السلم وكان الوزراء قد حضروا جميعا على عجل وقد ظلوا واقفين أمام مولاهم دون أن يجروا أحدا على الدنو منه .

فما كاد بصره يقع عليهم حتى صاح فيهم بانهم قد خانوه جميعا وأنه قد عقد النية على أن يغسل يديه من كل شيء وأن يغادر الديار لحج بيت الله الحرام . ثم تولى عنهم قاصدا البيت الخلوي بقرب الترعة المحمودية الذي كان يقصده كلما أراد أن يستقل الباخرة ذاهبا إلى القاهرة . ولما تمكن الباخرة قد أعدت له أغلق الدار وبقى فيها بنفسه . وكان كل جوابه على القنصل الفرنسي عندما حضر مستفسرا عن الخبر الذي يمكن أن يعث به إلى حكومته هو « مناقات فات والمقدر لا بد من نفاذه » ، وفي اليوم التالي استقل الباخرة وعند وصوله القاهرة حبس نفسه في قصره بشبرا بقرب النيل وهرع إليه كلوت بك ليسهر على راحته ولكن الباشا كان ما يزال في حالة هيجان عصبي حتى أنه لما كان يستطيع أن يدق قدح القهوة من فمه كما كان لم يكن يسعه التنقل من حجرة إلى أخرى بدون أن يتكئ على ذراع أحد من رجال الحاشية (١) .

ومع ذلك ففي الوقت الذي توقع فيه الناس أن تنشب المنية أظفارها في الباشا أو يصبح على الأقل عاجزا عن إدارة دفة الأمور فإن ما ناله من الراحة وعناية كلوت بك ومواليته السهر على راحة مولاة وفوق ذلك كله قوة بنية الباشا الحارقة للعادة كل ذلك قد مكنته من استعادة صحته وقد فارقه المم والوسواس وعاد ذهنه إلى سابق صفائه . ومن ثم عدل عن مشروع الحج إلى بيت الله الحرام وقضى بالغرامة على كل وزير يثير حفيظته وغضبه (٢) .

(١) ستودا في ٦ أغسطس سنة ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٧٢ - ٧٨)

(٢) ستودا في ٧ أغسطس ١٨٤٤ (وزارة الخارجية ٥٨٣ - ٧٨)

وفي الوقت نفسه أخذت صلات الباشا ببريطانيا العظمى في التحسن
تحسنا محسوسا ويرجع سر ذلك إلى سقوط وزارة الأحرار في سنة ١٨٤١ وقد
أبدى كل من (بيل) و (ابردين) رغبتهما في تسوية العلاقات وتحسين الصلات
ولم يحجبا عن الاعراب عن استهجانها لسياسة الوزارة السابقة . وفي سنة ١٨٤٣
عقدت الحكومة الانجليزية العزم على أن تهدي محمد علي بسفينة بخارية كدليل
على شكر الشعب الانجليزي وتقديره له (١) واهدته شركة الهند الشرقية
بنافورة من الفضة الخالصة (٢) وبعثت له جلالة الملكة بصورتها في اطار
رصع بالأحجار الكريمة (٣) وأنعم عليه حوالي الوقت نفسه ملك فرنسا
بنشان جوقة الشرف (الاجيون دونير) (٤) وذهب ابراهيم باشا في زيارة
فرنسا وانجلترا حيث استقبل فيهما استقبالا حافلا وقد أظهر أنه لا يتأخر عن
نخب أى انسان وقد صرح محمد علي أنه سيحتذى حذو ولده ابراهيم . وقد
أكد له عدوه الالدي القديم لورد المرستون الذي عاد إلى منصب وزارة
الخارجية بأنه إذا حضر لانجلترا فلسوف تقابله جلالة الملكة المقابلة الحافلة
التي يستحقها وأنه يمكنه أن يعتمد على حسن الاستقبال من حكومة جلالة
الملكة له (٥) .

وشامت المقادير الاتقع هذه الزيارة ولكن الباشا شد رحال السفر فعلا
الى الاستانة سنة ١٨٤٦ حيث قوبل بمقابلة حارة ثم (بعد زيارة قصيرة إلى
مسقط رأسه في مدينته قوله) وهو يتمتع بصحة جيدة ومنسرج الصدر انشراحا

-
- (١) يورنج الى بوغوس بك في ١٥ يونية سنة ١٨٤٣ (ملاحظات مابدين)
(٢) بارت في ١٧ اغسطس ١٨٤٥ (وزارة الخارجية ٦٢٣-٧٨)
(٣) » » » » ٢٣ سبتمبر
(٤) » » » » ٤ نوفمبر
(٥) كما جاء في كتاب الى مرى في ١٧ نوفمبر ١٨٤٧ (وزارة الخارجية ٧٠٦-٧٨)

لم يتمتع به منذ سنة ١٨٤٠. وقد تواترت الاشاعات بأنه وزع على كبار الناس في الاستانة ما يقرب من ربع مليون جنيه (١) على أن هذا كان خاتمة أعماله لأن إدارة البلاد ابتداء من سنة ١٨٤٧ فصاعدا أصبحت فعلا في يدي ولده ابراهيم لأن الباشا نفسه كان قد تغلبت عليه الشيخوخة الحقيقية . ولقد انتقل ابراهيم باشا الى العالم الآخر في نهاية سنة ١٨٤٨ أى بعد أسابيع قليلة من تلاوته (الحظ الشريف) بتعيينه واليا على مصر بعد أن أقعد المرض والشيخوخة والده عن ادارة البلاد (٢) ثم خلف ابراهيم عباس الأول . وهنا لا بد أن نقول أن ابراهيم احتفظ بجميع تقاليد أبيه ولكن سرعان ما تغيرت الأمور بجلوس عباس على الأريكة وتحولت الدنيا الى دنيا جديدة تختلف كل الاختلاف عما كانت عليه في عهد سلفه الكبير فان محمد على كان حريصا كل الحرص على الاعتدال في نفقاته الخصوصية ولكن عباس كان لا يرى أن هناك ما يستحق الاتفاق أو اضاءة الأموال عليه ، وقد كتب القنصل البريطاني العام وقتئذ بمناسبة ذلك فقال : ان عباس أصبح يشيح بوجهه عن المشروعات التي بدأها الباشا الكبير واحدا تلو الأخرى فقد أغلق المدارس واستغنى عن المصانع وأنى اتوقع الآن أن أسمع أنه سيعمد قريبا عن مشروع القناطر الخيرية الذي أثار لغطا كبيرا في أوروبا فلقد كلف المشروع الخزانة إلى الآن ما يقرب من المليون جنيه ولا يحتاج الى اتمامه أكثر من نصف مليون وبينما يرضن عباس بالأموال على أمثال هذه المشروعات الحيوية نراه يبدرها عينا وشمالا في تأثيث القصور وتقديم الهدايا الثمينة الى أقارب السلطان في الاستانة هذا الى انه شرع يتكلم عن ابياس عن عدد من البواخر كانت في زعمه

(١) ستودارت تحت رقمي ٨٧ في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٤٦ (وزارة الخارجية ب ٦٦١-٧٨)

(٢) اثبتته مرى في ٤ أكتوبر والمرفقات في ١٥ نوفمبر ١٨٤٨ (وزارة الخارجية ب ٧٥٧-٧٨)

عديدة وزهيدة الثمن كشمز التين (٧) .

ولحسن الحظ لم يكن محمد علي يعرف ماهو جار خلف الستار ولا يدري أن عباس الأول قد أطرح كل مشروعاته النفيسة لترقية البلاد ظهرياً الواحد تلو الآخر . وأحسب أنه لو كان علم بذلك لصدم صدمة دونها صدمة الشيخوخة وما ينتابه من الألم الجثامي . وأخيراً . بعد حياة حافلة لحق بربه وهو في سن الثمانين . وكانت وفاته في اليوم الثاني من شهر أغسطس سنة ١٨٤٩ ثم نقلت جثته من القصر الى الطريق الذي سلكه من قبل في سنة ١٨٤٤ وهو مشوش الفكر ثم يترعة المحمودية فنهز النيل الى بولاق بالقاهرة وكان في استقبال اللجنة كافة أفراد الأسرة الباقين على قيد الحياة ولم يتخلف سوى عباس .

وسار موكب الجنائزة البسيط . فيما شطر المكان الذي اختاره محمد علي منذ سنوات ليكون مشواه الأخير في المسجد الجديد الذي بناه بالقلعة حيث يطل الانسان على العاصمة الكبيرة . وجرى النيل ومن خلفها الاهرامات . وهذه المناسبة كتب القنصل الانجليزي العام بعبارة بليغة وبتأثر غير مألوف فقال : « إن ما نظره بكافة طبقات السكان في مصر من الحب والتعجيد لاسم محمد علي يسمو في روعته عن أى موكب جنازة اجتمع خلفه فلا يزال الشيوخ من السكان يذكرون فضل محمد علي في تخليص البلاد بما كان فيها من الفوضى والاضطرابات . أما الشبان منهم فانهم ماقتنوا يقارنون بين عهده النشط وعهد خلفه القائم على التردد والتذبذب وأخيراً فان سائر الطبقات بما فيها الأتراك والعرب لا يحسون فقط بل يخشون التصريح علانية بأن مصر وديارها قد انقضت بوفاة محمد علي .. وفي الحقيقة ليس من سبيل إلى إنكار أن محمد علي كان برغم غلطاته رجلاً عظيماً . »

فلقد استطاع دون أن تسكون له مزية رفعة الحسب أو الثروة المدخرة

(١) كما ذكره مرمى في كتابها المسمى بالمرستون في ١٦ ابريل سنة ١٨٤٦ وزارة

أن يتق طريقه إلى السلطان والشهرة العالمية لا تعتمد إلا على عزيمته التي لا تقبل وقوة مثابته وفرط ذكائه . ومع أن محمد علي كان يخفي أعمال القسوة بين آن وآخر فإنه لم يكن قاسياً بطبعه وكان يحب الشهرة والسلطان حباً عظيماً وفيما عدا ذلك لم يحفل بالمال إلا باعتباره وسيلة لتحقيق الأمان العظيمة . وكثيراً ما سمع القنصل العام أكثر من واحد يتمنى في خلال مرض محمد علي الأخير : أن لو اقتطع الله جل وعلا عشر سنوات من عمره عن حبيب خاطر إلى عمر الباشا الكبير ، ولما هبط إلى حلب أو دمشق أو أي من المدن التي كانت تحت تير السلطان مباشرة حيث لم يكن الفرد المسيحي مطمئناً على نفسه من الأذى أو الاهانة أصدر محمد علي أمره بأن يسمح لأي مسيحي أو أوروبي بأن يسير في سوارح القاهرة بلا سلاح وبدون أن يتعرض لأي خطر كما كان يفعل لو كان في لندن وقد ختم القنصل العام رسالته باعتذار لا لزوم له عن تحمسه لمحمد علي فقال : وأغلب الظن أنني لم أستطع أن أقوم كلية ما كان للباشا من التأثير في نفوس الذين كانوا على اتصال به بفضل تربيته السامية وأخلاقه الجليلة .

ثم ماذا يكون حقه في ذكرنا إياه . . . لقد كتبت على الصفحة الأولى من هذا الكتاب كلمة من كلمات محمد علي قارن فيها بين ماعمله في مصر وبين ماعمله مواطنو الهند . وعندى أن وجه المقارنة غير تام ولكن هذه الكلمة تنطوي برغم ذلك على جزء من الحقيقة أكبر بكثير من ما يورد الإنسان التسليم به بادي ذي بدنه ولكن ثمة وجوه كثيرة للشبه بينه وبين رجال الادارة الانجليز الذين أسسوا تلك الشركة في الهند . وقد رأى نفسه مثلاً كما رأى أنفسهم يحكم ولايات ثابته لامبراطورية بائنة تعيش في ظلال مجد قد انقضى العهد الذي يور وجوده اللهم ماعدا ذكريات العظمة البالية ثم أنه كمثلهم كان يضيئ ذرعا بنحرق الرأى المبنى على الرشوة السائدة في البلاط الامبراطوري الذي يصر على ألا يرى إلى أبعد من الظروف الحالية المحيطة به وقد سعى كما سعوا في نيل

الاستقلال إرضاء لمطامع شخصية بلا جدال ورغبة منه في أن يبقى اسمه تردده
الأجيال المقبلة جيلا بعد جيل ولكن أهم باعث على السعي لنيل هذا
الاستقلال هو كرهه للفوضى والرشوة وفساد الحكم.

وقد طمح الباشا كما طمح رجال الإدارة في الهند إلى أن يتمتع بالحرية
ليتسنى له إيجاد نظام جديد للإدارة خير من النظام السابق ولكن ما كان عليه
وهو يسمى لتحقيق هذا أن يواجه كثيراً من المصاعب التي تعترض طريقه
وهي مصاعب تختلف كل الاختلاف عما كان يواجه حكام الأقاليم في الهند
لأن ما كان على الآخرين أن يواجهوه لم تزد عن المعارضة التي كانت تأتي من
ناحية هيئات ضعيفة في داخل حدود الهند نفسها أو من ناحية منافسين أوروبيين
لم يمكن في استطاعتهم اختراق نطاق المراقبة البحرية القوية المشوثة في
المياه الشرقية .

ولكن سيااسة محمد علي كانت تسير في اتجاه مضاد لرغبات الدول العظمى
التي كانت نار الحسد مشتعلة بين بعضها وبعض بحيث لا يمكنها الاتفاق أو
جمع كلمتها على هدم الامبراطورية العثمانية لا على أيدي إحدى هاتئ الدول ولا
على يدي دولة أخرى عداها . ثم أن الفرصة الوحيدة التي كان يمكن حقا أن
تحقق للباشا الحصول على حريته وهي فرصة وجود حرب أوروبية عامة لم تسنخ
مطلقا . فاذا كان محمد علي قد أخفق في إنشاء امبراطورية عظيمة كما فعلت
شركة الهند الشرقية فليس ذلك مرجعه عدم مهارة الباشا ولا عدم مئابرتة . كلا
لأن الحظ والقوة اللذين كانا من نصيب الشركة قد أخطأه . فلم يكن له سبيل
إلى الفرار من الضغط الهائل الذي وضعته الدول الأوروبية العظمى .

على أن وجه المقارنة في هذه المسألة - أي مسألة السياسة الخارجية -
ليس مما يلفت النظر كما هو الحال في شئون الإدارة الداخلية والخارجية فان
المهمة التي اضطلع بها الباشا كانت تشبه من وجوه متعددة المهمة التي اضطلعت
بها الشركة فان حكومة مصر كحكومة البنغال أو حكومة الكارناتك لم يعد في

استطاعتها أن تزعم أنها تعمل للصالح العام ذلك لأن الحكام والأعوان لم تعد لهم مهمة إلا اقتناص المصالح الشخصية . ونظراً لأن الرعية لم تكن منتظمة التنظيم الكافي فإنها كانت تقاوم مطالب الحكام مقاومة صامتة منفردة وعلى غير طائل وقد أصبحت العدالة مجرد صدقة من الصدق السعيدة . وتلاشت الحماية ولم يك ثمت ما يراقب حركة الشاهدين . وبديهي أن إنشاء إدارة على أساس عفن وتمداع كهذا الأساس كان من أشد المهام السياسية . على أن هذا الانشاء لم يتم إلا بعد ارتكاب عدة غلطات .

يضاف إلى كل هذا أن أنواع ما قام من النظام الإداري في مصر أو في الهند كانت متشابهة وقرابية بعضها من بعض . فلقد كان النظام في كلا البلدين نظاماً أوتوقراطياً مستنداً إلى الحكم الفردي المطلق المحدود فقط بما يتحلى به الحاكم المفرد من المبادئ الأديية بمعنى أنه كان كما يشاء السيد المطاع والمالك لزاماً كافة الأراضي والتاجر الأكبر . وعليه كانت المسائل الأساسية التي واجهت محمد علي وموظفي الشركة الأولين وهي إلى حد يتفق مع العدل وخير البلاد يمكن تحديد هذه السلطة الواسعة وإلى أي مدى يمكن تطبيق دروس التجارب الغريبة على الأحوال السائدة في الشرق . واتي تختلف كل الاختلاف عن أحوال الغرب . واعمري لقد كان البت في بعض هذه المسائل لا فيها كلها أسهل على الباشا منه على الشركة الهندية هذا بينما كان يعتبر سكانها من جنس واحد تقريباً إذا قيسوا بالأجناس المختلفة في الهند ثم أن نظامها الاجتماعي كان بعيداً عن التعقيدات الناشئة عن الأنظمة الطائفية الهندية . وفوق هذا كله لم يكن سكان مصر منقسمين إلى مذهبين دينيين متنافسين كما هي الحال في الهند ولكن يذكر في مقابل هذه المزايا الكبيرة التي تتمتع بها مصر نقص كبير وهو عدم وجود معين لا ينضب من الرجال يعتمد عليهم في تنفيذ ما يصدر إليهم من الأوامر . وفي الواقع أن نظام الإدارة في عهد الباشا كان يختلف عن نظام الشركة في الهند بعدم وجود هيئة الخدمة المدنية كما هي

الحال في الهند وأحسب أنه لا يمكن عدلا تشبيه مصر في عهده بالهند في عهد
بتنك . ولكن قد يمكن المقارنة بينهما في أوائل عهد الشركة بحكم الهند أى
الوقت الذى لم يكن تطورت فيه مزايا موظفي الشركة في البتغال مثلا أثناء حكم
د كليف ، أو هاستنجز .

هذه الحقيقة وحدها كانت كافية في إيجاد الفوارق بين نظام ادارة ايراد
الأراضى لدى حكومة الباشا ولدى الشركة الهندية فان محمدعلى لم يخطر له طعبا
أن يعمل على وضع تسوية دائمة للموضوع ولكن سياسة كورنواليس الخاصة
بالإيرادات لم تكن أكثر من مجرد سياسة محلية مشوشة لم يلبث أن طرحت
ظهوريا في جميع الجهات ماعدا الجهة التى نشأت فيها تلك السياسة وإذا ما استثنينا
تعيينه المحاصيل التى ينبغى زرعها في بعض الجهات فان أساليبه كانت كثيرة
الشبه بما كان متبعاً في مقاطعة مدراس مثلا . فتجديد ضرائب فادحة موضوعة
على نسبة ما يمكن دفعه في السنوات التى تسكر فيها غلة الأراضى لا في السنوات
العادية وعجز المزارعين عن دفع الضرائب المختلفة عليهم واستعمال السكرياج
لحمل المزارعين على الدفع ، كل هذه الأساليب كانت مستعملة في بعض
المقاطعات الهندية لا قبل بداية الحكم البريطانى فقط بل وفي أوائله أيضا لا بل
أن المبدأ القائل بملكية الأراضى للدولة نادى به الشركة وطبقته منذ زمن بعيد
قبل ظهور الحكم البريطانى .

نعم لم يكن في وسع الهند البريطانية أن تقدم ما يشبه نظام التجنيد الذى
سنه محمدعلى في مصر ولكن هذا التجنيد لم يكن ما يقتضيه في الهند وهذا فضلا
عن أن أحدا لم يسعه أن يتصوره أو يدركه . أولا أنه لم يكن ضروريا لأن
عددا كبيرا لهذا كان يحمل السلاح مكرها ، وثانيا كان غير مفهوم لأن العادة
والنظام الاجتماعى كانا يحتمان ألا يحمل السلاح إلا طبقات معينة فقط من
الأهالى . ولعل الفائدة لم تكن كلها الى جانب الهند في مسألة كهذه .
ومسألة أخرى هى أن موقف الباشا كان أشد أو توراتيا في الظاهر من

الحكام الذين كانوا يعملون باسم الشركة الهندية بمعنى أنه لم يكن يتردد في تنفيذ إرادته ولو بأقسى الوسائل إذا اقتضى الأمر ذلك ومن جهة أخرى لم تكن تفرق بينه وبين شعبه تلك الفوارق الدينية أو الثقافية التي كانت تفرق حكام الشركة عن أمراء الهند ولم يكن يقتصر على إرغام رجاله على الانخراط في سلك جيشه. فحسب بل كان يحملهم أيضا على زراعة القطن وقصب السكر وشجر التوت وأن يبعثوا بأولادهم إلى المدارس وأن يقوموا بكل ما يظنه صالحا لخير الدولة وليس يسع أحد أن يوجه إليه شيئا من اللوم في ذلك إذ لم يكن ثمت سبيل للقيام بالاصلاحات التي كان ينشدها .

ثم انه كثير الحذر والتأني : ولعل ذلك كان من أهم مزاياه في طبع النظام الإداري بالطابع الغربي لأن المزايا المادية متى أدركت مرة فليس يسع الانسان إلا التسليم بها .

أما المزايا الأدبية فقد كان يعرف أنها مما لا يدركه الانسان إلا تدريجيا لذلك لم يكن الباشا مستعجلا لحكم البلاد بالأساليب الغربية فلم يحاول ، كما فعل كورونواليس في الهند ، أن يعطل بين الهيئة القضائية والهيئة التنفيذية أو أن يسن قانونا جديدا قد لا يستطيع الشعب تفهمه . كما أنه لم يحاول البتة أن يغير أساس الادارة من تنفيذى إلى قضائى ولكنه لم يسكت عن عمل كل ما أمكن عمله لتطهير العدالة مما كان عالقها من الأدران والاشراف على المحاكم القديمة وإدخال محاكم جديدة أكثر انطباقا على روح العصر . ثم أنه لم يحاول شيئا في سبيل انشاء معاهد تشريعية ولكنه لم يتوان عن بذل كل ما في سمته لتحسين تصريف الأعمال العامة عن طريق النقاش وأن يجمع في صعيد واحد ممثلى الطبقات المختلفة الذين يساعد تبادلهم الرأى على تسهيل الأعمال العامة وأخيرا عنى بانشاء المدارس وإرسال البعثات المختلفة إلى أوروبا على أن يجعل شعبه على اتصال بالآراء والثقافة الغربية وأن ينشئ جيلا جديدا قد أشربت نفسه حب الآراء الصحيحة والمدارك السامية من الواجبات السياسية

أكثر من الجيل الذى كان يعمل معه .

ولعل الباشا فى ذلك كله كان ملهماً تمام الالهام أكثر بكثير من الانجليز الذين كانوا يعملون على تلقين الهنود عامة الآراء الانجليزية والثقافة الغربية ولعل سوء حظه الحقيقى انحصر فى انه كان فردا بعينه لا نظاما معنا . وإذا كان الجيل بعينه أن يضع الأسس فلا غنى عن أجيال أخرى لرفع واجهة البناء ورفعها عاليا ولقد أمعن خلفاؤه الأولون فى التكتك بعهدہ وتجاهل أعماله وإطراحها ظهريا لا بل لقد كانوا فى كثير من الأحوال يعملون على فشل الغاية من هند الأعمال وإذا كان الخلاف بين عهدہ بتتلك ، وعهد خلفائه فى الهند كان تافها فانه على العكس من ذلك بين محمد على وعباس الأول مثلاً فقد كان الخلاف لا يتناول فى الحالة الثانية الغاية وحدها بل والخطة أيضا وفى الحق أن أعمال محمد على قد تعرضت لهزة عنيفة كما لم تتعرض لها أعمال أحد الحكام العموميين فى الهند لذلك لم يكن عجيبا أن نرى الكثير منها قد اندثر وراح هباء . وبالرغم من ذلك كله فإن من الواضح أنه هو الذى أنشأ مصر الحديثة وجعلها على اتصال جديد نافع بالغرب ، وليس من ريب فى أن هذه الناحية من عمله لا يمكن لأحد أن يغيرها ؛ وإذا كان قد كتب له النجاح والتوفيق ، ذلك لأنه طبع الشعب الذى يحكمه بطابع الغاية النبيلة التى ينفذها ويعمل على تحقيقها ولا تزال تقاليدہ حية إلى الآن برغم مرور نحو قرن كامل !!

فهرس

صفحة	
(ب)	كلمة الترجمة
(د)	مقدمة المؤلف
(و)	الفصل الأول - محمد على وارتفاع شأنه
٤٣	الفصل الثاني - عماد الامبراطورية . مصر والسودان
٧٧	الفصل الثالث - عماد الامبراطورية . الحرب اليونانية
١٠٦	الفصل الرابع - مسألة الجزائر وفتح سوريا
١٤٠	الفصل الخامس - فكرة إنشاء امبراطورية والطرق البرية
١٧٢	الفصل السادس - الحرب السورية الثانية وحبوط تداير محمد على
٢١٥	الفصل السابع - حكم محمد على في مصر
٢٧٥	الفصل الثامن - آثار حكم محمد على في جزيرة كريت وسوريا
٢٩٢	الخاتمة

المركز القومي للترجمة
المشروع القومي للترجمة



الإشراف اللغوي : عبد الرحمن حجازي
الإشراف الفني : حسن كامل
تصميم الغلاف : عمرو الكفراوي

تم طبع هذا الكتاب من نسخة قديمة مطبوعة